

الشرق الأوسط الحديث

الجزء الثاني

التحولات في المجتمع والاقتصاد

١٩١٨ - ١٧٨٩

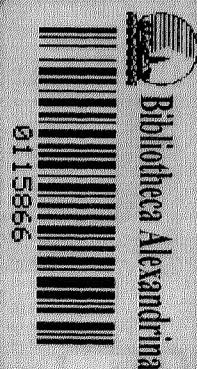
2

بإشراف: البرنهورني

فيليب سي. هنري

ماري إي. ويلسون

ترجمة
الدكتور أسعد صقر



رئيس الدار
لجنة مدركس البناء وبنات الشهدا وبنات الجمهورية العربية السورية

دمشق أوتوستراد المرة ص.ب: ١٦٠٣٥ - برقياً طلاسدار

هاتف . ٦٦١٨٩٦١-٦٦١٨٠١٣ تلفاكس: ٦٦١٨٨٢٠ : تللكس: ٤١٢٠٥٠



الشرق الأوسط الحديث

الشرق الأوسط الحديث = The Modern Middle East / إشراف البرت حوراني، فيليب س.
خوري، ماري ك. ويلسون؛ ترجمة أسعد صقر. - دمشق: دار طلاس، ١٩٩٦. - ج ٢ ؛
٢٤ سم.

الجزء بعنوان: التحولات في المجتمع والاقتصاد ١٧٨٩ - ١٩١٨.
١ - ٩٥٦ ح ورش ٢ - العنوان ٣ - العنوان الموازي ٤ - حوراني
٥ - خوري ٦ - ويلسون ٧ - صقر

مكتبة الأسد

رقم الإصدار ٦٩٢

رقم الإيداع - ١٧٨٦ / ١٢ / ١٩٩٥

رقم: ٢٥٩٩٤
تاريخ: ٩٥ / ٩ / ٢٧

جميع الحقوق محفوظة لدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

الطبعة الأولى ١٩٩٦

الشرق الأوسط الحديث

الجزء الثاني

التحولات في المجتمع والاقتصاد

١٧٨٩ - ١٩١٨

بإشراف: البرن موراني

فيليب س. جنوري

ماري ك. ويلسون

ترجمة
الدكتور أسعد صقر

عنوان الكتاب باللغة الإنكليزية

The Modern Middle East: A Reader

Edited by

ALBERT HOURANI, PHILIP S. KHOURY
and MARY C. WILSON

University of California Press
Berkeley and Los Angeles

الآراء الواردة في كتب الدار تعبر عن
فكر مؤلفيها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الدار

الجزء الثاني

التحولات في المجتمع والإقتصاد

١٧٨٩ - ١٩١٨

مقدمة

بقلم ماري ويلسون

كانت حصيلة الإصلاحات التي بدأت بها السحب الشرق أوسطية ، وشجعتهما القوى الأوروبية ، متنوعة . وقد اشتملت على نتائج مرعوب بها ونتائج غير مقصودة في آن معاً . كما كانت لها آثار حرت ممارستها بصورة محتملة عبر الطيف الاجتماعي . لم تكن التحولات في المجتمع والاقتصاد التي حصلت في القرن التاسع عشر ، مجرد نتيجة لرايح الإصلاح الحجولة ، بل إن الإصلاحات جرت في سياق تاريخي عالمي وكانت هي نفسها إلى حد ما محاولة للسيطرة على الأثر الطاعني لهذا السياق التغييري . ويظهر هذا القسم إلى الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر . كما شكله الإصلاح الداخلي من حاسب وعلاقات الشرق الأوسط المتغيرة ببقية العالم من حاسب آخر . ويصور حدود التغير البنيوي في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ويصف الطريقة التي أسهم فيها هذا التغير في تبدل حياة الناس .

ويرسم لنا المقال الرائد الذي كتبه شارل عيساوي صورة للشرق الأوسط في القرن التاسع عشر من خلال الآثار العميقة لاندماحه في اقتصاد العالم التوسعي الذي يسيطر عليه رأس المال الأوروبي . ويعطي رؤية شاملة للتغير في مناطق يمكن أن يتم فيها أفضل تحديد للسكان والاستثمار والقبل والتجارة ، وتتلخص مساهمته المتميزة في مقارنة الشرق الأوسط بالهند واليابان . وهو يجد أن للشرق الأوسط « نموذجاً نوعياً للتطور الاقتصادي » ويقترح أسباباً عديدة لتفسير ذلك مثل « قريه من أوروبا .. والرجعية الاجتماعية والسياسية ، وطبيعة الاقتصاد الأجنبي والسيطرة السياسية » ، وقد عطل كل من هذه العوامل نشوء بورجوارية ، ورأى الأحناب في غيابها وكأنهم عملاء التعبير الشاطون في الشرق الأوسط . والصورة التي رسمها للتغير الاقتصادي في القرن التاسع عشر هي صورة القطيعة مع العماذج الاقتصادية السابقة للشرق الأوسط سواء في أسبابها أو في نتائجها .

ويتخذ كينيث كوينو K.Cuno الموقف المقابل . فهو يجد عندما ينظر إلى استخدام الأرض في مصر أن أصول الملكية الخاصة لا تكمن في توسع الرأسمالية الأوروبية في القرن التاسع عشر بل في الشروط المحلية في القرن السابع عشر من دولة ضعيفة إلى ارتفاع في الأسعار الزراعية ، وهذان العاملان شجعا الأفراد على التصرف كما لو كانت الأرض ملكية مخصصة . وقد جاءت إصلاحات محمد علي المسكرة في مواجهة هذا الوضع فأحيت نظام الأراضي العثماني الذي تأسس أصلاً في مصر ، في سبيل إعادة تأكيد سيطرة الدولة على الأرض . وقد دفعت متطلبات تشكيل دولة محمد علي وخلفائه إلى التوفيق بين الوصول بالعائدات إلى الأوج عبر ملكية الدولة للأرض ولإنتاجها ، وبين حيار دعم الجماعات الهامة في المجتمع المصري . وكانت إحدى نتائج هذه التسوية تشريع ١٨٥٤ — ٨ الذي دعم حقوق الملكية وكان يمثل « صعود طبقة ملاك الأراضي في مصر مرة أخرى » أما بالنسبة لكونو Cuno فإن تشريع القرن التاسع عشر لم يخلق ملكية للأرض خاصة بقدر ما كانت ممارسة الملكية الخاصة واضحة منذ القرن السابع عشر وتم الاعتراف بها أخيراً بفضل تشريع القرن التاسع عشر ، وهكذا فإن الإصلاح في نظره أو على الأقل إصلاحات الأرض في القرن التاسع عشر مع استمرارية نماذج استخدام الأرض الماضية .

كيف ترجمت هذه الصور من التغير الاقتصادي والقانوني إلى تعبيرات في فعالية الفرد الاقتصادية وفي الحياة المادية والتنظيم الاجتماعي ، هذا هو موضوع بحث حوديت توكر J.Tucker ، وفي نظام مفاهيمها أن القوة المحركة للتغيير في مصر القرن التاسع عشر هي دخول الرأسمالية ، وهي تجد أن الإصلاحات التي تم تشريعها استجابة لهذه القوة لم تكن مفيدة للجميع أو حتى للأكثرية .

أما بالنسبة للفلاحين وهم أكثر مجموعات المجتمع المصري فقد جلب إصلاح القرن التاسع عشر مطالب متزايدة تتعلق بالسحرة والعمل الإحصاري ، كما أنه أدى إلى نقص في السيطرة على الأرض وعلى المحصول وإلى هبوط في نمط حياة الملاح المادية . وقد تضمنت مقاومة الفلاحين لهذه التعديلات محاولات لتجميد ملكية العائلة في سبيل حمايتها من تدخل الدولة وقد وحدت توكر J.Tucker بعد الاطلاع على دعاوى المحاكم أن هذا التجميد كان يتم على حساب أفراد العائلة الذين كانت حقوقهم الشرعية والاعتيادية أضعف من غيرهم وبكلمة أخرى على حساب النساء . وفي رأيها أن

الادعاء باستفادة المرأة من مآثر الغرب وبرور المجتمع « الحديث » يجب أن يُعاد النظر فيه .
 إن تصميم تجربة النساء التاريخية وفعاليتن يمكن أن يقود إلى تحولات في الحكم التاريخي . لقد جاء الإصلاح أقل إيجابية . وفي مقال دوبالد كاتاريت D. Quataert يرى أن انحدار صناعة السيج الشرق أوسطية في القرن التاسع عشر قول نسبي وليس مطلقاً . وهو ينظر إلى إنتاج النساء من النسيج في كل من المدينة والريف ويستنتج أنه على الرغم من أن فعاليات التصنيع تعبرت نتيجة لتأثيرات تصنيع البضائع الأوروبية إلا أنها لم تتوقف ، وهو يعيب على المؤرخين السابقين أنهم لم ينظروا إلا إلى القطاع التصنيعي في المدن وحدها وحتى ضمن هذا القطاع نظروا إلى بنية الجماعة (الرحالية) . لقد راد إنتاج الخيط الحريري في بورصة مثلاً عشر مرات في أواسط القرن بفضل المكسة وقوة العمل النسائية ، هذا التوسع المبرط كان يعني من الآن فصاعداً أن مصانع عزل الحرير لا تشتعل بكامل طاقتها ، لقد ظلت المعامل مفتوحة على كل حال بسبب النظرة الاجتماعية إلى النساء العاملات كأحيات إصافيات . وظلت النساء تستخدم كقوة عمل مرة . لقد تضاعف غزل القطن بصورة درامية تحت تأثير الواردات الأوروبية لكن ذلك لم يوقف تماماً الغزل والنسج المحليين . والنساء اللواتي كن يقدرن على شراء غزل مستورد يسحنه قماشاً ، والنساء اللواتي لم يقدرن على الشراء ظلن يعزلن ويسحن للاستعمال المحلي . « ظلت الأنوال اليدوية في نهاية القرن مظهرًا عامًا في معظم البيوت العثمانية شاهداً على الردود المرة على تعيير فرص السوق في الأسر العثمانية وعلى استمرار إنتاج السيج .

كان الفلاحون والنساء عائبين غالباً من سجل التاريخ وقد حُكم عليهم خطأ في عيابهم وكأنهم حارح التاريخ سلبيين أو تقليديين رد على ذلك أن تحريتهم التاريخية وحتى أصواتهم في بعض الأوقات يمكن أن تحجب بفضل تقييم حذر لمصادر معروفة وبمصل الوصول إلى مصادر جديدة كما برهنت على ذلك كل من توكر وكاتاريت . إن المتشهد المدني وفيه مواقع القوة (الذكورية) والبيروقراطية والمدارس قد تم توثيقه جيداً مع أن فيه أيضاً صامتوه .

ويحطم بول دومون P. Dumont هذا الصمت بإماطة اللثام عن الحياة اليومية لموظف عثماني ، ويعيش سعيد بيه وهو موضوعه ، في استنبول في بداية القرن العشرين وقد جرى هذا البيه فائدة من قرن الإصلاح ، إذ حصل على ثقافة حديثة ممتازة وهو

يعرف الفرنسية واحتل عدداً من المناصب وقد سجلت نشاطاته في دفاثره — كيف يمضي وقته وكيف يصرف نقوده، لا كيف يفكر أو يتعبر — إن هذه السجلات شاهد بليغ على الحياة المادية والثقافية لطبقة ما في المجتمع وعلى العلاقات الاجتماعية ضمن هذه الطبقة. كما أنها تشير إلى استمرارية وتحولات قرن الإصلاح هذا.

كان سعيد بيه مرتاحاً بل وعنياً وكان له ولزوجته حياة اجتماعية شديدة كمال صمن أجواء جسده الخاص ويتبعان الخطوط الكلاسيكية للمجتمع العثماني، وكانت الأشكال الأوروبية في حياته المادية والثقافية تنافس الأشكال العثمانية ولكنها لا تهزمها. وكان يذهب من وقت إلى آخر إلى المسرح لمشاهد مسرحيات من ممط غربي، وإلى حملات البالية والأوبرا إلا أنه كان يذهب بانتظام إلى مشاهد كراكور (حيال الطل) وإلى الحفلات الموسيقية العربية والتركية وإلى المسرح وقد اشترى مدفأة رقاء من الخرف الحجري ومقلاً في السنة داتها. وكان يحتفل هو وعائلته بكل العطل الدينية مع أنه لم يكن يظهر ممطهر الورع شخصياً، كما كان يحترم العطل الرسمية العامة وكيف نفسه بنعومة مع حريان الأحداث السياسية، وكان يحتفل بصعود السلطان سوياً قبل عام ١٩٠٨ وبثورة الأتراك الشبان بعد ذلك، ولا يبدو عليه أنه سجل في حياته اليومية التغيرات السياسية الخطيرة في القرن الجديد. أما التغير المتراكم في القرن الماضي على كل حال، فقد كان يرى بوضوح أنه أفضل الأنظمة في محيطه المادي وفي حياته الاجتماعية والثقافية. وكان واضحاً جداً في حياته السياسية والدينية التي تتميز بصفة مدنية بلا ريب.

أما مقال إيرفان ابراهيميان فيستقل مما هو فردي إلى «الجمهور». ومس الامبراطورية العثمانية إلى إيران القاجارية ومن طاهرة سعيد بك السياسية إلى الجمهور السياسي الموجه عام ١٩٠٥ — ٩ جمهور الثورة الإيرانية، وهو يطرح سؤالاً عن هذا الجمهور: من الذي شارك ولماذا؟ إن نظامه النظري مرتبط «بالجمهور المتوحش» عند عوستاف لوبون من جهة والذي تحركه غريزة جماعية غير عقلانية وإحرامية، ومن جهة أخرى بالجمهور ذي الفكرة الوحيدة والذي لا يعرف المرونة واللاعقلاني إلى درجة استثنائية كما يراه جورج رودى G. Rudé. وهو يحد جمهورين في الثورة الإيرانية وليس جمهوراً واحداً أولهما هو «الجمهور الدستوري» الذي سيطر على الشوارع بين عام ١٩٠٥ و ١٩٠٧ والثاني هو الجمهور المحافظ الذي سيطر على تلك الشوارع بعد عام

١٩٠٧ وهو يحد كلا الجمهوريين دا نية اجتماعية قابلة للتحديد وله أهداف معقولة تتوافق مع مصالحه. وهكذا يصل بكل تصميم إلى جاب جورج رودى. لقد أشار مقاله إلى التعيرات التي بدأت تتم في دراسة تاريخ الشرق الأوسط في سنوات ١٩٦٠ عندما بدأ ينفصل عن حقول التاريخ السياسي والدبلوماسي المؤسسة ويتجه نحو التاريخ الاجتماعي، أكثر مما أشار إلى التعيرات التي بدأت في إيران عند نهاية القرن على الرغم من أن شعار الدستور يوحي بعض التغيير حتماً.

كانت المدينة موقع الثورة الإيرانية عام ١٩٠٥ — ٩ وكان جمهورها في وقت ما المتحكم بالقوة. ومع أن مدن الشرق الأوسط ظلت طويلاً في مواقع القوة، إلا أنها لم تكن دائماً مصدراً للقوة. فالقاهرة التي هي موضوع مقال أندريه ريمون A. Raymond شهدت تعاقب حكام كانت قوتهم تأتي من الخارج كالمماليك والحكام العثمانيين، والفرسيين (لفترة قصيرة)، ثم محمد علي وخلفاؤه، ثم الإنكليز. وعلى الرغم من كونهم من الخارج فقد كان على كل منهم أن يتوصل إلى تفاهم مع جماعات هامة داخل المدينة وبصورة خاصة العلماء والتجار وذلك في سبيل بقائه في الحكم وكانت هاتان الجماعتان المحليتان ممن يحسب لهما حساب منذ أيام المماليك في (١٣٦٤ — ١٤٤١) مؤرخ العصر الوسيط وحتى منتصف القرن التاسع عشر. وقد استمر هذا الاستقرار في التنظيم الاجتماعي غالباً مما يفسر أن القاهرة لم تتغير نسبياً لا في الحجم ولا في الشكل منذ مرحلة العصر الوسيط حتى عام ١٨٦٣. وقد بدأ الخديوي اسماعيل ببناء قاهرة حديدة على نمط أوروبي عام ١٨٦٣ وانتهت جهوده إلى خلق مدينة استعمارية كلاسيكية. مدينة تنائية، كما انتهت مع تسلسل الأحداث إلى احتلال البريطانيين لمصر عام ١٨٨٢. ولم تعكس التعيرات التي صعبها اسماعيل في القاهرة عقليته الخاصة وحسب، بل عكست أيضاً تعير العلاقات بين مصر وأوروبا، وقد سجلت الأحياء الحديدة المتأورية ببوكها وسفاراتها نهاية عالم العلماء والتجار المستقر وتحول السلطة لمصلحة أوروبا وزبائنها.

وقد وطد الاحتلال البريطاني تقسيم القاهرة إلى مدينتين وتسته وكان اسماعيل قد بدأ به، وانتشرت المدينة الأوروبية إلى الناحية العربية من سهر النيل وعمره، بفضل سد أسوان عام ١٩٠٢ الذي أتاح السيطرة القوية على فيضان النيل كما أتاح بناء أحياء

جديدة على صعاف الهر وفي حرره وساء جسور تربط الضفة العربية بمركز المدينة الجديد. وقد أخفت السنوات الأولى من الازدهار والعنى تحت الاحتلال البريطاني النتائج المرضية لاقتصاد استعماري على كل حال.

بدأ سكان القاهرة بعد الحرب العالمية الأولى يزدادون معدل تجاوز نمو السكان في مصر فقد أدى فيض السكان في الأرياف وما نجم عنه من تدهور في أنماط الحياة الريفية إلى هجرة ريفية نحو المدينة بأعداد كبيرة. وفي عام ١٩٢٧ كان هناك (٦٤٪) أربع وستون بالمئة فقط من سكان القاهرة ممن ولدوا فيها. لكن العمل في القاهرة لم يكن ميسراً لأن البريطانيين لم يشجعوا التصنيع وهكذا نجد أن بذور أزمات القاهرة في القرن العشرين تكمن في حاجة القرن التاسع عشر إلى عمال ريفيين جلبتهم دولة توسعية، وفي الحاجة إلى عائدات متزايدة من حانب، وفي التصنيع البريطاني والحاجة المتزايدة إلى المواد الخام من جانب آخر.

كانت القاهرة المزدهرة بالسكان دون عمل كاف ودون خدمات مدنية كافية لكل تلك الأعداد، تمتلئ وتطفح من المدينة الاستعمارية المزروجة. وبنيت صواحي جديدة وملحقات منذ عام ١٩٦٠ ولم تلت أبداً حاجات السكان من الطبقة الوسطى التي تتزايد باطراد وأما الفقراء فيعيشون في أحياء قذرة. هذه القاهرة الثالثة، المتروبول، أصبحت رمزاً لإراث الامبريالية ولقدوم الحكومات المستقلة القصير في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين الذي سننتقل إليه في الصف الثاني من هذا الكتاب.

التطور الاقتصادي في الشرق الأوسط ١٨١٥ — ١٩١٤ العام والخاص

شارل عيساوي

بُني اقتصاد عالمي مستند إلى أوروبا الغربية في القرن الذي يقع بين حروب نابليون والحرب العالمية الأولى. ويمكن أن نميز مظهرين في هذه العملية، فمن جهة اندمجت المناطق المتسوعة تبعاً في اقتصاد عالمي عريض، ونظام مالي عبّر نقلات آلية وهجرة كثيفة، وتدفق رأسمال كبير، واتساع هائل في التجارة العالمية، ومن جهة أخرى تحول اقتصاد البلدان غير الأوروبية تحولاً عميقاً، وإرداد عدد السكان أضعافاً عديدة بفضل انتشار الأمن ودخول العناية الصحية الحديثة وانحسار المجاعات ونقص معدل الوفيات: واتسع حجم الإنتاج الزراعي كثيراً وتضاعف تصدير المحاصيل القديية استجابة لارتفاع الطلب الأوروبي للمواد الخام الذي ساعد عليه الانخفاض الحاد في كلفة النقل. وأدى هذا كله بدوره إلى انكفاء عميق في نظام ملكية الأرض الذي نتج بصورة عامة عن تحول في الملكية المشتركة أو القبلية إلى حقوق الملكية الفردية. وبطلت المنافسة إلى حد كبير بين الصناعات اليدوية المعروضة وبين البضائع الأوروبية المصنّعة آلياً، ومنذ ذلك الوقت ولأسباب متنوعة اقتصادية واجتماعية وسياسية لم تبرز المصانع الحديثة لتأخذ دورها وهي عملية نزع للتصنيع حدثت في أماكن عديدة من العالم. كما تحولت النظم الاجتماعية أيضاً وازداد اعدام المساواة السائد في هذه البلدان حدة، ومع أن مستوى عيش الجماهير ارتفع غالباً في معظم الأماكن خلال القسم الأعظم من المرحلة فإن دخل الطبقة العليا وعماها ازداد كثيراً وبسرعة، وأخيراً كانت عوامل التغير الفاعلة أجنبية في معظم — إما أوروبية أو أمريكية أو مهاجرة من البلدان المجاورة مثل الصينيين والهنود في جنوب شرق آسيا.

يلائم هذا الوصف السابق الشرق الأوسط إلى درجة كبيرة في المرحلة التي هي قيد النظر . وعاية هذه الورقة هي أن نفحص أين وفي أية حوالب اختلفت المنطقة عن النماذج والاتجاهات السائدة .

وسوف نخضع لهذه الغاية أربع نقاط للتحليل الكمي ونختبر بعض التفاصيل : مثل النمو السكاني ، توظيف رأس المال الخارجي ، النقل الآلي ، والتجارة الخارجية ، كما سوف نناقش باختصار خمس نقاط أخرى هي : الزراعة ، الصناعة ، مستويات الدخل ، التقدم الثقافي وعوامل التغير الاقتصادي . وسنحري مقارنة حيثما كان ذلك ممكناً مع إجمالي العالم ومع وجهين لمطقتين أحريين لهما تجربة مضادة تماماً هما الهند واليابان . وقد احتيرت اليابان كأكثر نماذج التطور نجاحاً في العصر الحديث في حين تمثل الهند على النقيض بلداً فشل في إحراز تطور سريع على الرغم من بداية واعدة في حقول متعددة وأخيراً سوف نقوم بمحاولة لتحديد ما إذا كان للشرق الأوسط نموذج تطور متميز خاص به .

وعني عن البيان أن هذه الورقة تمثل مجرد محاولة لاقترب أولي من حقل لم يحظ إلا بالقليل من الدرس . وهي تثير في جوهرها أسئلة أكثر مما تقدم إجابات . وغايتها الرئيسية أن تحض على نقاشات وتوحي بنقاط للبحث المتقصي .

السكان

حصل ازدياد في عدد السكان في معظم بلدان العالم تقريباً خلال القرن التاسع عشر إلا أن مدى الازدياد يختلف بدرجة ملموسة ، ويعطي الجدول التالي بعض التقديرات الأولية وضعها كارساوندرز Carr-Saunders وويلكوكس Willcox على التوالي^(١) :

معدل الزيادة السنوية في الألف (١٠٠٠)

١٩٢٠ — ١٩٠٠	١٩٠٠ — ١٨٥٠	١٨٥٠ — ١٨٠٠	
٧٢٧ ٠٤	٤٢٧ ٦٩	١٢١ ٠٠	إفريقيا
١٨٢٦ ١٨٢٦	٢٣٠ ٢٣٠	٢٩٨ ٢٩٨	أمريكا الشمالية
١٨٢٦ ١٨٢٦	١٣٠ ١٣٠	٧٢ ١١١	أمريكا اللاتينية
٢٨ ٦١	٢٨ ٥٤	٢٠ ٤٣	آسيا
٧٠ ٧٠	٧٠ ٨٧	٧٠ ٧١	أوروبا والاتحاد السوفيتي
٧١ ٥٩	٧٣ ٥٩	٣٤ ٥١	المجموع

في الهند قدر عدد السكان بحوالي ١٢٠ مليون نسمة عام ١٨٠٠ وأعطى إحصاء عام ١٨٧٢ إجمالاً قدره مئتان وستة ملايين (٢٠٦ مليون) وإحصاء ١٩١١ إجمالاً قدره ٣١٥ مليون وإحصاء ١٩٢١ مقداره ٣١٩ ثلاثمائة وتسعة عشر مليوناً ويسبب نصف مقدار الزيادة في ١٨٧٢ — ١٩١١ إلى تحسّن طرق الإحصاء وإلى المناطق الإضافية التي تشملها^(٢) والزيادة التي يمكن إعفاؤها أعوام ١٩١١ — ٢١ تعود إلى وباء الأنفلونزا. إن الزيادة الفعلية في السكان (بما في ذلك دخول منطقة جديدة) في مدى خمسين عاماً كانت ٨٨٦ ثمانية وثمانين مليوناً وستة أعشار المليون. أي ٣٤٩ بالمائة^(٣) مما يعطي معدل زيادة للمو بمقدار ٦ في الألف. فإذا قبلنا تقدير عام ١٨٠٠ الذي هو ١٢٠ مليون فهذا يتضمن معدل نمو مقداره ٧ في أعوام ١٨٠٠ — ٧٢ مما يمكن أن يصل إلى حد المبالغة. كان سكان اليابان في عام ١٨٠٠ حوالي ٣٠ مليوناً على الأرجح، ويظهر إحصاء ١٨٧٢ رقم ٣٣ مليوناً (وقد يكون ارتفع إلى ٣٥ أو ٣٦ مليون وفي إحصاء ١٩٢٠ بلغ الرقم ٥٦ مليوناً^(٤)) وذلك يشير إلى نمو يبلغ ١ ثم ١١ في الألف على التوالي. وفي كل حال يمكن زيادة الرقم الأول بصورة ضئيلة وتقليص الرقم الثاني.

أما تقديرات الشرق الأوسط فهي تقريبية إلى حد بعيد وكان عدد سكان مصر في عام ١٨٠٠ يتراوح بين ٢٥ — ٣ ملايين ولكن هناك أسباًاً وجهية قُدمت لرفع هذا الرقم إلى ٣٥ مليون^(٥). وأول إحصاء يمكن الاعتماد عليه هو إحصاء ١٨٩٧ يذكر إجمالاً قدره (٩٧٢) مليون وفي إحصاء ١٩١٧ يصل الرقم إلى ١٢٧٥ مليون وهو يشير إلى معدل زيادة من ١١، ١٤ في الألف على التوالي. أما في العراق حيث جرى أول إحصاء عام ١٩٤٧ وتظهر تقديرات «حسن» معدل زيادة سنوياً قدره ١٣ بين ١٨٦٧ و ١٨٩٠ و ١٨ في ١٨٩٠ — ١٩٠٥ و ١٧ في ١٩٠٥ — ١٩١٩^(٦) ولا توجد أرقام جاهزة يمكن الاعتماد عليها بالنسبة لسورية وهذا الاسم يستخدم في هذه الورقة ليبدل على سورية الجغرافية أو سورية الكبرى وتصنفها تقديرات القنصلية البريطانية في أعوام ١٨٣٠ ما بين مليون نسمة و ١٨٦٤ مليون وثمانمائة وأربع وستون ولكن معظم التقديرات تتراوح بين ١٢٥٠ مليون وربع و ١٤٥٠ مليون وأربعمائة وخمسون ألفاً. وتتجمع تقديرات ١٩١٠ — ١٥ حول ٣٥ مليوناً^(٧)، وإذا ما أخذنا رقم ١٣٥٠ مليون لعام ١٨٣٥ و ٣٥ مليون لعام ١٩١٤ فإنه يعني معدل زيادة قدره ١٢ في الألف. وإذا ما أخذنا رقم ١٨٣٥ و ٣٥ مليون لعام ١٩١٤ فإنه يعني معدل زيادة قدره ١٢ في الألف. وإذا ما أخذنا رقم عام ١٨٣٥ وهو ١٨٦٤ مليون فإنه ينقص معدل الزيادة إلى ٨ وإذا كانت هذه

الأرقام صحيحة تماماً فإنها تشير إلى أن معدل نمو السكان في البلدان العربية كان أعلى بصورة ملفتة للنظر من معدلات بلدان آسيا وإفريقيا بوجه عام ومن الهند واليابان بوجه خاص . فإذا كان الأمر كذلك فإنه يعني أن حصة كبيرة من الزيادة في الدخل المتحقق أثناء المرحلة التي نحن بصددتها قد ابتلعتها زيادة السكان . وتستير البيانات المتوفرة عن الجزائر إلى الوجهة ذاتها^(٨) ويجب أن نعيد إلى الذاكرة على أية حال أنه لا تتوفر أية دلالة على اتجاه السكان في البلاد العربية في حين أن دلالة السودان التي يعتقد في العادة أنها انخفضت في فترة المهدي ، وتابعت ازدياداً مبكراً تحت الحكم المصري^(٩) .

كما أن البيانات عن تركيا وإيران أكثر تفتتاً فالإحصاء العثماني لعام ١٨٣١ يضع رقماً للذكور (Brkek) في الأناضول هو ٢٣٨٤٠٠ مليوناً وثلاثمائة وثمانية وأربعين ألفاً فإذا اعتبرنا هذا الرقم يشير إلى الذكور البالغين فإن هذا يجعل عدد السكان في حدود عشرة ملايين ويشبه هذا الرقم في حجمه التقديرات التقريبية الأخرى التي تعطيها مصادر أوروبية متعددة^(١٠) . وفي بداية الحرب العالمية الأولى كان عدد السكان في المنطقة التي أصبحت جمهورية تركيا يقدر بـ ١٤٠٥٤٩٠٠ أربعة عشر مليوناً وخمسمائة وتسعة وأربعين ألفاً^(١١) . وإذا ما أخذنا هذين الرقمين على المعنى الظاهري فهما يشيران إلى معدل الزيادة المنخفض أي نسبة ٥ في الألف في أعوام ١٨٣١ — ١٩١٤ (ولكن انظر الملاحظة رقم ١٥ فيما يلي) : أما في إيران فليس من الممكن معرفة ما إذا كان السكان في النصف الأخير من القرن التاسع عشر كان أكبر أم أصغر مما كان عليه في بداية القرن . ويقدر راولنسون Rawlinson الرقم الإجمالي في عام ١٨٥٠ بعشرة ملايين ، أما في عام ١٨٧٣ «وبعد زيارتين مدمرتين للكليل والمجاعة» فيقدر العدد بـ ٦ ستة ملايين^(١٢) وهناك تقديرات أخرى في أعوام ١٨٨٠ تتراوح بين ٥ إلى ١٠ مليون ، والتقدير الأقل إرضاءً يشيران إلى ٧٠٠٠٠٠٠ (تقدير هوتوم شندلر H. Schindler) وستة ملايين عام ١٨٨٨ (تقدير عالم روسي زولوتاريف) وقمة تقدير متأخر لهوتوم شندلر يرى أن السكان في عام ١٨٩٧ أصبحوا تسعة ملايين في حين يعطي لوريني رقم ٩٣٣٢٠٠٠ لعام ١٨٩٩^(١٣) .

يستطيع المرء أن يحاول القيام ببعض الاستقراء مما سبق في تدقيق تقريبي لهذه الأرقام . عندما أسفر الإحصاء الإيراني الواسع عن عدد سكان يساوي ١٨٩٥٥ ثمانية عشر مليوناً وتسعمائة وخمسة وخمسون ألفاً وكان إحصاء مصر قدر عدد السكان بـ ٢٣٣٥٢ مليون

وتركيا به ٧٧١٤٢^(١٤). فإذا سلمنا بالمعدل نفسه الذي كان سائداً في عام ١٨٩٠ فإنه يشير إلى رقم ٧ ملايين في إيران مقيساً بحوالي ٩ ملايين في مصر. ويبدو على كل حال خلافاً لذلك أن معدل الزيادة في إيران في أعوام ١٨٩٠ — ١٩٥٦ كان مشابهاً في ارتفاعه للمعدل المصري. ويمكن أن يشير هذا إلى أن التقديرات العالية التي أعطاهها السير هوتوم شندلر Houtum Schindler — وهو جنرال بريطاني ألماني في الجيش الإيراني كان يعرف المنطقة جيداً — كانت أقرب إلى الهدف وهي نتيجة تتفق مع سجلات كورزون Curson ولوريني Lorini^(١٥).

إن ما يهيم في معدل النمو الإيراني أن المرء يستطيع أن يذكر تخمينات كورزون التي بناها على الأرجح على سجلات المكتب الهندي الذي ذكر فيه كثيراً أن فترة إقامته كانت فترة «خالية من الحرب ومن المجاعة» وأن السكان كانوا يتزايدون بنسبة ٧٥.٠٪ كل سنة^(١٦) ومما يجعل تقديراته ذات قيمة أن معظم تلك التقديرات لسكان المدينة التي ذكرها أظهرت بعض التزايد في فترة ١٨٠٠ — ٩ ويتبعها غالباً انحدار شديد في القرن الثامن عشر. وهناك على كل حال بعض الاستثناءات الهامة مثل أصفهان ومشهد التي يبدو أن سكانهما قد أخذوا في التناقص.

توظيف رأس المال

في دراسة للأمم المتحدة هي: حركة رأس المال خلال فترة ما بين الحربين، قدرت الحجم الكلي للتوظيفات الخارجية الطويلة الأمد الظاهرة عام ١٩١٤ في حدود (٤٤) أربعة وأربعين مليوناً منها ما يزيد عن مليونين أو ما يعادل واحداً من عشرين كان في الشرق الأوسط.

كان مجمل التوظيف في مصر في بداية الحرب العالمية الثانية يزيد عن مئتي مليون جنيه: منها أربعة وتسعون مليوناً تمثل الدين العام المعلق وما بقي من التوظيف هو في القطاع الخاص^(١٧). أما في تركيا فإن الدين الحكومي المعلق أثناء انعقاد مؤتمر لوزان كان مئة وواحد وستين مليون ليرة ذهبية تركية، وهو رقم لا يختلف كثيراً عن رقم عام ١٩١٤ وقد كان رقم التوظيف الخاص الخارجي عام ١٩١٤ ستة وستون مليوناً وأربعمئة ألف جنيه^(١٨). وكان التوظيف الوحيد الهام والخاص في إيران، توظيف شركة الزيت الأنكلو إيرانية Anglo-Persian oil Company التي راد رأس مالها عن ٤٢ مليون جنيه عام ١٩١٤، فإذا جمعنا المشاريع الأخرى القليلة الروسية والبريطانية (من بوك ومناجم ونقل وتلغراف وصيد أسماك... إلخ)،

فإن المبلغ سوف يزيد على عشرة ملايين^(١٩). أما الدين العام عند نشوب الحرب العالمية الأولى فقد كان في حدود مليوني جنيه لبريطانيا وما يعادل ٤٨٨ ملايين جنيه لروسيا^(٢٠).

يمكن قياس حجم التوظيف الخارجي في تركيا ومصر بمقارنته بالأرقام التالية التي تمثل التوظيف الخارجي الكلي في القطاعين العام والخاص عام ١٩١٣ : ففي الهند حوالي ٣٦٠ مليون جنيهاً واليابان حوالي ٢٠٠ والصين حوالي ١٥٠ مليون وفي البرازيل أقل بقليل من ١٥٠ مليون وفي المكسيك أكثر بقليل من ١٠٠ مليون جنيه أما الامبراطورية العثمانية بالنسبة إلى عدد سكانها (وتظل مصر أكثر إدهاشاً) فقد تلقت مبلغاً هائلاً من رؤوس الأموال. وفي إيران كان حجم التوظيف الخارجي صغيراً جداً. ويمكن أن نضيف أن أي جزء من التوظيف في الامبراطورية العثمانية لم يتسرب إلا بصعوبة إلى منطقة الخليج الفارسي والبحر الأحمر باستثناء الخط الحديدي الحجازي وبعض الخطوط الحديدية ومؤسسة للري في العراق. ومن جهة أخرى كان السودان في بداية عهده يجذب رؤوس الأموال الخارجية قبيل نشوب الحرب.

وعندما تحول الانتباه على كل حال، إلى «استخدام» التوظيف الخارجي أخذت الصورة تبدو أقل جاذبية. ففي الوقت الذي ساعدت فيه الديون العامة في الهند واليابان على تحويل التطور الاقتصادي فإن كثيراً من الديون العامة في الامبراطورية العثمانية ومصر وإيران إما أنها كانت تنهب كعمولات وأعباء أو أنها استخدمت في تسديد ديون سابقة أو لتمويل حروب، أو كنفقات أمنية وقائية، أو أنها صرفت من قبل الملكيات في وجوه متنوعة غير منتجة^(٢١). وقد وجدت هذه البلدان نفسها في نهاية الأمر ترزح تحت وطأة أعباء الديون مما استنفد ثمن (واحد من ثمانية) الميزانية الإيرانية وتلث الميزانية العثمانية تقريباً ونصف الميزانية المصرية تقريباً ولم يكن لديها في المقابل إلا القليل لتسده.

النقل

ثمة ثلاثة عوامل ساعدت على تطور النقل في الشرق الأوسط هي : موقع المنطقة وأسلوب نمو الملاحة البخارية وتنافس القوى الكبرى. وكان استهلاك السفن البخارية الكبير للوقود يحد من الأنهار والمياه الضيقة طيلة عقود عديدة ولم يصبح القسم الأكبر من التجارة العالمية يُحمل على السفن البخارية إلا بعد سنوات ١٨٧٠ وليس على السفن الشراعية. إلا أن الملاحة البخارية انتشرت بسرعة في هذه المياه ولم تأت سنوات ١٨٣٠ حتى كانت الخطوط الملاحية المختلفة تتشابك في البحر المتوسط. وفي أواخر سنوات ١٨٣٠ خصص

البريطانيون والفرنسيون والتمساويون خدمات منتظمة لمصر وسورية وتركيا. وبعد ذلك تم التقدم سريعاً. ويكتب فارلي Farley واصفاً الأوضاع عام ١٨٦٠: يعادر البريد لندن إلى سورية كل يوم جمعة عبر مرسيليا وكل يوم اثنين عبر تريستا وفي حين كانت السفن البخارية البريطانية تسير بانتظام بين بيروت وليفربول^(٢٢) — والتي كان يستطيع أن يضيف إليها حط البحر الأسود الذي بدأ العمل في عام ١٨٤٥ وقدم خدماته في المشرق والاسكندرية، وفي عام ١٨٧٠ كانت هناك ثلاث سفن مصرية وثلاث بريطانية وخمس فرنسية وأربع نمساوية وإيطاليتان وروسية وتركية وكلها خطوط بخارية تقوم بخدمات منتظمة إلى مصر، وهناك خطوط أخرى لسفن تأتي في رحلات عبر منتظمة^(٢٣). وقد تأسست في الوقت نفسه خدمات منتظمة لسفن بخارية بين الهند والسويس عام ١٨٣٤ وبين الهند والخليج الفارسي عام ١٨٦١. ويمكن أن نضيف أن افتتاح قناة السويس لم يجتذب حراً كبيراً من حركة الملاحة إلى شرقي المتوسط وحسب، بل حفز إلى درجة كبيرة أيضاً تطور الملاحة البخارية بوجه عام لأنه قدم تسهيلات عظيمة في تزويد السفن بالوقود على طريق أوروبا — الشرق الأقصى^(٢٤).

وبهذا أمكن أن نقول إن الشرق الأوسط قدم خدمات ملائمة جداً بواسطة خطوط السفن البخارية التي ربطت بينه وبين العالم الخارجي. كما كانت لديه سفن تجارية بخارية تبحر في أنهاره الصالحة للملاحة في زمن مبكر تماماً، في النيل بمصر عام ١٨٤١ وفي السودان في أوائل أعوام ١٨٦٠ وفي دجلة والفرات عام ١٨٦٢ وفي نهر قارون عام ١٨٨٨.

إن نظرة إلى السكك الحديدية وهي الوسيلة الأخرى الرئيسية للنقل في القرن التاسع عشر تظهر أن الشرق الأوسط (مع استثناء محدود لمصر) لم يكن مجهزاً بها تجهيزاً حسناً: فقد كان مجموع أطوال السكك الحديدية في العالم عام ١٩١٣ يزيد عن ١٠٠.٠٠٠ ر. ١٠ مليون ومئة ألف كيلومتر، كان منها ٤٣٠٠ في مصر و ٣٥٠٠ في الامبراطورية العثمانية و ٢٥٠٠ في السودان وهذا يعني أقل من واحد بالمائة من المجموع الكلي في العالم وهو رقم لا يتناسب لا مع موقع المنطقة ولا مع سكانها، ففي هذا الوقت كان لدى الهند ٥٦٠٠ كم ستة وخمسون ألف كيلومتر من الطرق الحديدية ولدى اليابان ١١.٠٠٠ ر. أحد عشر ألفاً. وتبرز هنا حقيقتان التطور الكبير للنقل بالسكة الحديدية في مصر (التي تشكل ما يقارب نصف حجم المنطقة الكلي) وغياب هذا النقل في إيران.

كانت مصر في عام ١٩١٣ تملك أعلى نسبة من الأميال الطولية من سكة الحديد في

أي وحدة غير مأهولة في العالم أما في الوحدات المأهولة بالسكان فكانت أعلى نسبة من معظم البلدان^(٢٦). وكانت تحتل هذا المركز حتى فترة مبكرة إذ كان لمصر أول حط حديدي قبل السويد واليابان وحتى أعوام ١٨٧٠ كان يحمل الأميال الطويلة من السكة الحديدية في الأرجنتين والبرازيل مجتمعتين لا يتجاوز مثيلتها في مصر في حين أن اليابان لم تدرك هذه النسبة حتى أعوام ١٨٩٠ أما الصين فأدركته بعد عام ١٩٠٠ ويرجع السبب في ذلك بدرجة كبيرة إلى رغبة بريطانيا في ارتباط سريع بين الاسكندرية والسويس وهما محطتان للسفن البخارية على طريق الهند. إن مجموعة من العوامل أتاح للبريطانيين أن يمشوا قدماً بمخطط سككهم الحديدية في وجه المعارضة الفرنسية — كما فعل الفرنسيون فيما بعد حين نفذوا مشروع قناة السويس بشكل أنطاً وأكثر مثابرة في وجه الإعاقة البريطانية. وبعد ذلك أصبح حكام مصر — نواب السلطان أولاً والبريطانيون بعدهم — يملكون ما يكفي من حرية العمل والموارد الكافية لبناء شبكة عريضة.

حوّل إكمال السكك الحديدية عبر مصر الاهتمام تحويلاً كبيراً عن الطريق المنافس فيما بين النهرين الذي كان له أنصاره أيضاً في بريطانيا ومن العوامل الأخرى التي أخرجت تطور السكك الحديدية في تركيا وسورية وإيران الوضع المالي الضعيف لهذه البلدان واشتداد التنافس بين القوى الكبرى، ويكفي أن يقرأ المرء التاريخ الدبلوماسي لسكة حديد بغداد أو يتابع المشاريع المتنوعة والمشاريع المضادة للخطوط الحديدية في إيران والتي قدمها البريطانيون والروس حتى يتحقق من حجم الإعاقة التي تمت. وهنا أيضاً يبدو التناقض (إذا استشينا مصر والسودان) مع الهند واليابان صارخاً.

التجارة الخارجية

نمت التجارة الخارجية بسرعة في الفترة التي ندرسها وتشير التقديرات التقريبية إلى أن الإجمالي (الصادرات والواردات) بالأسعار الجارية هي ٣٢٠ مليون جنيه عام ١٨٠٠ و ٥٦٠ مليون جنيه عام ١٨٤٠ و ١٤٥٠ مليون جنيه عام ١٨٦٠ و ٢٨٩٠ مليون جنيه في عام ١٨٧٢ — ٧٣ و ٨٣٦٠ مليون عام ١٩١٣ وحيث أن الأسعار في الفترة ١٨٠٠ — ٤٠ كانت مرتفعة أكثر من الفترة ١٨٨٠ — ١٩١٣ فإن الزيادة في الأرقام الواقعية سجلت ارتفاعاً يربط على خمسة وعشرين ضعفاً عن الأرقام المذكورة أعلاه^(٢٧).

إذا أخذنا الشرق الأوسط جملة نحد أن توسع التجارة الخارجية لم يجار التقدم العالمي. وقد يكون الرقم المصري في الحقيقة أعلى من المعدل العالمي وتقدر الإحصاءات الأولى التي

يمكن الاعتماد عليها بمجمل التجارة الخارجية عام ١٨٢٣ بـ ٢١ مليون ومئة ألف جنيه مصري ويتمثل إجمالي عام ١٨٦٠ في ٥١ مليون جنيه مصري وفي ١٨٨٠ بـ ٢١٨ مليون وفي عام ١٩١٣ بـ ٦٠ مليون وهي زيادة قدرها ثلاثون ضعفاً يضاف إلى ذلك أن مستوى عام ١٨٢٣ كان أعلى غالباً من أي من السنوات الخمسين السابقة أو يماثله^(٢٨). إلا أن التجارة العثمانية لم تتم بالنسبة نفسها بكل تأكيد مع أن المقارنة لا تصح لأن المنطقة خضعت لانكماش مستمر. لقد ارتفعت التجارة العثمانية مع بريطانيا وفرنسا عام ١٨٢٩ إلى ٢٦ مليون جنيه استرليني وربما تكون تجارتها الإجمالية قد بلغت ٤ ملايين جنيه استرليني. وقدر الإجمالي عام ١٨٧٦ بـ ٥٤ مليون جنيه وفي ١٩١١ وصل إلى ٦٣٥ مليون جنيه — بزيادة خمسة عشر ضعفاً على الأرجح^(٢٩). أما في بقية أجزاء المنطقة فإن نمو التجارة كان أقل بالتأكيد.

إن الأرقام المتوفرة عن إيران فقط والتي ذكرها انتنر Entner تشير إلى تجارة هذه البلاد مع روسيا وتظهر تدنياً من معدل قدره عشرة ملايين روبل ذهبي في عام ١٨٣٠ — ١ (وهو رقم أعلى من أرقام السنوات السابقة ويعكس نتائج اتفاقية تركانشاي عام ١٨٢٨) إلى ٦٩ ملايين في عام ١٨٦٠ ثم عودة إلى ١٠٤ مليون روبل عام ١٨٨٠، وبعد ذلك حصل ارتفاع سريع إلى ذروة قدرها ١٠١٣ مليون روبل عام ١٩١٣^(٣٠). والواقع أن محمل التجارة الإيرانية في جميع الأحوال قد ارتفع أكثر بقليل من عشرة أضعاف في خلال الفترة كلها. أولاً لأن الأرقام كانت بالروبل الذهبي (١٨٩٦) وتضاءلت بعد ذلك القيمة الإجمالية في عام ١٨٣٠ — ١ عندما كانت الأسعار أكثر ارتفاعاً (كان الرقم لعام ١٨٣٠ — ١ بحساب الروبلات ٢٥٢ مليون) وثانياً لأن حصة روسيا من مجمل التجارة الإيرانية ارتفعت على الأرجح بدرجة كبيرة في هذه الفترة — فقد زادت من ٤٥ بالمئة من إجمالي التجارة عام ١٩٠١ — ٢ إلى ٦٣ بالمئة عام ١٩١٢ — ١٣^(٣١) ويقدر كورزون Curzon أنها بلغت في أواخر سنوات ١٨٨٠ حوالي مليونين (وهو رقم يتفق تماماً مع متوالية أنتنر Entner) من مجمل التجارة الإيرانية البالغة ٧ — ٨ مليون جنيه استرليني^(٣٢) أو بكلمة أخرى ٣٠ بالمئة. وتشير المعلومات القليلة المتوفرة عن الجزيرة العربية والسودان أيضاً أن معدل الزيادة كان أكثر انخفاضاً^(٣٣).

وقد أحرزت كل من الهند واليابان زيادة أسرع في تجارتها الخارجية مما تم في الشرق الأوسط، فبعد إلغاء الاحتكار في عام ١٨١٣ الذي كانت تنعم به حتى هذا التاريخ شركة شرقي الهند، أصبحت الزيادة في التجارة مع الهند (في ١٨١٤ — ٣٢) خيالية، وقد بلغ

مستوى إجمالي التجارة ١٨٧ مليون جنيه استرليني في العام (أي ما يعادل ضعف مستوى ١٨١٤^(٣٥)). وفي أعوام ١٩٠٩ — ١٤ زاد ببساطة عن ٢٥٠ مليون جنيه أي ما يزيد عن خمسة وعشرين ضعفاً في غضون مئة عام. وفي اليابان ارتفع معدل التجارة الإجمالي من ٣٦ مليون ين في أعوام ١٨٦٨ — ٧٠ إلى ١٥١١ مليون ين في ١٩١٣ أي ما يزيد على أربعين ضعفاً^(٣٦).

ومع أن نمو التجارة الخارجية في الشرق الأوسط كان أبطأ منه في الهند واليابان إلا أنه لعب سبباً دوراً أكبر في اقتصاد المنطقة. وهكذا كان نصيب الفرد في مصر عام ١٩١٣ من التجارة قد بلغ ٢٤٣ دولاراً وفي الامبراطورية العثمانية ١٥٢ دولاراً وفي إيران ١٠٣ دولارات فإن الأرقام المقابلة في الهند كانت ٤٣ دولارات وفي اليابان ١٢٦ ، أما كنسبة من محمل الإنتاج الوطني فلا بد أن التجارة في الشرق الأوسط كانت أعلى بكثير منها في الهند واليابان^(٣٧).

ولم يكن تركيب التجارة المختلف بأقل أهمية. إذ كانت صادرات الشرق الأوسط تتكون في معظمها تقريباً من الإنتاج الزراعي يضاف إليه بعض المعادن من تركيا وكمية زهيدة من الزيت من إيران. وينطبق هذا الأمر على الهند باستثناء بعض الأنسجة، أما الصادرات اليابانية فقد كانت تشتمل على نسبة كبيرة من الأنسجة القطنية والحريرية وبعض البضائع المصنعة الأخرى.

الزراعة

يفترض التزايد الكبير في السكان ونمو الصادرات توسعاً في المردود الزراعي وتشير كل المعطيات المتوفرة إلى هذا الاتجاه في جميع أجزاء المنطقة. وقد تم ذلك بصورة عامة من ضمن نظام الزراعة الريفية أكثر منه في مزارع متطورة وبفعل توسيع الرقعة المزروعة من الأرض أكثر منه بتكثيف الزراعة^(٣٨) ومن الصعب أن نجد أية محاولة جرت لتطوير أساليب الفلاحة ماعدا تأسيس المصرف الزراعي العثماني عام ١٨٨٨ ومشروعين للري مثل سدّي قونية والهندية وليس هناك أية معطيات تشير إلى زيادة المحصول في الهكتار الواحد.

والاستثناء الوحيد لهذا الوضع هو مصر بالتأكيد فتوسّعها في الفلاحة كان مستحيلاً من دون أعمال الري التي أصبحت أكثر ثباتاً واكتمالاً وأعلى تكلفة في سياق القرن. ومن الطبيعي أن يزيد التحول من ري الحياض إلى الري الدائم في مجمل المحصول السنوي في الهكتار الواحد حيث أنه أصبح يزرع في قطعة الأرض الواحدة أكثر من محصول واحد في السنة

الواحدة، كما حصل تحول إلى محاصيل ذات مردود نقدي أعلى وخصوصاً القطن، ولكن هناك أيضاً معطيات تفيد بزيادة حادة في الغلال في الهكتار الواحد^(٣٩) وفي نهاية القرن بدأت جهود مهجية ومكثفة بوسائل منتقاة لتربية الماشية واستعمال المخصبات الكيماوية^(٤٠).

وتذكر التجربة الهندية بكل من تجربة مصر وبقية الشرق الأوسط إذ كان هناك توسع في مساحة الأرض المفلوحة في معظم المناطق ورافقه تحول نحو المحاصيل النقدية غير المصحوبة بارتفاع في العلة. إلا أنه كان هناك توسع هائل في الري حتى أن أعمال الحكومة عام ١٩١٣ أدت إلى ري ٢٥ مليون هكتار في حين أن الأعمال الخاصة زادت على ٢٢ مليون وعيد حلول العام ١٩٠٠ بدئ بأبحاث منهجية وتجارب^(٤١).

أما تطور اليانان فكان محتلفاً تماماً. فمنذ أن أصبحت معظم الأراضي القابلة للزراعة محروثة بدأت الزيادة تتجه إلى رفع نسبة المحاصيل فقط من خلال تكيف الزراعة وقد بدأوا بهذا في وقت مبكر من سنوات ١٨٧٠ وعززوه إلى درجة كبيرة منذ ذلك الحين^(٤٢).

الصناعة

كانت تمة فجوة أكثر تحديداً في الهد منها في الغرب بين تدني الحرف اليدوية وإقامة المصانع وهي فجوة تلقت حلها الواردات^(٤٣) بشكل واسع أنماطاً معينة من الطلب. وفي الشرق الأوسط كانت الفجوة أكثر اتساعاً. إذ كان انحطاط بعض الحرف اليدوية تحت وطأة المنافسة الأوروبية قد بدأ منذ أوائل القرن الثامن عشر، ثم ازداد تسارعه حدة منذ سنوات ١٨٣٠ وما بعد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأخر وصول الصناعة الحديثة تأخراً كبيراً، والحقيقة أنها لم تبدأ بالظهور إلا عند شوب الحرب العالمية الأولى، ولم تتس موطئاً لقدمها حتى سنوات ١٩٣٠^(٤٤).

واستمرت الهد من جهة أخرى في تصدير مصنوعات النسيج اليدوية إلى أوروبا والأماكن الأخرى حتى أوائل القرن التاسع عشر — وجزير بالذكر أن تقرير ألكسندر هاملتون عام ١٧٩١ طالب بالحماية من البضائع الهندية والبريطانية على حد سواء — وقد بدأت صناعتها اليدوية بالانحدار حوالي عام ١٨٢٠ وبدأ التصنيع الحديث في وقت مبكر عما حصل في الشرق الأوسط، في سنوات ١٨٦٠ استجمع قواه في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبلغ حتماً كبيراً في عام ١٩١٤ على الرغم من فترة تراجع في أعوام ١٨٩٠^(٤٥).

أما في اليابان فلم تكن ثمة فجوة من الناحية العملية، إذ كانت الحرف اليدوية منيعة على المنافسة الأجنبية حتى انفتاح البلاد في سنوات ١٨٥٠ وتلقت بعد ذلك مساعدات كبيرة من الحكومة لتحديثها ولعبت دوراً هاماً في الاقتصاد. ومن جهة ثانية أخذت الصناعة الحديثة في مطالع أعوام ١٨٥٠ وخصوصاً بعد الهزيمة في عهد الميجي، تتوطد على يد الحكومة والمشروعات الخاصة في آن معاً لتحل من اليابان قوة صناعية متميزة في عام ١٩١٤^(٤٦).

مستويات الحياة

أكثر البيانات التي تتعلق باتجاهات مستويات الحياة غير تامة. ومن المحتمل أن هبوطاً طرأ على مستوى الحياة في مصر (وليس على الدخل الفردي بكل تأكيد) أيام محمد علي وتبعه ارتفاع في عهد خلفائه المباشرين. ويبدو أن رواج القطن في سنوات الستينات رفع مستوى الحياة بدرجة ملحوظة وهناك معطيات تدل على تحسن متميز أثناء الاحتلال البريطاني^(٤٧). وفي سورية يعتقد عالمان أنه كانت هناك حالة فقر عام في سنوات ١٨٤٠ — ٥٠^(٤٨)، إلا أن انحدار مستويات المعيشة إذا كان قد حصل فقد ظل محصوراً في المدن، ويبدو أن من المرجح أنه منذ سنوات ١٨٦٠ حتى الحرب العالمية الأولى كان هناك ارتفاع دائم، وإن كان بطيئاً في معدل الدخل الفردي ومستوى الحياة. وفي إيران أثناء فترات السلم قبل منتصف القرن التاسع عشر كان الفلاحون أفضل حالاً فيما يبدو مما هم عليه الآن^(٤٩). ولا يستطيع المرء كما نرى بوضوح أن يستخلص نتائج تتعلق بالمطقة إجمالاً.

كان مجرى الأحداث في الهند مظلماً في واقع الأمر. وبين أحدث التقارير وأكثرها رسمية ومعرفة في هذا الحقل أنه: لأمر خفيف أن لا نعرف حتى مع أكبر هامش لاحتمالات الخطأ فيما إذا كان قد حصل خلال قرن ونصف انصرافاً أي تحسن أو جمود أو انحطاط حالياً في المجرى الاقتصادي ثم يضيف التقرير. «وهذا صحيح حيثما حاولنا قياس الانحياز بعبارات الدخل الفردي أو بأية عناصر معقولة مؤلفة من قياس كمي — نوعي^(٥٠). أما في اليابان فإن بعض التقدم في نماذج المعيشة يتضح من تدني مستوى معدل الوفيات ومن زيادة الاستهلاك الفردي للطعام والتجهيز بالملابس ومن زيادة الخدمات العامة بأشكال متنوعة وخصوصاً في المدن إلا أن معظم الزيادة في الإنتاج القومي تستهلكه زيادة عدد السكان واستثمار رأس المال والتسلح^(٥١).

التقدم الثقافي

يستطيع المرء أن يكون هنا أكثر تحديداً. وقد ظل الشرق الأوسط متخلفاً وراء المناطق الأخرى على صعيدي الثقافة الجماهيرية أو الثقافة العليا وحتى وراء مناطق تتميز بدخل فردي أكثر انخفاضاً منه إذ كانت نسبة الأمية في مصر عام ١٩٠٧ تساوي ٩٣٪ وهو رقم معادل لمثيله في الهند ولكنه أدنى من نسبة بورما التي بلغت ٧١٪ وسيلان ٦٩٪ والفلبين ٥١٪ — ولن نذكر اليابان حيث كانت نسبة المتعلمين من الذكور في سنوات ١٨٥٠ بين ٤٠ — ٥٠٪ وقد اكتملت في عام ١٩١٤ «إد تلقى مجموع السكان فعلياً تعليمًا وظيفياً وكان الحضور في المدارس الإلزامية يقرب من مئة بالمئة مما تستطيع استيعابه»^(٥٢). وكانت الأمية بين الأتراك (وليس بين جماعات الأقليات) قد بقيت عالية جداً إذ كان الرقم في عام ١٩٢٧ يبلغ ٩٢٪ (وكان الرقم في مصر في هذا الوقت قد هبط إلى ٨٥٪). وبقي في إيران أكثر ارتفاعاً. أما على صعيد الثقافة العليا فقد كان في مصر عام ١٩١٤ جامعة جينية واحدة في القاهرة وفي تركيا جامعة جديدة ضعيفة في استنبول^(٥٣). وفي مقابل ذلك كانت الجامعات الهندية الصغيرة — ولكنها متفوقة — مما لا يقاس (كان عمر ثلاث منها يزيد على ستين عاماً) والمعاهد التقنية، ولن نذكر الجامعات اليابانية الممتازة. والاستثناء الوحيد للوضع المذكور هو لبنان، حيث نسبة الأمية لم تكن تزيد عن ٥٠٪ حتماً. وكان يضم جامعتين أحبيتين جديتين.

وكلاء للتبادل الاقتصادي والاجتماعي

تبدو الوقائع هنا أيضاً واضحة وكبيرة الدلالة. في اليابان جاء الدافع إلى التطور الاقتصادي من الدوائر الحاكمة التي احتفظت بسيطرة قوية على مجمل العملية وكان رأس المال الأجنبي المستثمر في القطاع الخاص زهيداً، كما أن الحبرات الأجنبية التي لعبت دوراً هاماً كانت تحت الإشراف والسيطرة اليابانيين^(٥٤)، أما في الهند فكان الأمر على النقيض إذ كان الدافع الرئيسي بريطانيا — وليس من خلال الحكومة وحدها، وقد بنيت السكك الحديدية والمرافئ وأعمال الري، بل من خلال القطاع الخاص أيضاً: في التجارة الخارجية والمستعمرات الرراعية والتمويل والصناعات المتنوعة، إلا أن قسماً كبيراً من التطور نفذه الهنود ومن ذلك صاعات النسيج القطني التي كادت أن تكون هدية كلها تقريباً. وصناعة الصلب وفروع أخرى وقد لعب البارسيون في هذه العملية دوراً قيادياً وكان للهنود وخاصة المرواريين نصيبهم أيضاً أما دور المسلمين فكان هزلاً^(٥٥).

أما التطور الذي حصل في الشرق الأوسط قبل عام ١٩١٤ فقد أنجزه مجمله تقريباً أجنبياً وأعضاء في جماعات أقلية من أرمن ويونانيين ويهود ومسيحيين لبنانيين وسوريين . وكان فقدان اهتمام الأكتية المسلمة — من مصريين وأتراك ومن عرب الجزيرة أو العراقيين — مدهشاً . وكثيراً ما كان موضع تعليق . وفي سورية وإيران وحصرموت فقط كان هناك بعض المشروعات التجارية بين المسلمين^(٥٦) . ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن البلد الوحيد الذي استقبل هجرة يُعتد بها هو مصر التي كانت تصمم عام ١٩١٤ ما يقرب من ربع مليون من الأوروبيين وأقل من ذلك من الأرمن واللبنانيين والسوريين واليهود وكل منهم لعب دوراً هاماً في الاقتصاد . كما تجب الإشارة إلى الهجرة اليهودية إلى فلسطين .

خلاصة : عند استخلاص النتائج من التحليلات السابقة لكي نرى إن كان ثمة نموذج للتطور الاقتصادي في الشرق الأوسط لا بد أن نعلم إلى تمييز أولي بين الجزء المتوسطي وبين الجزء الواقع على الخليج والبحر الأحمر من المنطقة . فهذا الجزء الأخير الذي يشتمل على إيران والعراق والجزيرة العربية والسودان كان تأثره قليلاً نسبياً بالتغيرات التي جرت في العالم إلى أن تم استخراج الزيت منه . فأصبح فجأة المركز الاقتصادي للشرق الأوسط . وقد كان تأثير العالم عليه سلبياً بصورة رئيسية ، حتى الحرب العالمية الأولى ، إذ أصرت المنافسة الأوروبية بتجارته البحرية إضراراً شديداً^(٥٧) وبصناعاته الحرفية دون أن تتطور موارده الأخرى بصورة متكافئة .

أما الجزء المتوسطي ، ففيه أيضاً تنوع كثير . إذ يوحد اتجاه ملحوظ إلى تقدم في مصر أكبر بكثير منه في سورية أو تركيا ، ويمكن أخيراً أن نلخص نتيجة المناقشة السابقة كما يلي :

السكان : بدأ التزايد مبكراً على الأرجح عما هو في المناطق الأخرى الأذى تطوراً (بما في ذلك الهند واليابان) ويمكن أن يبلغ أكبر الأبعاد عموماً وهذا حقيقي فعلاً فيما يتعلق بمصر ويمكن بالنسبة إلى سورية والعراق مع التسليم بأن معدلات النمو لم تكن أعلى منها في الأماكن الأخرى .

اقتصاد الرأسمال الأجنبي : كان هذا عالياً إلى درجة مفرطة واستخدمت العائدات بشكل غير منتج إلى درجة كبيرة ، وهذا عكس ما جرى في الهند واليابان .

النقل : كانت الروابط المنتظمة بالنقل البخاري مع أوروبا قد تأسست في وقت

مبكر جداً وتطورت السكك الحديدية بدرجة عالية في مصر وبدرجة أقل بكثير في سورية وتركيا .

التجارة الخارجية : كانت الزيادة سريعة وإن تكن أبطأ منها في اليابان وكذلك أنطأ منها في الهند ، إذا استثنينا مصر ، وفي كل حال كانت التجارة الخارجية سواء بمعدلات الدخل المردي أو النسبة المئوية لمجمل الإنتاج القومي أكبر بكثير منها في الهند واليابان .

الزراعة : تم الحصول على اتساع في المردود بفضل التوسع في الأراضي المروعة وليس بفضل التكتيف كما حصل في اليابان . ولعب الري دوراً قيادياً في مصر أكثر من الهند نفسها .

الصناعة : يبدو أن الحرف اليدوية عانت من المنافسة الأجنبية أكثر مما عانت في الهند واليابان ، يضاف إلى ذلك أن الصناعة الحديثة جاءت متأخرة عنهما كثيراً .

الثقافة : حصل تقدم صغير ملحوظ في هذا الحقل وبدرجة أدنى مما حصل في الهند على الأرجح . ولا غرؤ من عدم ذكر اليابان .

وكلاء النمو : كان هؤلاء في معظمهم أحانب أو من جماعات أقلية ، وهذا على النقيض من اليابان تماماً ومن الهند بدرجة أقل بكثير . يستند النموذج الذي شكلته هذه الاتجاهات إلى ثلاثة أسس وعوامل ذات علاقة متبادلة فيما بينها جزئياً ، هي : قرب المنطقة من أوروبا وموقعها الاستراتيجي ، عوائقها الاجتماعية والسياسية ، وطبيعة الاقتصاد الأجنبي والسيطرة السياسية . ويمكن أن يضاف إليها عامل رابع هو ندرة الموارد التي سيت عليها الصناعة حتى نهاية القرن التاسع عشر وخصوصاً الطاقة المائية والختس والفحم والحديد فالمادة الخام الوحيدة المتوفرة تقريباً للصناعة كانت القطن .

ويفسر القرب الفترة المبكرة التي بدأت فيها أوروبا بالعدوان على اقتصاد الشرق الأوسط . كما يساعد في إيضاح صنع روابط النقل مع أوروبا والتخلي عن الصناعات اليدوية الشرق أوسطية لتدمير المنافسة الأجنبية والتوسع في المردود الزراعي في الشرق الأوسط لتلبية حاجة الطلب الأجنبي والنمو السريع اللاحق للتجارة الخارجية .

وربما فرض هذا القرب على الأوروبيين أن يساعدوا على تأسيس المحاجر الصحية وأنواع أخرى من الرقابة الوقائية في الشرق الأوسط ليتجنبوا انتشار الأوبئة وربما ساعد ذلك كله على زيادة السكان^(٥٨)، كما سهّل القرب هجرة المتعهدين الأوروبيين والتقنيين إلى الشرق الأوسط، الذين قدموا مساهمة هامة في تطور المنطقة وفرضوا عليها اتجاهات ونموذجاً ما. ولا ريب في أن القرب سهل السيطرة الأوروبية الاقتصادية والسياسية على الشرق الأوسط^(٥٩).

إن التخلف الاجتماعي والسياسي في المنطقة يساعد على تفسير طبيعة ردود فعلها على صدمة التوسع الاقتصادي الأوروبي. ويمكننا التمييز بين ثلاثة جوابات منها: أولها أن مستوى الشرق الأوسط التربوي والثقافي كان متدياً جداً، حتى عندما نقيسه بمناطق أخرى قليلة التطور كاليابان والهند، هذا إذا لم نذكر جنوب شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية^(٦٠). وثانيها أن بنيته الاجتماعية كانت غير مؤاتية للتطور وقد فشلت لأسباب تاريخية متنوعة في إنتاج بورجوازية قوية وأعوزتها الهيئات المستقلة كالمدن — الدولة والقبائل والجماعات الأخرى التي تستطيع أن تعبر وتدافع عن مصالح الطبقات أو المجموعات المعنية بتطوير الاقتصاد، وبدلاً من ذلك بقيت السيطرة الصارمة في أيدي البيروقراطية العسكرية والمدنية. وثالثها، ولا ريب أنها نتيجة لازمة جزئياً على الأقل، أن أفكار الدولة الاقتصادية وسياسات الحكومة كانت غير متنورة بشكل فريد، ففي أوروبا كانت عقيدة الماركنتليين (المذهب التجاري) الأساسية تتلخص في الحاجة إلى تحريك الصادرات في سبيل تنمية عائد الصناعة المحلية وكانت التدابير المتنوعة تتخذ للوصول إلى هذه الغاية. أما في الامبراطورية العثمانية فكانت الضرائب على الصادرات أعلى معدلاً بكثير منها على الواردات. هنا كانت تسود «السياسة الاحترازية» حسب تعبير هيكتشر (Heckscher) الذي يصف فيه موقف أوروبا القروسطية، حيث لم تكن الأهداف الرئيسية لتنشيط الإنتاج المحلي بل إيجاد الاحتياجات المالية للحكومة وتأمين المدن الكبرى وخصوصاً استنبول والاطمئنان على إمدادها بالتموين بشكل كاف. وقد ظهرت بعض الملامح الدالة على سياسة أكثر استنارة أيام السلطان سليم الثالث ولكنها لم تنتج إلا القليل. وبعد ذلك عرف الشرق الأوسط رجال دولة من أمثال رشيد باشا استوعبوا القواعد الليبرالية في سبيل التنمية الاقتصادية ولم يفعلوا إلا القليل لمساعدة الاقتصاد حتى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر^(٦١).

إن المستوى التربوي والثقافي المتدني جداً في الشرق الأوسط وبنيته الاجتماعية وشكل

مؤسساته السياسية تعني أنه لم يكن يملك حكومة فعالة ولو جزئياً ولا بورجوازية وطنية تمسك بيدها تطوير اقتصاد المنطقة وتساعد على قيادة مسيرته نحو الهج المرغوب . ومند ذلك الحين وبعد صدمة الثورة الصناعية بكل متطلباتها من استثمار المواد الأولية في المنطقة أخذ الأوروبيون ينفذون خططهم وتساعدهم في ذلك أقليات صغيرة في التطوير والأسواق والنقل ووسائله ، هذا إذا كانوا نفذوا شيئاً بالفعل . إلا أن هذا التطوير من خلال بورجوازية مزروعة في المنطقة كانت له عيوب حتمية : أولها أن حصة كبيرة جداً من ثمار التقدم ذهبت إلى الأجانب أو إلى أعضاء في الأقليات ، ولو ضررنا مثلاً حالة قصوى حتى قبل الحرب العالمية الأولى فإن هاتين الجماعتين كانتا تملكان ما بين ١٥ — ٢٠٪ من ثروة مصر وابتلعتا أكثر من ١٠٪ من دخلها . ثانياً . إن حضور أجانب مثقفين ومجموعات من الأقليات أضعفت من الضغط الكبير على الحكومة من أجل نشر التعليم وتطوير المصادر الإنسانية في هذه البلدان . ثالثاً إن وجود هذه البورجوازية وقوتها منعا قيام بورجوازية وطنية مسلمة . وأخيراً وبسبب هذا العامل نفسه . بقيت عملية التطور الرأسمالي بمجملها أجنبية في هذه المنطقة ، واعتبرت كذلك فعلاً من قبل سكانها ، ويساعد هذا الواقع على إيصاح التداير التي اتخذت ضد الأجانب وجماعة الأقليات في تركيا أعوام ١٩٢٠ وفي مصر أعوام ١٩٤٠ — ٥٠ . ويجب أن نضيف إلى هذا أن الأجانب في سورية ولبان لعبوا دوراً مختلفاً وأقل بكثير . وكان التطور وطنياً إلى درجة أكبر بكثير . وفيما يتعلق أخيراً بالاقتصاد الأجنبي وبالسيطرة السياسية كان الشرق الأوسط يشكل ما هو الأسوأ في كلا العالمين ، فاليانان لم تفقد أبداً استقلالها الكامل وكانت قادرة على القيام بثورة ١٨٦٨ وأن تقود بعد ذلك اقتصادها في الاتجاه الذي تتطلبه المصلحة الوطنية ، كما عبرت عنها الطبقة الحاكمة ، أما الهد فعل النقيض ، إذ كانت خاضعة برمتها للسيطرة البريطانية ، وقد سبب ذلك عدداً من العوائق التي أخذت تضغط بشدة مد أيام آدم سميث ، ولكن كان لها بعض الفوائد التي تنبأ بها بصورة مدهشة كارل ماركس (انظر مقاله الرائع « النتائج المستقبلية للحكم البريطاني في الهند » والذي نشر في نيويورك ديلي تريبيون تموز ١٨٥٣) مع أن أتباعه تجاهلوه بحذر . وبعد الهب والفوضى أول الأمر أخذ الحكم البريطاني يؤمن إدارة فعالة ومستقيمة ضمنت أن يستعمل الدين الخارجي بصورة منتجة لساء أوسع مظلومة ري في العالم وثالث أكبر شبكة سكك حديدية وكذلك الترويد ببعض التعليم كما تم تحويل نظام حيازة الأرض . وعندما لم تشجع التصنيع ، والحقيقة أنه غالباً ما تمت إعاقته وضعياً ، فإنها وضعت مقدماته المادية .

لم تكن ثمة سيطرة « سياسية » أجسية كاملة على كل حال في الشرق الأوسط إلا في

عدن وفي السودان بعد عام ١٨٩٦ . وفي بقية المنطقة كان ثمة نفوذ كبير لقوى متعارضة يراقب كل منها الآخر ويكبحه بفعل العيرة وأدى ذلك إلى إجهاض محاولة محمد علي للتطوير وإلى فشل ثورتين واعدتين : الثورة المصرية عام ١٨٨٢ والإيرانية عام ١٩٥٠ — ٩ كما أدى إلى إحباط كثير من التقدم الذي كان لولا ذلك سيحصل في تركيا وإيران وسورية . وحتى في مصر أحبطت الامتيازات وصدوق الدين كثيراً من إصلاحات كرومر^(٦٢) . كان الاقتصاد الأجسي علاوة على ذلك يسيطر سيطره ساحقة ولم يؤد فقط إلى تدعيم النظام الاجتماعي وخلق شعور عميق بالخذلان بل أدى كذلك إلى صبح مبالغ كبيرة من المنطقة إلى الخارج على شكل مدفوعات باسم فوائد أرباح أسهم . إن الاستنزاف الذي رافقه ازدياد في النمو السكاني ، وحروب وتبذير ملكي وارتفاع محتمل في مستويات الاستهلاك لم يترك إلا النزر اليسير للاستثمار في رأس المال الطبيعي أو البشري . وتبدو هذه النتائج الكارثية لهذه الوضعية واضحة للعيان في مصر بعد الحرب العالمية الأولى عندما بلغت الرراعة الحدود القصوى لها وتدهورت شروط التجارة ومن حس الحظ أن الشرق الأوسط حصل على فرصة ثانية حاءت على شكل اكتشاف منابعه النفطية وعلى مبالغ ضخمة من المساعدات الخارجية وهذا يمكنه أن ينفذ اليوم برنامجاً جديداً من التصنيع والتحديث في اقتصاده وفي مجتمعه .

ملاحظات

- Cambridge Economic History of Europe, Vol.VI, Cambridge, 1965,P85 — ١
- Ibid. p.64. — ٢
- Vera Anstey, The Economic Development of India, London, 1957, p.605 — ٣
- Cambridge Economic History, p65. — ٤
- Gabriel Baer, «Urbanization in Egypt, 1820-1907» in W R Polk and R.L Chambers (eds) The — ٥
- Beginnings of mmodernization in the Middle East, Chicago, 1968.
- M.S.Hasan, «Growth and Structure of Iraq's population, 1867-1947 Bulletin of the Oxford — ٦
- University Institute of Statistics, XX, 1958.
- The Economic History of the middle East, Chicago, . للتوسع في المعلومات انظر شارل عيساوي — ٧
- 1966.p.209.
- Economic Growth in the Arab world since 1800 «Middle : في سبيل مناقشة كاملة انظر شارل عيساوي : — ٨
- East Economic Papers (Beirut) 1964.
- Economic History, PP 332 and 469-70 بالتتابع . انظر عيساوي — ٩
- Ibid p.17. — ١٠
- Eliot G Mears Modern Turkey, New York 1924, p.580 Quoting statesman's yearbook, This figure is — ١١
- not necessarily incompatible with that of the Census of 1927, Viz, 13, 648,000 in view of Turkey's
- huge war Losses and the exodus of Greeks Armenians and others
- George Curzon, Persia and the Persian Question, London, 1892 — ١٢
- Ibid P 493, Encyclopedia Britannica (Eleventh Edition) S V Persia and Etecole Lorini, La Persia — ١٣
- economica, Rome, 1900, p.378. L A Sobotsinski Persia (St Petersburg, 1913) P12 Quates a
- Contemporary (1909) estimate by Modevov of 10 million
- United Nations Monthly Bulletin of Statistics. — ١٤
- ١٥ ربما كان الرقم المقابل بالنسبة لتركيا حول ١٠ مليون عام ١٨٩٠ وهو ما يتضمن معدل نمو يزيد على ١٥ — ١٥
- بالألف بين عام ١٨٩٠ و ١٩١٤ ويدعو هذا الرقم عالياً جداً ويكون من المحتمل بالتالي أن رقم ١٨٩٠
- هو أكبر من عشرة ملايين ومن نفس الوجة يمكن أن يكون رقم ١٨٣١ أقل بقليل من عشرة ملايين .
- Op Cit p.493 — ١٦
- انظر — ١٧
- A.E Crouchley. The investment of Foreign capital in Egyptian Companies and Public Debt, Cairo, — ١٨
- 1936, and L A Fridman, Kapitalisticeskoye razvitiye Ygpta, Moscow 1963 p 13.
- Economic History, pp.94-106 . في سبيل التفاصيل انظر : عيساوي — ١٨
- Gang-i Shaygân, Berlin في سبيل التفاصيل انظر محمد علي جمال راده — ١٩
- كان رأسمال بنك الحسم الروسي ٦٤ مليون روبل 1335 A.H, pp98-117 دهبي وكان مجموع قيمة الأملاك
- الروسية التي أعلن السوفييت تخليهم عن كل مطالبة عام ١٩٢١ أكثر من ٦٠٠ مليون روبل دهبي . وعلى
- كل حال يتضمن هذا الرقم الأخير قواعد عسكرية مختلفة كما أن الأسس التي بني عليها التقدير ليست
- واضحة . انظر

- S G.Gorelikov, Iran Moscow, 1961, P 153, Citing, M V Popov, Amerikans Kly imeria, Lismv
Irane, Moscow, 1956, p 5
- ٢٠ — انظر جمال راده 1921, Vol 11, p 523, A History of Persia, London, 1921, p 155, and sir percy sykes,
- ٢١ — Isawi Economic History, pp 94-106, 430-8
- ٢٢ — J Farley, The Ressources of Turkey, London 1862, P209
- ٢٣ — A. Ecrouchley, The Economic Development of modern Egypt, London 1938, p142.s
- انظر أيضاً أحمد حنّ: تاريخ مصر الاقتصادي، القاهرة، ١٩٥٧
- ٢٤ — Max E Fletcher, «The Suez Canal and world Shipping journal of Economic History, 1958 انظر وكذلك N Verney and G. Dambanni Les Puissances étrangères dans le levant, Paris, 1900
- ٢٥ — Richard Hill, Sudan Transport, London 1965. انظر
- ٢٦ — Asymmetrical development and transport in Egypt 1800-1914 in Polk and شارل عيساوي Chambers (eds), Op Cit
- ٢٧ — Albert H Imlah, Economic elements in the Pax Britanica Cambridge, Mass, 1958, pp 189, 94-8
- ٢٨ — في سبيل التفاصيل انظر عيساوي. Economic History, pp 363-4.
- ٢٩ — فيما يخص سورية ربما كان الارتفاع بنفس الدرجة فمن ٥٠٠.٠٠٠ حيه استرليبي Ibid, p30 في السنة كما قيل في سنوات ١٨٢٠ إلى ١٠ ملايين حيه في عام ١٩١١ — وكلا الرقمين يعودان إلى التجارة المحرّية التي ارتفعت سرعة أكبر من البرية See Ibid pp208-9. أما بالنسبة للعراق فإن «حسن» يصعب معدياً لحمل التجارة في حدود ٤٣٨.٠٠٠ حيه استرليبي في عام ١٨٦٤ — ٧١، و١٧٦٠.٠٠٠ في عام ١٨٨٠ — ٧ و٦٤٢٨.٠٠٠ في عام ١٩١٢ — ١٣ انظر محمد سلمان حسن. التطسور الاقتصادي، بيروت ص ٩٥ و ٢٢٣.
- ٣٠ — Marvin L. Entner, Russo-Persian Commercial Relations, 1828-1914 Gainesville, Fla, 1965, p.8
- ٣١ — Ibid. p 63
- ٣٢ — هناك تقدير مسكر كان يرى الحصة الروسية أقل بكثير Curzon, op.cit, vol ii, pp.562, 582. وحتى بعد مضاعفة رقم الواردات الإيرانية من روسيا، إذا حسبا حساب تهريب البضائع، فإن محمل التجارة بين البلدين في سنة ١٨٥٢ — ٧ قدرت بـ ٤٤ مليون تيلر من مجموع التجارة الإيرانية المقدرة بـ ٤٢ مليون أو ما يعادل ٦٣ مليون حيه استرليبي، والرقم الأخير على كل حال الذي يتضمن تقديرات التجارة مع آسيا الوسطى يمكن أن يكون مرتفعاً إلى حد ما انظر Ernst Otto-Blau في Commerzielle Zustande Persiens Berlin 1858, pp 164-5
- وتصبح الإحصائية العالمية السنوية لعصبة الأمم International Statistical Yearbook 1928 Geneva 1929. رقماً للواردات الإيرانية عام ١٩١٣ حوالي ٥٥ مليون دولار وصادراتها ٣٨ مليون دولار، أي بمجموع قدره ٩٣ مليون (حوالي ١٧ مليون حيه) ويشتمل هذا على زيادة ثلاثة أضعاف بالأسعار الحارّية في السنوات الستين السابقة على الحرب العالمية الأولى ومد أن كانت مستويات الأسعار في سنوات ١٨٥٠ قريبة من تلك الأسعار السائدة في عام ١٩١٣ يجب أن يكون النمو قد وصل بالأرقام الفعلية إلى ثلاثة أضعاف أيضاً
- ولابد أن نمواً قد حصل في النصف الأول من القرن التاسع عشر وهذا ما يوحي به واقع يؤكد أن التجارة عام ١٨٣١ — ٥٦ بين طرابزون والتي كانت كلها تقريباً تحا. عبارة (ترانريت) من إيران وإليها تضاعفت اثني عشرة مرة (Blann op.cit pp235) وفي أوائل سنوات ١٨٥٠ استقبلت طرابزون نصف واردات إيران تقريباً وسدس صادراتها. أما الأرقام المبكرة فكانت متناقضة ففي عام ١٨٣٤ قدر J.B.

- Fraser يحمل نخارة إيران مع أوروبا مما فيها روسيا مليون حيه استرليني واحد (المرجع السابق ص ١٦٥)
وفي عام ١٨٣٦ يقدر ستورات W Stuart الصادرات البريطانية إلى إيران بأكثر من مليون حيه وذكر أن
الصادرات الروسية كانت أكبر بمقدار الثلثين (Curzon, op, Cit, Vol, II, p564).
- ٣٣ — انظر عيساوي Economic History, Part V, Introduction and Part, VII, introduction
- ٣٤ — Liverpool East India Committee, quoted in I Durga Parshad, some aspects of Indian Foreign Trade, 1757-1893, London, 1932, p132
- ٣٥ — Ibid. p215
- ٣٦ — مك اليابان Historical Statistics of the Japanese Economy (1966)
- ٣٧ — انظر عيساوي : Asymmetrical Development
- أحدث أرقام التجارة الخارجية وعدد السكان من كتاب عصاة الأمم الإحصائي . Statistical yearbook 1928
- ٣٨ — من أجل التفاصيل انظر عيساوي : النمو الاقتصادي Economic growth وكذلك Hla Myint اقتصادات البلدان النامية The Economics of the developing Countries, London, 1964, Chapter3
- ٣٩ — انظر A E Crouchley «Acentury of Economic Development» L'Egypte Contemporaine (Cairo) 1939, and E.R.J Owen. «Cotton production and the development of the Egyptian Economy D. Phil Thesis, Oxford university, 1965
- ٤٠ — انظر Robert L. Tignor, Modernization and British Colonia Colonial Rule in Egypt, Princeton, N J 1966 Chapter7
- ٤١ — انظر Anstey, OP.Cit Chapter7
- ٤٢ — انظر وثيقة في وزارة الزراعة الأمريكية Agriculture in 26 Developing Nations 1948 to 1963. Washington D.C. p45
أما أحدث ماقشة في هذه المسألة فهي في James Nakamura, Agricultural Production and the Economic Development of Japan 1873-1922, Princeton N.J, 1966.
- ٤٣ — Anstey, OP.Cit P207 ، إن الأحكام التالية لعالم دي مكانة عالية يجب أن تلاحظ على أية حال ، أن التوسع البريطاني في تصدير الأقمشة إلى الهند قد امتص الطلب المتزايد ، ولم يكن النساخون على الأحوال اليدوية في نهاية المرحلة أقل عدداً أو أقل حودة اقتصادية مهم في بدايتها ، وإن القطاع التقليدي بصورة عامة ، لم يحدد بصورة مطلقة من حيث المدلول الاقتصادي .
- Morris D Morris «Towards a Reinterpretation of nineteenth Century Indian Economic History», Journal of Economic History 1963.
- ٤٤ — انظر عيساوي : Economic History pp 38-59, 452-60 .
ومس أحل محاولة محمد علي في محال التصنيع انظر : المرجع السابق ص ٣٨٩ — ٤٠٢ .
- ٤٥ — انظر Anstey . مرجع سبق ذكره . Chapter 9 Cambridge Economic History, pp. 908-19 and Krishan Saimi «Some Measures of the Economic growth of India, 1860-1913 Columbia ورقة غير منشورة 1860-1913 University
- ٤٦ — انظر Cambridge Economic History pp 875-99 and William W Lockwood, The Economic Development of Japan, Princeton, N.J 1954.
- ٤٧ — انظر Owen, op. Cit, and Issawi, Economic History p365.
- ٤٨ — I.M.Smilanskaya «Razlozeniyе Feodalnik othnosheni». » Translated in ibid, pp, 226, 47, and

- Dominique Chevalier, «Western Development and Eastern Crisis in the Mid Nineteenth Century» in Polk and Chambers (eds) OP. Cit.
- Nikki R. Keddie, Historical obstacles to agrarian change in Iran Claremont Asian Studies, ٤٩ Claremont California, 1960 p4 See also A:K S Lambton, Landlord and Peasant in Persia London, 1953, pp.143-5
- ٥٠ وعلى كل حال توجد Morris, op, cit, see also Anstey OP, Cit, Chapter XVI المتميز في الأربعين أو الخمسين سنة التي سقت الحرب العالمية الأولى See same, op. cit
- ٥١ Lockwood op, Cit pp, 34, 138-50
- ٥٢ Herbert Passin, Society and Education in Japan, New York, 1965, p11 ومن أجل التفاصيل انظر عيساوي Asymmetrical Development:
- ٥٣ كانت كلية روبرت في ذلك الوقت تأخذ طلابها كلهم تقريباً من جماعات الأقليات وحسب انظر Mears, OP.Cit. Chapter5
- ٥٤ كان ثمة ميدان واحد في البداية يسيطر عليه الأحناف وهو تجارة الصادرات ولكنه في عام ١٩١٣ أصبح معظم تجارة ماوراء البحار في يد شركات يابانية وكان نصفها (أي التجارة) يُنقل الآن على سفن يابانية Lockwood, OP.Cit, p329
- ٥٥ انظر
- ٥٦ Morris op.Cit, Anstey, op Cit pp109-17, and D H Buchanan, The development of Capitalistic Enter Prise in India, New York, 1934, Chapters VII-XIII. Economic History, pp114-25, 505-13, Jamalzade, OP Cit P93 انظر عيساوي
- ٥٧ ذلك أن مجمل حملات البواخر من الخليج التي تدخل المرافئ الهندية ارتفع من حوالي ١٠٠,٠٠٠ مئة ألف طن في السنة في أواخر سنوات الخمسينيات إلى أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ مائتي ألف طن في أوائل سنوات ١٩٠٠ ثم هبط بعد ذلك إلى مادون مستواه الأصلي في بداية الحرب العالمية الأولى. انظر Statistical Abstract Relating to British India ولا تعطي هذه الأرقام المراكب العربية والعارسية وحسب، بل البواخر البريطانية وغيرها التي تمر عبر باب البحر بين الهند والخليج. وكان نقص العدد بين المراكب المذكورة كبيراً جداً وقد حدثت العملية نفسها في منطقة البحر الأحمر.
- ٥٨ في سبيل دراسة تفصيلية انظر
- Public Health Administration under, Robert Tignor British rule-1882-1914, unpublished doctoral dissertation, Yale university, 1960
- وكانت قد تأسست محاضر صحية أولية في مختلف المرافئ العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر.
- ٥٩ إن الحكم التالي يستحق بعض الاعتبار لو أن اليابان كانت أكثر قرباً من الأمم العظمى المصنعة في العرب لكان نموذج نموها وتغيرها البيوي بعد سنة ١٨٦٨ مختلفاً بعض الشيء في العالم. وكان كل من الضغط من أجل التصنيع والفرصة المواتية لإنتاجه قد قلت ولو أنها حظيت بالوصول إلى الأسواق الخارجية الكبرى لتسويق فحمها ومنتجاتها البحرية ومخاصيلها الزراعية ذات القيمة العالية، ولو أن البصائع الاستهلاكية العربية نافستها في اليابان بقوة أكثر مما كانت عليه الحال لتأخر تقدم الصناعة Lockwood. OP.Cit p353
- ٦٠ انظر عيساوي Asymmetrical Development.

Idem, Economic History, pp 52-3

— ٦١

٦٢ — كان هناك عامل آخر هام هو القيود التي فرضتها الاتفاقات التجارية العالمية التي فرصت على حكومات الشرق الأوسط، وكانت الاتفاقات تمنعها من فرض صريبة جمركية لحماية صاعاتها، وكان لهذه القيود بطير في الهند وحتى عام ١٨٩٩ في اليابان

أصول الملكية الخاصة للأرض في مصر إعادة تقويم

كينيث م. كونو KENNETH M. CUNO

ثمة اتفاق في تاريخ مصر الرسمي على أن الملكية الخاصة للأرض أدخلت في القرن التاسع عشر^(١) وقد ارتبط هذا التطور في القانون التشريعي غالباً من الناحية التحليلية بعملية التحديث^(٢) وتفترض نظرية التحديث ثنائية أساسية بين مجتمعين نمطيين مثالين : تقليدي وحديث مما يقتضي ضمناً انقطاعاً حاداً بين الأزمنة التاريخية ؛ أي ما قبل بدء التحديث وما بعده ، وتفترض المجتمعات التقليدية من وجهة النظر تلك إلى القدرة على توليد تغير اجتماعي ذي معنى من داخلها . فالتغير ينتج بالأحرى من اتساع الاتصالات وتنوع التقنية المنتشرة عالمياً من أوروبا الحديثة ومن أمريكا الشمالية . وتنهار في عملية التحديث المعايير التقليدية والبنى في المجتمع المضيف وتنبت في مكانها قيم عقلانية جديدة ومؤسسات ، ويعتبر تطور نظام الأراضي الجديد في مصر غالباً أحد أمثلة هذا التبدل . يُنظر في معظم الدراسات التاريخية حتى اليوم إلى أثر أوروبا وظهور المصلحين الأقوياء الذين تأثروا بالأفكار الأوروبية كأمر حاسم في بدايات التحديث في الشرق الأوسط . أما في مصر فإن الحديثين الأكثر رمزية هما الاحتلال الفرنسي عام ١٧٩٨ — ١٨٠١ تم حكم محمد علي باشا ١٨٠٥ — ١٨٤٨ « مؤسس مصر الحديثة » وتشير الدلائل بعد فحص دقيق للمصادر إلى عدم وجود انقطاع تاريخي بل إلى عكسه ، وليس ثمة تحطيم للمؤسسات وحلول محلها بل إنه تطور حركي لها يدين لقوى أصلية بقدر ما يدين لتأثيرات خارجية^(٣) وهذا يدعو إلى إعادة تقويم للتبدل الاجتماعي — الاقتصادي في مصر ولعلاقتها بالتأثيرات الأوروبية ولدلالاتها في الإصلاح التشريعي .

إن التحول في علاقات الملكية في مصر والأراضي العثمانية الأخرى كان قد أخذ مجراه وأدى إلى ظهور أشكال من الملكية الخاصة للأراضي قبل زمن طويل من إصلاحات القرن التاسع عشر الذائعة الصيت. وهذا على النقيض من العرف السائد في معظم النصوص التاريخية. ويبدو هذا جلياً بعد فحص سلوك العناصر التي تضع يدها على الأرض في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والصراعات فيما بينها على اكتساب الأرض والاستمرار في السيطرة عليها وذلك في مستويات ثلاثة: كمصدر للريع، يمكن التنازل عنه في سبيل الدخل وكوسيلة للإنتاج وسد الرمق.

وتشير هذه المستويات المختلفة من الاستفادة من الأرض إلى تراتبية في الحقوق التي يتم تقاسمها أو المطالبة بها أو/و بإنتاجها، موجودة في الفترة التي سبقت صعود محمد علي إلى السلطة، وهي تتببه أنظمة أخرى قبل رأسمالية في أوروبا وآسيا^(٥). وكانت العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مرتبطة ارتباطاً صحيحاً لعلاقات الملكية. وبعبارة أخرى كانت علاقات الملكية علاقات اجتماعية بأوسع معاني الكلمة، ويضفي عليها القانون شرعيته.

ولم يكن تأسيس الملكية الخاصة للأرض في مكان هذا النظام ناتجاً عن «الحقوق» التي لم تكن موحدة أصلاً، كما لم يكن مجرد أمر تحويل من الدولة إلى الأفراد بل شمل دمج مطالبات أصحاب الحصص في سياق واحد وتمليكها لأفراد. فهي تمثل تأسيس سيطرة الأفراد الحصرية على الأرض باعتبارها نظاماً سائداً لعلاقات الملكية بدلاً من السيطرة التي كانوا يتقاسمونها. كانت الإدارة العثمانية للملكية الأراضي في مصر تجسد مبدأ الحقوق المقتسمة^(٦). وكان السلطان (أي الدولة) يحكم القانون «مالكاً» لمعظم الأرض الزراعية. إذ كانت سلطة الدولة على الأرض محدودة في الواقع بحماية الضرائب وبالصيانة الإجبارية لأعمال الري من خلال استخدام السخرة، وعمدت الدولة من جهة ثانية لكي تنجز أمر حماية الضرائب وتصريف الإدارة في الريف إلى استخدام وسطاء متعددين أباطت بهم مسؤولية قرية أو أكثر كانوا يتقاضون منها جزءاً من العائدات ومن قطاعات من الأرض خاضعة للحيازة خاصة كذلك. لقاء خدماتهم. وكان الفلاحون أخيراً يملكون حقوقاً تقليدية تخولهم فلاحية الأرض والبقاء عليها.

وفي مصر السفلى وأجزاء من مصر الوسطى كان الفلاحون يحتفظون بأرضهم مدى الحياة ويورثونها لأبنائهم طالما أنهم يدفعون الضرائب «ومن هنا جاء مصطلح أثر أو أثرية» وكان فيضان النيل السنوي يتسبب في تغييرات كبرى في منطقة الأرض الصالحة للزراعة في مصر العليا وبقية مصر الوسطى لذا كانت تقاس الأرض سنوياً ويعاد تقسيمها من جديد بين

فلاحي القرية (أرض المساحة) وبهذا يكون ضمان ملكية الفرد لأرضه محفوظاً بالنسبة لفلاحي أرض الأثر ولا بد أن العائلات الأخرى في القرية كانت تحفظ بحق دائم مماثل في قطع أرض المساحة المخصصة لها. ولم تكن الدولة ولا الوسطاء يتدخلون في شؤون الإنتاج إلا بصورة غير مباشرة من خلال متطلبات الضريبة وأعمال الري.

وقد ذكر سكوت أن الفلاحين حريصون أشد الحرص ومستعدون للدفاع المستميت عن هذين الشرطين: ضمان الحيازة وقدرتهم على اتخاذ القرار المتعلق بعملية الإنتاج، ذلك أن سيطرة الفلاحين المباشرة على الأرض والإنتاج هي وسيلتهم للحفاظ على الأمان في مواجهة القوى التي يصعب التنبؤ بها مثل الطقس أو اقتصاد السوق وعلى أن يضمنوا لأنفسهم مورد رزق مناسب في حدوده الدنيا. إن من شأن التدخل في هذه الحقوق الموروثة أو التشدد في فرض الضرائب والإيجارات التي تهدد بدفع الفلاحين إلى مادون المستوى المقبول للعيش، أن يثير سخطاً أشد وقد يدفعهم إلى مقاومة أشد مما تستثيره فيهم نظم الاستغلال التي هي أكثر مرونة وإن تكن تنتهب جزءاً أكبر من فوائصهم^(٧).

وكان القانون العثماني، وهذا أمر له دلالة، يخفف من الضرائب في سنوات القحط والفيضانات المدمرة كما كان يضمن شروط حيازة الفلاح التقليدية لأرضه^(٨).

كما أن الأنظمة العثمانية أحدثت تدابير تمنع الوسطاء من الاستيلاء بالفلاحين. ومن استنراف حقوق الدولة المسيطرة على الأرض. ومن أن يحتلسوا أكثر من نصيبهم الشرعي من العائدات. وكان ثمة موظفون ذوو رواتب استخدموا في الأصل للإشراف على الزراعة وعلى جمع الضرائب وقد ظهر «الالتزام» خلال القرن السابع عشر^(٩). حيث كانوا ينالونه لمدة عام أو أكثر من خلال مزاد علني تقيمه وزارة المالية. وكان الملتزم يتلقى من خلال التزامه قطعة خاصة من الأرض هي «العوصية Usya» وكان يزرعها لفائدته بالأجرة أو عن طريق السخرة أو أنه كان يؤجرها. وكان ربحه الشخصي «الفائض» من أرض العوصية Usya ومن الزيادة المفرطة في الضرائب التي تمت جبايتها تفوق أربع أو خمس مرات كمية الضرائب التي يعيدها إلى الدولة ويشير هذا إلى مدى جدوى الالتزام^(١٠).

لا بد للقانون أن تسانده القوة لكي يكون فعالاً في حين أنه في وضع كهذا حيث الدولة ضعيفة لا تشير التدابير الرسمية إلى الممارسات الفعلية. وكان كل طرف ممن يتشاركون في الحقوق على الأرض في مصر العثمانية كما في كل مكان آخر، يستطيع أن يتبث حقه ويدافع عنه بمقدار ما يمتلك من وسائل الإكراه أي من القوة السياسية. وإذا كانت سلطة الحكومة

في الولايات قد ضعفت فإن قوانين الأرض أصبحت تفقد صلاحيتها باطراد في حين ازدادت سيطرة الوسطاء على الأرض على حساب الدولة. وفي بداية القرن الثامن عشر كانوا قد اكتسبوا حقوق وضع اليد على الأرض في مصر وهذا ما كرسهم كالكين لهذه الأراضي بكل معنى الكلمة ويتضمن ذلك :

- ١ — امتلاك الالتزام مدى الحياة ما دامت الضرائب تدفع .
- ٢ — انتقاله عن طريق الإرث إلى الأولاد ، أو الروحات ، أو الرقيق الأبيض .
- ٣ — إمكانية تحويل الأرض إلى وقف وبذلك يصمن للأسرة امتلاكها المستمر .
- ٤ — إمكانية رهن الأرض .
- ٥ — أن يأخذ عليها مبلغاً كرهن أو أن يبيعها مباشرة^(١١) .

لقد استعملت هذه المعايير بدقة في الدراسات السابقة عن مصر في القرن التاسع عشر لتشير إلى التحرك باتجاه الملكية الخاصة^(١٢) والأتملة التي ترى أن الملكية الخاصة قد ظهرت في مصر خلال القرن التاسع عشر كأبعد ما يكون يجب أن تهمل .

وقد اتضح استنزاف الوسطاء لسلطة الدولة على الأرض من خلال أكداس من الأوهام القانونية التي استخدمت لتلتف على الوضع القائم الشرعي للأرض والذي لا يقبل التحويل .

كان الإقراض والرهن يتان تحت تسمية ملطفة هي « الاسقاط » فكانت عمليات البيع تسمى « الإسقاط إلى الأبد »^(١٣) وقد استخدمت أوهام ماثلة في نقل ملكية أراضي الوقف^(١٤) . ويجب ألا يفاحنا اللجوء إلى هذه القوانين الوهمية فقد استعملت من قبل في مرات وأمكنة كثيرة ومنها الالتفاف على النواهي القرآنية المتعلقة بالمرهنة وبالربا^(١٥) . كما استخدمت بشكل مراوغ فيما يتعلق ببعض القيود على الملكية الخاصة للأرض في بعض أحزاء من أوروبا المعاصرة^(١٦) . وقد أدى التطور الذي سبب التعامل مع الأرض وكأنها سلعة قابلة للتحويل إلى استخدام هذه الأوهام إلا أن الاستمرار في استعمال التعبير الشرعي القديم الخاص بحيازة الأرض استعمالاً سطحيّاً جعل هذا الانتقال عامضاً .

أوقفت عملية إعادة تأسيس دولة قوية في القرن التاسع عشر التطور باتجاه الملكية الخاصة جزئياً . مع أنها ويا للمفارقة ، سهلت هذه الحركة على المدى الطويل ، وقد كثفت الدولة من السيطرة على الأرض كما لم يحدث أبداً من قبل ، وفي منحى وحيد وضعت يدها عليها . والأمر الثاني أنها انتهكت حقوق الحياة التقليدية للفلاحين بتدخلها في عملية الإنتاج وتحويل الحياة بالشكل الذي رآته مناسباً . وأخيراً سمح ضعف الدولة بعد عام ١٨٤٠ لجلب

حديد من الوسطاء وواضعي اليد المحظوظين الذين خلقتهم أن يؤثروا على سياسات حياة الأرض لفائدتهم الخاصة .

إذا عرنا عن مسائل حيارة الأرض بعبارات التنافس أو الصراع بين الأشخاص المتعددين المعنيين بشؤون الأرض وإنتاجها حينئذ تكون التطورات في القرن التاسع عشر قد ظهرت كاستمرار للاتجاهات في القرن الثامن عشر ، إن تشريع الملكية الخاصة للأرض جاء في أعقاب ذلك الصراع الطويل الأجل للسيطرة على الأرض ، وقد أضفى الطابع القانوني على النظام الجديد الذي صنعه الصراع ووطد بشكل قاطع أوضاع أولئك الذين كسبوا من العملية : أي ملاكي الأرض الكبار بوجه خاص ، وكذلك طبقة من الفلاحين الأغنياء . وهو يمثل في النهاية مرحلة متأخرة في نقل الملكية من حقوق مقسومة في الأرض إلى حق حصري فيها .

وتتطلب الظروف التي قادت إلى هذا التحول في الملكية بحثاً مكثفاً في المستقبل وهنا يبرز دليل على أن هذه العملية كانت في واقع الأمر ، تأخذ مجراها ، بالإضافة إلى العوامل التي ظهر أنها أثرت فيها وفي مردودها ، وقد أخذت الاتجاهات الاقتصادية المحلية والإقليمية بعين الاعتبار بالإضافة إلى التبدل في طبيعة الدولة وقدرتها على تنظيم حياة الأرض . وسوف نتابع العلاقات المتغيرة بين الفلاحين والوسطاء / مالكي الأرض ، والدولة وبينهم وبين الأرض .

شرق المتوسط قبل ١٨٠٠

على الرغم من أن بلدان شرق المتوسط تحت الحكم العثماني كانت منفصلة عن أوروبا ثقافياً وسياسياً ، فإنها كانت مرتبطة بها كجزء من منطقة واسعة تخضع لاتجاهات اقتصادية وديمقراطية عريضة . وقد تأثرت الامبراطورية العثمانية بنتائج « ثورة الأسعار » في القرن السادس عشر وعانت من ارتفاع في عدد السكان في نفس الوقت الذي جرى في أوروبا تقريباً ، وقد بدأ عدد السكان بالتزايد ثانية في القرن الثامن عشر على الأقل^(١٧) . وأدى هذا كله بالإضافة إلى بدايات الثورة الصناعية إلى ارتفاع مطلق طيلة قرن تقريباً في أسعار السلع الزراعية ، كان ملحوظاً في كل من أوروبا والشرق الأوسط . وقد ازداد سعر الأرض بدوره وظهرت المضاربات التجارية في كلتا المنطقتين مع أنها كانت ممنوعة قانونياً^(١٨) . وشقت عاصر جديدة طريقها بين الطبقات التي تضع يدها على الأراضي وكانت الأرستقراطية التجارية والمالكون المحليون للأرض قادرين على زيادة قوتهم السياسية في مواجهة الملك والفلاحين .

كما سجل تغير تركيب الطبقات المالكة للأرض في أوروبا بفعل حصول العامة على مزارع النبلاء وعملانية في بعض الأحيان حتى حين كان القانون يمنع ذلك . وفي الامبراطورية العثمانية كان التغير بفعل دخول التحار طبقة مالكي الأرض^(١٩) . وقد دفع ارتفاع الأسعار الأرستقراطية الحائزة على الأرض ، كما أتاح لها ضعف سلطة الدولة أن تزيد من سيطرتها على حيازاتها . وكانت الأنظمة الاجتماعية السياسية الراسخة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعلاقات الملكية ، قد دمرت كما كانت قد تلاشت في الوقت ذاته سلطة الدولة على حيازة الأرض . وأدى هذان التطوران إلى إرساء قواعد التغير المؤسسي في وقت لاحق .

أدى ارتفاع الأسعار في منطقة شرق المتوسط خلال القرن السادس عشر إلى ازدياد الصادرات من المواد الغذائية والمواد الخام من الامبراطورية العثمانية ، وكانت السفن القادمة من البندقية تُشحن بالحبوب في الموانئ المصرية في منتصف القرن . وبدا أن سكان الامبراطورية منذ ذلك الحين قد علقوا بشرك الإنتاج ومنع تصدير الحبوب إلى الغرب . وعند ذلك أصبح الأرخييل اليوناني مركزاً لتجارة الحبوب المهربة التي ازدهرت في القرن الثامن عشر^(٢٠) وقد وجد القمح المصري والأرز والبقول طريقاً إلى الغرب يتوافق مع طلبات السوق المتبدلة ومع قدرة الباب العالي النسبية على تقوية نظمته التجارية .

واكتسبت المنتجات الصناعية كالصوف والحرير والقطن والكتان والحلود والزيت والأصبغة أهمية جديدة في القرن الثامن عشر بفصل التوسع الصناعي الأوروبي^(٢١) . بالإضافة إلى أن طلب كل من المنطقة وأوروبا لقطن الشرق الممتاز وحريره ، ولغزله الصوفي والقطني أدى إلى زيادة إنتاج النسيج في بعض المناطق . أدى هذا كله إلى توسع في إنتاج الحاصلات الثمينة وخصوصاً القطن مما قاد إلى نتيحة أخرى هي الاتجاه إلى تخصص إقليمي أكبر . وقد تراكمت زراعة أشجار التوت في لبنان ومقدونيا والتوسع في زراعة القطن في مقدونيا والأناضول وفلسطين مع تطور في إنتاج الطعام والأصبغة النباتية في مناطق أخرى . وأصبح سهل البقاع وحوارن مناطق إنتاج هامة للحبوب يتقاتل عليها أمراء لبنان وولاية صيدا ودمشق . وكانت المواد الغذائية المصرية تمون سورية ومقدونيا واستنبول ، بالإضافة إلى تسويقها في مصر وفي الغرب . وكانت مصر تنتج صباغ النيلة أيضاً (صباغ أزرق) والعصفر للأسواق الداخلية وللتصدير . وكان تخصص مصر بإنتاج معين إشكالياً بعض الشيء إذ إن أكثر من محصول واحد في العام يمكن أن يظهر في مناطق عديدة واتجهت مناطق مختلفة إلى التخصص بالقطن والكتان والأصبغة والبذور الزيتية وقصب السكر أو المحاصيل الغذائية^(٢٢) .

في حين كان جزء صغير من تجارة مصر الخارجية يجري مع الغرب مباشرة، أظهرت حركة الأسعار في القاهرة خلال هذا القرن بوضوح أن البلاد كانت تعاني من نتائج النمو العام للتجارة ومن ارتفاع أسعار السلع الزراعية مما يوحي بأن العوامل التي تكمن وراء ارتفاع الأسعار ربما كانت عامة وليست مجرد مسألة تأثير أوروبي. وقد ارتفعت أسعار البقول والقمح والأرز والقطعان والجمال مرتين ونصف خلال القرن وارتفعت أسعار الخراف ثلاث مرات كما تضاعف سعر الزبدة والزيت والحبن والسكر والعسل مرتين وطرأ ارتفاع على أسعار السلع الصناعية إذ ارتفع سعر القطن الخام خمسة أضعاف تقريباً في حين تضاعف سعر الكتان والقطن المعزول^(٢٣) وزاد سعر صبغ العصفر المعد للتصدير ثلاثة أضعاف تقريباً^(٢٤) وفي مصر كما في كل مكان عزز ارتفاع الأسعار من قيمة ما يترتب على الأرض وهذا عامل رئيسي في تحولها إلى الملكية الخاصة.

في القرن السادس عشر كان العثمانيون قد بدأوا بتحويل أراضي البلقان والأناضول من نظام التيمار Timar إلى نظام الالتزام الذي حصلت عليه دوائر البلاط ورأس المال التجاري الربوي. وفي الوقت نفسه بدأت هذه العناصر بشراء «التيمارات» بصورة غير مشروعة وقد أدى ضعف سيطرة الدولة والفرص الاقتصادية المناسبة بأصحاب التيمارات هؤلاء إلى أن استطاعوا أن يحولوا ما بحوزتهم بصورة غير شرعية إلى الالتزام. وشهد القرن السابع عشر والثامن عشر ظهور الالتزام الصريبي مدى الحياة «المالك» الذي تبع تطور سوق المضاربة في حيازة الأرض كما شهد هذان القرنان ظهور «الجفتلك» في البلقان وهي مزارع تجارية تعود إلى ملكية خاصة ومعفاة من أي التزام تجاه الدولة. وكان الحائز على الجفتلك يملك الأرض جملة وفي الغالب الأدوات والحيوانات والبذور التي استخدمها المستأجرون لديه^(٢٥). وهنا كانت عملية استنزاف سيطرة الدولة كاملة كما أن قواعد حيازة الفلاحين تغيرت أيضاً.

وانتشرت «الجفتلك» بسرعة في البلقان في أواخر القرن الثامن عشر مترافقة بشكل وثيق مع انتشار زراعة محاصيل استثمارية جديدة كالقطن والذرة^(٢٦) وكان إنتاج هذه المحاصيل الغالية الثمن والتجارة بها الأساس الاقتصادي لظهور الوجهاء الأقوياء في الولايات أي من يسمون «الأعيان»^(٢٧).

وفي لبنان تم تنظيم تربية دودة القز على أيدي مشايخ الدروز وأنظمة الأديرة المارونية. كذلك في البلقان ترافق تركيز الأرض في أيدي قليلة والاستغلال المتزايد للمستأجرين بانتشار السوق الزراعية الشريفة. وفي كلتا المنطقتين لعب تحول الحيازات إلى وقف — وهي ملكية مدخرة من أجل دعم أعمال البر والتقوى — دوراً هاماً في انتزاع الأرض وتركيزها^(٢٨).

وترافق برور الشيخ ضاهر العمر في فلسطين مع انتشار زراعة القطن . وكان ضاهر ومعه مشايخ آحرون قادرين كملتزمين على احتكار القطن باستخدام سيطرة بين الفلاحين والتجار الفرنسيين وحاول خلفه والي صيدا أحمد باشا الجزار وهو رجل قوي محلياً أن يحصل على أكثر ما يمكن من الأرض تحت شكل « ماليكان » وقد سبق احتكاره لكل إنتاج وكل تجارة أساليب محمد، علي (٢٩) .

كان الموظفون العثمانيون يدركون المخاطر المالية والسياسية لتطورات حيازة الأرض إلا أنهم لم يكونوا قادرين على إيقافها دائماً . وكانت محاولات إصلاح نظام الأرض الذي بدا « حديثاً » وبوحي ، بجهود راهنة لإعادة توطيد أكبر درجة من سيطرة الدولة على الأرض . وقد انتقد دعاة الإصلاح العثمانيون في القرن السابع عشر نظام « الماليكان » وصدر مرسوم بالعائه أيام السلطان أحمد الثالث ١٧١٤ — ١٧١٥ (٣٠) ، إلا أن الحركة الرجعية العسكرية أضعفت مركزه وأدت إلى العودة عن المرسوم بعد ثلاث سنوات ، وقد حاول فيما بعد أن يجري إصلاحاً آخر وذلك بإعادة أراضي الماليكان إلى التزام قصير الأمد ووضع بعضها تحت إدارة موظفي الدولة ذوي الرواتب . وكذلك جرت للمرة الأولى في القرن كله عملية مسح كثيفة (٣١) .

تجددت الجهود للحد من قوة الأعيان المحليين وإعادة تأسيس سيطرة الدولة على الأرض أيام السلطان مصطفى الثالث وعبد الحميد الأول (٣٢) وترافقت الإصلاحات الإدارية العسكرية دائماً مع إصلاحات مالية تؤثر على حيازة الأرض وقد حذا الإصلاح الشهير الذي قام به سليم الثالث ومحمود الثاني حذو هذا النموذج . إن دراسة حيازة الأرض العثمانية في هذه المرحلة هي دراسة صراع متعدد الوجوه على الأرض نفسها بين كل من المركز السياسي وبين الولايات ، وبين أصحاب العلاقة في كل موقع .

الوضع في مصر

مع أن تاريخ مصر الزراعي في هذه المرحلة يحتاج إلى فحص مفصل ، إلا أنه يمكن إعادة تركيب صورة جزئية عنه من خلال الأدلة المتوفرة حالياً . إن العاملين الاقتصادي والسياسي الأكثر أو الأقل تباتاً للذين ساعدوا على التغير في مصر العثمانية القريية العهد هما الارتفاع العالمي للأسعار الزراعية وضعف سلطة الدولة . وإذا كانت هناك أحوال ساعدت على التعير فإن العمل الإنساني والتأثير المتبادل هما اللذان يقرران وجهته ونتيجته .

كانت استجابة الوسطاء والفلاحين في ظل ظروف القرن الثامن عشر متنوعة السبل فيما يخص حيازة الأرض واستخدامها. ففي موازاة التغيرات في كل مكان من الامبراطورية العثمانية بنح الملتزمون في مصر في تحويل التزامهم إلى شكل من الملكية الخاصة للأرض، وقد تم التعبير عن حقوقهم في التصرف في فترة مبكرة من القرن الثامن عشر، بكلمة المالكين التي تشير إلى أن حيازتهم مدى الحياة كانت قد أصبحت عامة، وكان تحويل الأرض إلى وقف أو توريثها بوصية أو رهها أو الاستقراض بضمائها أو بيعها عبر حيلة الإسقاط، ضمن سلطة الملتزم. ويعود تاريخ أقدم السجلات المتعلقة بالإسقاط في مصر إلى عام ١٧٢٨ وهو يشير إلى أن هذا القانون الوهمي كان مستخدماً بصورة عامة في نقل الملكية المتعلقة بحيازة الأرض (٣٣).

ظهر تجار القاهرة بين حائزي الالتزام أو المشترين له في هذه السجلات ويبدو أن المضاربة على نقل الملكية قد حدث غالباً في داخل طبقة أصحاب الحيازة الغائبة هناك. ويظهر تاجر في سجلات المحكمة كواضع يد على ثلاث قرى في ريف الدقهلية منذ ١٦٧٣ (٣٤). كما زادت سلالة التاجر الشرايعي بصورة خاصة حيازتها أثناء القرن الثامن عشر (٣٥). وتبين دراسة والز T.Walz عن تجار «الجلابة» الذين عملوا في التجارة السودانية أن بعض التجار الأقل شأنًا حصلوا على الالتزام أيضاً. وآخر آخرون أقساماً من الالتزام أو أراضي الوقف، أو حصلوا على رهن لأراضي فلاحين.

وكان الأعياء من علماء مصر ناشطين أيضاً في الحصول على الالتزام في المناطق المحاورة لإقامتهم في الدرجة الأولى بالإضافة إلى إدارتهم لأراضي الوقف (٣٧).

كان انخراط التجار الأغنياء في الأرض جزءاً من اتجاه عام للاستثمار في الملكيات المدنية والريفية وفي التزام الضرائب (٣٨) وكان من الصعب تمييز أغنى العلماء من كبار التجار في هذا التعامل (٣٩). ومثل هذا الاستثمار مفهوم. وقد قوض ثبات الأسعار النسبي للقهوة والنسيج التجارة الأكثر حدوداً في أيدي التجار المحليين (٤٠) في حين كانت أسعار السلع الزراعية ترتفع. ومن المستحيل في الوقت الحاضر التحقق من درجة انخراط التجار في حيازة الأرض. وتظهر أرقام أ. عبد الرحيم أن التجار يشكلون نسبة هزيلة لا تزيد عن واحد بالمئة من الرقم الإجمالي للملتزمين في بداية الاحتلال الفرنسي في مقابل لا شيء قبل قرن ونصف (٤١). لكن حجم حيازاتهم لسوء الحظ لا يشار إليه لا في العدد ولا في مدى الرهونات التي كانوا يحصلون عليها بلا ريب.

والدليل الذي يتعلق بترآك الالتزام غير حاسم أيضاً ويظهر أن كثيراً من الحيازات

كانت صغيرة ومبعدة: و بين ١٦٥٨ — ١٦٦٦ و ١٧٩٧ ازداد رقم الملتزمين الإجمالي بأكثر من ٢٥٠٪. مع أن درجة تفتت حياتهم تنوعت بين منطقة وأخرى^(٤٢). ومن جهة أخرى تحول بعض الملتزمين إلى فلاحين في أرض العوصية^(٤٣) وهي عملية تذكر باحتكار مالكي الأراضي في أوروبا الشرقية المعاصرة في ظل ظروف مشابهة.

ويعتبر تحول الحيازات إلى وقف متالاً آخر على ارياد ممارسة الأمر الواقع في الملكية الخاصة للأرض من خلال استخدام القوانين الوهمية، وكانت أرض الوقف تدفع «ضريبة حماية» فقط في هذه الفترة لكي تحافظ على وضعها القانوني. ولم يكن بيعها أو تقسيمها ممكناً قانونياً كما أنها بصورة عامة لم تكن عرصه للمصادرة. كما أن الأوقاف «الأهلية» كانت تبقى ملكاً لذرية صاحب الوقف وكانوا يتلقون ربع الأرض الموروثة إلى أن ينقطع نسلهم وعديئذ فقط يمكن أن يتحول ربع الوقف الأهلي إلى أعمال البر التي وجد الوقف من أجلها أصلاً. كان هذا التحول للأرض إلى وقف أهلي يضمن للأسرة ملكيتها المستمرة بالإضافة إلى إعفاءات هامة من الضريبة. وكان كثير من الملتزمين قَادرين على تحويل حياتهم (العوصية) إلى وقف. وهذا أيضاً نتج رواج سوق الأراضي عن مبادلة أراضي الوقف — على الرغم من القانون الذي وصل إلى حد بيعها. وكانت أراضي الوقف تستغل بطريقة مشابهة لأراضي العوصية فالناظر (المدير) إما أن يؤجرها لشيخ القرية أو أن يرعرعها بطريقة العمل المأجور^(٤٤).

ويذكر الحبرتي أن أراضي الوقف التي جرى مسحها عام ١٨١٣ وصلت إلى ستمائة ألف ٦٠٠.٠٠٠ فدان في مصر العليا وضواحي القاهرة وبلغت مساحة الأرض التي جرى تحويلها إلى وقف في هذه المنطقة وحدها حوالي ٢٠٪ من إجمالي الأرض المزروعة في مصر كلها^(٤٥). وهذا دليل على المدى الذي وصل إليه انتزاع الأرض من سيطرة الدولة في هذه المرحلة وإذا كانت ملاحظات الجبرتي تدل على شيء فهو أن تركز أراضي الوقف في أيدي الأغنياء من النظار والأعيان كان في حقيقة الأمر عاماً. وهو يذكر شخصاً اسمه شمس الدين حمودة وهو شيخ قرية برما في المنوفية أخبره بأن أسرته تضع يدها على ألف فدان من أراضي الوقف التي لا تدفع عنها أية ضريبة، ويضاف إليها أرض أخرى يدفع عنها مبلغاً اسمياً^(٤٦).

وعلى الرغم من دمج حقوق الملكية والاتجاه نحو مركز الأراضي يبدو أن الملتزمين والنظار لم يكونوا يخرطون في الإنتاج الزراعي ولم يحاولوا أن يعيروا علاقات الإنتاج. ولو أن الظروف كانت سليمة لكان الاستثمار لرفع إنتاجية الأرض استجابة ملائمة لاتجاه الأسعار في تلك الحقبة... ولكن المردود الكبير الملائم الذي يبدو أن الالتزام قدمها، وإمكانية فقدان الالتزام

تبعاً لتغير الحكام في القاهرة ثبط الاستثمار في الغالب . ومثلما حصل في البلقان تشير الدلائل حتى الآن إلى أن الاستغلال المتزايد كان النتيجة العامة لهذه النشاطات الإيجارية أكثر مما كان الازدياد في فائض الإنتاج^(٤٧) .

وكان من الممكن ملاحظة أنواع من ردود الفعل على ظروف القرن ، على صعيد القرية ولم تكن تشمل التنافس على حيازة الأرض وحسب بل نشاطات في مجال الإنتاج مما يشير إلى إمكانية تطور رراعي . ويكفي القدر المتيسر لنا من المعرفة في الوقت الحاضر لكي نبين ثلاثة أوضاع توضح ردود الأفعال تلك .

كان بكوات الممالك في الجيزة وكثير من أقسام الدلتا المركزية قادرين على الاحتفاظ بأعظم سلطة ويدل على ذلك وجود « بيوت الممالك » وهي مراكز إقامة أو مقرات لممثلهم المحليين في القرى^(٤٨) . وكانت هذه المناطق تنتج أنواعاً من المحاصيل التي ترسل إلى السوق — كالقطن والكتان والبذور الزيتية والأصبغة وأنواع المحاصيل الغذائية^(٤٩) — . وكان التدرج الطبقي الاجتماعي هنا واضحاً أيام حملة نابوليون نتيجة للسيطرة على الموارد المحلية السياسية والاقتصادية . وكانت الشرطة المحلية ومكاتب الإدارة حكراً على أغنى عائلات القرية وهناك اتحاه لكي تكون وراثية ابتداءً من منصب شيخ القرية الذي كان يمثل عادةً أكثر عائلات القرية قوة وهو السلطة التنفيذية والقضائية العليا في القرية^(٥٠) .

وفي القرى التي كان الملتزم يؤجر فيها أرض العوصية التي بحوزته كان المستأجر واحداً من شيوخ القرية وكان السعر يعكس حالة سوق الأراضي التي كانت تتغير تبعاً لجودتها وقربها من سوق المدينة فأراضي العوصية بالقرب من بولاق كانت تؤجر بأعلى الأسعار وإذا كان الملتزم قد زرع أرض العوصية لحسابه الشخصي عن طريق العمل المأجور أو السخرة فإن التسيوخ و« الخوليين » كانوا مسؤولين عن الأرض ويتلقون أجوراً عن خدماتهم وكان الخولي وهو موظف يؤخذ من القرية مسؤولاً أيضاً عن التأكد من المساحات ومن تخمين أراضي القرية الذي أجراه موظفو الملتزمين وهو مركز له قوة معتبرة وغنى محتمل^(٥١) .

وقد قوي مركز العائلات الغنية الاقتصادي أيضاً من خلال إعفاءات هامة من الضريبة . وكان التسيوخ والخوليين و« الشهود » (وهم شهود محليون محترفون لأغراض الضريبة) يُعفون من ضرائب « البراني » على حصصهم في الأرض . وهذه ضرائب استثنائية تدفع عبئاً ، وكان الملتزمون يفرضونها على قرى محتلفة تبعاً لقدرتهم على فرضها وقدرة القرية على الدفع . وكانت تجبي زدة ، حنأ ، خرافاً ، حوباً ، عسلاً ، دجاجاً ومنتجات زراعية أخرى من كل ما كانت أسعاره تزداد بالمعنى المطلق للكلمة وبشكل لا يرحم في أوقات

الانحدار المستمر لقيمة العملة . وتظهر التقارير عن البراني في سجلات الضرائب منذ القرن السابع عشر فصاعداً ولكنه ارداد ازدياداً عظيماً بالتوازي مع ضرائب أخرى خلال القرن الثامن عشر^(٥٢) .

أتاحت القوة السياسية والمالية لتلك العائلات الحصول على أراضٍ إضافية تحببت ذكرها سجلات الضرائب وذلك بالتواطؤ مع موظفين محليين آخرين^(٥٣) . وساعد على ذلك نظام الأرض في قرى مصر السفلى إذ أن انتقال الملكية كان يجري أيضاً على هذا المستوى على الرغم من كونها من الناحية القانونية كانت تقتصر على حقوق الانتفاع فقط . وفي هذه المناطق استخدم الأغنياء من الفلاحين المتحالفين مع السحبة الحاكمة مواردهم السياسية والاقتصادية لاكتساب أراضٍ جديدة وإغماءات من الضرائب كما كانوا في مراكز تحكمهم من استئجار الأرض من واضعي اليد الغائبين إما لمزيد من الإنتاج لبيعه في السوق أو للإفادة من ارتفاع سعر الأرض والتأجير من الساطن .

وكانت الظاهرة المختلفة تماماً برور ما يمكن تسميته بالفلاحين المناضلين في بعض المناطق . كان هؤلاء الفلاحون ظاهرة سياسية اقتصادية ، فهم يحمون سيظرتهم ويوسعونها إلى مناطق من السوق الزراعية الموجهة والتجارة ، بالإضافة إلى أنهم استعملوا قوتهم لمقاومة عبء الضرائب المتزايد والرسوم التي كان يفرضها الملتزمون وإدارة الولاية . وكطاهرة اجتماعية نزامن هذا التطور مع تحضر بعض القبائل البدوية ، ومنذ أن تحول هؤلاء البدو إلى فلاحين أصبح من الصعب تمييزهم من الفلاحين حتى أن بعضهم أخذ يرتدي ملابس الفلاحين البنية الصوفية . ولكنهم حافظوا على هويتهم القبلية وتضامهم في مواجهة الجهات الخارجية . ويبدو أن « النفوذ البدوي » كان العامل المشترك في هذه المناطق الذي حافظ على شبه استقلال عن البكوات^(٥٤) .

وحصل نوع من التكافل بين البدو والفلاحين في بعض أجزاء الشرقية والدقهلية الدنيا ، ووُصِف البدو في شمال بليس بأهم الفئة المسيطرة دون أن تكون الأكثر عدداً^(٥٥) ، وقد استقروا بجوار قرى الفلاحين واستغلوا بتربية الماشية والزراعة ، بالإضافة إلى حراسة القوافل على طول الطريق إلى سورية والحجاز وقد وصف المراقبون الفرنسيون هذه المنطقة بأنها غنية بالمحاصيل الحقلية المتنوعة والبساتين وخصوصاً واحات النخيل وكانت شبه جزيرة المنزلة تنافس دمياط كمطقة لزراعة الأرز^(٥٦) .

أدت المصالح المتبادلة بين البدو والفلاحين هما إلى تحالفات عسكرية وكانت « حروب

القرى» تخاض بالتكاتف ضد المناطق المجاورة وتؤكد الإشارات المتكررة إلى فلاحين حملوا أسلحتهم إلى الحقول وإلى المدن والقرى المحصنة ذلك الكفاح^(٥٧). وعلى الرغم من هذا الصراع تصمت هذه التقارير عن أي «خراب» نتج عن ذلك. كانت حروب القرى تُشن في سبيل السيطرة على الماء والأرض ولا ريب أن محركها كان ارتفاع قيمة الأرض والقطعان وكذلك التعيرات العرضية في مستوى الفيضان.

وثمة بعد هام أيضاً لهذا التعايش هو القدرة على مقاومة انتزاع السكوات، كان دفع الضرائب والعلاقات الأخرى موضوع مفاوضات بين شيوخ البدو والمماليك^(٥٨). وحللاً لمسطقة الدلتا المركزية لم يكن هالك ذكر «لبيوت المماليك» في الشرقية والدقهلية الدنيا مما يدل على أن البكوات وأتباعهم لم يستطيعوا أن يقيموا حضوراً دائماً هناك.

ويبدو أن حضور الفلاحين المناضلين في وسط مصر كان مرتبطاً بالأهمية المتزايدة للمحاصيل النقدية لكن البدو المقيمين هنا (العرب الفلاحون) أخضعوا الفلاحين واستنزفوا أراضيهم، ومنذ حوالي منتصف القرن استقرت إحدى القبائل وعملت في الزراعة على ضفة النيل اليمنى في مناطق أطفيح وأشمونين ومفلوط، وفي الزمن الذي كتب فيه جومارد ملاحظاته ١٧٩٩ — ١٨٠١ كانت تبسط سيطرتها على الأرض عبر النهر وكانت قد وضعت يدها أصلاً على معظم الجزر في مصر الوسطى وعلى شريط من الأرض بعرض ربع فرسخ على الضفة اليسرى وكانت الجزيرة التي وضعت يدها عليها تزرع تبغاً ونيلة وقصب سكر وأشجار نخيل ومحاصيل للعلف، بالإضافة إلى البطيخ والحبوب والخضار. والزمرة الأولى من المحاصيل هي الأكثر أهمية وهي تزرع لتلبية حاجات الأسواق المحلية والإقليمية وكانت الصناعات الرئيسية في القرية قائمة على السكر والنيلة والصوف وتباع بالإضافة إلى التمر إلى تجار القاهرة وكانت تزرع حمولات كبيرة من المحاصيل العلفية إذ أن الزراعة الصيفية تتطلب التزويد بالقطعان لكي تدبر السواقي كما أن القوة العسكرية والاتصالات بين هذه القرى كانت تحتاج إلى قطعان كبيرة من الخيل والجمال^(٥٩).

لقد حصل الشيوخ على دور اقتصادي وسياسي متفوق في هذه القرى وفي قرى أخرى بدوية في مصر العليا والوسطى. وفي هذه المناطق ظهرت بالدرجة الأولى قطع صغيرة من الأرض لشيوخ القرى «مسموح» وهي أرض وضعوا أيديهم عليها وهي معفاة من أية ضريبة ويقال عنها «سركات قام بها عرب أقاموا بالقوة في قرى متعددة» ثم أورثوها

★ وردت العبارة نص فرنسي.

لأعقابهم^(٦١) وتكشف هذه الملاحظات النقاب عن الطريقة التي يمكن أن تكون قد وجدت بموجبها الحقوق الممتازة في حيازة الأرض على صعيد القرية من خلال ممارسة السلطة السياسية المحلية. إن إحلال البدو محل الفلاحين في هذه المناطق هو واحد من أكثر الأشكال التي اتخذها الصراع أو المنافسة على الأرض وضوحاً بين الفلاحين، والواقع أن الأعباء من الفلاحين هـا أو في الدلتا قد حصلوا على الأراضي من خلال تلقي الرهونات أو القروض أو من خلال شراء حقوق الانتفاع — ثانية. يساعدهم على ذلك إترافهم على المصادر المحلية السياسية والاقتصادية.

وفي مناطق الفلاحين المناضلين لم تكن «بيوت الممالك» معروفة وفي زمس الاحتلال الفرنسي كانت الضرائب تجبى منهم بصعوبة أو لاتجبي على الإطلاق^(٦١). ها هنا وفي محافظة الشرقية السفلى كان يجب على سلطة البكوات في مواجهة استقلال القرى أن تكون مرنة وتتوقف على القوة العسكرية التي يتمتع بها أي من الطرفين في أي وقت.

بقي الحق الشرعي على الأرض بيد الملتزمين في هذه المنطقة وكانت الضرائب تدفع^(٦٢) على الرغم من أن هؤلاء الفلاحين تمكنوا من الإفلات من ثقل الضرائب الباهظة في تلك المرحلة مما ساعدهم على الاستفادة كثيراً من ارتفاع الأسعار العالمي.

تشير تقارير حيرار إلى أن مزارع الفلاحين في منطقة دمياط التي تزرع الأرز ردت بشكل إيجابي على فرص السوق في ذلك الوقت. كان الفلاحون يستأجرون الأرض من الملتزمين إما بأجرة نقدية لكل فدان أو بحصة من المحصول، والمزارع مسؤول عن كل التكاليف، وإذا كانت زراعة الأرز تتطلب رأس مال كبيراً لأعمال إدارة السواقي والحياوانات والسائقين الذين يديرون وصيانة الأبنية والغرس والتفريد والحصاد، فقد كان المزارع يذهب إلى تجار الأرز في دمياط ليحصل على قرض بالفائدة. وكان هؤلاء التجار يشترون المحصول بعد الحصاد فيدقونه ويأخذونه إلى السوق وكان المزارع يستخدم قوة عمل دائمة بالإضافة إلى عمل موسمي مهاجر وكل منهما له أجر مدفوع وذكر حيرار أنه بفضل هذه الترتيبات: يبدو استثمار مزارع الأرز شبيهاً إلى درجة ثقل أو تكثُر بمزارعنا في أوروبا^(٦٣). وهذا أوضح مثال لعمليات التعهد لدى الفلاحين وللتطور باتجاه تنظيم رأسمالي لعلاقات الإنتاج في الزراعة.

والخلاصة أن الفلاحين تصرفوا تحت مختلف الظروف بطرق متنوعة تعكس مصالحهم المادية، وقد حصلوا على/أو قاموا بحماية حيازاتهم من خلال ممارسة السلطة المحلية بما في ذلك القوة المسلحة في بعض الأحيان. ويبدو أن مزارعي الأرز في دمياط لم يكونوا قلقين على استمرار حيازتهم فلم يكن هناك ما يهددها، إذ أن الفيضان الذي يمكن التنبؤ به والطلب

المستمر على الأرض كانا يؤكدان ملائمة ترتيبات الإيجار والقروض ويجعلان تجديدهما آلياً مسألة سهلة نسبياً .

ويدل على ذلك في أية حال رغبتهم في الاستدانة المفرطة في بداية كل موسم وكان الفلاحون في كل حالة قد ثبتوا ورسحوا تأمين حياتهم وحرية كافية لهم في العمل المتعلق بالإنتاج ليستفيدوا من الفرص التي قدمها ارتفاع أسعار السلع والأرض .

السياسة وحيازة الأرض منذ علي بك حتى محمد علي

واجه كل من العثمانيين ومنافسهم المحليون على السلطة في مصر حيازة الأرض والمصالح التجارية وحاولوا أن يقدموا لها دعمهم عبر مزيج من الإكراه وبعض الحرية ولكن تلك المصالح التي قويت بسبب ذلك إلى درجة ضعف معها الحكام بالمقابل من خلال فقدان العائدات وأحياناً من خلال فقدان السيطرة على الريف ، وإلى درجة جعلت الحكام يقيمونها . وقد قوضوا على أية حال أسس دعمهم السياسي والاقتصادي . وهو مأزق سوف يواجه حكام مصر أيضاً في القرن التاسع عشر .

شهد القرن السابع عشر والثامن عشر صراعاً على عائدات مصر في مستويين : نجح الوسطاء نجاحاً كبيراً في اكتساب حقوق على الأرض وقلصوا من سيطرة الدولة الإدارية والمالية ، ومن جهة ثانية أمكن للنزاع بين والي القاهرة وبين القوى السياسية المحلية أن يحدد من الذي سيطر واستثمر نظم الضرائب المدينية والريفية .

في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر استطاع عدد من الولاة الأقوياء أن يلائموا بين ضرائب الدولة والتضخم وأن يمدوها إلى الأرض التي كانت قد هُربت من السجلات وأن يقلصوا من تسريب عائدات الامبراطورية إلى أيدي السماسرة ، مما أدى إلى ارتفاع عائدات الدولة لفترة ما^(٦٤) وفي مرحلة سلالة المماليك حتماً كان الحكام الأقوياء قادرين على توطيد مراكزهم في القاهرة كان الاتجاه أيضاً إلى محاولة إحكام السيطرة على عائدات الأرض وأخذ حصة أكبر منها .

وجاءت مع علي بك الكبير (حكم ١٧٦٠ — ٧٢ مع بعض فترات الانقطاع) أول محاولة من حملة محاولات في سبيل المركزية السياسية والاقتصادية وقد كان الإشراف على الحمارك وجمع ضرائب الأرض الأساس الاقتصادي لقوته إذ تدخل في مراكز الحمارك وأزاح الوكلاء اليهود وسلمها (أي الحمارك) إلى التجار السوريين حلفائه^(٦٥) أما بالنسبة لضرائب الأرض فإن الحزينة صارت تتسلمها الآن .

« وكننتيجة للمفاوضات المباشرة بين الوالي وشيخ البلد [في القاهرة وفي الواقع هو حاكم مصر] في ذلك الحين وليس على النظام القديم القائم على الفرض والجباية . [الترحيم] وجمع الضرائب من الفلاحين الذي كان يشرف عليه وينفذه شيخ البلد وماليكه وكانوا يسلمون الخزينة الملكية المبالغ المتفق عليها في المفاوضات ^(٦٦) » .

وزاد علي بك وخلقاؤه أيضاً رقم وثقل الضرائب الاستثنائية المفروضة في المدينة والمناطق الريفية ^(٦٧) .

وقد لجأوا إلى صيغة إحلال أتباعهم الخصوصيين محل الملتزمين من الفئة المعارضة أما حصوم علي بك فقد حرى نفهم أو قتلهم وورعت حيازاتهم من الأرض على أتباعه وحصل تدخل غير مسوق في نظام الأرض ^(٦٨) . كان إحكام السيطرة على الوسطاء — الذين استمر العمل من خلالها — استراتيجية أيضاً في المحاولات التي قام بها حسن باشا ١٧٨٦ ولم تعمر طويلاً ، ويوسف باشا (١٨٠١) الذي حاول إعادة تثبيت السيطرة الامبراطورية على الولاية ، كما كان الأمر في إعادة التنظيم النابوليوني ^(٦٩) . وسلك محمد علي سبلاً متشابهة في سنواته الأولى كوال إلى أن أثمرت تلك السياسات القصيرة الأجل وسمحت الظروف الاقتصادية الجديدة له وأغرته باتخاذ تدابير أكثر تطرفاً .

تغيرت سرعة إصلاحه لنظام الأراضي وهو جزء من الاتجاه الشامل نحو المركزية تبعاً لميزان القوى السياسية في المنطقة كما كان الأمر في عهد أسلافه . إلا أن الشروط الاقتصادية والسياسية القصيرة الأجل أيضاً دفعت بالسياسة في اتجاه المركزية ، وقد برهن أكثر من عقدين من الحرب في أوروبا على كسب مفاجيء للحكام هذه البلدان التي تصدر الطعام . فقد استفاد مراد بك من حرب الائتلاف الأولى ^(٧٠) وكان محمد علي في وضع مشابه عندما نشبت الحرب من حديد وبدأت الحبوب تتدفق من مصر إلى مالطا عام ١٨٠٨ وازداد حجمها بعد عامين عندما ارتفع سعر القمح المصدر من ٢٦ إلى ٨٠ قرشاً للأردب في أقل من اتني عشر شهراً تحت الاحتكار الحديد للباشا . وارتفع سعر القمح في القاهرة حينئذ من ١٢ قرشاً إلى ١٨ وفي عام ١٨١١ اقترب سعر التصدير من ١٠٠ قرش وظل مرتفعاً حتى عام ١٨١٣ وفي عام ١٨١٦ — ١٧ ونظراً لفشل المحصول الأوروبي راد سعر القمح المصدر مرة أخرى خلال فترة قصيرة تعاضم فيها التصدير من ٦٠ إلى ١٢٠ قرشاً لكل أردب ^(٧١) . ومن جهة ثانية تطلبت الحرب في البلاد العربية أسطولاً للنقل والإبقاء على قوة كبيرة من المرتقة تعطي الأولوية العاجلة للبحث عن عائدات جديدة .

ولا شك أن الازدهار المفاجيء لمبيعات الحبوب مكن محمد علي من متابعة إعداد حملة الحجاز بسرعة أكبر وساعدت على تمويل المراحل الختامية من صراعه مع أفراد المماليك وبالإضافة إلى تعامل المماليك مع الإنكليز فإن سيطرتهم على حبوب مصر العليا قد دفعته إلى وضع نهاية مبكرة لهم، وكانت مدبحة القلعة قد جاءت بعد انتهاكات المماليك المتكررة لاتفاقات دفع الاتاوة قمحاً^(٧٢). وهكذا قوى ازدهار التجارة في قبضة الباشا بالإضافة إلى تكاليف التعبئة العسكرية وزاد من سرعة برنامجه لتحقيق المركزية. وكان لابد من إجراء محاولات لتعيريات رئيسة في نظام الأراضي على أية حال. وكان المؤثر إلى قرب تحقق ذلك إحكام السيطرة التدريجية على الأرض والذي بدأ عام ١٨٠٦ والأهمية التي اتخذتها تلك السيطرة في صراعات القرن السابق.

اتبع محمد علي عندما اتسعت سيطرته على مصر سياسة تحاه حياة الأرض يمكن أن تبدو متناقضة في ظاهر الأمر وهي خاصة باستراتيجية ذات حدين من إكراه واختيار فقد سمح لنظام الالتزام بالبقاء خلال السنوات العشر الأولى من وجوده في الحكم وعهد بالالتزامات من جديد إلى أسرته وأتباعه من جهة. ومن جهة أخرى اتبع سياسة تهدف إلى تقويض سلطة الملتزمين على الفلاحين وعمد إلى جباية بعض الضرائب من الفلاحين مباشرة وشجعهم على رفع ظلاماتهم ضد الملتزمين^(٧٣) وكانت العشوائية الظاهرة في سياسة الأرض تناقض الاستراتيجية السياسية المستخدمة. كانت الغاية هي السيطرة على جميع موارد البلاد وكان من الضروري لتحقيق ذلك تجميع نخبة حاكمة من العائلة، ضباط، بيروقراطيين، وتجار وكلف عدد منهم بجمع الضرائب الزراعية والإشراف على قطع من الأرض تحت ترتيبات متنوعة تتضمن في بعض الحالات إلزاماً بإحياء أراض غير مزروعة وجعلها منتجة. وقد وصل دمج السلطة في ممارستها تلك إلى نوع من التفاهم مع القوى السياسية الأخرى البالغة السطوة أو التي لا مفر من قمعها بصورة كاملة — بعض العلماء، شيوخ القرى، ومشايخ البدو. ويعكس تحرك محمد علي التدريجي لتوسيع سلطته إدراكه بأن كل تعيريات بالجملة يمكن أن تثير كثيراً من المقاومة، وعمل عوضاً عن ذلك على صرب الأهداف الضعيفة أولاً. وكان يعمل على كسب الوقت عندما يصادف معارضة قوية وغاياته أن يجمع تكون أية معارضة موحدة.

في عام ١٨٠٦ جرت المطالبة بنصف «فائض» الملتزمين. وفي عام ١٨٠٧ أصبحت أراضي «المسموح» خاضعة للصيرية، وفي نهاية العام نفسه يقول الجبرتي إن الأراضي التي بحوزة العلماء ومن هم تحت حمايتهم وضعت عليها الضرائب النظامية وفي عام ١٨٠٨ دلت التقارير على أن كثيراً من الملتزمين كانوا غير قادرين على دفع المبالغ المطلوبة منهم فأعاد محمد

علي قراهم إلى عائلته وأتباعه . وكان كثير من هذه القرى في محافظة البحيرة القليلة السكان . وقد تحمل سكان المدينة « نسبة » من قرى المحافظة أعيد إسكانهم هناك بالقوة للتعويض عن نقص العمالة^(٧٤) .

وفي عام ١٩٠٩ أمر الباشا بتصنيف سحل لضرائب أرض الوقف والعوضية وحاول أن يطبقه في البحيرة أولاً . إلا أن هذا التدبير الذي ترافق مع ضرائب جديدة على الأسواق أثار معارضة بعض العلماء وقد جرت طمأنة المندوبين في أكثر من مناسبة بأن الضرائب الجديدة لن تفرض ولكن إصرار الوكلاء يدل على أن بعضها كان يجبى في الواقع ، وكانت مرائب الأرض في هذه المرحلة انتقائية ولم تكن مطبقة بالتساوي ، وهو ميراث من القرن السابق وانعكاس لوقائع سياسية . ويسجل الجبرتي اجتماعاً لعلماء وضباط ووجهاء دعوا للاجتماع في السنة القادمة للنظر في وسائل تحسين عائدات اللاد . وكان المشايخ عاصيين من اقتراح إخضاع أراضيهم لضريبة مساوية لأراضي الآخرين ولم يمض وقت طويل بعد ذلك حتى صيغت السجلات بحيث تشمل الضرائب كل الأراضي مما فيها أراضي العوضية والوقف والأراضي التي يضع شيوخ القرى أيديهم عليها والتي لم تكن خاضعة للضريبة حتى ذلك الحين^(٧٥) .

وقد دخل نظام إعادة تنظيم الأرض والزراعة بعد عام ١٨١٠ مرحلة أكثر تكثيفاً وحتى قبل هذا الوقت واجه الملتزمون ضغطاً شديداً لكي يدفعوا التزاماتهم الضريبية في حينها حتى ولو كانت تعني أن يدفعوها من جيوبهم أو يقترضوها بالفائدة وإذا كان الملتزمون غير قادرين على تسديد التزاماتهم فقد كان عليهم أن يتنازلوا عنها دون أن يتحروا من دينهم وفي عام ١٨١٢ ومع اجتياح مصر العليا كانت كل الأراضي في قبضة الدولة وفرضت عليها الضريبة مباشرة . أما أراضي الوقف المرتبطة بالمساجد فقد فرض عليها نصف المعدل . وكانت تلك الضرائب تؤخذ عيناً وكان القمح يُقبل على الفور بدلاً من الدفع النقدي في بقية أنحاء البلاد ، أما القمح الذي لا يؤخذ كضريبة ، فقد كان خاضعاً لاحتكار الدولة . وكان الأرز محتكراً منذ عام ١٨١٢ وقد وضعت الأراضي التي تزرع بمحصول الأرز تحت إشراف موظفين مأجورين حلوا محل التجار في تقديم رأس المال للفلاحين ، وفي شراء محاصيلهم^(٧٦) .

كان مسح الأراضي في مصر العليا ١٨١٣ — ١٨١٤ دروة هذه المرحلة من المركزية . فقد قسمت جميع الأراضي المزروعة وغير المزروعة وسجلت باسم حائزها أو زارعها أو باسم أولئك الذين أثبتوا أنهم واضعو يد في ذلك الحين ، وسجلت أسماء كل الذين لهم

ادعاء بالأرض^(٧٧). واستخدم المساحون فداناً موحداً هو أصغر من معظم الفدادين التقليدية التي تتدرج في الحجم من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ قصبة مربعة (وهي مقياس طولي اقتبس في الأصل من قصب السكر) ويساوي الفدان الجديد ٣٣٣/٣ قصبة. وقد صُنفت الأرض تبعاً لخصوتها ولسلم موقعها وما يقابله من ضريبة^(٧٨). وعند اكتمال المسح العقاري جُرد معظم الحائزين على أراضي بصفة وسطاء من حيازتهم مقابل وعد بتعويض حكومي.

واكتمل تنظيم إدارة هرمية بالتزامن مع مسح الأراضي ومصادرتها. وكان جميع الموظفين فوق مستوى القرية ينالون أجراً. وقد كلفوا إلى جانب الأمن العام بصيانة نظام الري والإشراف على الزراعة بما في ذلك الحصة من البذور والأدوات والحيوانات حسبما تمس الحاجة، وكذلك جمع الضرائب وشراء المحاصيل الخاضعة لاحتكار الدولة^(٧٩). وتم توحيد الضرائب ولكنها لم تنقص بالضرورة، وحذفت البنية الوسيطة القديمة والتي كان قد بدأ احتسابها.

وكان قد سمح للملتزمين خلال عام ١٨١٤ بجمع المحصول في أراضي «العوصية» العائدة لهم مع أنهم وجدوا أن الفلاحين سمعوا بالمصادرة وهم يقاومون السخرة الآن. وطلب المكتب المكلف بإعادة النظر في الأوقاف الأهلية من واضعي اليد إحضار صكوكهم والبيانات المؤيدة لها.

وقد فرضت ضريبة تساوي نصف المعدل على الأراضي التي تم التحقق من أن سنداتنا ترحع إلى ما بعد عودة الاحتلال العثماني عام ١٨٠١ أما الأوقاف المخصصة للأعمال الحيرية، فقد أدمجت ضمن أراضي القرى وفرضت عليها الضريبة تبعاً لذلك^(٨٠). ولا شك أن عملية التحقق الدقيق كانت تهدف إلى ضم أكبر قدر من الأرض إلى سيطرة الحكومة.

ويبدو أن كثيراً من مرتزقة محمد علي وزوجاتهم حصلوا على التزامات في عام ١٨١٥ وأدت المصادرة في ذلك العام ومحاولة إدخال الأسلوب الأوروبي الآلي إلى عديد من الوحدات في القاهرة إلى التمرد والإخلال بالأمن وسُمح لكثير من أولئك الملتزمين نتيجة لذلك بأن يحتفظوا بأراضي العوصية العائدة لهم ولكن دون أي من الحقوق القديمة المتعلقة بالسخرة لزراعتها^(٨١). وأعطيت وعود هؤلاء الملتزمين ولغيرهم بإعطائهم مساحة حكومية كتعويض عن أراضيهم المفقودة ولكنها كانت أصغر مما توقعوا وبطيئة في الوصول. وكانت أراضي الوصية معفاة من الضريبة ويستير تقرير أمين سامي عام ١٨١٧ / ١٨١٨ المتعلق بالموازنة إلى أن هذه الأراضي فرضت عليها الضريبة الكاملة. وأخيراً في حالة جميع الأراضي التي احتفظ بها الوسطاء القدامى وجدوا أن ممتلكاتهم قد تقلصت بسبب استخدام الفدان الجديد الأصغر

مساحة^(٨٢) عند إجراء عملية المسح . وقد لاحظت هيلين ريفلين التشابه بين إعادة التنظيم التي قام بها محمد علي وبين خطط إصلاح سابقة « إن الثورة في حياة الأرض في مصر والتي ارتأها جزئياً سليم الثالث ونابوليون ومينو « Menou » قد نفذها محمد علي^(٨٣) ... » والحقيقة أن ذلك كان إحياء لنظام الأراضي العثماني الذي تأسس أصلاً في مصر . وكانت خطة هذا النظام أن يصل تدفق العائدات إلى أوجه نحو العاصمة . كما أنه يتضمن نية إدارية من الموظفين المأجورين الذين يجمعون الضرائب ويشرفون على الري والزراعة^(٨٤) . وكانت المحاولات العثمانية لعكس عملية فقدان السيطرة المركزية في الولايات المختلفة أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر تهدف إلى تقليص الضرائب الزراعية إن لم يكن إعفاءها ، والعودة إلى نوع ما من النظام الأصلي ولكن العثمانيين كانت تنقصهم القوة للمضي بالإصلاح قدماً وكانوا مكروهين بدلاً من ذلك على البحث عن مساندة العناصر نفسها التي كانت تستنزف سلطة الدولة على الأرض وذلك ضمن جهودهم الهادفة إلى إخضاع بكوات المماليك . وقد ظلت بقية من آثار نظام الأراضي العثماني الأصلي حية في مصر في أواخر القرن الثامن عشر ولكن المؤلفين الذين تعاونوا مع الفرنسيين استلهموا بلا ريب ذلك النظام في مساعدتهم للفرنسيين على ابتكار نظامهم « الجديد » .

كانت إدارة محمد علي المركزية تورية في أنها غيرت تماماً نية السلطة السياسية في مصر . ويجب بذل المفهوم القائل أنها كانت في أساليبها جديدة أساساً إلى حد ما أو أنها مستوحاة من أوروبا . فهي ليست إلا مرحلة في سياق متكرر من صراع السلطة المركزية مع خصومها المحليين في سبيل السيطرة على عائدات أراضي البلاد .

١٨١٦ — ١٨٣٧ المركزية والتوسع

كانت السياسة الزراعية في ظل محمد علي جزءاً من برنامج توسع اقتصادي في جميع المجالات . وفي الوقت نفسه كانت الضائقات المالية الساجمة عن الحملات العسكرية والأزمات الدبلوماسية وتموجات الأسواق الدولية تضيق مزيداً من الضغوط على القطاع الزراعي الذي كان دائماً منبع العائدات الرئيسي .

ولاحمال لزيادة التأكيد على العلاقة بين تجارة الدولة وصناعتها وبين الزراعة فإحكام سيطرة محمد علي على الأرض تبعه وتممه سيطرته على التجارة كما سيطر على جمارك القاهرة عام ١٨٠٥ وعلى جمارك مرقاء المتوسط في عام ١٨٠٧ عندما ضم هذه المدن إلى سلطته . وكان يُرمز إلى تطور الدولة كمشروع تجاري بالمسيرة الشخصية لبوغوص يوسفان من إزمير وهو

عصو في عائلة أرمية تجارية كبيرة في تلك الحقبة وقد تدرج في خدمة محمد علي من تاحر ومزارع وموظف في جمارك الاسكندرية إلى « وزير » للتجارة والخارجية في منتصف سنوات ١٨٢٠ وبالتدرج مع تطور الدولة المصرية الإداري^(٨٥).

وقد جلب الباشا نفسه إلى مصر معرفة كبيرة بتجارة شرق المتوسط وسياساته. وكان نموذجاً في أيامه^(٨٦) كشخص جمع بين دور الجندي ودور التاجر في كافالا ومقدونيا. وما إن سيطر على مصر حتى بدأ بتظيم دولة وتجارة تتجاوز الدولة على قدر ما تسمح به الفرصة. وكان أسطول البحر المتوسط منذ البداية أسطولاً تجارياً ولم يكتسب الصفة الحربية إلا منذ الثورة اليونانية عام ١٨٢١^(٨٧) وأحرز محمد علي بقيادته لمجموعة من التجار الأرمن واليونانيين والسوريين والمغاربة والتجار المحليين خدمات مالية هامة وارتبط بشبكة من المخابرات التجارية والدبلوماسية^(٨٨) وقبل أن تظهر البنيات الحديثة المصرفية والدبلوماسية للدولة كانت وظائفها متحققة بفضل هذه الروابط وكان تدفق المعلومات يسمح للباشا أن يتلاعب بأسعار الصادرات والواردات لمصلحته وأن يبتكر سياسات ومن ضمنها السياسات الزراعية في ضوء الظروف الدولية.

كانت مشاريع الصناعات غير العسكرية تباشر عملها بمعرفة للماضي وللاتجاهات الاقتصادية المعاصرة. وقد أدت مجهودات الدولة لتطوير الصناعات السليحية في مصر إلى إدخال تربية دودة القز (الحرير) وإلى التوسع في إنتاج القطن والنيلة واستلزم ذلك تعميق الألفية القديمة وحفر أقية جديدة للري الصيفي حتى قبل أن يكتشف جوميل « Jumel » القطن طويل التيلة. ومحد تعافاً لأرقام مصطفى فهمي أن مجمل الاستطاعة الإنتاجية لتصنيع القطن (دون اعتبار مسألة الاستبدال) ٤٩٪ من المماشط و ٢٢٪ من المعازل الآلية و ٥٧٪ من الأنوال المصرية كانت مركبة في أعوام ١٨١٧ — ٢١. كما أن خمسة من أصل تسعة من أعمال (القصارة) تبيض القماش ، ومشتغلي الطباعة الوحيدون كانت قد أقيمت قبل عام ١٨٢١ وهي السنة الأولى التي أنتج فيها القطن ذو التيلة الطويلة^(٨٩) ويشير هذا كله إلى بية مبكرة لتحديث وتوسيع إنتاج النسيج القطني.

وبقيت المحاصيل الغذائية والمحاصيل التقليدية الأخرى كالكتان والبدور الزيتية هامة من أجل الاستهلاك الداخلي والصناعة والتصدير يضاف إلى ذلك أن أراضي جديدة واسعة زرعت زيتوناً وكرمة كما تحددت زراعة الأفيون وتم استيراد أغنام الميرينوس لدعم الصناعة الصوفية الجديدة ووظفت المهارات الأحبية لتأسيس وتحسين إنتاج الحرير والنيلة والأفيون^(٩٠) وقد أعفيت الأرض من الضريبة (رزق بلا مال) بالنسبة لأولئك الذين أرادوا أن يزرعوا أشجار

الأكاسيا أو الحدائق التريسية على طول ترعة المحمدية وستفاد من الأكاسيا حتماً متياً يستخدم في البناء، كما أن الإعفاء الضريبي لأشجار الخيل كان يهدف إلى تشجيع زراعتها وأحرقت تجارب في سبيل أقلمة شجرة البس والساح والقرمز ولكنها أحفقت^(٩١).

وهناك مصادر متنوعة تحتوي على تقديرات وأرقام رسمية عن مساحة الأرض التي تررع أو تدفع عنها الضريبة في هذه الفترة. وتشير أكثر الأرقام التي يمكن الوثوق بها في فترة ١٨٠٠ — ٥٠ إلى أن مجمل الأرض المزروعة كانت تتراوح بين ٣ — ٤ مليون فدان (انظر الجدول رقم ١) وتؤكد كل الدلائل ازدياد رقعة الأرض المزروعة خلال هذه الفترة. وهناك ثلاثة مشاريع وسعت رقعة الأرض المزروعة واكتملت عام ١٨٢٠ وهي، ترعة المحمدية التي تجري من فرع روزيتا على النيل إلى الاسكندرية. وإصلاح البحر السبخي بالقرب من الاسكندرية. واستصلاح وادي توميلات من أحل تربية دودة القز. وكان وحده يضم بناء ألف ساقية (نواعير ماء)^(٩٢).

جدول رقم ١ تقرير عن الأراضي المزروعة والخاضعة للضريبة في مصر عام ١٨٠٠ — ١٨٥٢

خاضعة للضريبة					
مصر السفلى	مصر العليا	المجموع	مزرعة	قائمة للزراعة	
١٨٠٠ (١) ١٨١٣ (٢) ١٨١٣ (٣) ١٨١٣	٢٣٧٣	٣٩٧٠	٤٠٣٨	٢٩٠٥	
١٨١٥ — ١٨١٦	١٩٠٤		٣٠٥٥		
١٨١٧ — ١٨١٨	١٩٧٠	٣٠٠٣			
١٨٢٠ — ١٨٢١		٣٢١٩			
١٨٢٢	١٩٠٠	٣٦٤٧			
١٨٣٥					
سوات ١٨٣٠			٣٨٥٦		
١٨٤٠			٤٤٩١		
١٨٤٣			٣٦٧٢		
١٨٤٤		٣٥٩٠			
١٨٥٢		٣٥٢٥	٤١٦٠		

كيف كانت أنظمة الزراعة وحيازة الأرض تتطور أثناء هذه الفترة؟

مند أن اكتمل المسح العقاري عام ١٨١٣ — ١٤ صاحبه تشكل نمط من اضطلاع الدولة الكثيف في التجارة والصناعة كانت هناك تغيرات محورية في النظام الزراعي وكانت خطوة تكميلية وقصيرة. وفي عام ١٨١٦ امتدت احتكارات الدولة: وكان يحظر على الفلاحين بيع محصولهم من القنب والسمن والنيلة والقطن والقمح والفل، إلى أي كان فيما عدا وكلاء الحكومة، وكانت هذه المحاصيل تؤخذ إلى المستودعات الحكومية في كل قرية وتشرى بسعر محدد يسجل في حساب كل فلاح بعد اقتطاع الضريبة، وسار احتكار الأرز في نفس الخط الذي ذكرناه.

دخلت الدولة في ذلك العام مباشرة ميدان الإنتاج من تسجير وزراعة كما يتضح من أمر موجه إلى المدراء لينظروا في أمر مضاعفة الأراضي المخصصة لزراعة القنب والحمص والسمن والقطن مع أن هذا الأمر لم يكس ينفذ بشكل متساو. وكان الكتاب مكلفين بتتبع نمو المحصول، كما كان عليهم أن يتابعوه في أثناء كل مرحلة من الزراعة ليس لأن الفلاحين كانوا بحاجة إلى تعليمات بل لمنعهم من السرقة التي كانت تشكل جوابهم على الهيمنة الجديدة. وقد استمر هذا النظام حتى أواخر أعوام ١٨٣٠ مع أن التجارة الداخلية بالحبوب كانت قد أصبحت حرة في عام ١٨٣٠^(٩٤).

اتخذت حيازة الأرض في هذه المرحلة أشكالاً عدة ذات دوافع ونتائج مختلفة، كانت سياسة الدولة مدفوعة بالرغبة في زيادة الإنتاج للحصول بواسطته على أقصى ما يمكن من الفائض، وكذلك لضمان ولاء الأطر البيروقراطية والعسكرية. لم يكن من سياسة محمد علي أن يكافئ خدمات أتباعه بإعطائهم أرضاً. «... وحدث فيه وسيلة لإعقاد الأموال عليهم والهدايا. ولكنني منعتهم بذلك من أن يتحولوا إلى مالكي أراضي فيحلقوا لأنفسهم نفوذاً شخصياً على الأهالي^(٩٥)».

وقد تم انتقال ملكية بعض الأراضي مع ذلك. ويلقي الجانب المتناقض من منح الأرض إلى أفراد في مرحلة ازدادت فيها السيطرة المركزية على الأرض ضوئاً على التسويات الضرورية لمعادلة المعارضة للنظام الحديد ولربط عناصر لا يستعسى عنها به. وتستطيع الدولة أن تمنح لكل ثقة أرضاً محدودة طالما أنها قادرة على فرض قواعد الحيازة. ولا يتناقض ذلك بأي شكل

★ أورد المؤلف هذه العبارة باللغة الفرنسية في النص الإنكليزي.

مع الأطروحة القائلة إن كثيراً من هبات الأراضي في هذه المرحلة كان هدفها تشجيع الاستثمار الزراعي والاختبارات واستصلاح الأراضي .

قدمت منح من هذه « الرزقة بلا مال » منذ عام ١٨٢٧ وفقد قسم كبير من الأرض على طول ترعة المحمودية سكانه وتدهورت الزراعة هناك في القرن السابق . وتطلب رأس المال إقامة السواقي وكان عرس الأتجار يعني أن هذه المنح لا بد أن تكون قد أعطيت لأكثر الأفراد غنى .

وقد مسحت الأراضي غير المزروعة والتي حُرّى مسحها ولكنها غير مدونة في سجل الصرائب (من هنا اصطلاح الإبعادية . أو الوضع حابياً) تحت نوعين مختلفين من الظروف . كان أحدهما مسحاً للأفراد الذين جعلوها منتجة . وأعطوا صكوكاً تمنحهم حيازة مدى الحياة على أن تعود الأرض إلى الدولة بعد موتهم وجرى أول منح من هذا النوع في عام ١٨٢٦ ويبدو أنه كان للمنح شكلان : إعفاء من الضريبة مدى الحياة وإعفاء منها على مدى السنوات القليلة الأولى ، واستعداد من عملية المنح الموظفون والضباط والأجانب الذين فقدوا ما كان لهم من امتيازات خاصة بالأجانب وبلغت مساحة تلك الأراضي في عام ١٨٣٧ ١٧٥ ١٠٣ فداناً وفي عام ١٨٤٨ بلغت ١٦٤ ٩٦٠ وهي محصورة في مصر الوسطى تقريباً وتقول السجلات التي فحصها علي تركأت أن جميع الحاصلين على تلك المنح كانوا يشغلون مراكز إدارية أو عسكرية عالية^(٩٦) ، وهناك مساحة صغيرة من أرض « المعمور » المزروعة قد مُنحت أيضاً بلغت ٨٧٠٣ فدادين فيما بين ١٨٢٧ و ١٨٤٨^(٩٧) .

كما منح البدو الرعاة أرضاً مصنفة تحت اسم « الإبعادية » كحافز لهم على الاستقرار . شريطة أن يزرعوها لكن هذه القسائل كانت تجد تأجيرها من الباطن إلى مستأجرين أكثر ملائمة لها . وجاءت مراسيم ١٨٣٧ و ١٨٤٦ وما بعدها فمنعت هذا النوع من التعامل . ولم تكن مسح الأراضي الإبعادية للبدو داخلة في أي صكوك مكتوبة ، ولكنها وعد من الباشا ألا تؤخذ ضريبة من البدو مباشرة وألا يخضعوا للسخرة أو للتجنيد^(٩٨) . ويبدو أن المنح بموجب هذه التدابير كان نوعاً من الاتفاقية : ففي مقابل هذا الوضع الخاص للبدو كانوا يخدمون كمساعدين في الجيش . وقد دفعتهم جهود سعيد وعباس التي كانت غايتها فرض الضريبة على أراضيهم في سنوات ١٨٥٠^(٩٩) إلى التمرد والهجرة

أما المزارع الخاصة التي سيطر عليها أعضاء من الأسرة الحاكمة فصارت تسمى « جميتك » ولم يكن حجمها معروفاً في هذه المرحلة ولكنها كانت محدودة على الأغلب بفعل

ضياح عائداتها المتسابكة. وتذكر المصادر المعاصرة مزارع سيطر عليها محمد علي في شبرا مثلاً ومزرعة لبراهيم في جزيرة الروضة وآخرين غيرهم^(١٠٠). ولا تظهر هذه المزارع المبكرة في سجلات الجفتلك والتي سجلت منذ ١٨٣٨ والتي فحصها بركات (جرت مناقشتها في القسم التالي) وكانت قاعدة الأرض المعطاة إلى عضو في الأسرة الحاكمة هي نفسها في حالة المزارع الشخصية المسكرة وأراضي الجفتلك الممنوحة منذ ١٨٣٨. إلا أن المنح الأخيرة كانت جزءاً من استراتيجية استمرار سيطرة الدولة على الزراعة في أعقاب معاهدة بلتيمان في السنة ذاتها. وكان بيان الظروف المختلفة وأهداف الجفالك الجديدة في سجلات منفصلة.

وفي حين نظم محمد علي بيروقراطية مأجورة في الأرياف فإن إدارة الدولة على صعيد القرية ظل يمارسها قرويون بارزون بأكثر مما كان يجري في ظل النظام القديم وظل شيوخ القرى يعينون من بين أكثر العائلات ثراءً كما كان عليه الأمر في الماضي. وكانت العائلات التي توجب عليها الحصول على هذا المركز في ظل البكوات^(١٠١) غير قليلة. أما في ظل محمد علي فقد كان شيوخ القرى يتلقون منحاً من الأراضي المعفاة من الضريبة «المسموح» بدلاً من الأجر. وحصلت منح «المسموح» في مصر العليا في أوائل عام ١٨١٣^(١٠٢). ولم يكتمل مسح مصر السفلى عقارياً حتى عام ١٨١٤. ولم يكن مؤكداً في ذلك الوقت أن أراضي «المسموح» كان يجري مسحها هناك. وأول ذكر للمسموح عند الجبرتي يعيده إلى المسح العقاري في عام ١٨٢٠ — ٢١^(١٠٣).

كان يمنح نوعان من أراضي «المسموح»، مسموح المشايخ ومسموح المصطبة وهدف الأول التعويض عن كلفة الواحبات الرسمية الموضحة أدناه أما الآخر وكان يخصص أحياناً للفرد نفسه وهو نوع من الدعم لتكاليف الزائرين وإقامة الموظفين واللجان. وكان كثير من المشايخ يتلقون أربعة أو خمسة أفدنة من أرض «المسموح» خارجة عن نطاق كل مئة وخمسين فداناً من أرض «المعمور» التي تخص القرية. أما الشيوخ الأكثر وجاهة أو «المقدمين» فكانوا يتلقون عشرة أفدنة خارج كل مئة فدان من المعمور في القرية^(١٠٤). وقد حال اختلاف الشروط المحلية واختلاف نظام التكرار في الحدوث وأمطاط التنظيم المالي والإداري دون الالتزام بأسلوب موحد تماماً في نظم التطبيق. وسببت جودة أراضي المسموح التي كان المشايخ يحصلون عليها ونشاطهم في تحسيبها أن الضريبة عليها قُدرت بأعلى نسبة في القرى عندما فرض سعيد الضريبة عليها عام ١٨٧٥^(١٠٥).

واستمر المشايخ بالإضافة إلى اكتسابهم لهذه الأراضي هم وعائلاتهم ومحميوهم في وضع يكادسون فيه الثروة ويحكمون أراضي إضافية على الرغم من الرقابة المشددة على تسجيل

الأراضي واستثمارها أكثر مما سبق . وترايدت سلطة المشايخ مع تزايد تورط الدولة في الإنتاج وأصبحوا مسؤولين عن تقدير الضرائب وجمعها (كما في الماضي) وعن إعادة تعيين أرض الأثر بعد موت الفلاح أو تحنيده ، وعن تقسيم حصص واحبات السحرة . وعن تحديد زراعة المحاصيل التمية بين الفلاحين بعد أن تم تحديد حصة لريادة تلك المحاصيل^(١٠٦) . ويقال أن الفساد الذي ألحقه التسيووح بدورهم في إعادة تعيين الأراضي قد جعل سعيد ينقل هذه الوظيفة إلى حكومة الولاية في عام ١٨٥٤^(١٠٧) . وهذه العائلات ومعها الفلاحون الأغنياء هي التي وُطِفَ أنشأها عندما فتح مجال الوظائف المحلية الدنيا أمام أساء مصر في سنوات ١٨٣٠^(١٠٨) ويشير هامونت إلى أن واحداً من هؤلاء الموظفين في الإدارة الريفية بطنطا كان يتصرف بـ ٥٠٠ إلى ٦٠٠ فدان من أراضي الإبعادية في عام ١٨٣٩ وتبين أن ٣٠٠ فدان من هذه الأرض كان مسروقاً من جفتلك لعباس باشا منذ سنوات عديدة^(١٠٩) . وسواء أكان ضحية لدسياسة سياسية أو كان وعداً حقيقياً فإن مسلك هذا الفلاح يدل على سلّم الثروة الذي تستطيع قلة من النخبة الريفية أن ترقاه . وبلاحظ دوهاميل في ١٨٣٧ وهو يشير إلى وجود فلاحين كثيرين لا أرض لديهم في القرى التي يشتغلون فيها كعمال مياومين ويقول « ليس من النادر أن تجد شيوخاً يملكون ألف فدان وأكثر من أرض الأثر^(١١٠) » وكانت هذه مبالغة في مساحة المعدل المحطي لحيازة الأرض ولكنها تظهر إلى حد بعيد وحوود درجات متميزة في الملاحين الأغنياء الذين ظلوا قادرين على الحفاظ على مراكزهم ، بل وتحسينها على الرغم من تبدل نظام الأراضي .

كيف تعبرت ظروف الملاحين في هذه المرحلة ؟ إن القول بأن الفلاحين تحت بير بكوات الممالك قد ابتعدوا عن الاحتكاك المباشر بالدولة مما يتضمن أن ذلك جعل حياتهم أكثر سهولة^(١١١) هو سوء فهم لطبيعة النظامين القديم والحديث فكلاهما استغل الفلاحين وفي ظل كلا النظامين كانت قدرة العائلة الفلاحية على احتمال الأعباء المفروضة عليها أو تحويلها إلى مناكب الآخرين مسألة قوة نسبية . وكان الفقير والضعيف ومن ليس له من يحميه يتحملون أسوأ الأعباء المفروضة من الدولة ومن النخبة في كلتا المرحلتين .

وهناك مؤشر تقريبي إلى مجمل الشروط في هذه المرحلة يبين ارتفاعاً في عدد السكان ويُظهر « النظام المدني » في رأي كاتب حديث عدداً منخفضاً للوفيات^(١١٢) ومن جهة أخرى كانت الأرباح التي يجنيها الفلاحون الأغنياء لا تأتي إلا على حساب جيرانهم الفقراء ، وقد جرد الملاحون بالإضافة إلى ذلك من أملاكهم وذلك لخلق مزارع كبيرة في أعوام ١٨٤٠ وُرِدوا إلى عمال مأحورين أو مستأجرين .

وقد أثر النظام الجديد على حياة الفلاحين بصورة أكثر مباشرة في نواح عدة : بإدخال التجديد وتنظيم عمل السحرة في متروعات طويلة الأجل وبعيدة وإعادة إسكان الأهالي في الأراضي المستصلحة والسيطرة على الزراعة وصاعات القرى ، وازدادت الضرائب وأصبحت أكثر قسرية ولكن هذه المطالب الحديدة لم تمر دون مقاومة . وتتضمن السنوات الأخيرة من تاريخ الجبرتي إشارات إلى سوق سوداء وإلى جهود مضنية لقمعها^(١١٣) واتخذت مقاومة المطالب المتزايدة التي أبهظت الجماهير شكل إهمال في العمل أو تخريب في المصانع والمزارع وبنراً أو تشويهاً للذات وسرقات مستوطنة . أو ثورة صريحة^(١١٤) .

ولا تحدث التورات بفعل ظروف حائرة إلى درجة مطلقة بقدر ما تحدث بفعل ظروف يُنظر إليها على أنها لن تكون قابلة للاحتمال . ذلك أن حالة الإنسان ورد فعله عليها هما موضوع تقييم ذاتي . والفلاحون الذين يعمون بتغذية جيدة والذين حسسوا ظروف حصتهم حديثاً أو الذين لديهم ما يربحونه هم أكثر قابلية للتورة من أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع^(١١٥) . إن الثورة الفلاحية الكبرى في مصر العليا والثورة الأخرى في الشرقية حدثتا في منطقتين تمتعتا منذ جيل مضى بما يشبه الاستقلال الذاتي وحدثت هاتان التورتان على أثر المسح العقاري الأكثر شمولاً عام ١٨٢٠ — ٢١ وزيادة الضرائب في الريف وانفجرتا عند بداية عملية التحنيد .

زيادة حيازة الأراضي ذات الامتياز والاعتداء على حقوق الآخرين منذ ١٨٣٨

لم يكن نظام حيازة الأراضي كما تطور بين المسح العقاري الأول وأواخر سنوات ١٨٣٠ دا شكل موحد فيما يتعلق بمبدأ الملكية بل إنه يعكس بالأحرى أولويات الدولة في زيادة الإنتاج ودعم الاقتصاد وتحسين العائدات وأن يعيل ويسترضي بعض العناصر الضرورية للحفاظ على الدولة . كان معظم أراضي القرية خاضعاً للضريبة وتحت إدارة مباشرة بيروقراطية بالتعاون مع العائلات البارزة في القرية والأراضي المعفاة من الضريبة هي أراضي «المسموح» التي تحت حيازة المتنازع ، و«الأبعادية» المسموحة للدو ، و«الرقعة بلا مال» والإعادية الممنوحة للضباط والموظفين والأغنياء الآخرين من الأفراد ، والمزارع الشخصية لأعضاء الأسرة المالكه وعدد قليل من كبار الضباط والموظفين .

وطالما بقيت الدولة التي أسسها محمد علي قوية كان بإمكانها مقاومة جميع الضغوط لنزع تلك الأراضي من قصة سيطرتها . ولكن ما أن أنشئت الآلة البيروقراطية الجديدة حتى

كانت — بطبيعة تكوينها — في خدمة مصالح فوائد الأراضي في حال نجحت تلك المصالح في بسط سيطرتها عليها .

وتعكس تغيرات نظام الأراضي في أثناء العقد الأخير من حكم محمد علي ضعف الدولة الذي سببه الفشل في سورية (١٨٤٠) وفرض التجارة الحرة تبعاً لشروط معاهدة بلتاليمان ١٨٣٨ . كما أن الدولة أضعفتها الأزمة المالية .

وقد تسببت المطالب المتزايدة لاستثمار الرأسمال ووجود مؤسسة عسكرية يتزايد حجمها باستمرار وحروب متصلة بالإضافة إلى البيروقراطية البعيدة كل البعد عن الكمال وانتشار الأوثة والنيل العادر في وقوع العديد من القرى ضحية ديون مستحقة لعدم تمكنها من دفع الضرائب في ذلك الحين^(١١٦) . وكان للزراعة وضرائب الأراضي نصب الأسد من العائدات فتوجب رعايتها والحفاظ عليها ؛ وحررت محاولة في بادئ الأمر لم تدم طويلاً لدمج مسؤوليات القرى التي تخلفت عن دفع ديونها مع تلك التي استوفت ما عليها^(١١٧) . وأخيراً صدر عام ١٨٤٠ قرار يبعث في جوهره الروح في نظام الالتزام القديم ثانية ويعطيه شكل هبات العهدة : وطلب إلى الضباط الكبار والموظفين وأفراد الأسرة أن يضطلعوا بمسؤولية أداء ما على القرى المفلسة فيدفعون ديونها ويقومون بجباية الضرائب سنوياً وتأديتها من الآن فصاعداً . وألقيت على كاهلهم مسؤولية تأمين رأسمال لتسيغله تبعاً لحاجات الفلاحين مع الإشراف على الزراعة والحصاد ، كما كان عليهم القيام بدور المحكمين وحلوا محل الطبقة الوسطى من بيروقراطية الدولة فيما يقومون به من أعباء . وقد أفلح ابتكار العهدة ، بفرض إسهام إجباري من الأغنياء في تسديد الديون وكانت العهدة قد صممت لضمان الحصول على عائدات مستقبلية في الوقت الذي يتم فيه توفير نفقات التكاليف الإدارية . كما تخفف فلاحو «العهدة» نتيجة هذا الإحراء من تراكم الديون المتوجبة عليهم بسبب الضرائب . ويتلقى مستلمو هذه الهبات أي «المتعهدون» قطعة من الأرض في كل عهدة لزراعتها لصالحهم الخاص^(١١٨) .

وازداد عدد منح الجفتليك في أعقاب معاهدة بلتاليمان وهزيمة سورية وقيل أنها كانت تضم أحصص أراضي القطن في البلاد^(١١٩) . واحتص محمد علي نفسه بمعظم هذه الهبات فبلغت ٢٣٩٤٢٦ فداناً من مجموع ٣٣٤٢١٦ فداناً منحت ما بين ١٨٣٨ و ١٨٤٦ . وتقع معظم أراضي الجفتليك تقريباً في مصر السفلى^(١٢٠) . واتبعت إدارة الجفتليك الحديدة سق النظام البيروقراطي الذي عم سابقاً كافة أنحاء البلاد واقتصرت حقوق جميع الفلاحين القاطنين في هذه الأملاك على الاستئجار والعمل المأجور^(١٢١) .

وقد مكنت العهدة والجفتليك الجديد محمد علي من التملص من تعرفه بالتاليان التي ستبدأ من الآن فصاعداً بمنع استخدام الجمارك للتحكم بتجارة الاستيراد والتصدير ، أو استخدام احتكارات التجارة لاستغلال أسعار السلع . وقد اضطر الباشا عندما أعلقت أبواب هذه الاحتكارات في وجهه إلى أن ينسحب إلى مجال الإنتاج لكي يحافظ على احتكار السلع بصيغة جديدة . وكدليل على ذلك نجد أنه يضع يده على أكبر كمية من الجفالك الحديدية ما بين عامي ١٨٤١ — ١٨٤٥ حيث لم ينج سوى جفتليك واحد أعطي هبة لشخص آخر (١٢٢) .

وقد تعرض فلاحو أراضي العهدة إلى انتزاع ملكيتهم . إذ طلب إلى المتعهدين الاستيلاء على أراضي « الأثر » التي لا يملك الفلاحون المعدمون وسيلة لزراعتها بشرط أن يستعيد الفلاحون مسؤوليتهم المباشرة عليها شيئاً فشيئاً حين تتحسن أوضاعهم (١٢٣) . وكما يبدو في الواقع فإن أحداً لم يبذل جهداً يذكر لتحسين حالة الفلاحين . وكان ضغط المتعهدين لاستيفاء الضرائب المترتبة يقف حائلاً دون ذلك ووجد العديد من الفلاحين الموجودين في أراضي العهدة أنفسهم يتحولون إلى مستأجرين . وقد توصل بركات إلى أنه من مجموع أراضي العهدة التي تمتلكها العائلة المالكة عام ١٨٤٦ — ١٨٤٧ ، لم يبق سوى ٩٩٣٠١ فدان من مجموع ٢٢٨٤٦١ فداناً في حوزة الفلاحين (١٢٤) .

وقد يعكس انعدام المقاومة الظاهري لهذه التغيرات في مكانتهم البؤس المرري الذي كان يعيشه الفلاحون على أراضي العهدة والجفتليك بحيث أن انعتاقهم من دفع الضرائب المتراكمة عليهم وإمكانية استمرار ضمان معيشتهم كمستأجرين وعاملين كان يبدو لأعينهم نوعاً من « التحسن » في شروطهم . ولكن قد تعكس تلك الصورة المائلة للسكينة عدم كفاءة المصادر التي نعتمدها في إظهار ردود فعل الفلاحين على حقيقتها .

وقد يعكس نموذج هبات الأرض في الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، بالإضافة إلى الدوافع المالية الواضحة تشرذماً ضمن البلاط ازداد تشعباً ؛ ورغبة بربط النخبة السياسية ربطاً أشد إحكاماً بالباشا في ضوء ذلك التقسيم . وتم تسجيل هتي جفتليك حديدتين باسم ابنتي الباشا وابن أخ له وابنيه سعيد وحليم وحفيده عباس ولكن إبراهيم لم يكتب باسمه أي هبة (١٢٥) . ومع أن هدف تشجيع الاستثمار لم يغيب عن منظور السياسة (١٢٦) ، فإن إعطاء المزيد من الحقوق لأصحاب حياة أراضي « الأبدية » قد يتضمن كذلك إعطاءهم امتيازات سياسية ، إذ أصبحت هذه الأراضي وراثية عام ١٨٣٦ وفي ١٨٤٢ تم منح أصحابها الحق الكامل في ملكيتها (١٢٧) .

لم تتخذ أية إجراءات أخرى لانتزاع السيطرة على الأراضي باستثناء ما وقع في أراضي الإيعادية والجفالل الحديدة . كما لم تعط أية حقوق للملكية للمتعهدين . وقد أناط قانون عام ١٨٤٦ بالفلاحين بعض حقوقهم التقليدية في أراضيهم — بما فيها تحويل ملكيتها — وقد يكون القصد من ذلك إيجاد قوة تحد من سلطة المتعهدين إلى حد ما . ويدور ذلك القانون في إعادة تنيته لحقوق الفلاح في العودة إلى أرضه « الأثر » التي هجرها وكأنه قد صمم خصيصاً لينصب طعماً لإغراء الهاربين بالعودة بالإضافة إلى توافقه مع مقاصد الدولة في أن يستعيد الفلاحون المعوزون الأرض من المتعهدين حالما يتمكنون من ذلك (١٢٨) .

ويدل هذا المزيج من الإجراءات القديمة والحديثة على أنه بالرغم من التعديلات الطارئة على إدارة حيازة الأراضي لاستيفاء المطالب الحديثة فإن أهداف سياسة الدولة بقيت ثابتة لم تتغير : بلوغ أكبر قدر من الإنتاج والعائدات مع الاحتفاظ بزمام السيطرة المحكمة على الأراضي . وعلى الرغم من أن أصول نظام الأراضي للجيل القادم بأراضيها الواسعة ، تبدو واضحة فلم يكن ذلك هو المقصود تماماً هنا ، فلو أن الدولة تمكنت من الاستمرار في سياستها واستعادة سلطة كافية على مالكي الأراضي الذين أسهمت هي في إيجادهم إذا تطورت ملكية الأراضي في مصر بعد منتصف القرن تطوراً مختلفاً عن الشكل الذي اتخذته فعلياً فيما بعد .

تناقضات معلقة

حاءت التشريعات الإضافية لحقوق الملكية الرسمية للأراضي في مصر إبان القرن التاسع عشر نتيجة ليس لميل أصحاب الأراضي لاقتناء المزيد والمطالبة بالمزيد وحسب ، بل لجهود الحكام المبذولة لحل تناقض أساسي في عملية تشكيل الدولة نفسها . وكانت هذه الورطة هي الورطة ذاتها التي واجهت فيما مضى المصلحين العثمانيين ومنافسيهم المحليين في القاهرة . فتحقيق أكبر قدر ممكن من العائدات كان شرطاً أساسياً لباء دولة قوية والحفاظ عليها سواء أكان الأمر يتعلق بالسياسة العثمانية أو بجهود المتنفذين المحليين الرامية إلى بقاء دول بنظام خلافة . وبشكل هذا الشرط الدافع الكامن وراء اختلاف وتنوع الخطط الإصلاحية المالية التي شهدتها تلك الفترة ، كما أسهم في دفع السياسة باتجاه المركزية الإدارية وتصفية وسطاء الضرائب الزراعية وممارسة سلطة أكثر تشدداً ومباشرة على الأراضي . وينطبق المبدأ ذاته على مجال التجارة كما يتبدى واضحاً في سياسة الدولة المتعلقة بحماية الضرائب من رسوم

الجمرك. وهكذا سارت الإصلاحات الإدارية والمالية حنباً إلى جب مع «الإصلاحات العسكرية» إذ أنشئت قوات قادرة على السيطرة على الأرياف وسحق قوى النفوذ المستقلة بذاتها.

ومن جهة أخرى اقتضت عملية إعادة بعت دولة من جديد أو ساء واحدة أخرى تعاون العناصر الأساسية في المجتمع التي لا يمكن الاستغناء عنها مثل شيوع البلد والتجار والبيروقراطيين والضباط وغيرهم ممن يمتلك العا^{١١٩} -هم - إذ لم يكن ك^{١٢٠} أراض أو مراكز لحماية ضرائب الأراضي. وقد بلغ الأمر حداً اضطرت الدولة التي كانت تعتمد على دعمهم إلى الإحجام عن مصادرة أو تشديد القبضة على ممتلكاتهم من الأراضي أو نشاطاتهم المرتقة أو ماصهم - وإن قامت بتشيء من ذلك فقد كان يترافق مع امتيازات كبيرة وإعفاءات لا يستهان بها. أما حين كان الأمر يتعلق بحاجة الدولة إلى العائدات فكان الحاكم يدفع في ذلك الاتجاه إلى مواجهة مباشرة مع فوائد الأرض بشكل خاص.

وسعى حكام مصر لحل هذا الإشكال بطريقتين. تجلّت أولاهما بتأسيس هيمنة عسكرية على الأرياف ومن ثم السماح لمن يدعم الدولة ويتعاون معها بترسيخ أقدامهم كأصحاب أراض. إلا أن هذه الاستراتيجية لم تزد على أن أعادت خلق التناقض القديم بصيغة جديدة مرجئة حله إلى وقت آخر. وهكذا فإن هذه السياسة إبان حكم علي بك وحلفائه وفي السنوات الأولى من حكم محمد علي تراكمت بضغط متزايد من فرض الضرائب على أصحاب الأراضي. وترانا نقرأ عن السلوك المتعسف الذي انتهجه الحكام الذين «يؤثرون» طائفة من التجار حيناً ثم يخضعونها لألوان من الابتزاز حيناً آخر^(١٢٩).

أما الطريقة الثانية في الحل فاتبعت التوسع العسكري. ونحن إذ نقول ذلك لا نقترح أنه العامل الوحيد الذي دفع إلى التوسع. إلا أن الانتصارات في ذلك الحال ستساهم دون ريب في ملء خزائن الدولة على المدى القصير من العنايم، أما على المدى الطويل فستزيدها ثراءً من خلال السيطرة على الطرق التجارية واستغلال الثروات الاستعمارية التي من شأنها تخفيف حدة الاضطراب إلى جمع عائدات أكبر في أراضي الوطن ولو بشكل مؤقت. ومن هنا يستحق الدور الذي قام به حلفاء الحكام المختلفين من التجار في التوسع المصري أن يلقي اهتماماً خاصاً. فقد كان أولئك التجار على معرفة تامة بالمناطق التي يحذر بالحكام غزوها واستغلالها، وكانت لديهم الخبرة في كيفية امتصاص خيرات تلك البلاد كما كانت مصلحتهم تكمن في تخفيف الضغط عن أنفسهم في أرضهم وفي أثناء قيامهم بالانتحار في تلك الأراضي المحتلة مع تمتعهم برعاية الدولة^(١٣٠). ويتطلب التوسع زيادة حجم القوة العسكرية ويقوم

بتمويلها أيضاً، والقوة العسكرية بدورها ستعزز مقدرة الحاكم على ممارسة التعسف والإكراه داخل بلاده.

إلا أن الانتصارات العسكرية لا تخلو من كونها مجازفة خطيرة، والعائدات قد تكون عظيمة وافرة شريطة أن يتمكن العازي من إدارة الأراضي المحتلة دون بذل تكاليف باهظة. ومن هنا يكون لتدخل «القوى» في ١٨٤٠ لحصر قوات محمد علي ضمن مصر بعد آخر من الأهمية. اعتر هذا الحدث تأكيداً لمسيرة المنطقة نحو طريق التبعية الاقتصادية والتخلف. إلا أن نصيب مثل هذا الرأي من الحقيقة التي لا مراء فيها يحس ألا يجعلنا تتعاضد على أهمية التطورات الاجتماعية السياسية داخل مصر التي أسهمت في تدعيم هذا التوجه. وتدل الجهود المبذولة للحفاظ على السيطرة على الأراضي وإعاقة التجارة الحرة بعد عام ١٨٤٠ على أن حكام مصر لم يستسلموا للأمر الواقع؛ إذ استمرت الإصلاحات الإدارية والتنمية التربوية والتنقيب عن المعادن وأعمال الري — وبكلمة أخرى خلق دولة حديثة — جميعها تحت حكم عباس وسعيد. وكما كان الأمر فيما سبق فإن هذه النشاطات كانت تهدف إلى استيفاء متطلبات الشروط المؤقتة وقد خضعت لتبدلات قوى الحكام والفئات السياسية المختلفة. وسعى كل من عباس وسعيد إلى تدعيم موقعهما وزيادة سيطرة الدولة على الأرض وجمع العائدات. وقد قام عباس — كما فعل محمد علي من قبله — بمصادرة ثلثي إلى ثلاثة أرباع أراضي العهدة لتحلفها عن دفع الضرائب وحاول فرص الضرائب على أراضي «الإبعاذية» البدوية. كما اتهم عباس بمحاولة إعادة الاحتكارات التي كانت أيام محمد علي (١٣١).

إلا أن الدولة في نهاية الأربعينيات من القرن التاسع عشر فقدت القدرة على امتصاص خيرات التجارة عبر رسوم الجمرك، وقد تقلص حجم حيشها وألغى كل توسع عسكري في المستقبل باستثناء ما كان باتجاه إفريقيا. وأدت هذه القيود إلى الحد من المناورة المستقلة لحكام مصر ودعمت القوة السببية للمصالح السياسية المحلية كما يبدو ذلك في الاستخدام الواضح لهبات الأراضي لممارسة وصاية سياسية (١٣٢). وحاولت تلك الفئات بدورها تدعيم مواقعها كملاك للأراضي ابتداءً من أفراد الأسرة الحاكمة والموظفين الكبار في القمة إلى السخبة الريفية التي برزت أكثر فأكثر ضمن الدوائر المتوسطة البيروقراطية. ازدادت قيمة الأراضي خاصة في فترة الخمسينيات من القرن التاسع عشر نتيجة لأعمال الري وأسعار التصدير المرتفعة للقطن والحبوب (١٣٣). وكان أحد مؤثرات تعاظم نفوذ أصحاب الأراضي الأثرياء في الدولة أن بدأ حق الفلاحين في العودة إلى أرض الأثر التي هجروها، بالاضمحلال شيئاً فشيئاً خلال ذلك

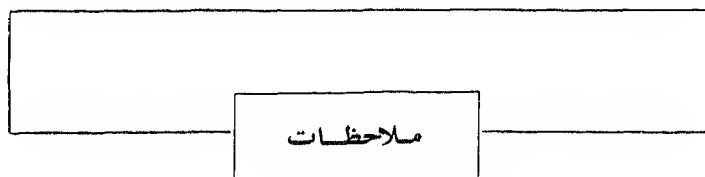
العقد. كما تم تسهيل تخلي الفلاحين عن الأرض لصالح الدولة لبيعها لمن يستثمرها^(١٣٤). ويمثل هذان التدبيران نقضاً سافراً لسياسة الدولة التقليدية عجل بتمركز الأراضي في أيدي فئة أقل عدداً.

كانت هناك مصلحة مباشرة في التجارة لكل الجماعات القادرة على التأثير في سياسة الدولة، بتجارة حرة ومزید من التحديد الليبرالي في حقوق مالكي الأراضي... وبالفعل كان هناك حسب رأي باير «Baer»: «حاجة... لتسهيل تحويل ملكية الأراضي» ولكن ليس لمجرد «تشجيع تطوير الزراعة»^(١٣٥). وقد ظهرت منذ قرن مضى حقوق شرعية للملكية نتيحة للقيمة المتزايدة المرتبطة بالأرض في وضع لم تكن الدولة فيه قادرة على الإبقاء على سيطرة فعالة على التصرف بها. وتكاثفت التطورات الزراعية في القرن التاسع عشر ولكن في وضع تعاطلت فيه سلطة الدولة وكان العديد من أصحاب الأراضي الواسعة هم أنفسهم موظفون مرموقون في الدولة. وهكذا انتقلت ساحة الصراع على الأراضي إلى الدولة وظهرت نتائجها في التشريعات.

أفضت الاحتياحات المادية الجديدة وانتقال ملكية مساحات كبيرة من الأراضي إلى أيدي مختلفة عن طريق الهبات السابقة والتهريب المستمر لأراضي الآثار من سجلات الضرائب إلى اضطراب سعيد للقيام بإجراءاته التمهيدية في الخمسينيات من القرن التاسع عشر تجلت آثارها في التحديد الأوضح لحقوق أصحاب الأراضي وتدعيمها. فرض سعيد ضرائب مخففة «العشور» على الحفالك والإبعاديات وعلى ما تبقى من أراضي العهدة ولكن كان ذلك لقاء منح حق الملكية الكاملة لأصحابها^(١٣٦). ونجح في إخضاع أراضي البدو «الإبعادية» لضرائب «الخراج» المرتفعة والتي اقتضت إرسال سلسلة من القوات لإجبار القبائل على دفعها. أما أراضي «المسموح» فتم فرض «الخراج» عليها عام ١٨٥٧ واعتبرت بمثابة في حكمها لأراضي القرى عام ١٨٥٨. إلا أن شيوخ البلد احتفظوا لأنفسهم بمعظم الامتيازات المحلية مما فيها واجب تقييم ما يترتب على كل أرض من ضرائب^(١٣٧) — أي أنهم ظلوا قادرين على حماية ما وضعوا يدهم عليه وعلى الحصول على المزيد؛ في حين تم تأكيد الحقوق التقليدية في التصرف بأراضي الفلاحين ولكن دون أن يصل ذلك إلى حق امتلاكها امتلاكاً حاصلاً مطلقاً.

ويعكس قانون ١٨٥٤ — ١٨٥٨ ارتقاء طبقات أصحاب الأراضي في مصر سلم النفوذ من جديد وقدرتها على التأثير في سياسة حيارة الأراضي طبقاً لمصالحها. وسترهن هذه الطبقات على أنها أبعد نفوداً وأكثر استثمارية من مثيلاتها إبان القرن الثامن عشر. إذ إنها

تمكنت من الازدهار والإثراء وحصلت الطبقات الأشد نفوذاً بينها على حقوق ملكية رسمية لأراض واسعة المساحات لقاء صريية لانتكاد تذكر. إن نفوذ هذه الطبقات بالإضافة إلى افتقار مصر إلى السيطرة على أسعار الرسوم الجمركية كان يعني في الحقيقة أن عبء احتياجات الدولة المالية المتزايدة يقع بأكمله على كاهل الفلاحين البسطاء. وعلى الرغم من الاستغلال المطرد للملاحين، فقد فاقت نفقات الدولة العائدات التي تجنيها. واضطر سعيد واسماعيل إلى البحث خارج مصر عن تمويل وصل مهما إلى استدانة مبالغ باهظة ومن ثم الإفلاس.



Author's Note. I wish to thank Dr. Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot and Yahya Sadowski for their many helpful suggestions and criticisms during the successive drafts of this paper.

- See Gabriel Baer, «The Development of Private Ownership of the Land», in his Studies in the Social History of Modern Egypt (Chicago, 1969); and idem, A History of Landownership in Modern Egypt 1800-1950 (Oxford, 1962). — ١
- For a more extensive discussion of modernization theory and its inadequacies, see Samuel P. Huntington, «The Change to Change: Modernization, Development, and Politics», Comparative Politics, 3,3 (April 1971), 283-322. A statement of the theory and its application in an Egyptian context is found in Robert Tignor, Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1880-1914 (Princeton, 1966). Writers of this school have differed over whether a change in values is primary, or whether technological change first produces the necessary change from traditional to modern values. See, e.g. Manfred Halpern, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa (Princeton, 1963); Daniel J. Lerner, The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East (Glencoe, Ill, 1958); James A. Bill and Carl Leiden, The Middle East Politics and Power (Boston, 1974); and, on the subject of technicalization», Marshall G.S. Hodgson, The Venture of Islam (3 vols Chicago, 1974), I, 52-53. — ٢
- A recent challenge to the periodicity of the modernization thesis is Peter Gran's The Islamic Roots of Capitalism (Texas, 1979) — ٣
- ليست العاية ها أن تتساءل عما إذا كانت «القوى الداخلية» كانت أكثر تأثيراً من «الخارجية» في هذه المرحلة إن ثنائية داخلي — حارجي رائعة مثل ثنائية تقليدي — حديث فاعلميات في واقع الأمر في كلا المجالين تتداخلان ولا يمكن فصلهما. — ٤
- See, for example, Jerome Blum, The End of the Old Order in Rural Europe (Princeton, 1978), and James C. Scott, The Moral Economy of The Peasant. Rebellion and Subsistence in Southeast Asia (Yale, 1976). — ٥
- This discussion follows the land system's detailed description in Stanford Shaw, «Landholding and Land-Tax Revenues in Ottoman Egypt», in P. M. Holt, ed, Political and Social Change in Modern Egypt (Oxford, 1968), pp. 91-103; idem, The Financial and Administrative Organization Development of Ottoman Egypt, 1517-1798 (Princeton, 1962), pp. 1-50, and Abd al-Rahim Abd al-Rahman Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri fi al-Qarn al-Tbamin, Ashar (Cairo, 1974), pp. 65-124 — ٦
- الريف المصري في القرن الثامن عشر (القاهرة ١٩٧٤) ص ٦٥ — ١٢٤. — ٧
- Scott, Moral Economy, Introduction — ٨
- Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp. 65-124. — ٩
- The evolution of the role of Egypt's intermediaries is best described in Shaw, «Landholding and Land-Tax Revenues in Ottoman Egypt» — ١٠
- Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri. p. 78 — ١١
- Ibid., pp. 83-86 — ١١

- In particular, Baer, «The Development of Private Ownership of the Land» — ١٢
- Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp 83-84 — ١٣
- Michel-Ange Lancrer, «Mémoire sur le système d'imposition territoriale et sur l'administration des provinces d'Egypte, dans les derniers années du gouvernement des Mamlouks», Description de l'Egypte, Etat moderne, XI, 474-475 (hereafter cited as DE) — ١٤
- See Maxime Rodinson, Islam and Capitalism (Pantheon, 1973). — ١٥
- Blum, The End of the Older Order, pp. 19-20. — ١٦
- On sixteenth-century population and prices: Fernand Braudel, The Mediterranean and the Mediterranean World of Philip II (2 vols; Harper Torchbooks, 1975), I, 402-410, 517-519. On eighteenth-century population in Europe: Blum, The End of the Old Order, P 241. Given the evidence for a shared demographic experience in the sixteenth century, Middle Eastern population may have begun to increase along with Europe's in the eighteenth. This possibility is also raised in Braudel's provocative discussion of the «Weight of numbers» in Capitalism and Material Life 1400-1800 (2 vols; Harper and Row, 1973), pp 1-20. Egypt's population in 1800 has been underestimated by as much as one-third; see Justin A. Mc Carthy, «Nineteenth-Century Egyptian Population», Middle East Studies, 12,3 (Oct. 1976), 1-39 — ١٧
- ١٨ — بين سنوات ١٧٣٠ والعقد الأول من القرن التاسع عشر ارتفعت أسعار الحبوب ٢٨٣٪ في الدانمارك، ٢٥٩٪ في النمسا، ٢١٠٪ في ألمانيا، ١٦٣٪ في فرنسا. وحول أسعار الأرض والمضاربة القمح والأرز والفاصوليا ضعفين ونصف ما كانت عليه خلال أعوام ١٦٨٠ — ١٦٩٠ انظر الملاحظة 23.
- For Europe: *ibid.*, pp. 17-20 — ١٩
- Braudel, The Mediterranean, I, 584, 591-594; Robert Paris, Histoire du commerce de Marseille de 1660 à 1789, vol 5, Le Levant, ed Gaston Rambert (Paris, 1957), pp 537-539. — ٢٠
- The growth of French commerce in the eastern Mediterranean during the eighteenth century can be followed in Paris (*Ibid.* Paul Masson, Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIIe siècle [Paris, 1896]). Textile production in parts of the eastern Mediterranean was expanding during this period, only partly in response to Europe's expansion. See Yahya Sadowski, «Eighteenth-Century Syrian Social Revolution: 1720-1840» paper read at the 1978 Middle East Studies Association conference, Ann Arbor, Mich. The Egyptian Delta silk-finishing industry was organized by Syrians who penetrated the Egyptian economy early in the century (M P S. Girard, «Mémoire sur l'agriculture l'industrie, et le commerce de l'Egypte» DE XVII, 208-209, 219-223, Albert Hourani, «The Syrians in Egypt in the Eighteenth and Nineteenth Centuries», Colloque Internationale sur l'Histoire du Caire (1969), pp. 222-224 — ٢١
- The economic history of the eastern Mediterranean in this period has yet to be approached with a region-wide perspective. The study of the Balkans is most advanced, see Peter F. Sugar, Southeastern Europe under Ottoman Rule, 1354-1804 (Seattle and London, 1977), Part 4. On the Lebanon: Iliya F. Harik, Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon 1711-1845 (Princeton, 1968); William R. Polk, The Opening of South Lebanon, 1788-1845 (Harvard, 1963). On Palestine. Amnon Cohen, Palestine in the 18th Century (Jerusalem, 1973). For Egypt the best discussions of countrywide production and distribution are still to be found in various articles of the Description de l'Egypte, especially Girard, «Mémoire sur l'agriculture, l'industrie, et le commerce de l'Egypte». Production — ٢٢

and trade in Cairo is discussed in André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe Siècle* (2 vols, Damascus, 1973).

- Raymond, *Artisans et commerçants*, I, 53-65 Raymond stresses local conditions and events as determining fluctuations in the prices of basic commodities. Yet the century-long rise in commodity prices is roughly in accord with that of contemporary Europe See note 18, above, and Fernand Braudel and Ernest Labrousse, eds *Histoire économique et sociale de la France* (2 vols, Paris, 1970), I, 383-391 — ٢٢
- Paris, *Histoire du commerce de Marseille*, p 523 — ٢٤
- Bistra Cvetkova, «Quelques problèmes du féodalisme ottoman à l'époque du XVIe siècle au XVIIIe siècle», *Actes du premier congrès international des études balkaniques et sud-est européennes*, Sofia 1966 (5 vols; Sofia, 1966-1970), III, 709-720 — ٢٥
- Triana Stoianovich, «Land Tenure and Related Sectors of the Balkan Economy», *Journal of Economic History*, 13 (Fall, 1953), 402-403 — ٢٦
- Deena R. Sadat, «Rumeli Ayanları The Eighteenth Century» *Journal of Modern History* 44 (Sept 1972), 346-363. The Literature discussing this has been summarized in Sugar, *Southeastern Europe under Ottoman Rule*, pp 211-221. — ٢٧
- Dominique Chevallier, «Aspects sociaux de la question d'Orient», *Annales*, 14 (1959) 35-64, *Harik*. — ٢٨
- Politics and Change, on waqf, pp 83-85, 93-95
- Cohen, *Palestine in the 18th Century*, *passim* — ٢٩
- Cvetkova «Quelques problèmes du féodalisme», pp 717-718 — ٣٠
- Stanford Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey* (2 vols, Cambridge, 1976), I — ٣١
- 232, 238
- Ibid*, pp 246-247, 256-257 — ٣٢
- Abd al-Rahim, *Al-Rif al-Misri*, pp 83-84 — ٣٣
- Raymond, *Artisans et commerçants*, II, 721. — ٣٤
- Ibid* pp 721-722, Abd al-Rahim, *Al-Rif al-Misri*, pp 113-114. — ٣٥
- Terence Walz, *The Trade between Egypt and Bilad al-Sudan 1700-1820* (Cairo, 1978), pp 110-112, 115 — ٣٦
- Abd-al-Rahim, *Al-Rif al-Misri*, p 95 — ٣٧
- Raymond, *Artisans et commerçants*, II, 722-726, and I, 292 — ٣٨
- Afaf Marsot, «Political and Economic Functions of the Ulama in the 18th Century», *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 16 (Dec 1973), 130-154; *idem*, «The Ulama of Cairo in the Eighteenth and Nineteenth Centuries», in Nikki R. Keddie, ed., *Scholars, Saints and Sufis* (California, 1972), pp 149-166; *idem*, «The Wealth of the Ulama in Late Eighteenth Century Cairo», in Thomas Naff and Roger Owen, eds, *Studies in Eighteenth Century Islamic History* (Southern Illinois, 1977), pp 205-216 — ٣٩
- Raymond, *Artisans et commerçants* I, 79-80. — ٤٠
- Abd al-Rahim, *Al-Rif al-Misri*, pp 87-91. — ٤١
- Ibid*, pp 87-91 — ٤٢
- Ibid*, p 80 Cf Blum, *The End of the Old Order*, pp. 206-207. — ٤٣
- Lancet, «Memoire sur le système d'imposition territoriale», pp. 474-475, 483 — ٤٤
- Abd al-Rahman al-Jabarti, *Merveilles biographiques et historiques ou chroniques du Cheikh Abd-el-Rahman el-Djabarti* (Cairo, 1888-1896), VIII, 320-321 using Jacotin's Figures (see table). — ٤٥

- Ibid , VIII, 95-96 — ٤٦
- Sadat, «Rumeli Ayanları», p 348 — ٤٧
- MM Dubois-Aymé and Jollois, «Voyage dans l'intérieur du Delta, Contenant des recherches géographiques sur quelques villes anciennes, et des observations sur les mœurs et les usages des Egyptians modernes», DE, XII, 188-189 — ٤٨
- ٤٩ — يجب أن يُدعى وجود إنتاج للسوق على أنه تدارك عمومي الذي يوجه الزراعة فقد كان الملاحون، والأتان ومقري، بعض إحصائيل المعدي والصناعة المريلة ضرورة لصمان نقاء العائلة ولدفع الضرائب.
- On the village shaykh in general, see Gabriel Baer, «The Village Shaykh 1800-1950», in Studies, pp 30-61; on the shaykh, khuli' and other village officials Abd al-Rahim Al-Rif al-Misri, pp 18-36 — ٥٠
- Lancet. «Mémoire sur le système d'imposition territoriale», pp 477-483 — ٥١
- Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, p 111, Lancet, «Memoire sur la systeme d'imposition territoriale», pp. 469-470 — ٥٢
- F Mengin. Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohammed-Aly (2 vols, Paris, 1823), II, 332. — ٥٣
- ٥٤ — لحأ الفلاحون المصريون مراراً إلى العنف في دفاعهم عن مصالحهم. وأما ما كان يجعل هذه الحالات شهيرة فهو درجة محاحها. انظر Gabriel Baer (الإذعان وتورات الفلاحين في : Studies, pp 93-108.
- Le Citoyen Shulkowski, «Description de la route du Kaire a Salehhyéh», La decade egyptienne, Vol 1 (Cairo, Year VII), P 25 — ٥٥
- Ibid' pp 23-26, Le Général Anderossy, «Memoire sur le lac Menzaleh», La decade égyptienne, Vol 1 (Cairo, Year VII), ([1798-99]), p 193 — ٥٦
- Le Citoyen Malus, «Mémoire sur un voyage fait à la fin de frimaire sur la Branche Tantique du Nil», La decade égyptienne, vol. 1 (Cairo, Year VII), pp 136-137, 138-139, Shulkowski, «Description», p 24, Général Reynier, Memoires du general Reynier sur les operations de l'armée d'orient, ou de l'Egypte après la bataille d'Héliopolis (Paris, 1827), pp. 50-52 — ٥٧
- Ibid, Shulkowski, «Description», pp 26,28 — ٥٨
- E Jomard «Observations sur les Arabes de l'Égypte moyenne», DE, XII, 269-272, 278-280. — ٥٩
- Lancet, «Mémoire sur le système d'imposition territoriale» p 491. — ٦٠
- Jomard, «Observations», p. 280. — ٦١
- See Abd al-Rahim, Al-Rif al-Misri, pp 80, 113, and Ali Barakat, Tatawwur al-Milkiyya al-Zira'iyya fi Misr wa Atharuh «ala al-Haraka al-Siyasiyya 1813-1914 (Cairo, 1977), p 15. — ٦٢
- Girard, «Mémoire sur l'agriculture, l'industrie, et la commerce de l'Egypte», pp. 117, 172 ff, idem, «Notice sur l'aménagement et le produit des terres de la province de Damietta», La decade égyptienne, Vol 1 (Cairo, Year VII), pp 229-245 — ٦٣
- Stanford Shaw trans and ed , Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution (Cambridge, Mass 1964), p 123, For a survey of the politics of the seventeenth and eighteenth centuries, see Raymond, Artisans et commerçants, I, 1-16, P M Holt, «The Pattern of Egyptian Political History from 1517 to 1798»; in Political and Social Change in Modern Egypt, pp 79-90. — ٦٤

- Descriptions of this fleet and its activities before the 1820s show its function to be primarily — ٨٧
commercial-diplomatic. Georges Durand-Viel, *Les Campagnes navales de Mohammad-Aly et d'Ibrahim* (2vols; Paris, 1935), I, 100-102, 152, 155-157, 210, Driault, *Mohammad Aly et Napoléon* pp 132-133, 136, 188, idem, *La formation de l'empire de Mohamed Aly de l'Arabie au Soudan* (1814-1823) (Cairo, 1927), pp 104-105.
- Rubin Adalian, «The Armenian Colony in Egypt during the Reign of Muhammad Ali, paper read at — ٨٨
the Middle East Studies Association conference, 1978, Ann Arbor, Mich; A G Politis, *L'Hellenisme et l'Egypte moderne* (2vols; Paris, 1928), I, 179-180, 189, 194. Auriat, «Muhammad-Ali et les grecs», *Arcopole*, I (Jan-March 1927), 24-43-all give some examples. No systematic treatment of Egyptian commerce in this period exists, and references to non-European merchants' roles are scattered. This picture of commerce under state patronage has emerged from work still in progress.
- Moustafa Fahmy, *La revolution de l'industrie en Egypte et ses consequences sociales* (Leiden, 1954), — ٨٩
pp 23-25.
- John Bowring, «Report on Egypt and Candia», *Parliamentary Papers* 1840, XXI, pp 23,24, — ٩٠
Georges Douin, *La mission du Baron de Boislecote, l'Egypte et la Syrie en 1833* (Cairo, 1927), P 85; Driault, *Formation de l'empire*, pp. 60,63,89,99
- Bowring, «Report on Egypt and Candia», p 25, Artin, *Propriété foncière*, pp 26-27 181-182, — ٩١
195,257-259.
- Jabarti, *Merveilles*, IX, 198-199, 233-234, 305-306, 310 Rivlin conjectures that the total cultivated — ٩٢
area declined is untenable (*Agricultural Policy*, p 270)
- Jabarti, *Merveilles*, p.185 — ٩٣
- Ibid*, p 191; Mengin, *Histoire sommaire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamad Ali* — ٩٤
(1823-1838) (Paris, 1839), pp 119-121.
- Douin, *La mission de Baron de Boislecote*, p 111 — ٩٥
- Artin, *Propriété foncière*, pp 254, 256, Baer, *Landownership*, pp. 16-17, Rivlin, *Agricultural Policy*, — ٩٦
p 62. E R.J Owen. *Cotton and the Egyptian Economy 1820-1914* (Oxford, 1969) p.61,
Barakat, *Tatawwur al-Milkiyya*, pp 33-34. بركات تطور الملكية
- Ibid*, pp 34-38 — ٩٧
- Artin, *Propriété foncière*, pp 261-262 — ٩٨
- Ibid*, pp 263-264, idem, «Essai sur les causes de rencherissement de la vie matérielle au Caire dans — ٩٩
de courant de XIX siècle», *Memoires presentees à l'Institut Egyptien*, V,2, (Cairo, 1907), 71-72
- Ra'uf Abbas Hamid, *Al-Nizam al-Ijtima'i fi Misr Fi Zill al-Milkiyyat al-Zira'iyya al-Kabira*
1837-1914 (Cairo, 1973), p 68
- Jabarti, *Merveilles*, VII, 352. Bowring, «Report on Egypt and Candia», P. 26. — ١٠٠
- See Baer, «The Village Shaykh», *passim* — ١٠١
- Samī, *Taqwim al-Nil*, II, 245 — ١٠٢
- الحرقى ١٠٣ — Merveilles IX, 316 يذكر آحروود أن «المسوح» كان مباحاً في مصر السفلى أثناء المسح الأول
ولكن لا يوجد دليل على ذلك إذ سجل الديوان الخديوي الذي كتب في وقت ما بعد المنح المذكورة
والذي صنعه بركات يحتوي على بيانات متناقضة فهو يذكر أولاً ١٢٧.٤٤٠ فداناً في مصر السفلى غير
خاصة للصربية في عام ١٨١٥ — ١٨١٦ و١١٦١.٧٧٥ فداناً في مصر العليا غير خاصة

للصيرية في ١٨٢٠ — ٢١ «لأنها كانت بوراً في ذلك الوقت تم يذكر بعدئذٍ عند التلخيص «إن
محمل أراضي مصر العليا والسفلى التي لم تقدر عليها صيرية كان حينئذٍ ٢٣٨٥٢١٥ ر٢١ فدان وهي
تشتمل على الإبعادية وعوصية الملتزمين ومسموح المتنازع ومسموح المصطبة . والنور (بركات ، تطور
الملكية ص٢٧ — ٣١) .

- Jabarti, Merveilles, IX, 316; Barakat, Tatawwur al-Milkiyya, p.31 — ١٠٤
- Artin, Propriété Foncière, p 293 — ١٠٥
- Baer, «The Village Shaykh», pp 37-46. — ١٠٦
- Artin, Propriété Foncière, pp 100-102 — ١٠٧
- Mengin, Histoire sommaire, pp 100-102 — ١٠٨
- P N Hamont, L'Egypte sous Mohammad-Ali (2vols; Paris, 1843), I, 103-104 — ١٠٩
- René Cattau Bey, La regne de Mohamed Aly d'après les archives russes en Egypte (4vols, Carro and Rome, 1931-1936), II, Part2, 373 — ١١٠
- See Rivlin, Agricultural Policy, pp 117-118 — ١١١
- McCarthy, «Nineteenth-Century Egyptian Population», pp 28-29 — ١١٢
- Jabarti, Merveilles, IX, 115, 224-227, 229, 231-232 — ١١٣
- Bowring, «Report on Egypt and Candia», pp 28 ff, Edward Lane, Manners and Customs of the — ١١٤
Modern Egyptians (London, 1966 ed) pp 133-134, Bayle St John, Village Life in Egypt with
Sketches of Said (2vol, London, 1852), I, XVII, Rivlin Agricultural Policy, p 205, Baer,
«Submissiveness and Revolt of the Fallah», passim
- See Barrington Moore's remarks in Social Origins of Dictatorship and Democracy (Boston, 1966), — ١١٥
pp 453 ff esp. pp 471-475
- Natural disasters were not decisive, however, as they occurred both earlier and later without — ١١٦
producing crises of these proportions
- Artin, Propriété foncière, p.129. — ١١٧
- Ibid, pp. 129-130, Rivlin, Agricultural Policy, p 64; Baer, Landownership, pp. 13-14 — ١١٨
- Owen, Cotton, p.62. — ١١٩
- Barakat, Tatawwur al-Milkiyya, p 94 — ١٢٠
- Rivlin, Agricultural Policy, pp 68-69 — ١٢١
- Barakat, Tatawwur al-Milkiyya, pp 85-94 The Balta Liman tariffs were not actually put into effect — ١٢٢
in Egypt until after the retreat from Syria in the spring of 1841, and various delaying tactics

Ibid , p 106	— 123
Ibid , pp 106-107	— 124
Ibid., pp 85-94. The evidence for court factionalism has been uncovered by Dr Afaf Marsot in the course of current research	— 125
See Baer, Landownership p 17	— 126
Artin, Propriété foncière, pp333-336	— 127
Ibid., p 100; Baer, Landownership, p.7	— 128
See John W. Livingstone, «Ali Bey al-Kabir and the Mamluk Renaissance in Egypt, 1760-1772», unpublished Ph D diss , Princeton, 1968 chap 4	— 129
Note the role of the Mouelhy family, soldiers and silk merchants established in the Hijaz and in Cairo, in Muhammad Ali's early campaigns in Arabia: Ibrahim el-Mouelhy, «Ibrahim et-Mouelhy Pacha Les Mouelhy en Egypte», <i>Cahiers d'histoire égyptienne</i> , 2, 2-3 (Feb. 1950), 313-328	— 130
«Uhdas: Artin, Propriété foncière, p 131. Bedouin ib adiyas, idem, «Essai», pp 71-72	— 131
Monopolies Angelo Sammarco, <i>Precis de l'histoire d'Egypte</i> , vol.4. <i>Les règnes de Abbas de Said et d'Ismail (1848-1879)</i> (Rome, 1935), pp 10-11	
Barakat, Tatawwur al-Milkiyya, pp. 97 ff	— 132
Export price of wheat	— 133
1850 50 P T /ardebb	
1852 66 P T /ardebb	
1859 74 P T./ardebb	
Source. Owen, Cotton, p.80	
Export price of cotton.	
average, 1851-1855 9 85 dollars/qantar	
average, 1856-1860 13-45 dollars/qantar	
Source. Mahmoud el Darwish, «Note on the Movement of Prices of Egyptian Cotton, 1820-1899», in Charles Issawi, ed <i>The Economic History of the Middle East 1800-1914</i> (Chicago, 1975), p.448.	
Artin, Propriété foncière, pp.280-281, 283,287.	— 134
Baer, «The Development of Private Ownership of Land», p 68	— 135
Artin Propriete fonciere, p 161	— 136
Baer, 'The Village Shaykh, pp. 40-41	— 137

تدهور اقتصاد الأسرة في مصر خلال أواسط القرن التاسع عشر

حوديت تاجر

كانت الأسرة الفلاحية تشكل وحدة الإنتاج الأساسية في مجتمع يغلب عليه الطابع الريفي لما قبل الرأسمالية. وكان مجموع أفراد هذه الأسرة يامون تحت سقف واحد ويتقاسمون فعاليات الإنتاج والاستهلاك. ولم يكن مطلقها الداخلي متجهاً نحو تحقيق أكبر قدر من الأرباح، بل نحو بلوغ توازن بين احتياجات الأسرة الاستهلاكية وبين مستقة العمل الذي يتطلبه الاستهلاك الإصافي^(١). فأولئك الذين يعملون ويستهلكون ملزمون بأفراد الأسرة الآخرين ممن يقتصر دورهم على الاستهلاك فقط نتيجة لعوامل صحية أو لأسباب تتعلق بأعمارهم. ولم تكن الأسرة تعرف تقسيماً بين المنزل ومكان العمل. فالدار والأرض يشكلان ميدان عمل واحد. وكان تخصيص العمل حسب العمر والجنس هو القاعدة المتبعة، فلم يكن ثمة تفريق تراتبي للواجبات تقريباً، وإنما يتم تخصيص الواجبات تبعاً لخطوط أفقية لا عمودية حيث لم يكن هناك فصل حدي بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للحياة. فأفراد الأسرة موحدون في سعيهم لتأمين المواد التموينية والمأوى وكل ما تتطلبه وحدة الأسرة من احتياجات الاستهلاك المباشر.

لم تنجح هذه النماذج من «الاقتصاد الفلاحي» أو من «الصيغة العائلية المحلية للإنتاج» في تركيزها المطلق على جهد العائلة الفلاحية نفسها، لم تنجح في وضع المنتج الفلاح في الإطار الأوسع. وقد يفهم منها أن الوحدة الفلاحية بقيت على ما هي عليه لم تتغير إلى أن تجاوزها قيام الرأسمالية أو محققها كلية^(٢).

في مصر ما قبل الرأسمالية كان التنظيم الداخلي والتحكم بالأسرة متأثرين بأشكال من

الاستغلال . فالأسرة الفلاحية لم تكن تقيم أودها وتسد رمق أفرادها وحسب ، بل كانت تنتج فائضاً معيماً لتلبية مطالب الدولة أو ملاكي الأراضي على شكل صرائب كانت في حقيقتها عصب حياة نظام سياسي يرتكز إلى تروء الأراضي . وفي الحين الذي قد تتمكن فيه الأسرة الفلاحية من الاحتفاظ برمام التحكم بتنظيم إنتاجها وباستهلاكها فإن مستوى الإنتاج ، بعض الطر عن احتياجات الأسرة الخاصة . لم يعد مجرد مسألة زيادة مسوى استهلاك الأسرة أو عدمه ، فالأسرة الفلاحية في محاولتها تأمين مطالب الدولة وموظفيها كانت تضطر إلى تنظيم عملها وشؤون الزراعة تحت تصمم دفع الضرائب وتسليم المحصول . كما كان جهد الملاح يستعمل على شكل أعمال السحرة في مشاريع الري الحكومية وفي أراضي مسؤولي الدولة . أما خارج نطاق هذه المتطلبات لإنتاج أكثر ولعمل إضافي فإن الدولة ومسؤوليها لم يكونوا يعيرون اهتماماً يذكر لتنظيم الأسرة الفلاحية . وبقيت الأسرة هي الوحدة الاقتصادية الأساسية . وكانت أعمال السحرة تتم عادةً على نطاق محلي بحيث لا تتأثر حياة الأسرة الفلاحية وأعمالها بعياب أفرادها القادريين على العمل^(٣) . وبينما كانت هذه الأسرة لا تمارس سلطة تذكر في مسألة استخدام محصولها الفائض عن حاجتها أو فيما يتعلق بالعمل الإضافي المطلوب فإنها ظلت تحتفظ بحكم ذاتي فيما يخص تنظيم إنتاج واستهلاك مورد رزقها .

إلا أنه وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر طرأت تغيرات أساسية على سية الدولة والاقتصاد عامة نتيجة لدخول بواذر الرأسمالية ، ومست هذه التغيرات الأسرة الفلاحية في الإطار الأوروبي حيث كان للرأسمالية حذور طبيعية ، كان التطور الرأسمالي يميل نحو إحضاع إنتاج السلع للملكية المشتركة أي لنقل تنظيم العمل والإنتاج من مكان القرى والعائلات الفردية وسيطرتها ومركزته في وحدات مشتركة ضخمة . وانقسم إنتاج المواد بين الصيغ المشتركة وإنتاج السلع وبين العمل الخاص الذي يتم ضمن المنزل . وعلى الرغم من أن النساء والأطفال كانوا يشغلون مركزاً أساسياً في الروليتياريا الأولى فقد شهد القرن التاسع عشر التجاهل المطرد لعمل الأطفال وحذفه وتحويل النساء إلى قوة عاملة هامشية^(٤) . وتبوأ الرجال مركز منتحي السلع في حين كانت النساء ينتجن قيماً استخدامية من خلال العمل المنزلي . أما الأسرة التي تحردت من كوها وحدة منتحة استهلاكية متكاملة فقد استحالت إلى مملكة للنساء والأطفال ، حيث كان ما ينتجونه من مواد مغبون القيمة على الرغم من تواحده . وأدى تقسيم العمل الأفقي على أساس الجنس في الأسرة ماقبل الرأسمالية ، والذي كان دون شك محازاً لسيطرة الرجل ، إلى إفساح المجال أمام تكريس تفوق الرجل .

فالرجل الذي هو كاسب الررق والعامل في المجال العمومي أصبح يلعب دوراً أساسياً

في إعالة أسرته . قاومت الأسرة خلال المراحل الأولى من هذا التحول الصيع الجديدة للتنظيم وفقدان السيطرة على إنتاجها وأوقات عملها^(٥) .

في مصر ، وفي الوقت الذي بدأ فيه تعاضد سلطة الدولة والإتجار بالزراعة يقوصاد الوحدة الاقتصادية للأسرة لصالح الدولة وطبقة ملاك الأراضي التي بدأت بالظهور ، كان هناك مقاومة واضحة ودفاع فلاحى عن الأسرة كوحدة إنتاجية — استهلاكية . ولم يقف الفلاحون مكتوفي الأيدي أمام عزه الدولة وبرع ملكية الفلاحين لأراضيهم فنشبت مقاومة عنيفة أعقبتها الفرار بالإضافة إلى الاستخدام الأكثر تعقلاً للمؤسسات الموحدة وذلك لإحباط الطام الجديد . وكانت النساء أسد محاهرة بمهاضة التآكل الذي بدأ يهدد الأسرة الفلاحية ويقوص أسس مكاسن ودورهن الاقتصادي .

إن مدى المقاومة الفلاحية وتركيزها واستراتيجيتها مقترنة بشكل وثيق بطبيعة التغيرات الاقتصادية والسياسية لتلك الفترة بالإضافة إلى التقاليد الحضارية والمؤسسات الموحدة . وإن أي إحاطة بتحويلات الأسرة الفلاحية وأساليب المقاومة يجب أن تتم ضمن سياق التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتلاحقة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر .

I

بقيت الخصائص المميزة للريف المصري وكذلك الاقتصاد والمجتمع المصريان عامةً إبان منتصف القرن التاسع عشر موضع جدل ونقاش . فالاندماج المتواصل للاقتصاد المصري في نظام اقتصادي عالمي خلال تلك الفترة أكدته الأعلية العظمى من الكتاب ، إلا أنه لم يتم الاتفاق حول طبيعة هذا الاندماج وسرعته أو حول تأثيراته في المجتمع . فمن جهة كان ينظر إلى المجتمع المصري على أنه مجتمع جامد أساساً لا يتغير : فالمؤسسات الاجتماعية وعالية السكان بقيت كما هي لم يمسه أي تغيير خلال مسيرة القرن التاسع عشر . ويقرن هذا الرأي بكون مصر بقيت خلال هذه الفترة على ما هي عليه فلم تتحول من مجتمع راعي إلى مجتمع صاعى^(٦) .

ويعتبر رأي مغاير أن ظهور الاقتصاد المنوجه نحو التصدير والذي يتركز على زراعة القطن وتصديره كان القوة الدافعة للحركة للتغير الاجتماعي . ويؤكد العيساوي أن :
الانتقال من اقتصاد إعالى إلى اقتصاد يتجه للتصدير رافقه تداعي البنى التقليدية

الإقطاعية والاجتماعية أو القبلية. فالعري التي كانت تربط الفرد إلى قريته أو قبيلته بدأت بالانحلال التدريجي أو أهما انفصمت فحأة، وأصبح العمل سلعة متقلة قابلة للتسويق^(٧). إن الفكرة القائلة بأن الاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب تغييراً داحلياً كبيراً تبدو فكرة صائبة إلى حد بعيد، إلا أن تفسير العيساوي يقى ناقصاً، فليس هناك أي تحليل للدناميكية الفعلية لدحول الرأسمالية ومواجهتها للواقع الداخلي. فالانتقال الاجتماعي الناحم «يرافق» التعبير الاقتصادي ليس إلا. وإن عدم تقصي الصيغة المحددة لدحول الرأسمالية في مصر إنما يفترض مسبقاً نوعاً من الاستسلام وانعدام الفعالية في المجتمع المصري. والتحولت الاجتماعية تلت التطورات الاقتصادية طوعاً أو كرهاً: وكما يبدو فإن الطبقات الاجتماعية المصرية خاصة طبقة الفلاحين حضعت للنظام الجديد دون ممانعة تذكر. كما استبعدت فكرة أن البنية الداخلية للطبقات وحتى المقاومة الفلاحية قد تكون أسهمت في صياغة تاريخ لدحول الرأسمالية على أنها فكرة مستحيلة.

لقد قام كتاب آخرون بتقصي تأثير تغلغل الرأسمالية في المجتمع المحلي. واتضح أن التوجه نحو زراعة القطن للتصدير، والذي بدأ عام ١٨٤٠ تقريباً، أثر في المجتمع الريفي بالتأكيد. ونسائل هـا ماهي الخصائص المسيطرة البارزة لنظام الإنتاج الزراعي الآخذ بالظهور؟ لقد شهد القرن التاسع عشر الإتحار المتزايد بالزراعة المصرية معاطماً بذلك الفروق بين الفلاحين تبعاً لمساحة الأراضي التي يسيطرون عليها، كما شهد ظهور طبقة العمال المأجورين، وكلها مؤشرات تدل على تنظيم رأسمالي. ومن جهة أخرى أدت سمات خاصة ومتفردة من أكثرها بروزاً أن هذا الشكل من الرأسمالية كان «رأسمالية دون رأسماليين زراعيين»^(٨) إلى صبغ الزراعة المصرية بأها «رأسمالية استعمارية متخلفة»^(٩). «إن دور الدولة في المراحل الأولى من عملية تراكم رأس المال، وتدحل الدولة المباشر في علاقات الإنتاج في الريف والذي استلزم بصورة أساسية ممارسة نوع من القسر السياسي أكثر مما هو اقتصادي، هو ما يميز هذا النوع من الرأسمالية المتخلفة». فالرأسمالية تحول علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية في الأرياف، إلا أن الدور الأساسي للدولة والاستمرارية العديدة لبعض أشكال الاستغلال ما قبل الرأسمالية منع من الانتقال إلى نظام رأسمالي تماماً.

بدأ دور الدولة في تحويل الريف المصري مع حلول النصف الأول من القرن التاسع عشر. وفقدت الأسرة الفلاحية سيطرتها على تنظيم إنتاجها واستهلاكها حين تدخلت الدولة بشكل مباشر في الحياة الفلاحية من خلال نظام قائم على الاحتكارات الزراعية وأعمال السحرة والإكراه على الخدمة العسكرية ومصادرة أراضي الفلاحين.

أصبح محمد علي والياً رسمياً على مصر عام ١٨٠٥ . ويقدم عام ١٨١٢ كان قد قضى على مساوئيه السياسيين وشرع في تحقيق مشروع طموح لزيادة عائدات الدولة بهدف اكتساب القوة وإعادة الاستقلال إلى مصر التي كانت تحت سلطة الامبراطورية العثمانية^(١٠) . وأدت المطالبات الأوروبية بشراء المحاصيل الزراعية نتيجة الفوضى والتمزق اللذين أسفرت عنهما الحروب البابليونية ، إلى تمكين محمد علي من الاستيلاء على زمام السيطرة المباشرة على مستحات مصر من الحبوب . وفي عام ١٨٢١ استولت الدولة على محصول حبوب مصر العليا برمته وشحنته إلى مصر السفلى لبيعه لحساب الدولة للتجار الأوروبيين وتم استغلال محصول الأرز في مصر السفلى بشكل مماثل ، ويقدم عام ١٨١٦ سطت الدولة يدها على جميع محاصيل الكتان والسمسم والعصفر وندوره واليلة والقط والبقوليات والشعير . كانت الدولة تسلف الفلاحين الذور والدواب ليقوموا بزراعة البذور ونقل محاصيلها إلى مستودعات محلية . وتقوم الدولة بتحديد أسعار المحاصيل وبعد أن تحسم السلف التي قدمتها ورواتب الموظفين بتسلم الفلاح قسيمة بقيمة الباقي . وهذا لم يعد للفلاحين أي سلطة في مجال التسويق . إذ كانوا يرفعون على بيع محاصيلهم للدولة بسعر محض تات . ومن تم تقوم الدولة بطلب أسعار أعلى مما لا يقاس تماً تتقاضاه من التجار الأحاب والمحليين . وبما أنه كان من المحظر على الفلاحين الاحتفاظ بأي قسم من المحصول فإنهم كانوا يرفعون تحت عبء إصافي بشرائهم الحبوب ثانية بأسعار أعلى مما باعوها لاستهلاكهم الشخصي^(١١) .

كما قامت الدولة بقرص سيطرتها على الزراعة . فكانت تمل على كل شيخ بلد في كل قرية الكمية المطلوبة من المحصول وأنواعه وهي لا تسعى إلى التحكم بتجارة التصدير وحسب بل وإلى التمكن من الاستحابة للمطالب الأحنية لكميات متزايدة من محاصيل معينة ، وخاصة القط . وسعى محمد علي إلى امتلاك ناصية البوذ الاقتصادي والسياسي من خلال إعادة تنظيم مصر على أمها مزرعته الشخصية الخاصة . وقد قدّر في حديث له مع القصل البريطاني عام ١٨٣٠ محصول القطن لتلك السنة بـ ٢٠٠.٠٠٠ مائتي ألف قنطار ، ثم أضاف : « لم أجد من المناسب زراعة أكثر من ذلك هذه السنة ولكن إن وضعت إكثرتة يدها في يدي فإمكاتها في حال وقوع حرب أمريكية أن تستعين بي لتأمين كمية كافية لتزويد كل مصانعها ، وسأمنحها القط وحدها . فاذكر ذلك . »^(١٢) .

وانقلب التبجح غماً عندما تعثر الإنتاج الزراعي في أواسط العقد الثالث من عام ١٨٣٠ وحلت بالأرياف أزمة نقص الغذاء وقلة اليد العاملة . ورفعت بالتدريج الاحتكارات العديدة وأطلقت مركزية التحكم بالإنتاج الزراعي . إلا أنه بدا من الواضح أن الفلاحين غير

قادرين على استعادة سلطتهم على الإنتاج . وبالرغم من السماح لهم سيع قمحهم والخطة والبقول والتعير في السوق المحلية عام ١٨٣١ ، استأنفت الحكومة تحددها لأنواع المحاصيل وأسعارها . كما أصرت على أن يدفع الفلاحون ضرائهم على شكل محاصيل أو أن يبيعوها بأسعار الحكومة^(١٣) . وقامت الحكومة بالتخلي فعلاً عن الإدارة المباشرة للمحاصيل على الرغم من أنه بقيت مناطق محددة على ضفاف النيل تصمت أحصب الأراضي الزراعية مخصصة لزراعة القطن والييلة والأفيون والكتان وظلت هذه المناطق حكراً للدولة حتى عام ١٨٤٢^(١٤) .

أعادت الحكومة المصرية تنقيح نظام الاحتكار نتيجة لتدني العائدات وللضغط الذي مارسه المجموعة الأوروبية ، والمطمح في الميثاق الإنكليزي - التركي عام ١٨٣٨ . بيد أنه في الوقت الذي قام فيه محمد علي بإعادة توزيع الأراضي احتفظ بصلاحيته الدولة في التحكم بالإنتاج بطرق غير مباشرة . وبقدوم عام ١٨٤٤ ماحت الدولة ما يقارب نصف الأراضي الزراعية وأخصبها بلا شك لأفراد العائلة المالكة . والموظفين الأتراك وشيوخ البلد في القرى^(١٥) .

وكانت الزراعة وبيع المحصول يتأهل تحت إدارة من وهبت لهم الأراضي بوصاية حريصه من الدولة . وقد علق القنصل الفرنسي قائلاً بأن مثل هذه الهبات للأراضي كانت تشكل حرقاً لا مراء فيه لشرط التجارة الحرة التي بص عليها ميثاق ١٨٣٨ ، ولم تحدث أية تعديلات تذكر في التنظيم الفعلي للإنتاج في الأرياف .

« ... لو أن الباشا قام بتنفيذ معاهدة ١٨٣٨ حرفياً لكان بإمكان الملاح الذي يعاني من قمع الاحتكارات الواضح الصريح أن يستج وبيع ، ولدخل التحار في اتصالات مباشرة مع جماهير الملاحين . هذا بالطبع ليس ما يحدث فعلاً ، فالباشا نتيجة لسلطته المطلقة وفي الوقت الذي ألغى فيه الاحتكار ، أعطى الأرض لملكين وخلق بذلك طبقة وسيطة بين الزراعة والتحرار .. طبقة قليلة العدد وغريبة عن الجماهير ، ومطلقة اليد في التصرف بالمحاصيل وهذا فهي من جهة على علاقة مفردة بالفلاح في كل ما يخص رراعة الأرض . وفي الوقت نفسه هي أيضاً على علاقة مفردة بالتجارة الأوروبية لبيع المحاصيل »^(١٦) .

لم تعد البيروقراطية المركزية تمل على الأسرة الفلاحية ما عليها أن تنتجه . غير أن موظفي الدولة الذين هم في الوقت نفسه مالكو الأراضي كانوا يسيطرون على فعاليات الفلاحين فوق أراضيهم ، وبذا استمر ثلاثي سلطة الفلاح على الإنتاج .

كما أتر عزو الدولة على سلطة الفلاحين على اليد العاملة . فاقترضت سياسة محمد علي انتشار استخدام أعمال السخرة في ورشات العمل العامة وفي الزراعة . كما استدعى إدخال زراعة القطن الطويل التيلة الذي تحتاجه الصناعة الأوروبية ، بناء منشآت ري واسعة ، مثل الأقنية والسدود الحديثة الضرورية للاستنانات الصيفية . وفي حين كان عمل السخرة مستخدماً في مشاريع الري قبل ظهور القطر دي التيلة الطويلة ، إلا أن منظور العمل القسري ومدته ارداد بتشكل حاد ومماجىء . وقد يصل عدد الفلاحين الذين يتم استدعاؤهم للعمل إلى ٤٠٠.٠٠٠ ألف كل سنة ولمدة تصل إلى أربعة أشهر كحد وسطي^(١٧) . وقد نيت القاة المحمدية بالعمل القسري لحوالي ٣١٥.٠٠٠ فلاح جاء هم شيوخ القرى من سبع ولايات مختلفة . وكان على الفلاحين تأمين قوتهم اليومي ومآويهم بأنفسهم خلال فترة العمل القسرية التي يتغيرون خلالها عن منازلهم . إن الظروف القاهرة لرحال وساء وأطفال يعملون دون طعام كاف ودون مسكن يأوون إليه أو أدوات ، أودت بحياة ما بين ١٢.٠٠٠ إلى ٢٣.٠٠٠ منهم في مشروع الري خلال فترة عشرة أشهر عام ١٨١٩^(١٨) . وشملت أعمال السخرة في مشاريع الري ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠ شخص عام ١٨٤١ ، وهو حوالي سدس مجموع السكان^(١٩) . وفي أواخر عام ١٨٤٠ تحسنت الظروف تحسناً بسيطاً في محاولة لإصلاح النقص الهائل في اليد العاملة في الزراعة . وخضع الـ ٥٨.٠٠٠ شخص ممن جندوا لحفر ثلاث أقية في مصر السملى لشروط جديدة : « يلزم العاملون بالعمل مائة يوم فقط في الحفريات ، وتبدأ الفترة بعد الحصاد مباشرة إن أمكن ، وتنتهي في موسم الخريف للبذار وتهيئة محاصيل الشتاء »^(٢٠) . وفي عام ١٨٥١ وتحت حكم عباس كان العمال يزودون بالطعام ويدفع لهم أحر يومي قيمته ٢٠ بارة^(٢١) . ومن المفارقات الساحرة أن معظم متروعات الري التي قامت بها الحكومة لم تعد بأي نفع على أراضي الفلاحين ، بل على المقيض من ذلك إذ مكنت العزب الكبيرة من الشروع في رراعة القطر . وكانت الخدمة العسكرية عاملاً آخر في استنراف قدرة الأسرة الفلاحية على السيطرة على اليد العاملة . فطموحات محمد علي السياسية استلرمت تحيد جيش كبير وافر العدة . وبعد أن ناءت محاولاته لتشكيل جيش من العبيد والمجندين السودايين بالفتل . شرع محمد علي بربايج صخم لتحيد الفلاحين^(٢٢) . وبقدوم عام ١٨٣٠ وبعد أن أصدرت تعليمات إلى المسؤولين في الولايات والقرى تأمين حصص معينة من الرجال ، بلغ عدد الجيش والبحرية المصريين حوالي ٥٣.٠٠٠ ثلاثة وخمسون ألف رجل ، وألحق بهم ما بين ١٥.٠٠٠ إلى ٢٤.٠٠٠ رجل بدوي غير نظامي . إلا أن سيل إمداد الجيش برجال قادرين حسدياً في

ذلك العام جف تماماً، وأسفر حشد الرجال لعام ١٨٣٠ « عن أن عدد الرجال المؤهلين جسدياً من الضالة بحيث يتبادر إلى الذهن أن هذا العدد هو آخر دفعة يمكن لهذه الجموع البشرية المهكّة أن تقدمها »^(٢٤). أما مجدو العام الذي تلاه فكان بينهم صبيان في الثانية عشرة والثالثة عشرة من عمرهم، « فالرجال مطلوبون مهما كان الثمن، وما الأطفال إلا جود مرتجلون »^(٢٥). وحين لم تعد الأرياف قادرة على إشتباع احتياجات التجنيد حولت الدولة اهتمامها إلى القاهرة نفسها حاشدة ما يقرب من ١٠.٠٠٠ رجل عام ١٩٣٢ معظمهم من النوبيين أو من يعملون كخدم من أصول أخرى^(٢٦).

ومن حديد أحضعت حموع الفلاحين لجولة أخرى من التجنيد إبان عهد إبراهيم باشا الذي لم يدم طويلاً عام ١٨٤٨. إذ تمت إعادة الجنود ورجال البحرية الدين كانوا يشكلون العمود الفقري للقوة العاملة في مشروع سد على النيل إلى الخدمة العسكرية، وطالت من جديد اليد العاشمة لعمل السخرة الإلزامي الفلاحين، فسيقوا لأخذ الأمانة التي أضحت شائعة في المشروع، كما تم تجنيد ١٤.٠٠٠ حندي حديد من الولايات^(٢٧). ومع أن القوة العسكرية اختصرت لاحقاً في عهد عباس إلا أن التقنين في العدد كان يتم عن طريق تسريح الجنود شبه المحترفين والذين هم أكثر خبرة والاحتفاظ بالمجندين الفلاحين^(٢٨). وفي أوائل الخمسينات من ذلك القرن تجددت موجات التجنيد فاستدعي الرجال من الأرياف والمدن وحاليات الأقليات للتجنيد وكان الهدف إنشاء جيش يبلغ تعداداه ١٠٠.٠٠٠ مئة ألف رجل^(٢٩).

أما إذا نحا الفلاح فلم يعلق في شبكة أعمال السخرة في مشاريع الري أو الخدمة العسكرية فلا بد أن تناله موجة العمل القسري في صاعات الدولة ومناجمها. فقد خلق مشروع محمد علي للتصنيع ما يقارب ٤٠.٠٠٠ عامل مصنع، إلا أنه من غير الواضح كم يشكل الفلاحون مهم مقابل الحرفيين المنقولين إلى العمل في تلك المصانع^(٣٠).

ولم يضع إغلاق العديد من المصانع عام ١٨٣٠ حداً للعمل الإجباري في الصناعة، ففي عام ١٨٤٢ مثلاً سيق ما يقرب من ألف رجل للعمل في مؤسسات صناعة الأسلحة ومواقع بناء السفن وترميمها^(٣١). أما مناجم الدولة فقد حكمت على العاملين المستنكفين عن عملهم بأن « يجرؤوا من زواجهم وأطفالهم، ويكرهوا على العمل الشاق وأكل الرديء من الطعام الذي لا يؤكل إلا أيام المجاعات »^(٣٢). واستمرت الدولة في حشد اليد العاملة الفلاحية للعمل في المناجم عندما دخلت في مغامرات تجارية مشتركة مع شركات أجنبية. ومن الأمثلة على ذلك العقد الذي وقع بين جمعية تيرانوفا والحكومة المصرية للاستثمار المشترك

للمحامي الكبير في مصر العليا وقد تضمن نوداً تقضي بأن تؤمّن الدولة جميع اليد العاملة^(٣٣).

وكانت الاستثناءات من العمل الإجباري والخدمة العسكرية تمنح أحياناً للفلاحين العاملين في العزب والأطبان الكبيرة التي يسيطر عليها محمد علي أو أفراد أسرته أو أحد من المسؤولين. وتجيد الفلاحين للعمل في العرب المحاورة لم يكن ليخلف في شيء عن أشكال أعمال السحرة الأخرى. فالأحرّة على قلتها كانت تبقى عادةً على شكل ديون مستحقة أو قد تدفع كمنتجات لا يمكن تسويقها. وقد قيل عن إبراهيم باشا مثلاً أنه دفع لجميع العاملين في واحدة من عربيه كميات من الدبس الذي ينتجه معمل السكر الذي يملكه في مصر العليا^(٣٤). والكثير من نقيّة العاملين لم يكونوا يتلقون أي أحر وهم يعتمدون على قراهم لتأمين رادهم^(٣٥).

أسفرت سياسات العمل القسري والخدمة العسكرية الإلزامية عن نقص هائل في اليد العاملة في الأرياف. وعانت المنتجات الزراعية الكثير إذ لم يبق من سكان القرى غير النساء والأطفال والشيوخ والعاهزين^(٣٦). وقدّر بورينغ مجموع سكان مصر عام ١٨٣٩ بحوالي مليونين إلى مليونين ونصف نسمة بنسبة إناث أعلى من الحد الطبيعي وصلت رسمياً إلى ١٣٥ أنثى لكل مائة ذكر، وإن كان بورينغ يعتقد بأن النسبة أعلى من ذلك بكثير^(٣٧). وأثبتت ملاحظات المقيمين الأحاب وتعليقاتهم، الرسائل التي كتبها شيوخ «الخط» للجريدة الرسمية في عامي ١٨٢٩ — ١٨٣٠ معلنة القص الحاد في اليد العاملة في مناطق مصر السفلى والوسطى في الفواوح وكفر الشيخ وطبطا والفيوم^(٣٨). وفي أواسط القرن تحسن الوضع على ما يبدو ولم تعد فكرة بؤس الريف سائدة كما كانت، إلا أن نقص اليد العاملة ظل مشكلة أيام الحصاد^(٣٩).

II

كان نزع ملكية الأراضي من الفلاحين يسير بحطى حثيثة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وبدأت الحكومة المركزية أولاً ببسط سيطرة مباشرة على الأراضي، وعندما فشلت تلك السياسية روجت الدولة لتسليم السلطة للموظفين المحليين ولظهور طبقة جديدة من ملاك الأراضي. وكان لذلك تأثير خطير على بنى الأسرة الفلاحية ووظيفتها مثله في ذلك مثل فقدان الفلاحين سيطرتهم على قوتهم العاملة.

ولكي يتمكن محمد على من إحرار سلطة مباشرة على الفاعض الزراعي ، كان عليه أن يضعف الملتزمين ، أي أولئك الذين استلموا أراضي الالتزام تم تصفيتهم . وقد طهر نظام الالتزام أصلاً على شكل صرية زراعية تم تطور في القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى شبه ملكية للأرض . فكان الملتزمون نظرياً مسؤولين عن جمع الميري (أي صرية الأرض) وتسليمها للحكومة المركزية التي تملك كافة أرض الالتزام . وكان دخلهم يأتهم من احتفاظهم بالفرق بين الفاض (وهو ما يأخذونه من الفلاحين) والقيمة الحقيقية للضريبة . بالإضافة إلى ذلك بيطت بهم حصة معينة من الالتزام لزراعتها لحسابهم الخاص مستخدمين أعمال السخرة أو العمل المأجور^(٤٠) . ومع حلول القرن التاسع عشر ، كانوا يشكلون طبقة من ملاك الأراضي العائين الذين يعتمدون على التسبؤخ المحليين والوكلاء الآخرين لمراقبة إنتاج الفلاحين . وأصبحت أراضي الالتزام التي كانت سابقاً تسلم لمدة سنة أو استين ملكية متوارثة وقابلة للتحويل ، وشكل الملتزمون مجموعة متميزة لها سلطة سياسية لا يستهان بها .

وعلاوة على أراضي الالتزام كان هناك ما يربو على ٦٠٠.٠٠٠ فدان في مصر العليا ومطقة القاهرة مستملكة على أنها أراضي وقف رراعية كانت في الأصل هة من سلاطين سابقين أو من ملتزمين أنهموا استملاكهم . وخضعت أراضي الوقف التي كانت معفاة من الضرائب في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، لضريبة الأرض بسبب متهاودة جداً في القرن التاسع عشر^(٤١) .

وشرع محمد علي فيما بين عامي ١٨٠٦ و ١٨١٥ بانتزاع السلطة على الأراضي وحباية الضرائب من الملتزمين والنظار (وهم القيمون على أراضي الوقف) . فطالب الدولة أولاً بصف الفاض ورفعت الضرائب على أراضي «العوصية» وفي عام ١٨١١ أحرى مسح تفصيلي للأملاك في مصر العليا وانهى بمصادرة كل أراضي الالتزام التي ما تزال صريبتها ديونا مستحقة أو تلك التي لم تنس ملكيتها للأشخاص بشكل قاطع . وفي ١٨١٤ تلاه مسح آخر لمصر السفلى وكانت النتيجة أن معظم الملتزمين في تلك المنطقة فقدوا ملكيتهم للأراضي سواء مع التعويض المناسب أو بدونه . كما وقعت أراضي الوقف كذلك تحت سيطرة الدولة ومع قدوم ١٨١٥ امتلكت الدولة بموداً كاملاً على غالبية الأراضي الرراعية في مصر^(٤٢) .

إن استبدال الالتزام بالاحتكار غير من تنظيم الإنتاج الفلاحي ففي ظل نظام الالتزام كانت الأسرة الفلاحية مطلقة اليد في كيفية تنظيم عملها وإنتاجها كما تشاء . وفي مصر السفلى كانت الأراضي التي يملكها الفلاحون مفسمة إلى حصص ثابتة (آثار) تررع وتتوارثها

الأسرة أباً عن حد . وفي مصر العليا حيث يعبر المضان غير المنتظم مناطق الأراضي الزراعية من سة لأخرى ، كانت كل عائلة تستلم قطعة معببه من الأراضي المباحة كل عام^(٤٣) وفي كلتا الحالتين كان دور شبح البلد وأهالى القرية مركزياً ، فالقرية بأجمعها كانت مسؤولة عن الضرائب المستحقه عليها وكان شيوخ البلد المخبون يورعون أعمال السخرة^(٤٤) . ظلت العالبيه العظمى من الأراضي ملكاً للأسر العلاحيه تحت نظام الاحتكار ، ولكن الضرائب كانت تحبى ماسره من قبل موظفي الدولة الذين كانوا يملون على العلاحين أيضاً مايجب زراعته وفي أي وقت . ومارس جهاز ترابي معقد من الموظفين سلطة واسعة بما فيها الإشراف المباشر على التنظيم والإنتاج الزراعيين^(٤٥) .

بيد أنه في الثلاثينات من القرن التاسع عشر تسبب مزيج من الأزمة الاقتصادية والضغط الأحسي بتعيرات في السياسة فتوقفت الدولة المصرية عن معظم ممارساتها الاحتكاريه وخففت من سيطرتها المباشرة . وأحد محمد علي بمنح مساحات لا يستهان بها من الأراضي لموظفين متنوعين ولأفراد العائلة المالكة . واتحدت تلك الهبات ثلاثة أشكال : عهدة وإعبادية وجفتلك . وهبة العهدة تنسبه الالتزام من حيث أن الموظفة بهم كانوا مسؤولين عن حايه الضرائب وكان يحق لهم امتلاك قطعة معينة من الأرض بررعوها لحسابهم مستخدمين اليد العاملة المياومة أو نظام الاشتراك في المحصول أي المحاصصة^(٤٦) . إلا أهمها احتلفتا في أد على القيم تسليم محصول الأملاك للدولة بسعر محدد والتقييد بإرشادات الدولة فيما يخص استخدام الأرض . وكان الفلاحون يحتفظون نظرياً بأرضهم (الأثر) ولكن اصمحلل سلطتهم على الأرض ظل مستمراً .

وتحول هبة الإعبادية أصحابها سلطة أعظم . إذ كانت الأراضي غير المزروعة تمنح معفاة من الصريه بشرط أن نتم رراعتها . وشيئاً فشيئاً كان أصحابها يحصلون على حقوق أكبر تصل إلى الملكية الخاصة التامة^(٤٧) . وكان على القيم تشجيع الملاحين من مناطق أخرى على المحيى والاستقرار للعمل بأجرة أو بالمحاصصة .

الحفتملبكات : إن الأطيان والعزب المترامية المساحة التي يسيطر عليها محمد علي وأسرته كانت تتمتع بمرايا غير متوفرة لأراضي الإعبادية وذلك لأن التحكم كان مركزياً والصلة بالدولة وثيقة إلى درجة تصمم أولويتها في استخدام أجهزة الري الحكوميه وتمويل الدولة . وفقد الفلاحون في هذه الجفتملبكات كل حقوق الانتفاع واقتصر دورهم على العمل اليومي لقاء سبة من محصول الحبوب . وقد يمنحون بالإضافة إلى ذلك قطعة صغيرة لزراعة ما يكفي

مؤوتهم . وتسبب هروب الفلاحين في خلق مشكلة نقص اليد العاملة وكان من المعروف أن يلجأ من يدير الجفتليك إلى إكراه فلاحي العهدة على العمل في أراضيهم^(٤٨) .

وحلال الفترة الواقعة ما بين ١٨٢٠ و ١٨٤٤ ازدادت مناطق الأراضي المزروعة المستملكة بأشكال شتى من الهبات من ١٠ بالمائة إلى ٤٤ بالمائة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة . وبحلول منتصف القرن التاسع عشر انتقلت ملكية أخصب أراضي الدلتا إلى أيدي قيمين حدد^(٤٩) . وتقلصت مناطق أراضي « الأثر » إذ ساهمت سياسات الدولة الضرائية التي فرصت صرائب على الفلاحين أعلى بكثير من تلك الصرائب المفروضة على أراضي العرب . في تسريع عملية تخلص الأراضي من أصحابها الفلاحين نتيجة لهروبهم أو إفلاسهم^(٥٠) . وأدى فقدان الفلاحين لأراضيهم نتيجة لوضع الدولة يدها عليها مباشرة ومنحها كهبات ، أو لعجز الفلاحين عن دفع الضريبة أو عن طريق حبس الرهن لتراكم ديون شخصية تمت لقاء رهن الأرض ، أو لهروب الفلاحين لتفادي أعمال السخرة والسوق الإلزامي للجندية . كل هذا أدى إلى تبدل وجه الريف المصري بحلول عام ١٨٥٠ . فالأسرة الفلاحية المصرية التي كانت سابقاً منتجاً يتمتع بحكم شبه ذاتي وحقوق انتفاع بالأراضي وسيطرة لا بأس بها على أوقات العمل والإنتاج أخذت تخضع لتزايد مطرد للإشراف والسيطرة الشاملة على أراضيها ويدها العاملة .

III

لا بد من مواربة الصورة التي رسمهاها لتستيت الفلاحين ونقلهم من مواطن إقامتهم وذلك بالإشادة بمقاومة الفلاحين لاعتداءات الدولة على حقوقهم وانتهاكها ولائعها ملكية أراضيهم . وقد واكت ردود فعل الفلاحين بالتمرد والفرار محاولات تأكيد ماثرة على الصيغ القديمة لوحود الأسرة .

وعلى مدى النصف الأول من القرن التاسع عشر هزت حركات تمرد الفلاحين على السوق للخدمة الإلزامية وأعمال السخرة وعلى الصرائب والسيطرة المتعاضمة للدولة هرت أركان الألياف المصرية من آن لآخر . وفي تاريخ حركات التمرد هذه دحض مقع لطرية « خنوع الفلاح المصري »^(٥١) . وقد عجل استيلاء محمد علي على محصول الحبوب عام ١٨١٢ في اندلاع أول تمرد كبير حيث تار فلاحو مصر العليا فقمعت تورتهم بوحشية^(٥٢) . وفي الفترة ما بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٢١ احتشد ما يقرب من ٤٠٠.٠٠٠ فلاح في ولاية

قبا خلف الشيخ أحمد وأسسوا حكومة مستقلة إلى أن سحقتهم حملة عسكرية بعد شهرين من ذلك^(٥٣).

وقد اندلع أكبر تمرد في ذلك العهد في منطقة مصر العليا نفسها في عامي ١٨٢٢ — ١٨٢٣ تحت قيادة شخص آخر باسم الشيخ أحمد الذي دعا للإطاحة بمحمد علي. وأعلن الشيخ أحمد بأنه قد «أرسل من قبل الله تعالى ورسوله الكريم لرفع بير الظلم الذي نزل بالشعب المصري ولمعاقبة محمد علي الذي أدخل البدع المعارضة لشريعة الإسلام». وامتد التمرد من إسا إلى أسوان ودام ما يربو على الستة أسابيع. وقام العديد من الفلاحين الجنود الذين أرسلوا لإخماد التمرد بالانضمام إلى صفوف المتمردين حتى أن الحكومة وجدت نفسها مضطرة لاستخدام قوات من الأتراك والبدو لتهذئة المنطقة^(٥٤). وفي السنوات التي تلت ظهرت حركات تمرد في المصوفية والشرقية، كما وقعت حركات مماثلة متفرقة خلال الثلاثينات من القرن نفسه احتجاجاً على سياسة السوق الإلزامي إلى الخدمة العسكرية^(٥٥). وتواصلت الأنباء عن اضطرابات نابعة من مناهضة الخدمة الإلزامية في مصر العليا في ١٨٤٨ وتم اعتقال سليم باشا والي المنطقة مع أنه من غير الواضح تماماً ما إذا كان الدافع للاعتقال هو علاقات شخصية أم معارضة الخدمة الإلزامية و«كره عام لولايته»^(٥٦).

كما ظهرت ردة فعل تمردية فردية، ففي عام ١٨٥٠ — ١٨٥١ اتهم ورثة السيد عمرو عمرو من قرية كفر الزين رجلاً اسمه حواس بقتل عمرو رماً بالرصاص لأنه كان مسؤول التجنيد. ولم يستطع الورثة إيجاد شهود مستعدين للإدلاء بشهادتهم لصالح الورثة ولعل ذلك كان بسبب استحسان الفلاحين لفعلة حواس الخارحة عن القانون. وهكذا كان على القرية بأكملها أن تتحمل مسؤولية امرأة حتى الموت عندما رفضت تسليم ابها لأداء الخدمة العسكرية^(٥٨). بيد أن المقاومة الفردية وحركات التمرد الواسعة النطاق كلتاها كانتا تقيمان بسهولة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مركزية الحكومة وقوتها العسكرية. إلا أن أشكال المقاومة الفلاحية استمرت على مدى سنوات هذه الفترة. وبعد أن ألغى عباس العديد من منح العهدة في عام ١٨٤٩ اضططر لإرسال وحدات من الحيتس إلى العديد من القرى لحماية الضرائب من الفلاحين المتمردين^(٥٩).

واختارت عدة أسر فلاحية الفرار بعد أن أدركت عقم المقاومة المباشرة. وكانت سورية أحد الملاحىء التي تستقبل الهاربين. وفي عام ١٨٣٠ انتقل ما يقرب من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ فلاح من ولاية الشرقية إلى سورية حيث منحهم عبد الله باشا والي عكا أراض وأعفاهم

مؤقتاً من الضرائب . وطالب محمد علي الذي كان يدرك مشكلة نقص اليد العاملة الزراعة بعودتهم ولكن دون حدود^(٦٠) . ورحم فلاحون آخرون مدينتي الاسكندرية والقاهرة . وقع ما يقرب من ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال في أكواخ طينية لا يريد ارتفاعها عن ثلاثة إلى أربعة أقدام في المناطق المحيطة بالاسكندرية ، ويكسبون عيشهم من بيع ما تنتجه حدائقهم أو من العمل اليومي هنا وهناك^(٦١) . كما شاع الهروب إلى القرى المجاورة لتفادي دفع الضريبة أو السوق للخدمة الإحارية .

واتخذت الدولة رداً على التناقص الهائل للسكان في المناطق الريفية إجراءات وحشية . ففي عام ١٨٢٨ — ١٨٢٩ قام محمد علي بعد ملاحظة أن « بعض الفلاحين المتقاعسين الكسالى قد هجروا قراهم وأوطانهم وحقوقهم وانتقلوا إلى القاهرة وضواحيها وأصبحوا متسولين » قام بتوجيه إرشادات لمدير وزارة الداخلية لإيجاد الفلاحين المفقودين وإعادةهم في الحال إلى مسقط رأسهم في قراهم الأصلية^(٦٢) . وألقي القصص على اللاجئين منهم في القاهرة وأعيدوا بالقوة إلى قراهم أو اقتيدوا مكبلين بالأغلال للعمل في الأراضي التابعة للدولة^(٦٣) . وفي الاسكندرية حاصرت قوات الحكومة مدينة الأكواخ الفلاحية وعأت ساكنيها بمراكب لسوقهم لمواطنيهم الأصلية . وعملت السياط وضربات العصي على الإسراع في إخلاء الرجال والنساء والأطفال والمسكين^(٦٤) . كما أصدرت الحكومة تعليماتها للمأمورين بأن « يجمعوا الفلاحين الذين هربوا ويرسلوهم ، بدرية وسرعة إلى مواطنهم الأصلية ... وإذا لم يكن بالإمكان إتمام هذه الخطوات [بدرية] فعليهم بسجن أطفال الفلاح المفقود أو من يقومون بتدبير أمور ممتلكاته ، إلى أن يعود الفلاح »^(٦٥) . ولم تثت هذه الإجراءات مجاها تماماً ، ففي عام ١٨٤٥ كانت الدولة ما تزال ترسل قواتها إلى الولايات لتجميع الفلاحين الذين لا يقطنون في قراهم الأصلية وسوقهم إلى قراهم ثانية^(٦٦) .

وبالرغم من الارتحال الذي نحم عن الهروب ومن تم تغيير المواطن ، فإن هذا الارتحال شكل وسيلة من وسائل الحفاظ على بنية الأسرة ، إذ أن الفلاحين كانوا يهربون عادةً ضمن مجموعة الأسرة . وفي سورية كان بإمكانهم مواصلة إتاحة الأسرة ، وكذلك في انتقالهم إلى قرى مصرية أخرى رودتهم بإمكانية الأسرة كوحدة اقتصادية . أما الهرب إلى المدينة ، والذي يعني فصل الأسرة عن الأرض ، فقد حرب أسسها المادية كوحدة أسرية وغالاً ما حول أفراداً منها إلى عمال غير نظاميين . وحتى في الحالة الأخيرة ليس هناك دليل على وجود أعداد كبيرة من الرجال والنساء العازبين . فمدينة الأكواخ في الاسكندرية مثلاً كانت نسحة عن مجتمع

القرية . والهروب لم يفصل الأفراد الذكور عن عوائلهم وهذا تمكنت الأسرة من الحفاظ على الحد الأدنى من التحكم بعملها .

كانت لأعمال السخرة والسوق الإجباري إلى الخدمة العسكرية آثار أعمق وأبعد على بنية الأسرة . فالخشد لأعمال السخرة لم يكن مقتصرًا على الذكور البالغين . فقد بوه العديد من المراقبين بكثير من الاشمزاز عن أعداد النساء والأطفال المزمين بالعمل الإجباري في مشاريع الري لحمل التراب الذي يحفره الرجال بعيداً عن الموقع^(٦٧) . وقد استعاد عباس باتنا في حديث له مع هيكيكيان ذكرى معارسته لسياسة محمد علي في استخدام العمل الإجباري للسوة فقال :

« في أحد الأيام وكنا في شبة قال لي سموه [محمد علي] عباس عليا أن كره النساء على العمل فأحتته شجاعة إذ لم أستطيع أن أتمالك نفسي : «لقد رأيت نساء يلدن في الحنادق ثم يجبرن على معاودة العمل في اليوم التالي وحمل الأثرية وكتيل الطين . نحن نجر الرجال على العمل — دون تعويض — فمن سيطيح لهم ومن سيخبز ؟ »^(٦٨) .

وبعد أن اسنولى عباس على السلطة أصدر مرسوماً في عام ١٨٥١ بمنع حشد النساء الحوامل لأعمال السخرة أو من لها أطفال دون الثلاث سنوات ، وكذلك منع تشغيل الأطفال دون التامة والرجال والنساء ممن تجاور السعين وأي من ذوي العاهات الخطرة . وفرضت عقوبات صارمة على أي تسيح بلد أو مسؤول يرسل للنشغيل أحداً من هذه الفئات الممنوعة^(٦٩) . وبالرغم من أن بعض التطرف في نظام أعمال السخرة قد تم حذوه ، بقيت النساء والأطفال يعملون ساعات طويلة في الورشات العامة محاناً أو لقاء أجرة زهيدة وذلك في أوائل الخمسينيات من ذلك القرن^(٧٠) .

وأشار معظم المراقبين إلى أن عائلات نأكلها كانت ترسل لأعمال السخرة . ووصف هيكيكيان عملية الخشد في إحدى القرى حيث نظم الشيوخ مجموعة تقرب من ٦٠٠ رجل وامرأة وطفل للعمل في خندق مستعرض معضلين استدعاء أسر كاملة على انتقاء رجال فادرس جسداً^(٧١) . وادعى مشرف فرنسي بأن مشروعه لشق قناة استخدم الأيدي العاملة للأسرة كلها ناءً على طلب الأرواج والآباء أنفسهم الدين لم يرفعوا في ترك عائلاتهم وحيدة دون معين^(٧٢) .

وساهم عمل الأسرة المشترك في السخرة والحفاظ على سية الأسرة ، في خدمة مصالح الفلاحين والدولة على حد سواء إذ استمرت الأسرة في العيش والعمل المشترك منتجة ما يكفي مؤونتها في فترات الإعفاء من العمل الإجباري . وقد أشاع عمل السخرة البؤس والمقاة

بين أفراد الأسرة ولكنه لم يقطع روابط الإنتاج والاستهلاك المشتركين . وبقي أمر تأمين ما تعتاش منه الأسرة خلال الفترات غير المنتجة ملقى على كاهل أفرادها حتى خلال تغيبهم عن قراهم . والحق أن الدولة لم تكن لتتمكن من فرض أعمال السخرة لو لم تحافظ الأسرة على نفسها ككيان متماسك تقريباً فتواصل فعاليات الإنتاج لسد حاجاتها وتؤمن مأواها وترعى الصغير والمسن والمرضى والأنظمة الاجتماعية . وقد نطقت احتجاجات الفلاحين على الاستخدام المفرط لعمل النساء وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الدولة لتعديل نظام السخرة ، وعبرت بوصوح عن الحاجة للحفاظ على بنية الأسرة بدلاً من أي افتراضات حقيقية تطرحها الدولة حول الوظائف المتعددة للأسرة . إلا أن إنقاص وقت العمل المتاح للأسرة لإنتاج ما يعيلها أرق بالتأكيد موارد الأسرة وأثقل كاهل أفرادها لدرجة أن المسؤوليات الاجتماعية التقليدية والبنى خصعت لتعديلات .

وكان للتجنيد الإجباري للخدمة العسكرية آثار أعظم شأناً . فالنساء اللواتي بقين في القرى صار لهن دور جديد في الزراعة . وقد وصف هامونت قرية جردت من رجالها ووقع كل عبء العمل الشاق على كاهل نساها^(٧٣) . وهناك الكثير من المهمات التي كانت تقتصر على الرجال لأدائها مثل تشييل السدوف أو تسلق شجر الخيل لتلقيح أرهاها أصبحت تقوم بها نساء^(٧٤) . كما أدى نقص دواب الجر إلى أن تشد النسوة أنفسهن إلى النير في مكان الجاموسة لإدارة رحي الطاحون^(٧٥) . وأدكت هذه الأعماء الجديدة مشاعر القوط والمقاومة . وكان موكب النساء والأطفال الباكين يلحق بركب المحمدين الذي يسوق رجالهم إلى الجيش إلى أن يرد موكبهم عنوة إلى قراهم^(٧٦) . وعلق القمصن البريطاني على رد الفعل الذي يستتيره التجنيد قائلاً :

« كان الرجال يحشدون من القرى بالتجنيد العشوائي الذي كان بغضباً
لغاية على قلوب الناس ويخلق دائماً عصياناً مسلحاً بين النسوة في القرية
عندما يضطرون لرؤية المنظر المؤثر لأقربائهن يساقون بالأصفاد »^(٧٧) .

وكانت الزوجات والأطفال يتبعون رجالهم المجندين كلما أمكنهم ذلك ، من حامية إلى أخرى طالما أن الرجل لم يرسل إلى موقع خارج البلاد فيرتجلون مسكناً في مدينة أكواخ محاورة ويعيشون ضمن إمكاناتهم مقاسمين الحنود حصصهم الإعاشية^(٧٨) وقد عسكر ما يقرب من ٢٢٠٠٠ امرأة وطفل خارج نكنة الحانكة^(٧٩) . وأثارت الظروف التي تعيشها عوائل رجال الجيش والبحرية وعمال صناعة الأسلحة في الاسكندرية الدعر إد اجتاح أوبئة الطاعون

المدينة في أواخر الثلاثينات من القرن التاسع عشر وأوائل الأربعينات منه . وكان حوالي ٣٠.٠٠٠ من النساء والأطفال يعيشون قرب التكنات في أكواح صغيرة وفي صهاريج وفي مقابر الموتى حيث فتك الطاعون بضحاياه بتراسة^(٨٠) .

وهناك بعض الأدلة تثبت بأن الدولة تعهدت بإمداد هذه العوائل بما يقيم أودها . ويقول بورينغ بأن عمال صناعة الأسلحة وعوائلهم كانوا يتلقون جرايات طعام ولكن أجر الرجال الفعلي كان زهيداً للغاية وغالباً ما يترك على شكل ديون مستحقة^(٨١) . وادعى تقرير آخر بأن محمد علي إذ أدرك بأن جراية الجندي وأجره لا يمكن لهما أن يطعما عائلته حصص لكل طفل ذكر من أطفال الجندي جراية مماثلة . وبذلك عطي حاجة العائلة كلها من الطعام . وفي أواخر الأربعينات من القرن التاسع عشر كان حوالي ١٤.٠٠٠ طفلاً ذكراً يتلقون كما يفترض هذه الجرايات^(٨٢) . وفكرت الدولة بتأمين المأوى كذلك إلا أن حطة لإسكان عائلات البحرية وعمال صناعة الأسلحة في الاسكندرية لم تر النور وظلت كما يبدو حراً على ورق فلم تنفذ^(٨٣)

وفي عهد ابراهيم توقفت الدولة عن تأمين سكن جري لعائلة الجندي المتواحدة . وفي عام ١٨٤٨ سمعت عوائل ١٤.٠٠٠ من المجندين الجدد من اللحاق برجالها^(٨٤) . وفي العام الذي تلاه وتحت حكم عباس أوقفت سياسة توزيع جرايات للأطفال الذكور دون سابق إنذار^(٨٥) . وبالرغم من مثل هذه الإجراءات لم تتمكن الدولة من إنقاء عوائل الحود في الأرياف . وبعد مضي أكثر من عشر سنوات كان الجيش المصري ما يزال يحتفظ بصبغته الأسرية :

عندما كان يقيم الجنود معسكرهم ، تقيم النساء معسكراً على مسافة قريبة ، وحين ينزل الجنود في ثكنات تنهض قرية من النساء بالسرعة التي نهضت بها ثكنات الرجال ، وأخيراً ، وفي المدن ، كانت العوائل تسكن في أقرب المنازل للثكنات ... دائماً كنت أرى النساء يصلن أي موقع في نفس الوقت الذي يصل فيه الرجال تقريباً^(٨٦) .

وحرمت تحركات القوات إلى خارج القطر عوائل العسكريين من أي مورد إعالة . وقد قال بعض المراقبين بوجود عوائل حنود أثناء الحملات العسكرية في الخارج ، حتى في الجربة العربية واليونان ، إلا أن من المرجح أن إرسال الجنود خارج البلاد وخاصة فيما وراء البحار كان يعني ترك عوائلهم في مصر^(٨٧) . وقد تتلقى الزوحات شيئاً من النقود من الدولة أو

مباشرة من أزواجهن . بيد أن الحود كانوا يستلمون رواتب هريلة أو قد لا يدفع لهم شيء . ولطالما اردحت جموع أرامل الحرب أمام أبواب وراة الحرية مطالبات برواتب أزواجهن العائيبين^(٨٨) . وهكذا وحدث الساء أنفسهم مهددات بالعوز والمقر فكس إما يسعين لإعالة أنفسهم أو يعتمدن على موارد تأتيهن من أفراد العائلة الأكبر ، وقد وصل الأمر ببعضهن أن احترفن البعاء لإعالة أسرهن^(٨٩) .

ومع أن هجرة النسوة والأطفال في أعقاب الأرواح المجندين في محاولة واعية للحفاظ على وحدة الأسرة ففد خلف الحنيد الإلزامي انتهاكاً للبيى التقليدية . كانت الأسرة العسكرية أسرة نواتية ، وكان الرجل وروحته وأطفالهما يقتلعون من مجتمع قريتهم والأهم من ذلك من عائلتهم الأكبر التي كانت تشكل بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية . إذ أن شبكة من العلاقات الاقتصادية والمسؤوليات الاجتماعية تربطهم بأبويهم وبالأخوة والأخوات وبأصهارهم وأنسائهم . وقد أضعف تشكيل وحدة أسرية نواتية على مسافة بعيدة هذه الروابط . وإذا ما بقيت المرأة دون زوجها في القرية ، كان غياب الرجل يؤثر في أنماط الدعم المادي واقتسام المهمات . وأخيراً حر التجيد الإلزامي وعمل السخرة في أديالهما حسارة في القوة العاملة وبؤساً عاماً ترك آثاره السلبية على مقدرة أفراد الأسرة المتحة وبالتالي عرهم على دعم أولئك العاجزين عن الإنتاج .

IV

لجأ الفلاحون المصريون إلى الشرع الإسلامي . وكانت محاكم الشريعة التي يعم قضاؤها شؤون الملكية وقوانين الأحوال العائلية ، منفصلة عن مؤسسات الحكومة المركزية رغم أنه يبقى هناك بعض النفوذ الحكومي عليها . ويمكن للفلاح أن يحتكم ضد استيلاء الدولة على أملاكه وعلى التزجيل الاجتماعي ، إلى أشخاص ذوي مراكز دينية ليست لهم علاقة ظاهرة بالحكومة ، ويستمدون سلطتهم من مصدر أعلى . وجسّد القانون الإسلامي كما كان يطبق في مصر بعض الممارسات التقليدية وأنماط الأسرة المصرية .

وإذا ما دققنا في تفاصيل الإجراءات المحكمية من ولاية المنصورة وفي فتاوي المفتي الحنفي في القاهرة في بعض القضايا المعروضة عليه ، تنكشف لنا المشاكل التي تصيب العلاقات العائلية وردود أفعال الفلاحين في منتصف القرن التاسع عشر . وقد اخترت أن أتناول ردات فعل النسوة مع العلم بأن أفراد الأسرة الإناث ولهن مكانة أدنى من حيث

الامتيازات والسلطة ، كس يتأثرن تأثراً مباشراً بالتآكل الذي يطرأ على بنى العائلة ووظائفها . وكانت النسوة الفلاحات وأقرباؤهن يأتون شخصياً لعرض قضاياهم وشكواهم على قاضي المحكمة الشرعية المحلية . وتمركزت مشاكل النسوة حول ثلاثة جوانب أساسية من الحياة الاجتماعية في منتصف ذلك القرن : غياب الأزواج والأقارب الذكور الآخرين لفترات طويلة من الزمن أولاً ، وثانياً تناقص الدعم المادي الذي كان يقدمه سابقاً أفراد الأسرة الأكبر ، ثم تدخل شيخ البلد (وهو سيد القرية الذي أصبح مسؤول الحكومة المحلي تحت حكم محمد علي) في شؤونهن الشخصية .

إن غياب رب الأسرة الذكر يستدعي إيضاح دور الرجل في الأنظمة الاجتماعية . ففي مجتمع ترث الإناث فيه حصصاً معينة من الأملاك ، كانت ترتيبات الزواج أمراً اقتصادياً كما هي أمر اجتماعي يسهم غالباً في تدعيم الأملاك وتوثيق عرى الروابط بين عائلتين . لذلك فإن رب الأسرة الذكر كمتصرف على أراضي الأسرة وممتلكاتها يحتفظ كما هو متوقع بالسلطة المطلقة في اتخاذ القرار بشأن تزويج النساء . وفي الحين الذي يقوم به القانون الإسلامي كما هو مطبق في مصر بتعديل السلطة التي يتمتع بها الأب فيما يخص نواحي معينة ، وذلك بالسماح مثلاً للفتيات الراشديات بتزويج أنفسهن لرجال من نفس المكانة الاجتماعية بعد دفع المهر المطلوب شرعاً ، فقد خول سلطة اتخاذ معظم قرارات الزواج للبالغين الذكور من عائلة الأب . فأى رواج يتعلق بفتاة قاصر أو بعريس من مستوى اجتماعي مختلف أو بمهر لا يعد لائقاً وعادلاً شرعاً ، يعود اتخاذ القرار فيه حصراً إلى الذكور البالغين في العائلة .

وفي عام ١٨٤٨ — ١٨٤٩ استعرض المفتي الحنفي قضية طرحت المشاكل الباجمة عن ترك جميع الذكور المسؤولين للقرية . إذ اتفق أن كان هناك جدة من طرف الأم أرادت تزويج حفيدها البالغة من العمر عشر سنوات لرجل من نفس المستوى الاجتماعي قدم لها مهرأ « مناسباً » ، إلا أن والد الفتاة كان في عداد المفقودين منذ زمن وعمها كان يقوم بالخدمة العسكرية في الاسكندرية . وقد حكم القاضي بأن من حق الأم أو الجدة تزويج الفتاة في غياب الذكور شريطة أن يكون العريس المتقدم والمهر مناسبين . وهكذا فإن ترتيبات الزواج التي تقوم بها نساء أو أي واحد من عائلة الأم وحدها ، لن تكون قانونية تماماً تحت أي ظروف أخرى^(٩٠) . لذا فمع أن الأقارب من النساء لم يحظين في غياب الرجال بسلطة مماثلة فيصبحن أولياء في تدابير الزواج إلا أن المحكمة منحتهن حق القيام بدور كان فيما مضى مقتصرأ على الأقارب الذكور حصراً^(٩١) .

ولم يكن غياب الزوج يعني نقصاً كبيراً في إنتاج وحدة الأسرة فقط بل قد يفضي إلى الإضرار بموقع الروجة ضمن عائلة زوجها الكبرى. والعديد من الفلاحين الذين عرضوا قضاياهم أمام المحكمة كانوا يعيشون ويعملون ضمن وحدة تتألف من عدد من الأخوة وزوجاتهم وأطفالهم يتقاسمون السلع والأرض والماشية التي ورثوها عن أبيهم. ويسهم الأخوة الذين هم في نظر القانون شركاء بحصص متساوية تقريباً من مدة العمل اللازمة مما تنتجه العائلة ولهم حصص متساوية من الميراث. إلا أن غياب أحد الأخوة قد يؤدي إلى نزاع حول التقسيم المناسب لثمار إنتاج العائلة وتحديد مسؤوليات أفرادها.

وقد شب نزاع مرير بين أفراد عائلة فلاحية عام ١٨٤٩ — ١٨٥٠ حول تقسيم ملكيتهم المشتركة عندما اقتضت الحاجة (ربما بسبب بلوغ أولادهم سن الرشد) أن يقتسموا تركة أبيهم ويستقل كل منهم ببيته الخاص. فأحد الأخوة قام بالخدمة العسكرية وكان يرسل بأمانة راتبه كل شهر إلى زوجته ليعيلها ويعيل أطفالهما. ودار الخصام حول ما يجب اعتباره جزءاً من التركة المشتركة تماماً لقسمتها فيما بينهم. وما يعتبر ملكاً خاصاً لكل أخ على حدة. وقضى المفتي بأن تركة الأب وما تراكم من خيراتها يجب توزيعه بالتساوي أما ما اكتسبه كل أخ خلال غياب بقية إخوته «كبد يمينه وجهده الخاص فيبقى ملكاً خالصاً له». فالمال الذي أرسله الجندي كان لإعالة زوجته وأطفالهما وهذا لا يمكن اعتباره جزءاً من الميراث: بل على العكس فإذا ما استخدم أي من الأخوة شيئاً من هذا المال لأغراض أخرى يتوجب عليه إعادة ما أخذه^(٩٢). ويبدو أنه بالرغم من أن زوجة الجندي وأطفالهما ظلوا جزءاً من الوحدة الاقتصادية للعائلة الأكبر أثناء غيابه فإن الغياب يحد ذاته عدل من نمط الاستهلاك والإنتاج المشتركين. فالزوجة والأطفال لا يشكلون جزءاً من العائلة الفلاحية إلا من خلال علاقتهم بالزوج والأب. ولو لم يرسل الجندي راتبه لهم، لربما كان عليهم مغادرة المسكن العائلي.

إن ضعف موقف المرأة الفلاحية التي لا زوج لها غالباً ما يدفعها لمحاولة التماس الزواج من جديد. وفي بعض الحالات كان باستطاعة المرأة أن تحصل على الطلاق من زوجها الغائب بحجة أنه لا يقوم بإعالتها^(٩٣). وغالباً ما كان عليها أن تنتظر تقرير وفاته أثناء قيامه بالخدمة العسكرية والذي كثيراً ما يتأخر سوات قبل تبليغه، لكي تتمكن المحكمة من إعلان وفاة الزوج شرعياً لإتاحة الفرصة للمرأة كي تتزوج من جديد. ومرة واحدة لا تعد استثنائية انتظرت المرأة في قريتها ما يقرب من خمس عشرة سنة حتى قدم رجلان عائدين إلى القرية وأبلغاها بوفاة زوجها، ومن ثم تقدمت للمحكمة لتسأل إن كان بوسعها الزواج ثانية^(٩٤).

وكانت المشقات التي يسببها عياب الزوج تتفاقم بالانهيار العام لأنماط الدعم ضمن العائلة . فقد جاءت امرأة إلى المحكمة نيابة عن ابنتها الصغيرتين تشكو الفقر المدقع وتلتمس من المحكمة أن تأمر حماها بإعالة حفيدته بعد وفاة الزوج^(٩٥) . وامرأة أخرى عجزت عن إعالة نفسها طالبت بأن يتكفل أخوها بالإنفاق عليها^(٩٦) . وكان المفتي يستجيب دائماً لصالح هاته النسوة مؤكداً على مسؤولية الأقارب الذكور في الإنفاق على أي أنثى محتاجة . إلا أن لجوء النساء إلى المحكمة في مثل هذه القضايا يؤكد على ما يبدو انهيار أنماط الدعم المادي .

وأظهرت قرارات المحكمة تعاطفاً أقل مع المحن التي تمر بها المطلقات أو الأرامل اللواتي اضطرن في عياب أي إمداد مادي من عوائلهن للعمل خارج وحدة العائلة لإعالة أنفسهن . وكان حق الأم في حضانة طفلها حتى يبلغ الصبي سبع أو تسع سنوات أو حتى تبلغ البنت سن الرشد . قد أقره المذهب الحنفي .

ولكن عدد النزاعات على حضانة الطفل ارتفع في القرن التاسع عشر وقد يعزى ذلك إلى أن المرأة المطلقة أو الأرملة وقد فقدت مكانتها بين عائلة زوجها لم تجد مكاناً لها في أسرة أبيها . وكانت المرأة تفقد حق الاحتفاظ بطفلها إن لم تكن لديها موارد تعتاش منها . ويمكن أن يطالب الزوج المطلق بدفع كمية من المال لإعالة الطفل . إلا إذا ادعى الفقر فله الحق أن يقوم بدلاً من الدفع بإيداع الطفل في حضانة امرأة أخرى من أقربائه . وهكذا قد لا تتمكن المرأة التي تركها زوجها المعدم دون مال أو متاع من الاحتفاظ بحقوق الحضانة فتنتقل الحقوق إلى عائلة زوجها^(٩٧) .

وإذا ما اتهمت المرأة للعمل الخارجي لإعالة نفسها خاطرت بأن تعتبر حكماً أما غير جديرة بالحضانة . وحدث أن امرأة حصلت على الطلاق بعد أن وافقت على التخلي عن حقها في مؤخر صداقها (وهو سلوك شائع تفتدي به الزوجة نفسها للخلاص من رقة الزواج) وجدت نفسها دون مورد رزق سوى مبلغ ضئيل من المال يدفعه الزوج لإعالة طفلها البالغ من العمر ثلاث سنوات . وعندما عجزت الزوجة عن إعالة بيتها ذهبت للعمل كخادمة في بيت أختها . وادعى والد الطفل بأنها في عملها هذا أهملت الطفل وأسقط حقها في النفقة الشهريّة وفي حضانة الطفل . ووافق المفتي وحكم بأن للمرأة الحق في الاحتفاظ بطفلها فقط إن رضيت ترك عملها في بيت أختها . كما خسرت امرأة أخرى حضانة بناتها الثلاث الصغيرات عندما استلمت عملاً كخادمة منزلية في إحدى القرى المجاورة^(٩٨) .

وكذلك فإن النساء الفلاحات اللواتي يعملن في التجارة والإنتاج اللذين لا يدران ربحاً

يذكر قد يفقدن أيضاً حق الحضانة . وقد اتهم رجل زوجته المطلقة بأنها تبيع وتشتري البضاعة في السوق المحلية فريح حضانة ابنتهما ذات الست سنوات . وشبه بذلك المرأة التي تكسب رزقها بأن تقوم بخبز المعجنات والحلوى في بيتها ومن ثم يبيعها في السوق إذ كانت تعد أماً غير صالحة للحضانة . كما كان الأزواج وغيرهم من الأقارب مبالغين لحرمان المرأة من حق الحضانة باتهامها بالسلوك غير المحتشم أو البغاء^(٩٩) .

والعديد من النساء تزوجن ثانية بسرعة وبذلك دجن أنفسهن بوحدة عائلة أخرى . إلا أن الزواج الثاني كان يعني عادةً فقدان حق الحضانة . وكان الأطفال الصغار ممنوعين قانوناً من العيش في البيت نفسه مع « أجنبي » أي شخص ليس من الأقرباء المباشرين . وتشير الكمية الهائلة من قضايا الحضانة في تلك الفترة والتي كان معظمها يتهي لصالح الأب ، بأن الحقوق القانونية والعرفية للمرأة الفلاحة آخذة في الضعف . ويعبر شقاؤها عن تآكل الأنماط العائلية للدعم في فترة الارتحال الاجتماعي . والمحكمة بإصدار أحكامها على ما يمكن اعتباره شرطاً للألم الصالحة استناداً لنمط مثالي ، كانت ترفض تقبل الواقع المتغير .

كان حط النساء أوفر في قضاياهن ضد تدخل الدولة في شؤونهن العائلية . فالحكم التعسفي لشيوح البلد المحليين كان يثير النقمة والاحتجاج خاصة عندما يحاول الشيوخ إكراه النساء على الزواج ضد إرادتهن . وفي إحدى القضايا انتهر شيخ إحدى القرى المرسدة حين كانت امرأة شابة تعمل كخادمة في قريته بعيدة عن قريتها وأهلها وزوجها بالإكراه وتحت التهديد لأحد خدمه . وقضت المحكمة بعدم شرعية هذا الزواج مستندة إلى استخدام القوة وعدم التكافؤ بين الطرفين^(١٠٠) . وحتى عندما كانت المرأة ضمن وحدة العائلة كان يمكن للشيوخ أن يجبر أقرباءها الذكور على الموافقة على الزواج لاجئاً للضرب والزح بهم في السجون لضمان موافقتهم^(١٠١) . وكانت المحكمة تعارض بحزم هذا التدخل مؤكدة سلطة الرجل كولي في أسرته وحق المرأة في الرفض .

V

وفي مجال العلاقات الخاصة بالأموال تبين سجلات المحكمة ودورها تأثير انتزاع الأراضي وردود فعل الفلاحين عليه ، كقوة قوضت دعائم وحدة الأسرة المنتجة . إن ملكية الفلاحين للأرض في منتصف القرن التاسع عشر يجب أن ينظر إليها ضمن إطار الأنظمة

والممارسات التي كانت تحكم الأرض الميري. فكل ما كان الفلاح يملكه من الأرض كان أرض ميري. أما الملكية المطلقة للأرض فكانت من حق الدولة، وللمالكين الفلاحين حق الانتفاع من الأرض وحسب. وتبعاً لما تملّيه الأعراف كان حق الانتفاع يقتل من الأب لابنه^١ على الرغم من أن الملتزم يحتفظ بحق تعيين من يحلف الأب المتوفي واختياره بنفسه. ومع إبادة نظام الالتزام أصبح للموظف المسؤول المحلي وهو عادةً «الحكيم» بعض السلطة في تعيين الخلف^(١٠٢). وبما أن الأرض الميري لم تكن ملكاً مطلقاً للفلاحين لم تخضع لقوانين الإرث الإسلامية التي تحدد حصص ما يرثه كل وريث. وكانت المحاكم في منتصف القرن التاسع عشر تؤكد مدّئين يتناقضان أحياناً في حال موت المنتفع بالأرض:

- ١ — يحق لأبناء المتوفي أو لأقربائه من الذكور في حال كونهم قادرين على فلاحه الأرض ورراعتها ودفع الضرائب. أن يرثوا حق الانتفاع.
- ٢ — يحق للمسؤولين المحليين أن يخولوا حق الانتفاع من يشاؤون^(١٠٣).

عملياً كان الأبناء الذكور يرتون حق الانتفاع، ما لم يتخلوا تحديداً عن حقوقهم لصالح أفراد الأسرة الإناث. وما أكثر القضايا التي طالبت فيها البنات والزوجات والأخوات بحصة من حق الانتفاع كحزء من ميراثهن. وكان رد المحكمة على البنات بأن حق الانتفاع يأخذه الأبناء حصراً، طالما أنهم يعملون في الأرض ويدفعون الضرائب. وعندما يموت الرجل تاركاً أخواته البنات فقط وأبناءً أحياه كانت المحكمة ترفض النظر في طلب أخواته البنات في الحصول على حصة من حق الانتفاع. وفي قضية أخرى مات رجل مخلفاً وراءه أختاً وحيدة وابنتان وابن أخ له، وحكم بحق الانتفاع برمته لصالح ابن الأخ وحده^(١٠٤). وعلى الرغم من أن الورثة من الإناث نادراً ما نجحن في تجاوز حق الذكر العرفي في الأرض الميري. بدا وكأنهن اكتسبن جرأة متزايدة في المناقشة حول هذه الحقوق ويعود ذلك إلى توسيع سلطات «الحكيم» في اتخاذ القرارات وإلى ضعف الحقوق العرفية. وقد نجحت النساء في المطالبة بحقهن في غلال الأرض بالإضافة إلى حصة من المال استدانها الزوج أو الأب لاستخدامها في أرضه قبل وفاته^(١٠٥).

وكان بإمكان النساء تحت ظروف معينة الحصول على حق الانتفاع. فإذا مات تولى الأب عن قسم من أرضه لابنته أثناء حياته، كان للابنة أرضية صلبة عند المطالبة بالاحتفاظ بالأرض. وفي إحدى القضايا حضر المفتي على أبناء رجل متوفى انتزع الأرض الميري من أخواتهم على أساس أن النساء قد زرعنها على مدى سنوات قبل أن يتوفى الأب وبعد

وفاته^(١٠٦). وفي حال عدم وجود أبناء ذكور كانت البنات أحياناً يتمكن من الحصول على حقوقهن على حساب الورثة الذكور الآخرين. وفي القضية التي تناولت أمر أرملة وابنتها الصغيرتين التي استمرت في زراعة الأرض الميري لزوجها لمدة خمس سنوات بعد وفاته. رفضت المحكمة أن تمنح أخوة زوجها الذكور أي حق في الأرض^(١٠٧).

كانت أكثر مطالبات النسوة شيوعاً تستند إلى الموافقة المبدئية للورثة الذكور. فإذا ماتت الأقارب الذكور عن جزء من الأرض للورثة الإناث بعد موت المالك لم تُجبد أي مطالب لاحقة لهم. وإن كونهم قد تخلوا عن حقوقهم كان يذكر في معظم قرارات المحكمة غير أن قيام الإناث فيما مضى بدفع الضرائب المترتبة عليهن في حينها كان له وزن وأهمية تعادلان المستند الأول: كما كانت المحكمة تسارع للتأكيد على أن الحق النهائي هو من نصيب من خوله الحكيم ذلك مع أن مسألة مدى نفوذ سلطة الحكيم وتعلقه وما يمكنه الحكم به فعلاً في حال وجود أطفال ذكور يبقى موضع تساؤل^(١٠٨).

وهكذا فإن الحق في الميري كان يستند جزئياً إلى الأعراف ومن جهة إلى إرادة الموظف المحلي ومشيئته. وعادة ما تبقى الأرض الميري بأكملها في يد ابن أو أكثر. إن خروج الأرض الميري من دائرة نفوذ قوانين الإرث الإسلامية حال دون تجزئة الأرض وكانت الأسر الفلاحية بدورها تسعى لتجنب تجزئة الأرض الموروثة أيضاً. فكانت حقوق النساء في حصص معينة من الميراث تلغى دون استشارتهن من قبل أقربائهن من الذكور. وفي بعض القضايا قام الأبناء ببساطة بتقسيم ميراث أبيهم بينهم دون اعتبار لحقوق أمهم أو أخواتهم^(١٠٩). وفي مثل هذه الحالات كان المفتي يصر على تطبيق أحكام الإرث الإسلامية متمسكاً بحق الأرملة في ثمن ما يملكه زوجها وبحق الإناث من الأطفال بنصف ما يأخذه الذكور.

كان الذكور ينفرون بشدة، كما هو متوقع، من انتقال أملاك الأسرة إلى أيدي الإناث وذلك بسبب الطبيعة العائلية لوحدة الإنتاج الأسرية. وكان العديد من المنازل الفلاحية كما تبيننا سجلات المحاكم شراكة للأخوة الذين يقتسمون مع أزواجهم وأطفالهم الأرض الميري التي ورثوها عن أبيهم بالإضافة إلى الأملاك الموروثة الأخرى. في حين أن أخواتهم اللواتي تزوجن من أسر أخرى، نقلن حصتهن من الأملاك الموروثة من مسكن آبائهن. وهناك أدلة تشير إلى أن الأخوات يتخلين أحياناً في أعقاب موت الأب عن حصصهن من الأملاك لأخوتهن لقاء تعويض مالي^(١١٠).

كان تقسيم الأملاك الموروثة القانوني يستغرق عادةً بعض الوقت بعد وفاة الأب . وكان تقرير ما إذا كان للإناث من الورثة أن يأخذوا أية حصة في الأملاك الموروثة المتزايدة متصلاً على ما يبدو بمكانة المرأة ضمن وحدة الإنتاج الأسرية . وطالما بقي الأخوة والأخوات تحت سقف واحد يعملون معاً فهم يشكلون رابطة واحدة . ويمكن للأخوات أن يرفعن قضية للمطالبة بحصتهن في أي زيادة في قيمة الأملاك الموروثة عقب وفاة الأب^(١١١) . وكثيراً ما حرضت النزاعات الأخوات ضد إخوتهن . فقد تزعم الأخوات من خارج المنزل الأسري بأن أخاهن قد اشترى بضاعة كوكيل لأبيه لذلك يجب أن تحسب هذه البضاعة كجزء من أملاك الأب . إلا أن النزعة السائدة كانت تميل نحو الحد من حصة الإناث إلى أدنى درجة يقتضيها الشرع الإسلامي أو حتى بالتلاعب على الوصايا القضائية بحرمات الإناث من حزم من ميراثهن . وبحجت هذه الخطوات والأساليب في تقوية وحدة الإنتاج الأسرية على حساب الإناث اللواتي تزوجن من خارج الأسرة . وأجبرت النساء على اللجوء إلى المحاكم التي كانت تنصفهن إذا كان انتهاك حقوقهن فاضحاً لا يمكن السكوت عليه ولكن قد لا تتمكن هذه المحاكم من ضمان تنفيذ قراراتها .

عندما تقوضت حقوق الإناث في منزلن الأبوي ، لم تكن أسرة الزوج تقدم مأوى يحتوين وقت الحاجة . فالمرأة المتزوجة غالباً ما كانت تحدد نفسها دون مال أو متاع إذا ما مات زوجها قبل أبيه وكانت المحكمة تقضي باستمرار بأنه طالما يعيش الابن ويعمل مع أبيه فإن كل أملاك العائلة تعود للأب وحده دون شريك . وكثيراً ما طالبت الأرمال حميم بدفع مهرهن وحصة من ميراث الزوج وإذا كانت المرأة تعيش مع أسرة زوجها لم تكن مطالبيها تحظى بالقبول أبداً^(١١٢) .

وكما أشرنا سابقاً فإن زوجة أحد الأخوة ، في بيت يضم الأخوة ، لها حظ أكبر في نجاح مطالبيها . إلا أن النساء كن غالباً يتذمرن من أن حقوقهن كانت تغطى نتيجة ادعاءات كاذبة بالمشاركة من قبل إخوة أرواجهن ، ومن ذلك مثلاً تقديم ادعاء كاذب باشتراكهم في ملكية تمتلكها المرأة نفسها أو يمتلكها زوجها المتوفي^(١١٣) . بالإضافة إلى ذلك فإن حقوق الشراكة قد ينكرها الأخوة لأسباب أخرى . ففي إحدى القضايا طالب أطفال رجل أعمى كانوا يعيشون مع عمهم بحصة من أملاك عمهم على أساس أن أباهم كان مرافقاً له^(١١٤) . وجاء قرار المحكمة بالرفض وأورد بأنه لا يمكن لفرد غير منتج من أفراد الأسرة ولا لمن يعيلهم أن يكون لهم حقوق ملكية على ثمار إنتاج الأسرة .

ونستخلص نتيجة لما سبق بأن الصراع القانوني بشأن الميراث يبين ميلاً لتدعيم أملاك

الأسرة على حساب أفرادها من الإناث. كانت النساء أفراداً يعترف بإسهامهن في إنتاج واستهلاك وحدة الأسرة كما يتضح من كونهن قادرات على المطالبة بحقوقهن في أملاك الأسرة ليس نتيجة لقربتهن وحسب بل على أساس دورهن في وحدة الأسرة. إلا أنه في منتصف القرن التاسع عشر أدت الرغبة في التدعيم إلى تقليص متزايد لحقوق الإناث. وفي حين لم يصادف أن ورثت النساء أرض الميري، أصبحن الآن يواجهن عمطاً لحقوقهن بحكم الشرع الإسلامي في أخذ نصيبهن من أشكال أخرى من الأملاك. وغالباً ما كان الأقرباء الذكور يحاولون تجاهل أو تجاوز حقوق المرأة القانونية. وحين كانوا يمنحون الإناث حقهن كان ذلك يتم ضمن حرفة القانون حصراً. إن بنية العائلة الفلاحية حيث يشترك عدة أخوة في المأوى والعمل، لم تطرأ عليها تعديلات جذرية، إلا أن العديد من النزاعات القانونية حول تقسيم الأملاك تشير إلى أنه في فترات القحط والترحيل الاجتماعي كانت هذه البنية تخضع لامتحان عسير. والمحكمة التي عرّفت وحدة الأسرة الفلاحية بأنها شركة كونتها شراكة الورثة الأصليين الذين استمروا يعيشون معاً، لها دور لا ينكر في الإسهام في حرمان الإناث من ميراثهن.

وقد دافعت المحكمة بحزم عن حقوق الأسرة ضد تدخل شيوخ البلد المحليين العشوائيين والذين كانت أحكامهم بتخصيص الأرض والأملاك الأخرى جائزة غالباً بحق النساء وورثتهن. وفي القضايا التي تناولت انتزاع الشيوخ للبيوت والأشجار أو البضائع من مالكتها النساء أصدرت المحكمة نقضاً واضحاً لأحكامهم^(١١٥). وكان النظام الديني الشرعي عادةً يأخذ جانب الفلاحين في صراعهم ضد موظفي الدولة إلا أنه في الوقت نفسه يؤكد شرعية السلطة السياسية. وكانت المحكمة تساند النساء طالما أن انتهاك حقوقهن في الدعم المادي والأملاك يشكل هجوماً على القانون والعرف. أما عزم المحكمة على أقلمة أحكامها مع الوقائع الاجتماعية الحديدية فغير جاد إلا أنها بقيت مع ذلك مؤسسة تلجأ إليها النساء لرفع شكواهن بشأن انتهاكات حياة الأسرة.

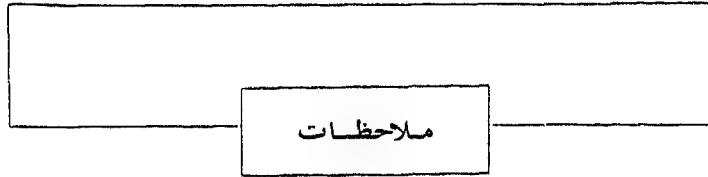
VI

زرع اقتصاد الأسرة المصرية تحت رحم من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية خلال منتصف القرن. وأدت سياسة الدولة إبان عهد محمد علي — وقد صيغت تماشياً مع متطلبات التغلغل الرأسمالي — إلى ترحيل اجتماعي في الأرياف ناستزافها للبد العاملة

الفلاحية وانتزاع الأرض من الأسرة الفلاحية. وقد أضعفت التنقلات السكانية الواسعة وحساسة الأراضي والفقر المدقع مقدرة الأسرة الفلاحية على الاستمرار في الإنتاج كوحدة والتكفل بإعالة أفرادها غير المنتجين. وعلى الرغم من أن جميع أفراد الأسرة كانوا يديون مكانتهم وأهمهم لمركزهم في وحدة المنزل الأسروي، بقيت النساء في مجتمع أبوي، أشد ضعفاً وعرضة للحد من حقوقهن وامتيازاتهن عندما بدأ تعثر الأسرة كوحدة.

ويمكن أن نعزو قدرة الأسرة الفلاحية على البقاء خلال هذه الفترة من الترحيل المستمر إلى عاملين اثنين. أولهما أن الدولة أعادت النظر في سياستها. إذ حذفت أشد أشكال أعمال السحرة والتجنيد الإلزامي تحريماً ومهدا قللت من استنزاف اليد العاملة الفلاحية، فقد كانت هذه السياسة غير منتجة ولا محدية من حيث أنها كانت تدمر أسس التنظيم الاجتماعي والاقتصادي دون أن تؤمن بنى بديلة. وطالما أن الدولة عاجزة عن القيام بوظائف الأسرة التقليدية من مثل إعالة الأفراد غير المنتجين، ظل أمر بقاء اقتصاد الأسرة واستمراريتها أمراً أساسياً. كما أن السمة المميزة للعلاقات الزراعية للإنتاج في هذه الفترة أي التعسف السياسي لا الاقتصادي وحسب الذي ينال الفلاح في عملية التحول الرأسمالي، سمحت بالحفاظ على نية الأسرة ما قبل الرأسمالية. ولا يمكن إلا لظهور قطاع رراعي رأسمالي بحت أن يحيل الأسرة كوحدة إنتاجية/استهلاكية متناسقة إلى شيء غابر لم تعد له حدود.

وتلقي سجلات المحكمة الضوء على العامل الآخر. فعندما وحدت الأسرة الفلاحية نفسها في مواجهة التآكل الذي أخذ ينخر اقتصادها تعلقت بالأمن الساقط للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية، وعالماً ما كانت تلجأ إلى المحاكم لتؤكد من جديد العلاقات العرفية للأسرة. وفي حين كانت هذه العلاقات تخضع لتعديلات تدريجية نتيحة للمطالب الجديدة المترتبة على إنتاج الفلاح وعمله، واحه الملاحون المشكلة بأن قاموا بتمكين أنماط الدعم العائلي. إلا أن الميل لتدعيم أملاك العائلة كان غالباً ما يتم على حساب أفراد العائلة الإناث اللواتي كانت حقوقهن الشرعية والعرفية هي الأضعف. وصمن هذا الإطار إنما عانت النساء من تقلص مكانتهن في الوحدة العائلية. ويبدو أن انحطاط الأسرة كوحدة تمارس شبه حكم ذاتي قد ساهم فعلاً في فقدان المكانة والأمان بين صفوف النساء. إن الافتراض الشائع بأن النساء انفتحت أمامهن فرص الاستفادة مع دخول تأثير الغرب وظهور المجتمع «الحديث» يجب أن يعاد النظر فيه تحت هذا الضوء.



١ — انظر

Basil Kerblay, «Chayanov and the Theory of Peasantry as a Specific of Type of Economy», in Teodor Shanin, 'Peasants and peasants societies (Baltimore, 1971) p.159.

وكا يشير كيربلين فإن نظرية شايانوف حول «الاقتصاد الفلاحي» يمكن أن تنطبق أكثر على المناطق القليلة السكان حيث يمكن للملاحين شراء مساحة أكبر من الأراضي أو تولي أمر أرض أكبر وبهذا يكون قرار توسيع رقعة اليد العاملة أكثر فعالية. وفي الإطار المصري قد تمتح فترات نقص اليد العاملة الزراعية، مثلما حدث في أوائل القرن التاسع عشر، فرصة اتحاد قرار مشابه طالما أنه لا يوجد منافسة على الأرض من جهات أخرى.

٢ — مفهوم «الاقتصاد الفلاحي» كما طرحه Daniel Thorner إن «الاقتصاد الفلاحي» كتنصيف في التاريخ الاقتصادي» كما ورد في كتاب Shanin «الملاحون» يسمح المجال أمام وجود وحدات اقتصادية أكبر

— أراضي ملاك الأرض المزارع الكبرى التي تشغل الفلاحين وحتى مزارع الرأسماليين «إلى حاب المنتجين الفلاحين». والموذج المقترح يشبه اقتصاداً مردوجاً حيث تتواجد قطاعات متعددة في المجتمع حساً إلى جنب مع بعضها دون روابط حقيقية من التحويلات المشتركة. وناقش Claude Meillassoux في كتابه «Femmes, Greniers et Capitaux» (الصادر في باريس ١٩٧٥) بأنه وعلى النقيض مما سبق فإن «الطريقة المنزلية للإنتاج» التي تقاسم نموذج «الاقتصاد الفلاحي» اهتمامه بالوحدة الإنتاجية/الاستهلاكية الفلاحية سوف تخرج من حيز الوجود بشكلها الذي هي عليه الآن مع ظهور استغلال الطبقة المسيطرة

٣ — انظر

Helen Rivlin, «The Agricultural Policy of Muhammad Ali» in Egypt (Cambridge, MA, 1971) P 29.

عندما كان للملتمين الحق باستخدام العمل القسري كان الفلاحون العاملون في الأرض يساقون من القرية المحلية.

٤ — انظر

Eli Zaretsky «Capitalism, the Family, and personal Life», (Winnipeg, 1974), P.29 and Evelyn Sullerot «Histoire et Sociologie due Travail Feminin (Paris, 1968)

ويطرح الكتاب الثاني في فصله الثاني فكرة أن عودة المرأة إلى المنزل كان لها دورها إدا أسهمت في تغيير احتياجات العمل كمأ وكيفاً، وضمت الاستقرار الاجتماعي. انظر أيضاً إلى مقال كتته Jane Humphries بعنوان

«The Working Class Family, Women's Liberation and Class Struggle: The Case of Nineteenth

Century British History» in the «Review of Radical Political Economies 9 no.3 (Fall, 1977) 34.
وتطرح المقالة تفسيراً آخر حيث قامت الطبقة العاملة نفسها بالدفاع عن نية الأسرة إذ انتصت عائناً في
وحه الحس من قيمة قوة العمل

٥ — انظر

F P Thompson, «The Making of the English Working Class» (New York, 1966) Chap 6.

٦ — انظر

Gabriel Baer, «Studies in the Social History of Modern Egypt»

مع أن ناير أقر دور أي تحمطات وقسوع تعبيرات في 212. P (Chicago, 1969). سيرة مصر
الاقتصادية — الاجتماعية وبأن «تطوراً اقتصادياً لا يستهان به» قد تحقق حيث حل «اقتصاد موحه
للتصدير» محل «اقتصاد الإعالة». إلا أن ناير بقي على قناعة لا تنزعج بأن المؤسسات الاجتماعية
الأساسية. مما فيها الأسرة. لم تتأثر إن هذه الأطروحة من الصعب أن تتوافق مع مناقشة ناير نفسه
للتغيرات الطارئة على المجتمع الريفي. مصادرة ملكية الأراضي الفلاحية، ظهور طبقة من الفلاحين الذين
لا يملكون أرضاً، وظهور اقتصاد السوق، وكذلك تزايد التفرقة الاجتماعية بين صفوف أهالي الريف. لذا
فإن من الصعب أن نفهم كيف يمكن للعلاقات الاجتماعية والإنتاجية الفلاحية وخاصة العلاقات ضمن
الأسرة أن تبقى على ما هي عليه فلا تتبدل نتيجة مثل هذه التطورات المتلاحقة.

٧ — انظر

Charles Issawi «Egypt Since 1800: A Study in Lopsided Development», in The Economic History of
The Middle East 1800-1914 (Chicago, 1966), P 36.

٨ — انظر

Roger Owen, «The Management of Large Estates in Nineteenth Century Egypt» n p , n d., p.15

٩ — انظر

Anouar Abdel-Malek, Egypt. Military Society (Newyork, 1988) P 401

كان عبد الملك أول من طلق على التطور الذي طرأ على الزراعة المصرية مفهوم «الرأسمالية الاستعمارية
المتخلفة» وقد ناقشه أوين Owen بتفصيل أكبر في كتابه المذكور آنفاً، وأيضاً ناقشه ريتشاردز Richards
في كتابه «Primitive Accumulation in Egypt» Review 1, No 1 (Summer, 1977)

١٠ — خصصت سياسة محمد علي وأهدافه لشروح وتفسيرات عديدة. راجع كتاب مصطفى فهمي

Moustafa Fahmy, «La Revolution de L'industrie en Egypte et ses consequences sociales au 19 'Siccle
(Leiden 1954), 'Abd al-Rahman al-Rafii, 'Asr Muhammad Ah' (Cairo, 1951), and Rivlin,
Agricultural Policy

فالكاتب الثلاثة السابقة تطرح آراء مختلفة.

١١ — انظر

Rivlin 'Agricultural Policy, pp. 112-113

يصف ريفلين مصاعب أخرى نجت عن نظام الاحتكارات الزراعية: فالملاحون كانوا يتلقون تسليماً على
الضرائب بدلاً من ثمن محاصيلهم (وكان التسليم يحسب بعملة ورقية متدنية القيمة) وكان عليهم دفع
أحر المواصلات إلى المستودع المحلي، وعالماً ما كانوا بحاجة غش واستغلال الموظفين الحكوميين المحليين
الذين كانوا يسلبونهم حتى القليل المتبقي مما هو حق لهم.

- ١٢ — انظر. FO 142/3, Barker to Earl of Aberdeen, 8 March 1930, p 119.
- ١٣ — انظر Rvlin, Agricultural Policy, pp. 114-15
- ١٤ — انظر Fo 78/381 Bowring Report, March 1839
- ١٥ — انظر Richards, «Primitive Accumulation», p 25
- ١٦ — انظر MAE, Turqie Alex, et Caire 17 Barrot à Ministre, 10 January 1845
- ١٧ — انظر كتاب ابراهيم «أمر الأرض والملاح» (القاهرة ١٩٥٨) صفحة ٨١ .
- ١٨ — انظر James Augustus st John, Egypt and Mohammed Ali (London, 1834) II, p.349
وأيضاً عند الرحمن الراجحي «تاريخ الحركة القومية في مصر من فجر التاريخ إلى الفتح العربي» (القاهرة ١٩٦٣) الجزء الثالث صفحة ٥٧٣ .
- ١٩ — انظر MAE, Correspond, Politique de Consuls, Turquie Alex et Caire Labot a Ministre, 29 Dec. 1847
- ٢٠ — انظر FO 142/15, Murray to Wellesley, 13 May 1847.
- ٢١ — انظر FO 142/16, Murray to Palmerston, 5May 1849.
- ٢٢ — انظر Rivilin «Agricultural Policy», p.201.
ويقترح ريفلين أيضاً أن التوجه لتجديد الفلاحين كان نتيجة لسياسة تحديد حديدة أدخلت إلى فرنسا في
رأس الثورة
- ٢٣ — انظر :
MAE Correspond Pol. des Consuls Truquie Alex et Caire. I, «Notes sur les Barbareques ,
September 1829
ويقدم هذا المرحح الإحصائيات التالية حسب تقديرات دروفيتي Drovetti الجيش النظامي ٥٣.٠٠٠
القوات غير النظامية ١٥.٠٠٠ المجموع ٦٨.٠٠٠ . أما في
MAE, Correspond. Polit des Consuls, Turquie Alex et Caire I. Huder Report, March 1830
فالأرقام تبدلت صعوداً : الجيش النظامي ٥٤.٠٠٠ ، القوات غير النظامية ٢٤.٠٠٠ البحرية ٩.٤٠٠
المجموع ٨٧.٥٠٠ .
- ٢٤ — انظر
MAE, Correspond Polit des Consuls Turquie Alex et Caire. I.Mimaut à Ministre, 3 April 1830
- ٢٥ — راجع المصدر السابق ، الجزء الثاني Mimaut à Ministre 20 Feb 1831
- ٢٦ — راجع المصدر السابق ، الجزء الثاني Mimaut à Ministre, 18 June 1832
- ٢٧ — انظر
MAE, Correspond.Con et Com.Alex: 32 Barrot à Ministre, 28 April 1848.

- وأيضاً .
Correspond. Polit des Consuls, Turquie Alex et Caire. XX, Barrot à Ministre, 16 May 1848.
- ٢٨ — انظر FO 142/16 Murray to Palmerston, 5 May 1849
- ٢٩ — انظر
MAE, Correspond. Polit. des Consuls. Turq. Alex et Caire: XXV Sabatier à Ministre, 16 March 1845.
- ٣٠ — انظر Rivlin, Agricultural Policy, p. 199
- ٣١ — انظر FO 142/13. Barmett to For. Sec 17 August 1842.
- ٣٢ — المتحف البريطاني ، لندن .
Mss Division. The Hekekeyan Papers vol. 2, 37449. P.391, 1844
- ٣٣ — انظر
MAE. Correspond Con. et com., Caire, XXIX, Delaporte à Ministre, 16 June 1851
- ٣٤ — انظر
MAE, Correspond Polit des Consuls: Turq: Alex et Caire, XVI. Lavalette à Ministre, 6 May 1844.
- ٣٥ — انظر Hekekeyan Papers, vol 7 37454, p.347.1855
- ٣٦ — انظر FO 78/257, Campbell to Duke of Wellington 15 April 1835.
تشكك كاميل في ادعاء مسؤول حكومي بأنه لا يوجد نقص سكاني في مصر العليا ، ويشير إلى أن « هذا
يساقص التقارير المقدمة عامة من جميع الرحالين الذين تحدثت إليهم حول هذا الموضوع » . ويمكن
مراجعة
- FO 78/282, Campbell to Palmerston, 24 January 1836,
الذي يقدم معلومات مماثلة حول مصر السفلى .
- ٣٧ — انظر FO 78/381, Bowring Report March 1838 P 6
- ٣٨ — راجع « الوقائع المصرية » ١٢٤٥ .
- ٣٩ — انظر FO 142/16, Murray to Palmerston, 1 June 1848.
- ٤٠ — انظر
Rivlin «Agricultural Policy», Chap 2
للإطلاع على مناقشة نظام الالتزام وكذلك راجع
Gabriel Baer. «A History of Landownership in Modern Egypt (London, 1962) pp 1-2
- ٤١ — انظر المرجع السابق 3. Baer, «A History»
- ٤٢ — انظر Rivlin Agricultural Policy, pp. 47-55, 58

- ٤٣ — انظر المرجع السابق صفحة ٢٣ .
- ٤٤ — انظر Richards «Primitive Accumulation».
- ٤٥ — انظر Rivlin, «Agricultural Policy», chap 5.
- ٤٦ — انظر Richards «Primitive Accumulation» pp.23.
- ٤٧ — انظر Baer, «A History», p.17.
- ٤٨ — انظر Owen «The Management of Large Estates», p.10 .
 قدم اقتراح بأن يقوم الفلاحون العاملون ببراعة بضعة فدادين لحسابهم الخاص مستخدمين هائم من أملاك الدولة وذلك لدعم دخلهم ، إلا أننا لسنا متأكدين إن كان تنفيذ هذا الاقتراح قد تم في أي وقت .
- ٤٩ — انظر Richards «Primitive Accumulation». p.25 .
- وأيضاً Rivlin Agricultural Policy, p.236
- ٥٠ — انظر Baer, «A History», p 29
- ٥١ — انظر
 Gabriel Baer, «Studies in the Social History of Modern Egypt» (Chicago, 1969). p.95
 راجع الفصل السادس من هذا الكتاب للاطلاع على تاريخ الثورات الفلاحية من ١٧٧٨ إلى ١٩٥١ .
- ٥٢ — انظر Richards «Primitive Accumulation» p 22.
- ٥٣ — انظر Baer, «Studies » p.96.
- ٥٤ — انظر Rivlin, Agricultural Policy pp.201-2
- ٥٥ — انظر Richards «Primitive Accumulation», p.22
- ٥٦ — انظر
 MAE, Correspond. Polit. des Consuls: Turquie Alex et Caire. XX Barrot a Ministre 16 May 1848
- ٥٧ — انظر العاسي المهدي «الفتاوى» الجزء ٥ ، ١٦ رجب ١٢٦٧ صفحة ٤٢٦ .
- ٥٨ — راجع المصدر السابق الجزء ٥ ، ٣٠ ذو الحجة ١٢٦٧ صفحة ٤٢٩ .
- ٥٩ — انظر
 MAE, Correspond Polit des Consuls. Turquie. Alex et Caire: XXI Benedetti à Ministre. 8 January 1850.

- ٦٠ — انظر
MAE, Correspond Polit des Consuls: Turquie Alex et Caire: I. Mimaüt à Ministre 26 April 1830
- ٦١ — انظر
MAE, Correspond Con et Com Alex et Caire XXIV Mimaüt a Ministre. 1 August 1831
- ٦٢ — انظر «الوقائع المصرية» عدد ٣٤، ٦ دو الحجة ١٢٤٤.
- ٦٣ — انظر
Hekekyan Papers vol. 2, 37449, p.130
- ٦٤ — انظر
MAE, Correspond. Con et Com. Alex et Caire. XXIV. Mimaüt a Ministre. 1 August 1831
- ٦٥ — انظر «الوقائع المصرية» ١٢٤٥.
- ٦٦ — انظر
FO 142/13, Barnett to Secretary, 16 March 1845
- ٦٧ — انظر
Gérard de Nerval, «Scènes de la vie Oriental» (Paris, 1848); also, Hekekyan Papers, vol. 3, 37450, and vol 5, 37452
- ٦٨ — انظر. Hekekyan Papers, vol. 3, 37450, p.85.
- ٦٩ — انظر
MAE, Correspond Polit. des Consuls Turquie: Alex et Caire: XXIII Le Moyne à Ministre. 28 April 1851
- ٧٠ — انظر
Hekekyan Papers, vol. 5, 37452, p.413. and vol. 7. 37454, p.365
- ٧١ — انظر. Hekekyan Papers, vol. 7, 37454, p.365.
- ٧٢ — انظر. Nerval, Scènes, p 87.
- ٧٣ — انظر
P N. Hamont, L'Egypte sous Mehemet Ali» (Paris, 1843), I, pp.109-10, also C. Rochfort Scott «Rambles in Egypt and Candia» (London, 1837), II, p 221.
- ٧٤ — انظر
St John, «Egypte» I p 158; R.R. Madden, «Egypt and Mohamed Ali (London 1841), p.32
- ٧٥ — انظر
Hamont, L'Egypt, I, pp. 109-10, and Hekekyan Papers, vol 3, 37450
- ٧٦ — انظر St John, «Egypte», I, p.276
- ٧٧ — انظر. FO 78/184, Barker to Malcolm, 8 July 1829.

- ٧٨ — انظر Hamont, «L'Egypte», II, pp 19-20.
- وأيضاً
EMAT, MR 1678, «situation de L'armée régulière Egyptienne», Par Mathieu de Faviers, 30 May 1831.
٧٩ — انظر Scott, «Rambles», II, p.216.
- ٨٠ — انظر
MAE, Correspond Con. et Com: Alex: XXVII, de Lessups à Ministre, 5 March 1837, Correspond.
Polit. des Consuls: Turquie: Alex et Caire: XV Galhce à see 6 June 1843.
- ٨١ — انظر FO 78/381, Bowring Report, March 1838 p.100
- ٨٢ — انظر
MAE, Correspond Polit des Consuls Turquie: Alex et Caire: XXI. Benedetti à Ministre. 5
December 1849
- ٨٣ — انظر
MAE, Correspond Con et Com Alex: XXVII, de Lessups à Ministre. 5 March 1837; FO 78/381
Bowring Report, March 1839, p 100
- ٨٤ — انظر
MAE, Correspond. Polit des Consuls Turquie Alex et Caire: XX Barrot à Ministre 19 June 1848
- ٨٥ — راجع المصدر السابق.
XXI, Benedetti à Ministre, 5 December 1849
- ٨٦ — انظر EMAT, MR 1678, «L'armée Egyptienne» par Motel, 27 June 1861
- ٨٧ — انظر
MAE, Correspond. Con et Com Alex XXIX. Benedetti à Ministre 29 May 1841 Correspond.
Polit des Consuls Turquie. Alex et Caire: XX. Barrot à Ministre 19 June 1848
- ٨٨ — انظر Hamont L'Egypte II, p.57.
- ٨٩ — انظر
MAE, Correspond. Con et Com.: Alex XXXIII, Benedetti à Ministre 18 April 1849 Hamont.
L'Egypte. II. pp 19-20; St John Egypt II. P.176.
- ٩٠ — انظر العباسي المهدي، «الفتاوى»، الجزء الأول ٥ شعبان ١٢٦٥ ص ٢١.
- ٩١ — انظر
Joseph Schacht, «An Introduction to Islamic Law» (Oxford, 1964). p.120.
حول الحق المطلق للرجل بالقيام بدور «الولي» في السنة الحنفية.
- ٩٢ — انظر العباسي المهدي «الفتاوى»، الجزء الثاني ١٢ شعبان ١٢٦٦، ص ٣٠٦.
- ٩٣ — راجع المصدر السابق، الجزء الأول ٨ ذو القعدة، ص ٢٢.
- ٩٤ — راجع المصدر السابق، الجزء الأول ١١ ربيع الثاني ١٢٦٥، ص ٢٤٣.

- ٩٥ — راجع المصدر السابق، الجزء الأول شعبان ١٢٦٦، ص ٣٨٩.
- ٩٦ — راجع المصدر السابق، الجزء الأول ٤ ذو الحجة ١٢٦٤، ص ٣٧٨.
- ٩٧ — راجع المصدر السابق ١٦ شعبان ١٢٦٩، ص ٣٠٢ و ٢٥ جمادى الثاني ١٢٦٧، ص ٢٨٣.
- ٩٨ — راجع المصدر السابق، الجزء الأول ٢ صفر ١٢٦٧، ص ٢٨٣ و ١٣ ربيع الثاني ١٢٦٥، ص ٢٦٤.
- ٩٩ — راجع المصدر السابق ٥ جمادى الثاني ١٢٦٥، ص ٢٦٦، و ٧ جمادى الثاني ١٢٦٨، ص ٢٩٣، و ٩ جمادى الثاني ١٢٦٥، ص ٢٦٦، و ٣٠ شوال ١٢٦٦، ص ٢٧٩.
- ١٠٠ — راجع المصدر السابق ٨ ربيع الأول ١٢٦٨، ص ٣٨.
- ١٠١ — راجع المصدر السابق ٤ جمادى الأولى ١٢٦٥، ص ١٨ وأيضاً ١٩ ربيع الثاني ١٢٦٥، ص ١٨.
- ١٠٢ — انظر «A History» Baer، pp 6-7.
- ١٠٣ — انظر العاصمي المهدي «الفتاوى» جزء ٢، ٢٣ جمادى الثاني ١٢٦٧، ص ٩١، الجزء الثاني ٢٧ شعبان ١٢٦٥، ص ٤٩، الجزء الثاني ٩ ذو الحجة ١٢٦٩، ص ١٦٨، الجزء الثاني ١٤ صفر ١٢٦٨، ص ١٠٩.
- ١٠٤ — راجع المصدر السابق ١٨ ذو القعدة ١٢٦٤، ص ٣٣، الجزء الثاني ١٢ شعبان ١٢٦٥، ص ٤٨ والجزء الثاني ١٧ رمضان ١٢٦٥، ص ٥٠.
- ١٠٥ — راجع المصدر السابق الجزء الخامس، ١٢ رجب ١٢٦٨، ص ٢٣٦، الجزء الخامس ٨ شوال ١٢٦٨، ص ٣٤٣.
- ١٠٦ — راجع المصدر السابق الجزء الثاني، ١٨ ذو القعدة ١٢٦٤، ص ٣٣.
- ١٠٧ — راجع المصدر السابق الجزء الثاني، ٩ ذو الحجة ١٢٦٩، ص ١٦٨.
- ١٠٨ — راجع المصدر السابق ١ ذو القعدة ١٢٦٧، ص ٩٨.
- ١٠٩ — راجع المصدر السابق الجزء الخامس ٢٨ رجب ١٢٦٦، ص ٢٣٠، الجزء الخامس ١٢ شوال ١٢٦٨، ص ٢٣٨.
- ١١٠ — راجع المصدر السابق، الجزء الخامس، ١ جمادى الأولى ١٢٦٦، ص ٢٢٩، الجزء الثاني ٢ ذو الحجة ١٢٦٤، ص ٣٥.
- ١١١ — راجع المصدر السابق، الجزء الثاني، ٢ رجب ١٢٦٥، ص ٢٩٣.
- ١١٢ — راجع المصدر السابق، الجزء الثاني، ٢٢ جمادى الأولى ١٢٦٨، ص ٣٢٩، الجزء الأول، ١٨ ذو الحجة ١٢٦٩، ص ١٠٩، الجزء الثاني ٢٧ ربيع الثاني ١٢٦٦، ص ٣٠٣.
- ١١٣ — راجع المصدر السابق الجزء الثاني، ٢١ صفر ١٢٦٧، ص ٣١٣.
- ١١٤ — راجع المصدر السابق، ٢٥ ربيع الثاني ١٢٦٦، ص ٣٠٣.
- ١١٥ — راجع المصدر السابق، الجزء الثاني، ١٧ ذو القعدة ١٢٦٩، ص ١٧٠.

النساء العثمانيات والمنازل وصناعة النسيج من ١٨٠٠ - ١٩١٤

دوناليد كاتيرت

نحن لا نعرف الكثير عن النساء العثمانيات العاملات مع أنهن احتلن مركزاً أساسياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية العثمانية ، كما أننا لا نعرف سوى القليل عن المنازل التي عشن فيها ومارسن أعمالهن ، ولا عن نشاطاتهن الاقتصادية أو التغيرات التي طرأت على ذلك كله مع الزمن . فالنساء ومنازلهن لعبن دوراً بسيطاً في عملية الإسهام العثماني المتزايد في الاقتصاد العالمي ، وجميع التغيرات في العمليات الإنتاجية المنزلية وتقسيم العمل المنزلي يجب أن تفهم كمساعٍ للتأقلم مع الفرص الدائمة التغير التي تتيحها السوق على الصعيدين المحلي والدولي . لذا فأنا أعتقد بأن هناك صلات بين التغيرات في اقتصاديات المنزل العثماني واقتصاديات العالم والأقاليم خلال القرن التاسع عشر . وإن اعتبار تطور اقتصاديات المنزل العثماني في القرن التاسع عشر مجرد مسألة انتقال من الإعالة إلى إنتاج السوق هو رأي ييسط الأمور تبسيطاً مبالغاً فيه . فكثير من المنازل العثمانية التزمت بالتصنيع للأسواق على مستويات عدة قبل حلول عام ١٨٠٠ بكثير . وكمثال له شهرته كان تصنيع الخيوط الحمر في مدينة أمبلاكيا في تساليا العثمانية صناعة عائلية بحتة خلال القرن الثامن عشر « وكل يد ، حتى أيدي الأطفال ، كانت تستخدم في المصانع ، ففي حين يصبغ الرجال القطن تقوم النسوة بإعدادده وغزله »^(١) .

وتخللت نظم منتجة للبيع نابضة بالحياة والنشاط الامبراطورية العثمانية متبادلة المواد الخام والسلع نصف المصنعة ما بين الولايات العربية والأوروبية والأناضولية . فالنساء والرجال في المدن الأناضولية الشمالية مثل زيلة وميرزيفان كانوا يستلمون القطن الخام من الجنوب

المتوسطي ويغزلونه خيوطاً. وكانت بعض الخيوط المصنعة حديثاً تصدر إلى القرم العثماني. ويستخدم الحائكون المحليون بعضاً منه لصنع الخام الكاليكو الخشن للاستخدام المحلي وللتصدير^(٢). أما المنازل العثمانية الأخرى فكانت إنتاجية إعلالية منذ عام ١٨٠٠ وبقيت كذلك، بأعداد متناقصة، خلال الفترة كلها. سائين أيضاً فيما يلي أن طبيعة اقتصاد المنزل العثماني كانت تختلف باختلاف الإقليم وكذلك التغيرات التي طرأت على هذا الاقتصاد.

إن التركيز على المنازل وعمل المرأة هو المفتاح الرئيسي للفهم الواعي لتاريخ التصنيع العثماني في القرن التاسع عشر. لقد شاع الاعتقاد بأن الصناعة العثمانية «انحطت»؟ ربما لم يطرأ أي تناقص على الإنتاج الصناعي العثماني الإجمالي بين ١٨٠٠ و ١٩٠٠، بل إن السوق العثماني المحلي وسوق تصدير مصنوعات عثمانية مختارة كانا أكبر بكثير في بداية القرن العشرين مهما قبل ذلك (راجع ماسيلي)^(٣). في الحقيقة قد يعكس هذا الانحطاط الصناعي العثماني الذي يتردد ذكره تناقصاً في الإنتاج ناتجاً عن عمل نقاي منظم للذكور. لذلك فمن الهام جداً أن ندرس تقسيم العمل المنزلي حسب الجنس. فالإنتاج التصنيعي للنقابات المدنية والتي كان يسيطر عليها الذكور تدهور بشكل حاد في مناطق عديدة. في حين أن الإنتاج التصنيعي للنسوة العاملات في منازلهن لم يستمر وحسب بل توسع بسرعة، كما سائين، في بعض المناطق وقطاعات الصناعات اليدوية النسيجية. بالإضافة إلى ذلك تزايد العمل في المعامل ولا سيما بعد ١٨٨٠ وكانت غالبية العاملين في النسيج من الفتيات والنساء.

كانت المنازل الريفية تشكل ثمانين بالمائة على الأقل من مجموع السكان العثمانيين، وتتكون عادةً من النواة الأسرية أي زوج وزوجة (عادة واحدة) وأطفالهما. ويبلغ عدد الأشخاص في المنزل الريفي في المناطق الساحلية للبحر الأسود في الأناضول حوالي ٦٠٥ ووسطياً ٣٠٥ في المناطق الأخرى وبهذه الأرقام تحتل الأناضول مرتبة أعلى من المعدل العام لأوروبا ما قبل الصناعية. ولم تكن المنازل التي تضم أكثر من أسرة في الأناضول الريفية تشكل أكثر من ٣٠٪ من المجموع العام في حين أن الأسر البسيطة أو النووية تشكل ٥٠ إلى ٦٠٪^(٤). وفي مدينة استنبول العاصمة تبين لنا إحصائيات معتمدة بأن العائلة التي تشمل أكثر من أسرة كانت تشكل حوالي ١٦٪ فقط من مجموع المنازل الموجودة. ويضم المنزل الاستنبولي المنتمي إلى الطبقة العليا حوالي ٧٥ شخصاً، أما المنازل التي تنتمي لطبقات أدنى على السلم الاجتماعي فتعداد أفرادها حوالي ٤٥ شخصاً. وكان تعدد الزوجات في العاصمة أمراً نادراً ولا تتعدى نسبته اثنين بالمائة من بين جميع الرجال المسلمين المتزوجين. أما في مدينة نابلس العربية فالنسبة كانت أعلى، إذ تصل إلى ١٦٪ من مجموع الرجال الذين

خصصوا للإحصاء^(٥). وهنا يجب أن نؤكد على أن المنازل المدنية والريفية معاً كانت تفتقد وجود الرجال الذين كانوا غالباً غائبين نتيجة لارتباطهم بعمل مأحور في مواقع بعيدة عن دورهم. وكان العمل الذي يتطلب الهجرة، مما فيه العمل في مناطق ريفية أخرى وكذلك في مراكز مدنية نائية ومحاور، كان ظاهرة شائعة وشرطاً طبيعياً من شروط الحياة بالنسبة للأسر العثمانية. وأخيراً فإن قدرراً لا يستهان به من الوقت كان يخصصه المنزل العثماني الريفي العادي للفعاليات التصنيعية للاستخدام الشخصي أحياناً ولبيع أحياناً. لقد أغفلت الكتابات حول التصنيع العثماني والزراعة العثمانية حقيقة أن التصنيع كان جزءاً يومياً من حياة الريف والمدينة العثمانيين إفعلاً شبه تام. ويركز علماء التصنيع على نقابات الصناعات الذكور المدنية في حين اهتم باحثو الريف عادةً بأمر رراعة المحصول والعناية بالحيوانات الداجنة. ولم تكن المنازل الريفية مجرد منتج زراعي وحسب، بل كانت معنية بمزيج من الفعاليات الاقتصادية، مثل زراعة المحصول وأعمال المناجم والتصنيع وصيد الأسماك، وتختلف تركيبة هذا المزيج تبعاً للإقليم والفصل والفرص المتاحة. وإن لم تكن غلة المحصول تبشر بحصيلة وافرة كانت جهود الأسرة تنصب على التصنيع بغية البيع وكسب المال نقداً لشراء احتياجات الطعام.

وتقدم لنا المعلومات الخاصة بصناعة الحرير في بورصة في القرن التاسع عشر إلماعات قوية، إلا أننا نفتقر بشدة إلى حقائق ملموسة، بخصوص تأثير عمل المرأة الفعالة على التغيرات الطارئة على التقسيم الجنسي للعمل المنزلي. إذ داع صيت مدينة بورصة وضواحيها لقرون عديدة كمصنعة للأقمشة المقصبة والمطرزة الفاخرة. وتنوع التقسيم الجنسي للعمل في الصناعة تبعاً لموقعها الريفي أو المدني. إذ تقوم الأسر الريفية رجالاً ونساءً بتحضير الحرير الخام محلولاً بطول واحد من شرنقته. غير أنه في المدينة قد يقتصر غزل الحرير على اليد العاملة النسائية مع حلول القرن كما كان الحال عليه في دمشق الواقعة في الولاية السورية من الامبراطورية العثمانية. وفي بورصة كما في دمشق كان النساجون الذكور المنظمون في نقابات يحكيون كل الأنسجة الحريرية المنتجة، إلا أن الأمر لم يكن يخلو من بضع عاملات يقمن بالعمل نفسه. وتراجع عدد النساجين من أعضاء النقابة العاملين في صناعة حرير بورصة تراجعاً واضحاً عندما هبط إنتاج الأنسجة الحريرية بحدة بعد عام ١٨٣٠. ومن المحتمل أن النساجين الذكور الذين أضحو فائضين عن الحاجة ودون عمل قد وفقوا بإيجاد عمل خلال عشرات السنوات التي تلت، في صناعة الحرير الخام المتوسعة والتي كانت تغزل في ذلك الوقت يدوياً في معظم الأحيان. وفي عام ١٨١٢ بلغ مجموع إنتاج بورصة من الحرير الخام

حوالي ١٥٠٠ ر. ١٥٠٠^(٦). رطلاً إنكليزياً، وكان يلف بأكملة يدوياً على بكرات من قبل النساء والرجال. ومن ثم ارتفع الإنتاج محققاً بفضل التقنية الحديثة والطلبات الأجنبية المتزايدة. وجاءت التقنية الحديثة على هيئة آلات تعمل بقوة البخار وتضمها معامل وتقوم بغزل الحرير الخام من الشرائق. وفي ١٨٥٠ أنتجت آلات الغزل هذه عشرة بالمائة من مجموع الحرير الخام. وبحلول عام ١٨٦٠ وعندما أصبح منتوج بورصة من الحرير الخام ما يعادل مليون ونصف رطل، كان ٩٨٪ من ذلك المنتوج يلف على بكرات في مصنع يضم خمسين آلة غزل ويشغل على الأقل ٤٢٠٠ شخص.

كانت القوة العاملة في مصانع بورصة بأكملها من الإناث: فتيات ونساء، باستثناء المشرفين الذكور وعمال صيانة الآلات الذين يعتنون بالمحركات. وانتشر التوزيع الجنسي نفسه بشكل متواتر في آلات عزل الحرير المقامة في إقليم لبنان والتي أنشئت كذلك لتلبية الطلبات الأوروبية المتزايدة بكثرة. وفي الأيام الأولى لهذه الآلات، جهد السماسرة والمقاولون في بورصة ولبان لاجتذاب اليد العاملة الممانعة للدخول إلى المصانع وفي كلا الإقليمين اتبع السماسرة عدة طرق. تشابهت في أحيان كثيرة، للتغلب على العوائق القائمة في وجه حشد اليد العاملة. فقد جلب فريقا السماسرة في الإقليمين نساءً من فرنسا وسويسرا ممن لهن خبرة في غزل الحرير لتلقين التقنية الحديثة وليبين بالقياس أن بإمكان النساء العمل في هذه المصانع دون التعرض لأية مخاطر^(٧). كما وجد هؤلاء السماسرة في الدين حليفاً لهم سواء في المسيحية أو الإسلام. وفي الستينات من القرن التاسع عشر أصدر بابا الروم الكاثوليك حكماً بالسماح للفتيات الأرمنيات من منطقة بورصة بالعمل في المصانع، كما لعب العلماء المحليون في لبنان ورجال الدين المسيحيون دوراً بارزاً في تشجيع الفتيات المحليات على العمل تحت إمرة مشرفات أجنبيات في مصانع عزل الحرير التي يملكها أجانب^(٨). كما قام مالكو مصانع بورصة باستمالة العاملات بتقديم المغريات الأكثر دنيوية لهن فعرضوا عليهن أجوراً عالية. وكانت عاملة العزل في منتصف الخمسينيات من ذلك القرن تتقاضى خمسة أضعاف ما تحتاجه لشراء قوتها اليومي. إلا أن الأجور سرعان ما تناقصت، إذ تزايدت إمدادات اليد العاملة مع توفر الأتراك المدينيين من بورصة وفتيات القرية من المناطق المجاورة. وسرعان ما أصبحت عاملات الغزل من بين أقل عمال المصانع أجوراً في التصنيع العثماني. إن «أقل الأجور اليومية كانت تدفع في مصانع الحرير (والتبغ) حيث تعمل النسوة بشكل أساسي»^(٩). وأسهمت النساء التركيات المتزوجات في المدينة ببعض اليد العاملة على الأقل. واستناداً إلى أحد المراقبين الأوروبيين في أواخر الستينات من ذلك القرن رفع العمل المأجور

من مكانة النساء في أعين أزواجهن ، إذ كان يسهم في زيادة دخل الأسرة . كما أشار المراقب مستحسناً إلى أنه طالما واطلب النساء على العودة إلى جناح النساء بطاعة كاملة بعد عودتهن من العمل فإن العمل المأجور لم يجلب معه سوى المزايا للأسرة التركية العثمانية في بورصة^(١٠) وسعى سماسرة بورصة للبحث عن إمدادات للأيدي العاملة من خارج المدينة ، فحشدوا فتيات صغيرات « للغاية » من المناطق الريفية المحيطة وأسكنوهن في مهاجع مبنية قرب المصانع . وصلت فتيات القرية اللواتي بدأن العمل كمتمرتات من عمر العشر سنوات ، في قوافل للعمل في موسم العزل المكثف . وعندما ينتهي الموسم فإن هذه الفتيات والشابات اللواتي اكتسبن سمعة محلية بسبب ما اقتنيه من ملابس عصرية ، كما فعلت الغزالات اللبنانيات ، يقفلن عائدات إلى بيوتهن مع أجورهن « تقريباً » كاملة . وعندما يتزوجن فإنهن غالباً ما يترك المصنع ولا يرجعن إليه إلا إذا تزلزلن^(١١) . غير أننا لا نعرف إلا القليل عن الوجهة التي يصرفن فيها أجورهن باستثناء مشترياتهن من الملابس — فنحن لا نعلم إن كانت الفتيات يحتفظن بالمال أم منحنه لأزواجهن أو أسلمنه لأهاليهن . ويشير بـأ سار من أيام الخمسينات في القرن التاسع عشر إلى أن هؤلاء النسوة التابات ساهمن في إعالة أسرهن غير أنه لا يمكننا تعميم ذلك . وهناك بعض الشكوك الأخرى ، إذ ليس من الواضح تماماً إن كان هناك تزايد صرف في استخدام اليد العاملة من الإناث في صناعة النسيج أم مجرد استمرارية ، بطريقة آلية ، لأنماط ومستويات ثابتة . كما أنه من غير المعروف إن كان هذا العمل يمثل دخول معظم الأسر مجال العمل المأجور أم أنه مجرد انتقال من أحد أشكال اكتساب الأجر إلى شكل آخر . ويتزامن ظهور عزل الحرير الآلي بدقة مع الانحطاط السريع لغزل القطن في منطقة بورصة خلال فترة ١٨٥٠ ، وقد يكون لتوفر أماكن عمل (مؤقتة) بأجور عالية في غزل الحرير يد طولي في تسريع انحطاط غزل القطن المحلي .

ويمكن تفسير الهيمنة الكبيرة لليد العاملة من الإناث في صناعة غزل الحرير العثمانية بالرجوع إلى عوامل عدة . فالاقتصاد العثماني عموماً كان يفتقر إلى اليد العاملة وقد هباً استخدام النساء للعمل حلاً لمشكلة مستعصية لأصحاب المصانع بإيجاد يد عاملة رخيصة . كما أن هذه المصانع لم تكن تؤمن مصدراً معتمداً لدخل كامل بالنسبة للعاملين فيها . فبعد الازدهار الكبير في بقاء المصانع أخذت الصناعة تعاني من فرط طاقة الإنتاج القصوى ولم تعد مصانع الغزل تستخدم إلا جزئياً . وفي الخمسينات والسبعينات والتسعينات من القرن التاسع عشر وكذلك في أوائل القرن العشرين لم تكن هذه المصانع تشتغل أكثر من ٢٠٠ يوم في السنة . وبهذا فإن مصانع الغزل هذه كانت تشغل عاملها بدوام جزئي يتناسب مع نظرة

المجتمع العثماني إلى عمل المرأة على أنه إضافي تكميلي . كما تناسبت هذه الفعالية بشكل مريح مع الوقت المطلوب لتربية دودة القز الملقاة على عاتق الأسر العثمانية . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ندرة اليد العاملة في المناطق المحيطة بمورصة مثلاً فإنه ليس من قبيل الصدفة المحضة أن توصل مربو شرائق الدودة إلى ابتداء طريقة لتغذية دودة الحرير تختصر الجهد المبذول بحوالي ٧٠٪ إذا ما قورنت بالطريقة المتبعة في فرنسا وإيطاليا . كما كان الدوام الجزئي في المصانع متساوياً مع متطلبات الزراعة ومهام العمل المنزلي المترتبة على العاملات . ولم يتوصل غزل الحرير الآلي حين تطور في الأراضي العثمانية ، إلى التدخل في تقسيم العمل المتعارف عليه من قبل ضمن المنازل إلا في حدود دنيا سواء في الريف أو في المدينة . أما بالنسبة لصاحب المصنع فإن ترتيبات العمل هذه لم يكن لها سوى سيئة واحدة على المدى البعيد . فحلل الفترة الزمنية كلها كانت معظم المصانع تشتغل دون الحد الأدنى لطاقتها الإنتاجية بكثير مع أنه كان بإمكانها أن تغزل وتحقق الأرباح على مدى السنة كلها^(١٢) .

لعبت الفتيات والنساء دوراً هاماً في ثلاثة مجالات من إنتاج الأقمشة . إذ كن يغزلن الخيوط ويسجن القماش في المنزل للاستخدام الشخصي لأفراد الأسرة ، وكن ينتجن أيضاً في منازلهن ما يباع للسوق ، كما كن يكدحن في المشاغل بعيداً عن مواقع بيوتهن^(١٣) . وحتى حلول الربع الثاني من القرن التاسع عشر كانت نسبة عالية من اليد العاملة من الإناث في مجال إنتاج الأنسجة يشتغلن بالغزل إما بدولاب المعزل أو بفلكة المغزل . بيد أن استيراد الخيوط القطنية المغزولة في المصانع الأوروبية ارتفع بحدة لا تصدق مؤثراً في مكانة المرأة العثمانية الاقتصادية والاجتماعية . إذ ارتفع الاستيراد العثماني السنوي للخيوط القطنية ، والذي لم يبلغ سوى ١٥٠ طناً في أوائل العشرينات من ذلك القرن ، إلى ما يقرب الـ ٧٥٠ طناً في السبعينات . ولا شك أن الأثر الذي خلفته هذه الريادة اختلف إلى حد كبير تبعاً لكون النساء يعزلن أساساً للبيع في السوق أم للاستخدام المنزلي . فاستيراد الخيط الأجنبي كان يعي بالنسبة للغزالات اللواتي يتاجرن بما ينتجن خسارة عملهن في مجال الغزل على المدى البعيد ، أما على المدى القصير فكانت هذه الزيادة تعني تناقصاً في الأجور إذ اضطرت العاملات لقبول أجور أقل ليتمكن من منافسة المنتج الرخيص المتين المستورد . وكان غزل القطن التجاري محظوراً على النساء وقد أسهم استخدام الخيط المستورد في سحب العاملات من أماكنهن في المشاغل . ولو لم تحظ هاته النسوة العاطلات عن العمل بإيجاد عمل مأجور في نسج الأقمشة من الخيوط المستوردة ، لربما أصبحت القوة العاملة أكثر تجانساً من حيث جنس العاملين على مدى الزمن أي لأصبحت محصورة في الذكور فقط . إلا أن هذا

الافتراض الأخير لا يخلو من احتمالات الشك. فقد كانت إحدى النزعات السائدة في التصنيع العثماني في القرن التاسع عشر التحول من العمل النقابي إلى العمل خارج النقابات مصحوباً دون شك بزيادة أهمية اليد العاملة من الإناث في الإنتاج الإجمالي للأقمشة القطنية وغيرها من الأنسجة. وإذا ما كان لازدياد استيراد الخيوط تأثير سلبي أو مزدوج على غزالات الخيوط التجارية فإن تأثيره على النساء اللواتي يغزلن للاستخدام المنزلي كان مؤكداً وأكثر إيجابية. فالغزل اليدوي للخيوط التي تحتاجها ملابس الأسرة العثمانية العادية كان يستهلك الكثير من الوقت ويقدر بحوالي واحد على اتني عشر من مجموع مستوج عمل المرأة بأكمله^(١٤). وبدأ هذا التقسيم للعمل المنزلي بالتبدل في الربع الثاني من القرن التاسع عشر عندما أخذت واردات الخيوط الأوروبية المصنعة آلياً بالتدق على الامبراطورية العثمانية. ولا بد أن شراء الخيوط المستوردة قد اجتذب الغزالات البدويات اللواتي انعتقن بهذا من مهمة بطيئة تستهلك وقتاً ولا تدر ربحاً. وفيما بين ١٨٢٠ و ١٨٧٠ أعتقت واردات الخيوط حوالي ١٦٠.٠٠٠ امرأة عثمانية (أحصين على أساس ما يعادلن من دوي الأعمال بدوام كامل) من عبء غزل القطن الذي لم يكن يعود عليهن بربح يذكر^(١٥). إن تحرر هؤلاء النساء انعكس بوضوح وحدة على تقسيم العمل المنزلي عبر خليط من توفر وقت أكبر للترويج عن النفس وإنتاج أكثر من الأقمشة لاستهلاك الأسرة وإنتاج متزايد من السلع الزراعية والأقمشة المعدة للبيع لشراء ما يلزم من الخيوط بثمنها.

وعلى الرغم من كل تلك المزايا، بقي العديد من النساء العثمانيات ملزمات نتيجة الفقر بغزل خيوط القطن في المنزل للاستهلاك المحلي وللبيع معاً. وبما أن العديد من الأسر لم تقم بتقدير قيمة الوقت المستهلك في الغزل مما يعادله من المال، تمكنت الخيوط المغزولة في المنزل من المضاربة على الخيوط الأوروبية بأسعارها الأكثر تهاوداً. وعلى الرغم من أنها لم تكن بالضرورة تضاهي نظيرتها الأوروبية جودة، كان من الممكن استخدامها لصناعة ملابس أقل نوعية. وفي الحين الذي استمر فيه سعر الخيوط المستوردة بالتدهور على مدى القرن كله كانت أرباح الغزالات اللواتي ينتجن للبيع في السوق آخذة في الانحدار. وفي شتاء عام ١٨٥٧ كانت «جميع» النساء الكرديات في ضواحي ديار بكر منهكات في غزل الخيوط لإمداد الرجال في المدينة الذين يقومون بنسج قماش «البيز». وكانت هؤلاء النسوة من الفقر، بحيث لم يتمكن من شراء القطن الخام لغزله ناهيك عن شراء الحيط المستورد. لذا كانت النسوة يجمعن القطن ويقطفه لقاء الاحتفاظ بنسبة صغيرة منه. كانت المرأة تغزل ستة أرطال من القطن خيوطاً وتستبدلها في المدينة بتسعة أرطال من القطن الخام. وكانت تعيد

الكرة مراراً وتكراراً إلى أن يصبح لديها فتلة من الخيوط كافية « فيقوم زوجها بنسجها قماشاً فيستخدم ما يلزم أسرته ويبيع الباقي »^(١٦). واستمر الغزل اليدوي على الأقل خلال الستينات من القرن التاسع عشر في المناطق المحيطة بأرصرم وإقليم سيواس، حيث كان شائعاً حتى أواخر الثمانينات من ذلك القرن. « كل السلع التي كانت تصنع مثل السجاد والأقمشة الصوفية الخشنة والجلود كان الأهالي يصنعونها (وأغلبهم من النساء) في منازلهم.. وكانت تستخدم كميات كبيرة من الخيوط. إن جميع السلع الآن مصنعة بأيدي الناس (وأغلبهم من النساء) في المنازل على أكثر دواليب الغزل بدائية »^(١٧).

وفي أوائل القرن التاسع عشر وفي مركز تصنيع الأقمشة الضخم في حلب كانت النساء اللواتي يعملن في المنازل يغزلن سويماً ما يقرب من ١٠٠.٠٠٠ كيلو غرام من الخيوط القطنية المستخدمة في نسج الأقمشة الأكثر خشونة^(١٨). وفي ماراس القريبة لم يكن غزل الخيوط « يعد مهنة بالمعنى الصحيح للكلمة ». ومع ذلك كانت النساء « في كل البيوت الفقيرة — أي في كل الأسر تقريباً... يقمن خلال ساعات فراغهن بغزل ٩٠ — ١٠٠.٠٠٠ كيلو عرام سنوياً من خيوط القطن »^(١٩).

سيطرت الفتيات والنساء على القوة العاملة في غزل خيوط القطن والصوف في المصانع التي تعمل بقوة البحار والتي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر. وقد تركزت هذه المصانع في سالونيكاً ومقدونيا الداخلية وكذلك في إزمير وأدنة واستنبول. وكانت الفتيات الصغيرات يشكلن أغلبية اليد العاملة وكن مثلهن مثل إخوانهن الأوروبيات والأمريكيات (وفي بورصة) لا يمكن طويلاً حتى يكتسبن الخبرة والمهارة مما كان يتيح حنق أصحاب المصانع^(٢٠). فالفتيات اليهوديات مثلاً في مصانع سالونيكاً كن يعملن إلى أن يتزوجن، وكن يتزوجن أحياناً قبل أن يتجاوزن سن الخامسة عشرة، أو حتى يجتمعن من المال ما يكفي مائتهن^(٢١). وقد استخدم أحد المصانع في ضاحية يدكول قرب استنبول حوالي ٣٠٠ من النساء والأطفال لصنع ٥٠٠.٠٠٠ كبة من خيوط الغزل سنوياً. وفي إقليم أدنة جنوبي شرق الأناضول استخدم مصنع واحد فيه ٢٧٠٠ معرل ٣٠٠ من النساء والأطفال كانوا ينتجون سنوياً مليون كيلو عرام من الخيوط. واستخدم مصنع مجاور ٥٥٠ شخصاً كانوا عادةً من النساء والأطفال، يعملون اثني عشرة ساعة يومياً^(٢٢). وفي ١٨٨٠ استخدم أحد مصانع الغزل في ولاية سالونيكاً الأوروبية حوالي ٢٥٠ امرأة شابة و ٥٠ رجلاً. وفي مدينة سالونيكاً في التسعينات من ذلك القرن استخدمت المصانع حوالي ٤٨٠ فتاة تتراوح أعمارهن بين الثانية عشرة إلى الثامنة عشرة، و ١٦٠ رجلاً وصبياً. وكان الرجال يتقاضون ضعفي أو ثلاثة

أضعاف الأحر الذي يتقاضاه الصبية في حين أن الأجر الذي تبدأ فيه الفتيات عملهن كان نصف ما يتقاضاه الصبية. وكان ٧٥٪ تقريباً من مجموع ١٥٠٠ عامل في مصانع الغزل في مقدونيا من الإناث. وهن عادةً فتيات صغيرات بعصهن لم يتجاوزن السادسة من عمرهن. وفي التسعينات من القرن التاسع عشر كانت هذه العاملات يعملن خمس عشرة ساعة يومياً في الصيف وعشر ساعات في الشتاء مع استراحة خمس وثلاثين دقيقة لتناول العداء ودون أي استراحة مخصصة للإفطار. وكانت النساء العاملات في مصانع الغزل الداخلية مثل كارافيريا وبيوستا يعابن من ظروف أفسى وأشد من متيلانين في سالونيك. وفي سالونيك في أوائل القرن العشرين أسهم مزيج من ازدهار صناعة التبغ التي كانت تنافس صناعة الغزل على اليد العاملة النادرة ومن الحركات العمالية النشطة في رفع الأحمال في مصانع غزل القطن. (وكانت النساء كذلك يسيطرن على القوة العاملة في مصانع التبغ). إلا أن عمال مصانع الغزل في الداخل لم يكن أمامهم خيارات عديدة في كسب أجورهم^(٢٣).

وبقي عمل النساء في نسج الأقمشة شائعاً خلال تلك الفترة، واستمر طويلاً بعد أن احتفت صناعة الأقمشة المنزلية، كما افترض الكثيرون، من الأراضي العثمانية. وفي بورصة في الستينات من القرن التاسع عشر «وجد الفلاحون اقتصاداً فيما تسججه النسوة في المنازل من ألبسة متينة تصلح للاستعمال اليومي»^(٢٤). وكذلك عملت النساء «الريفيات» في طرابزون في الزراعة وفي غزل الصوف للملابس أفراد الأسرة الخارجية^(٢٥). وفي ذلك الحين تقريباً. استخدم ما يقارب ١٢٠٠٠ نول يدوي في الولايات الأناضولية الشرقية في ديار بكر وأضروم عدداً مماثلاً من الرجال بالإضافة إلى ٦٠٠٠ من الفتيان دون سن السادسة عشرة. وكان ثلثا عدد هذه الأنوال يستخدم لنسج الأقمشة القطنية وكانوا يتواجدون في الريف لا في المدينة. ويحصل النساجون الريفيون على فتلات الخيوط من القرويات اللواتي يستلمن بدورهن وزناً مماثلاً من النسيج^(٢٦). ونحن لا نعلم الآن شيئاً يذكر عن إسهام النساجين الريفيين في دخل الأسرة العام، وما نعرفه فقط هو أن أفراداً آخرين من الأسرة كانوا يقومون بشؤون الزراعة. وفي مدن الإقليم — مثل بتليس وديار بكر وماردين وهاربوت — كان النساجون الذكور يؤمنون معظم الدخل النقدي للأسرة في حين تكسب الزوجة حوالي (١/٧) سبع المجموع^(٢٧).

وفي نهاية القرن، كانت «كل أسرة تقريباً» في آسيا الصغرى ما تزال تملك نولاً يدوياً. «كان بإمكانهم صناعة ملابسهم الخاصة في حين يعجز الكثيرون عن كسب ما يكفي من النقود لشراء الملابس الأجنبية»^(٢٨). هذا التثبيت المتشدد بالأنوال حتى بعد حلول عصر

الاستيرادات العثمانية الهائلة من الملابس الأوروبية إنما يوحى لنا بالاستحابة المرنة للمنزل العثماني للتعبيرات المحتملة في فرص السوق. وفي السنوات التي يكثر فيها الطلب على المنتجات الزراعية قد تجدد الأنوال نفسها مهمة مسية، أما في أزمنة المجاعات أو لشح الطلب على السلع الزراعية تعود صناعة الألبسة لأفراد الأسرة أو للبيع في الأسواق إلى الحياة من جديد. وقد استحدثت النساء في ولاية سيواس في التسعينات من ذلك القرن الخيوط البريطانية وكذلك المغزولة محلياً لنسج قماتش حش لسراويل الرجال وللألبسة الأخرى. وكانت هذه العاملات يشتغلن على ما يقرب من ١٠.٠٠٠ نول في الإقليم. وفي منطقة (كارا) في داواس في إقليم آيدين استخدم حوالي ١٨٥ نولاً لنسج أنواع مختلفة من الأقمشة القطنية والكتانية بفرض بيعها. وكانت الفتيات والنساء يشتغلن ما يربو على ثلاثة أرباع هذا العدد^(٢٩). وفي الولاية ككل نسج حوالي ١٠.٠٠٠ نول يدوي قماتشاً مقلماً للاستهلاك المنزلي وللبيع معاً^(٣٠). وقد انهمكت هذه المنازل في الآن نفسه في الزراعة وفي التصنيع بغية بيعه في الأسواق. وتأرجح إنتاج النسيج تبعاً للمحصول الزراعي، وهذا مثل آخر من أمثلة انحسار وزيادة العمل المنزلي تبعاً لفرص الدخل ومتطلباته، فمن الزراعة إلى التصنيع والعودة ثانية وهكذا دواليك. وخلال السبعينات من القرن التاسع عشر كان الحرفيون الريفيون الذين يصنعون السلع لبيعها لجيرانهم يكسبون ثلثي دخلهم من الزراعة وثلثه من أعمالهم الحرفية^(٣١).

وكما تبين لنا تلك الأمثلة فإن مساهمة النساء في القوة العاملة المصنعة التي تنقاضي أجراً كانت ضحية لأحور زهيدة للغاية. وفي أواخر القرن التاسع عشر خلق استيراد الخيوط أماكن عمل جديدة للنساء في منطقة استنبول. واستخدمت هؤلاء النسوة اللواتي يعملن في منازلهن في مهتهن الجديدة الخيوط الأجنبية لحياكة الدانتيلات الكروشيه (المخرمات المحوكة على منارة) من أجل تصديرها متقاضيات أجراً عن القطعة الواحدة، وكانت الأحور متدنية للغاية بالمقاييس العثمانية آنذاك، حوالي ١٥ قرشاً يومياً. وعلى المنوال نفسه أتاح عمل الإناث المتدني الأجور والذي لا يتجاوز ١٥ قرشاً يومياً للأنسجة العثمانية المرسوم عليها يدوياً بأن تبقى منافسة ناجحة للأقمشة المطبوعة آلياً في المصانع الأوروبية^(٣٢). إن دلالة مثل هذه الأجور يمكن شرحها إذا ما افترضنا أن أسرة مؤلفة من ستة أشخاص كان بإمكانها شراء كل ما تحتاجه من خبز يومها. إذ تحتاج عائلة من ذلك العدد من الأفراد في حوالي عام ١٩٠٠ إلى ما يقرب من ٣٥ إلى ٤٠ قرشاً في الأسبوع لشراء الحد الأدنى وحسب مما تحتاجه من الخبز، دون أن يدخل في الحساب المال اللازم لشراء المواد الغذائية الأخرى

ومتطلبات السكن والملابس . وتكسب حائكة الدانتيل أو من يرسم يدوياً على القماش معدل ٢٠٪ مما تحتاجه الأسرة من قوتها من الحبز وحده . وبكلمة أخرى فإن أجور كل امرأة كانت ترودها بالحبز الذي تحتاجه لتبقى على قيد الحياة ، بالإضافة إلى جرة بسيط للغاية من الحبز الذي يحتاجه فرد واحد آخر من أفراد الأسرة .

تبين لنا صناعة الأحذية في استنبول ، بالإضافة إلى غزل الحرير في بورصة ، أن الأجور المتدنية لم تكن مقتصرة على الصناعات المنزلية ، كما ترودنا بلمحة غير مباشرة عن تقسيم العمل المنزلي . ففي نهاية القرن كان عدد الرجال والنساء العاملين معاً في ورشات صناعة الأحذية يقارب الخمسين شخصاً . وكان الرجال العاملون على آلات الخياطة يصنعون نصف أحذية ويتقاضون ١٢٥ قرشاً يومياً . وإذا ما أخذنا عائلة مدنية وسطية من خمسة أفراد نجد أنه إذا ما عمل الرجل سبعة أيام أسبوعياً يمكنه أن يكسب ٢٥٪ مما تحتاجه أسرته أسبوعياً من الحبز . أما زوجة عامل الخياطة إذا عملت في الدكان فستقوم غالباً بإهاء العرى للأزرار أو تخطيط الأزرار ، إلا أنها ستكسب إن عملت هي أيضاً سبعة أيام في الأسبوع حوالي ١٠ إلى ١٥٪ من المال اللازم لشراء ما تحتاجه الأسرة من الحبز . أما عمل الأطفال الذي كان شائعاً جداً في الصناعة العثمانية في القرن التاسع عشر ، فقد كان دون شك ضرورياً للحصول على حاجات الأسرة الإغاثية في حدودها الدنيا^(٣٣) .

كما ساهمت النساء مساهمة فعالة في صناعة الموهير الشهيرة في أنقرة ، وهي مساهمة يعود تاريخها إلى أواسط القرن الثامن عشر حينما كانت النساء يغزلن الأصناف الأقل جودة . وربما عاد تاريخها إلى أبكر من ذلك . وفي الثلاثينات من القرن التاسع عشر والأربعينات منه قامت نقابة سجع الموهير التي كانت تناضل ضد المنافسة الأوروبية بتنفيذ ما روجت له على أنه ابتكار جديد في عالم هذه الصناعة . ففي السابق كان شيخ النقابة يشتري الموهير الخام بأسعار محددة ويعطيها للغزاليين (من النساء والرجال معاً) . أما الآن فقد أرمت النقابة عقوداً مع « النساء الفقيرات » اللواتي اشترين الموهير في الأسواق المحلية وغزلنه ثم قمن ببيعه للنقابة لقاء السعر الذي يطلنه . وبما أن النقابة كانت تسعى جاهدة لمنافسة الأسعار الرخيصة للمنتحين الأوروبيين أخذت النساء تكمل بدلاً من أن تحل محل الطريقة السابقة للحصول على الخيوط^(٣٤) . وهكذا برزت للوجود قوة عمل من الإناث لها حريتها إلى جانب نقابة الغزل من الذكور ، وهو نمط موجود أيضاً في صناعة حرير بورصة وكذلك في صناعة المفروشات والأحذية في استنبول وإنتاج الأنسجة في حلب . وكذلك الأمر في منطقة جبال البلقان

الجنوبية، حيث ينتمي الرجال صانعو حبال الأشرعة إلى نقابة في حين أن النساء اللواتي يغزلن الخيوط الصوفية لهم لا ينتمين إلى أية نقابة^(٣٥).

وتقدم صناعة السجاد مثلاً حسناً لكيفية توزيع العمل حسب الجنس في صناعة محددة إذ يختلف ويتنوع حسب المنطقة. ويدل هذا الاختلاف على غياب نظام قيمة موحد في الشرق الأوسط أو الإسلام فيما يتعلق بإسهام المرأة في القوة العاملة. وقد اردهرت صناعة السجاد عموماً في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر. ففي غرب الأناضول ووسطها مثلاً قام الإنتاج المتصاعد باطراد بعد ١٨٥٠ باستخدام حوالي ٦٠٠.٠٠٠ شخص إلى حين حلول الحرب العالمية الأولى، معظمهم من الفتيات والنساء. وفي مناطق معينة من الأناضول اشتركت النساء عبر التاريخ في جميع مراحل صناعة السجاد، أي في غزل خيوط الصوف وصبغها وحياسة البسط. ولدينا هذا السرد من سيواس عام ١٨٨٨. «إن الصباغة والغزل والنسيج جميعها تتم سوية، وتنهمك النساء في كل أسرف بالعمل فينجرن كل ما يتعلق بعزل الخيوط يدوياً وصبغها بأصباغ نباتية تم نسجها وإتمام حياكة السجادة»^(٣٦). وفي مثل هذه الحالات كانت المرأة تقوم بمفردها بأعباء كل تلك الخطوات التي تستلزمها صناعة السجادة. أما في المناطق الأخرى فيشيع تقسيم العمل ويتناسب ذلك على ما يبدو مع اشتراك المنطقة في إنتاج السجاد للتجارة. ففي أواخر القرن التاسع عشر مثلاً، كان الرجال في مركز أوساك الإنتاجي الضخم يغسلون الصوف ويبيضونه ثم تغزله النساء حيوطاً. وتغير هذا التقسيم في العمل في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر حين تضاعف إنتاج البسط ثلاث مرات في حين تضاعف عدد الأنوال الناسجة للسجاد مرتين فقط. ولتتمكن الأسر من إنجاز المهمة الموكلة إليها أعادت ترتيب حياتها بحيث يمكن للنساء قضاء وقت أطول على الأنوال: ولحقة قصيرة من الزمن في أواخر التسعينات من ذلك القرن استلم الرجال مهمة غزل خيوط الصوف. ثم بيت مصانع الغزل التي تعمل بقوة البخار في المدن. وشبه بذلك ما حدث في إحدى مناطق إيران الحديثة عندما ارتفعت قيمة البسط المشغولة يدوياً والتي تحوكمها النساء، أخذ الرجال يقومون بالمهمات التي كانت تعهد إلى النساء عادةً مثل جلب الماء وحمل الجرار. (في هذه الحالة لم تحدث نقلة عقائدية في أدوار الجسسين)^(٣٧). وفي أوساك تغير تقسيم العمل بطرق أخرى أيضاً: قيام النساء في أوائل القرن التاسع عشر بمهمة صبغ الخيوط أعقبه تولي الرجال هذا العمل في الثمانينات من هذا القرن. عبر أن تقسيمات مختلفة للعمل سادت في مركز التصدير المهم في «قوله» المجاورة إذ استمرت المرأة هناك بصباغة الخيوط حتى نهاية القرن، وكان الرجال والنساء معاً يحكيكون

السجاد التجاري في كل من كورديس وقوله . أما في إيران أيام القاجاريين خلال الفترة نفسها فلم يكن رجال القبائل يبيعون السجاد ، بل كان ذلك عمل النساء وحدهن . إلا أنه في بعض المناطق الأخرى في إيران في الحقبة نفسها لعب الرجال دوراً فعالاً في الصناعة . ففي مشهد والمراكز المدنية الرئيسية الأخرى عمل الذكور بانتظام كحائكٍ للبسط ، وفي المدن الأخرى كتنهيز كانوا يعملون جنباً إلى جنب مع النساء على الأنوال ذاتها . ولكن في المدن الإيرانية الأخرى مثل كرمان كانت نساء يقمن بالعمل منفردات^(٣٨) .

وتوضح هذه الأمثلة غياب أي نموذج قطعي لتقسيم العمل تبعاً للجنس في التصنيع في الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر ، وذلك على الأقل في صناعة السجاد . فالرجال والنساء العثمانيون (وكذلك القاجاريون) كانوا يتبادلون الأدوار الإنتاجية بيسر ومرونة للحفاظ على موارد رزقهم كأُسرة . ويعكس وجود الحائكين الذكور والإناث في قوله وكورديس وعدة مدن أخرى في إيران القاجارية اشتراك الجنسين في أعمال الشرق الأوسط التي أشيع عنها بأنها حكر على النساء فقط . كما تبين هذه الأمثلة الأناضولية والإيرانية بأن التقسيم لم يكن يتسم بالسيطرة الذكورية على هذه النشاطات التي ارتبطت بشكل وثيق بالإنتاج التسويقي . ففي مراكز الإنتاج التجارية النشطة كان الرجال والنساء يحكيون البسط سواء بسواء . إن تواجد الرجال والنساء من العاملين في حوانيت صناعة الأحذية في استنبول يشي بنمط متساوٍ وأكثر ساطعة في العلاقات بين الجنسين مما تسمح به القوالب التقليدية لمثل هذه العلاقات . ففي مثل هذه المواقف تختفي الحواجز الصارمة المتشددة المفترض وجودها بين الجنسين وفي تقسيم العمل تبعاً للجنس . أي أن افتراضاتنا حول مثل هذه التقسيمات ليس لها نصيب من الصحة ، على الأقل في بعض الأحيان .

بيد أن أبحاث اشتراك الجنسين في مهمات صناعة السجاد في أوساك وغيرها من مراكز الإنتاج التي تحو منحى تجارياً منذ زمن طويل لم تكن أبحاثاً عالمية في الصناعة . إذ في الوقت الذي تزايد فيه الطلب الغربي على السجاد قام تجار إزمير واستنبول بإنشاء ورشات جديدة في أقاليم عديدة . وكذلك قام تاجر أوروبي بتأسيس مركز حياكة جديد عام ١٩١٢ في مدينة همدان الإيرانية . وكانت الحياكة بأيدي الفتيات والنساء فقط في هذه الورشات حيث كن يعملن بعيداً عن منازلهن ، الأمر الذي لم يكن وارداً في المراكز التقليدية السابقة^(٣٩) . وهكذا وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت عشرات الآلاف من الفتيات والنساء يعملن خارج منازلهن للمرة الأولى . ونحن لا نملك هنا أية معلومات عن التغيرات

المرتبة على ذلك في مكانة العاملات ضمن الأسرة أو في تقسيم مهمات العمل المنزلي والزراعي ضمن المنزل .

ولا نعلم شيئاً عن أسباب إقصاء الحائكين الذكور عن الورشات المقامة في أواخر القرن التاسع عشر في الأناضول (وهمدان) . وليس هناك ما يقطع الشك باليقين فيما إذا كان ذلك ناجماً عن قرارات اتخذتها الأسرة نفسها أم ارتآها التحار الأوروبيون الذين نظموا هذه الورشات . وتمدنا صناعة السجاد المعاصرة في أواخر القرن العشرين بمؤشرات لها دلالتها في ذلك السياق . وإحدى المؤسسات الصخمة التي تقوم الآن بتظيم الحياكة اليدوية للسجاد في الشرق الأوسط والأقصى تستخدم الحائكات في موقع والحائكين في موقع آخر ، ومن ثم الحائكات في موقع ثالث . والجنس بالنسبة لهذه المؤسسة هو أمر لا تأخذه بعين الاعتبار ، ومن الواضح أن المؤسسة أقلمت احتياجاتها مع الممارسات المحلية السائدة التي جعلت العاملين من كلا الجنسين متوفرين لحياكة البسط .

إن النمو الذي طرأ في القرن التاسع عشر على ثلاث من أهم الصناعات التصديرية وهي غزل الحرير وحياكة المخزومات (الدانتيل) وصناعة السجاد ، ازدهر وانتعش نتيجة للطلب الأوروبي ، وكانت دعائمه وأسباب استمراريته — كما ينبغي أن نكرر هنا — مستندة إلى اليد العاملة التي كان أغلبها من الإناث والتي كانت تتلقى أجوراً زهيدة .

وفي صناعة السيج عموماً ، كان الرجال فيما سبق يشكلون الأغلبية العظمى من الحاكة القايين المدينين . ومع تعاظم المنافسة الأوروبية استمر هؤلاء الرجال بالحياكة ولكن بأجور أقل فأقل ، مسهمين بذلك بدحل أدنى نسبياً في دخل الأسرة ككل من خلال مهماتهم التصنيعية . وكانت اليد العاملة من الإناث هي المسيطرة في العديد من الصناعات التي كانت إما حديثة العهد أو آخذة بالتوسع أو تلك المتأقلمة بجراح مع الشروط المتغيرة . وهذا ينطبق على الخيوط المغزولة يدوياً والمنتجة في المنزل وكذلك على الخيوط المغزولة آلياً المصنعة في المعامل وعلى إنتاج السجاد والمخزومات والحرير الخام وأيضاً حياكة الكتان والحرير في بعض المناطق . وأدى استيراد الخيوط الأحيية بدوره إلى انعتاق العديد من النساء من مهمات العزل وأتاح لهن حرية استخدام هذا الوقت المكتسب في أشكال من الفعاليات التصنيعية تدر ربحاً أكبر . غير أن الرجال والنساء معاً استمروا في الحياكة سواء للتسويق أو لاحتياجاتهم الخاصة .

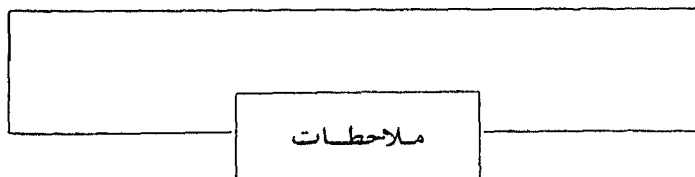
وتساند الأوضاع التي تقصيناها هنا على ما يبدو عدداً من النتائج المتعلقة بالنساء العثمانيات والمنازل والصناعات . فقد لعبت النساء والفتيات العثمانيات أولاً وكما ظهر واضحاً

من عرضنا السابق . دوراً متمماً تكاملياً في مجال تصنيع السيج في الامبراطورية العثمانية سواء في المنزل أو في الورشات . وعمل العديد من خارج المنزل سواء أكن مسلمات أو مسيحيات أو يهوديات . ويعبر هذا دون شك من نظرتنا إلى الحياة اليومية في ظل الامبراطورية العثمانية . ولكن ألا يعبر ذلك أيضاً عن مسألة التصنيع محد داتها ؟ فأغلب الفعاليات التي دار الحديث عنها هنا جرت في ورشات صغيرة وفي المنازل لا في مصانع آلية . ولكننا باقتفاء خطا عمل المرأة إلى منزلها ، اكتشفنا عالماً من النشاط التصنيعي الذي تضيع آثاره عندما يصب التركيز على المصانع . وفي الوقت ذاته نحن إذ نتبع التزايد (الظاهري) لعمل المرأة خارج المنزل إنما ندرك بوضوح أكبر الحجم الهائل للتعبات التي شهدتها القرن التاسع عشر . وقد احتل عمل المرأة أسفل درجة في سلم الأجور ، إذ كانت تنقاص شذرات مما يتقاضاه نظيره الرجل ، ولم يكن ذلك وليد الصدفة المحضة فالأحور الرهيدة التي كانت تتقاضاها المرأة تدفعنا إلى الاستنتاج بأن عملها لم يكن يعتبر سوى عمل تكميلي لا علاقة له بالحرفية . إلا أن هذا العمل كان أساسياً دون شك لاستمرارية صناعات النسيج العثمانية في القرن التاسع عشر حين كانت الأسعار والنفقات تتدهور دون توقف . وقد تكون طلبات الأسواق الغربية قد أسهمت في تعزيز الأهمية الاقتصادية للأفراد الإناث في المنازل العثمانية العاملات في التصنيع . وأخيراً فقد أظهر العديد من المنازل العثمانية إبان القرن التاسع عشر مرونة كبيرة في مسألة تقسيم العمل تبعاً للجنس .

إن النتائج التي حصلنا إليها في هذا الفصل قد عززت في نواح عديدة بالبحث الأنثوغرافي في الشرق الأوسط المعاصر . وقد أظهر عدد من الدراسات الحديثة بشكل لا مراء فيه الأهمية الحيوية لعمل المرأة في الاستمرارية الاقتصادية للمنزل القروي التركي المعاصر وهذا نجده يقيم أواصر عاية في الأهمية مع الماصي العثماني . إلا أن العديد من هذه الدراسات لم يعتبر على أثر لتقسيم العمل تبعاً للجنس والذي كان شائعاً في القرن التاسع عشر . إذ يبين أحد المحوت الذي تركز على قرى في منطقة قونية في الأناضول المركزية متلاً ، أنه لم يعد لتقاسم العمل وجود في يومنا هذا . ويعتقد هؤلاء الباحثون عموماً بأن المهمات محددة بشكل قاطع بمهمات خاصة بالرجال وأخرى بالنساء . وقد لاحظوا أيضاً أن النساء اضطلعن بمسؤوليات تصبغية جديدة ، فالرجال لم يسمحوا لهم بالعمل بمجهود أكبر ولساعات أطول من قبل فحسب ، بل لقد رفضوا أيضاً القيام بأية مهمات إضافية في المنزل . كما لم يجد هؤلاء الباحثون تعاضماً في سلطة أو مكانة المرأة ضمن المنزل نتيجة لارتفاع أجور عمل المرأة التركية المعاصرة^(٤١) . إلا أن هذه النتائج تتعارض تعارضاً مطلقاً مع ما توصل إليه باحث آخر

يدرس شؤون صانعي السجاد في موقع قرب آيفاليك في الأناضول الغربية . إذ انخرط هؤلاء العمال في إنتاج السجاد منذ عهد قريب جداً كجزء من الجهود التي قامت بها جامعة تركية للحفاظ على استخدام الأصباغ الطبيعية في الصناعة . فالرجال والنساء أخذوا يتبادل مهمات تصنيع السجاد وشؤون تدبير المنزل بمرور وسهولة . وهذا يمكن الاستنتاج بأن الأماكن التي تقترب مواقعها بعضها من بعض قد تختلف اختلافاً جذرياً في تقسيم العمل تبعاً للجنس . وقد ينحصر الاختلاف بكل بساطة في مسألة التنوع حسب الموقع وهي ظاهرة تتكرر كثيراً في البحث المعروض هنا . أو لربما كانت الإيديولوجية هي المسؤولة عن قبولها ما يلاحظه الباحثون في مواقع العمل والمنازل المعاصرة . أي أن الباحثين يحدون ما يبحثون عنه سواء أكان تقاسم العمل أو تقسيم مهمات العمل تبعاً للجنس .

ويبقى دور الماضي التاريخي في تحويل مكانة المرأة المعاصرة العاملة في الصناعة ، غائماً يفتقر إلى التحديد . هل هناك تقاسم أكبر أم أقل بين الجنسين لمهمات الصناعة في الشرق الأوسط في الثمانينات من هذا القرن مما كانت عليه في القرن التاسع عشر ؟ والسؤال المطروح تصعب الإجابة عليه إذا استخدمنا المصادر التاريخية . فمادام كان تأثير ازدهار الصناعة في القرن التاسع عشر بغية التسويق ، على مكانة النساء في الشرق الأوسط ممن يعملن لقاء أجر وعلى علاقاتهن الأسرية ؟ هل أدى إلى إشعال فتيلة رد فعل اجتماعي فكان أن قام الرجال بخطوة سرسة وضيّقوا الحناق الاجتماعي على النساء اللواتي كانت أهميتهن الاقتصادية في ازدياد مطرد ؟ إن علينا أن نتوقع حدوث تغيرات أساسية في دور ومكانة أولئك النسوة العاملات في الصناعة ، مع مرور الزمن . وعلى أي حال فإن الطبقات الشعبية خلال الثمانينات من القرن العشرين قامت بفرض الحجاب على المرأة وعزلها أكثر بكثير مما فعلت في السابق ، ولكن يبقى التساؤل مطروحاً عما إذا كانت مثل هذه النزعات ستفضي إلى تقسيمات للعمل تبعاً للجنس أشد صرامة وتشدداً أم لا .



- ١ — انظر David Urquhart «Turkey and its Resources» (London: Sausders and Otley, 1833). 47-51.24.
- ٢ — انظر Halil Inalcik, «Osmanlı Pamuklu Pazarı, Hindistan ve İngiltere Pazar rekabetinde emek mallyetının rolü», Middle East Technical University Studies in Development 1979-80, Special issue, 1-65, Public Record Office (London), Foreign Office (hereafter FO) 78, Various reports by Braut at Trabzon in the 1830s.
- ٣ — حلال تلك الفترة ارداد التعداد السكاني بمعدل سوي يبلغ ٠.٨٪، إلا أن أراضي الدولة تقلصت باستمرار انظر كتاب تشارلز عيساوي:
- Charles Issawi (ed.), «The Economic History of Turkey» 1800-1914 (Chicago: University of Chicago Press, 1980), II.
- ٤ — انظر Justin McCarthy, «Age, Family and Migration in the Black Sea Provinces of the Ottoman Empire», International Journal of Middle East Studies 10 (1979) 309-23, McCarthy, «Muslims and Minorities. The Population of Anatolia and the End of the Empire (New York. New York University Press, 1983), 110-11; Fo, Further Reports from her Majesty's Diplomatic and Consular Agents Abroad Respecting the Condition of the Industrial Classes and Purchasing Power of Money in Foreign Countries (London Harrison and Sons, 1871)
- ٥ — انظر Alan Duben, «Turkish Families and Households in Historical Perspective», Journal of Family History 10, (Spring 1985) 75-97, Duben «Muslim Households in Late Ottoman Istanbul» (Unpublished paper, 1986), وانظر Judith Tucker, «Marriage and Family in Nablus, 1720-1856 Toward a History of Arab Marriage», Journal of Family History 13, no.2 (1988): 165-79; Tucker in Nikki R. Keddie and Beth Baron (eds.) women in Middle Eastern History (New Haven: Yale University Press, 1991).
- ٦ — انظر Halil Inalcik, «Bursa», Encyclopaedia of Islam, 2ed. (Leiden. E. J. Brill (1960) 1: 1333-36; Hatt-ı humayun no 16757. 1225/1810, Başbakanlık Arşivi (hereafter BBA)
- ٧ — انظر Consular Reports of the United States. Department of State, National Archives, Washington D C

(hereafter CRUS), Reel T19 4R no 2, Schwaabe at Brousse 1 Oct 1847, Régis Delbeuf, «Une Excursion a Brousse et a Nicée (Istanbul, 1906) 140 note 1,142, 166-69; author's interview with Rana Akdis Akay at Bursa, June 1986:

انظر أيضاً الأحوار والأسعار المذكورة في كتاب العيساوي
«Economic History» 44-45 and FO 78/905, Sandison at Bursa, 6 Aug 1852.

ولمناقشة أطول انظر -

Donald Quartaert «The Silk Industry of Bursa, 1880-1914» Collection Turcica III Contribution à L'histoire economique et sociale de L'Empire Ottoman (Paris Peeters 1983), 481-503

٨ — انظر مقابلة Akay عام ١٩٨٦ . وكذلك انظر :

Edward C. Clark, «The Emergence of Textile Manufacturing Entrepreneurs in Turkey, 1804-1968» (Ph D diss , Princeton University, 1969), 34

وانظر
Roger Owen «The Silk-Reeling Industry of Mount Lebanon, (1840-1914)», in «The Ottoman Empire and the World Economy», ed. Huri Islamoglu-Iran (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), 276-77.

٩ — الكلام مقتطف من ترجمة لكتاب .

A Gunduz Okçun, «Osmanlı Sanayii 1913, 1915 Yılları Sanayi İstatistikı (Ankara' Ankara Universites Sosyal Bilimler Fakultesi Yayınları, 1970), 22,

انظر أيضاً

CRUS, Reel T194R No 2 Schwaabe at Bursa 1 Oct. 1847.

١٠ — انظر 146 Alexander Treshon Von Warberg, «Ein Sommer im Orient (Wien: C. Gerold's Sohn, 1869), 146

١١ — انظر المصادر المذكورة في ملاحظة رقم ٥ أعلاه .

١٢ — انظر المصادر المذكورة في ملاحظة رقم ٥ أعلاه . وأيضاً انظر

Hudavendigâr Vilayeti Salnamesi (hereafter VS) 1324/1906, 278; CRUS, reel T194, FO 195/299. Sandison at Bursa, 24 May 1851, 195 /393, Sandison at Bursa, 13 Aug. 1855

انتقل قسم كبير من الصناعة خارج المدينة لتحفيز نفقات اليد العاملة ، ومع بداية القرن كان ٧٥٪ من استطاعة إنتاج المعامل متمركز في المدد والقرى خارج بورصة .

انظر

La revue commerciale de Levante: Bulletin de la Chambre de Commerce Française de Constantinople, 30 Nov 1909

١٣ — إن الوثائق التي عدنا إليها من أجل هذه الدراسة لم تكن في الغالب ذات فائدة تذكر وفي بعض الأحيان كانت مصلفة فيما يخص الهوية الجنسية للقوة العاملة . وتشير المصادر المكتوبة باللغتين الإنكليزية والتركية

عادة إلى Worker أو isci (عامل/عاملة) دون أي تفاصيل فيما حلا الإشارة إلى حس الشخص. أما المصادر المكتوبة باللعين الفرنسية أو الألمانية فكانت تطلق على العمال عادةً Ouvrier أو Arbeitr وتستخدم هذه الصيغ المذكورة للإشارة أحياناً إلى العاملات كما أعلم من اطلاعي على مصادر أخرى

١٤ — انظر 149-50. Urquhart, Turkey,

١٥ — انظر Sevkett Pamuk «The Decline and Resistance of ottoman Cotton Textiles, 1820-1913», Explorations in Economic History 23 (1986) 205-25

١٦ — انظر FO 195/459, Holmes at Diyarbakir, 14 April 1857

١٧ — انظر CRUS, 26 May 1887

١٨ — انظر Germany, Reichsamt des Innern, «Berichte über Handel und Industrie (Berlin· Carl Hermanns), I, Heft 9, 10 Aug, 1907

١٩ — انظر La revue, 31 Mar, 1904, Lettre de marache, 30 Mar 1904.

٢٠ — انظر Great Britain, Parliamentary Papers, Accounts and Papers (hereafter A & P) 1899, 103, 6241, Sarell on Constantinople, 1893-97

٢١ — انظر A & P, 1893-94, 5581, Salonita for 1891-92 (Blunt, 30 Sept 1893).

٢٢ — انظر Austria-Hungary, Berichte der K.U.K. osterr - Ung Konsularämter über das Jahr 1901 (Vienna Handelsmuseum) (hereafter KK), 1901, vol 19,p 1, and for 1902 and 1903; Ministère du Commerce, Rapports commerciaux des agents diplomatiques et Consulaires de France (Paris 1883-1914) (hereafter RCC), No. 109 (Mersin for 1892); Berichte, 1, Heft 9, 20 Aug, 1907.

٢٣ — انظر RCC, no. 76, reel 33, Salonique for 1900, reel 35, Salonique for 1902; Bulletin du Comité de l'Asie Française, Salonique, 25 Juillet 1883

انظر أيضاً

AAP, 1893-94, 97 5581, Salonica for 1891-92 (Blunt, 30 sept. 1893), 1908, 7253, 17, Salonica for 1907, 7472, 103, Salonica for 1910; Berichte XIX, Heft 6, 18 April 1913, and kk, 1905, vol. 2,p 6, Salonich

٢٤ — انظر FO 195/774 Sandison at Bursa, 25 May 1864.

- ٢٥ — انظر A & P, 1878-79, Biliotti at Trabzon for 1877-78.
- ٢٦ — انظر FO, Further Reports, 797.
- ٢٧ — راجع المصدر السابق صفحة ٧٩٥.
- ٢٨ — انظر CRUS, reel T681, Jewett at Sivas, 30 June 1893.
- ٢٩ — انظر VS (Aydın) 1307/1891.
- ٣٠ — انظر
Berichte, Bd VII, Heft4, 19 Juli 1904, 300, CRUS, reel T681, Jewett at Sivas, 26 May 1893
- ٣١ — انظر FO, Further Reports, 743.
- ٣٢ — انظر
Berichte, Bd. VII, Heft4, 19 Juli, 1904, 274, 301, 306-8
- انظر أيضاً
- ٣٣ — يفترض هذا استهلاك ١٨٨ ناوند / ٨٣ ر. كع في اليوم سعر وسطي يبلغ ١٠ ر كوروس / أوقية من الخبز.
انظر
Donald Quataert. «Limited Revolution. The Impact of the Anatolian Railway on Turkish Transport and the Provisioning of Istanbul, 1890-1908», «Business History Review 51, no.2 (1977): 139-60, Berichte, Bd VII, Heft4, 19 Juli 1904, 306-8. See, for example, VS (Adana) 1318/1402, S.188.
- ٣٤ — انظر
Cavdet Dktusat no 52, 6Za 1241/July 1862, No 31, 3B 1244 (January 1829, No. 694, 6Za 1244) June 1829, BBA; Mesail-i muhimme Ankara eyaletine dair No 2073, 1261/1845, BBA
- ٣٥ — انظر
Nikolai Todorov. «The Balkan City, 1500-1900 (Seattle. University of Washington Press, 1983), 228;
- وأيضاً
Salaheddin Bey La Turquie à L'exposition Universelle 1867 (Paris: Hachette et Cie, 1867), 129;
Michael R. Palaret. «The Decline of the Old Balkan Woolen Industries, c. 1870-1914, Vierteljahrschrift für Sozial und Wirtschaftsgeschichte 70 (1983) 331-62
- ٣٦ — انظر CRUS, reel T681. Jewett at Sivas, 22 July 1888
- ٣٧ — انظر Nikki Keddie to author, 4 October 1988
- ٣٨ — انظر
Usaklı Yilligi (Istanbul, 1968), 269; A. Cecil Edwards, «The Persian Carpet: A Survey of the Carpet-Making Industry of Persia (London G. Duckworth, 1953), 28, 59-60, 201.

إذا ما اتجهنا شرقاً أيضاً نجد أنه في منتصف القرن العشرين كان الرجال اليهود يعملون غالباً كحائكين
للسجاد التجاري
٣٩ — للاطلاع على دراسة أشمل لصناعة السجاد انظر .

Donald Quataert «Machine Breaking and the Changing Carpet Industry of Western Anatolia
1860-1905» Journal of Social History 11 (Spring 1968): 473-89

وكذلك

Edwards, «Persian Carpet» 90-91.

٤٠ — انظر

Günseli Berik, «From Enemy of the spoon» to Factory Women's Labor in the Carpet Weaving
Industry in Rural Turkey (paper presented at the annual meeting of the Middle East Studies
Association, New Orleans, La , 22-26 Nov (1985); Berik «Invisible Carpet Weavers Women's
Income Contribution in Rural Turkey», Nilufer Isvan hayat, «Rural Household Production and the
Sexual Division of Labor A research Framework».

وأيضاً

E. Miné çinar «Disguised Employment-The case of Female Family labor in Agriculture and Small
Scale-Manufacturing in developing countries; the case of Turkey»y (papers presented at the annual
meeting of the Middle East Association, Boston, 20-23 Nov. 1986)

٤١ — انظر

Josephine Powell «The Role of Women» (Paper Presented at the Symposium on Village life and
Village rugs in modern Turkey, Georgetown Uni Washington D C. 1987

كما أن هناك اختلافاً كبيراً في الآراء بين المؤرخين الأوروبيين فيما يتصل بدور الحسنيين في التصنيع الريفي
راجع أيضاً أعمال كل من .

Gay Gullikson, Hans Medick and Jean Quataert.

سعيد بيه — الحياة اليومية لأحد أبناء مدينة استنبول في بداية القرن العشرين

ب دومونت

ليس لدينا سوى معلومات متفرقة عن بيان سيرة سعيد بيه . ونحن لا نعرف متى ولد . ما نعرفه هو أن أباه حقي باشا كان وزير مخصصات نفقات السلطان^(١) . ونعرف أيضاً أنه أكمل دراسته الثانوية في المعهد الملكي في سراي غالاطة وأنه كان يلم بالفرنسية إلماماً تاماً وفي بداية القرن العشرين كان عضواً في المجلس الأعلى للصحة في استنبول وكان يشغل منصب مترجم في القصر وكانت إحدى وظائفه نقل القصص البوليسية إلى التركية من أجل عبد الحميد الثاني . ونحن نعلم بأنه علم علم الفرنسية التجارية في مدرسة التجارة وأنه قام بتدريس فن الترجمة في سراي غالاطة كآخر سهم له في جعبته . هذه هي المؤشرات الوحيدة التي لدينا فيما يتعلق بحياته المهنية وكلها مؤكدة محقق رودتنا بها الكتب السنوية الرسمية للامبراطورية العثمانية^(٢) . وعندما سُئل أبناؤه وأحفاده لم يتمكنوا من إعطائنا أية تفاصيل إضافية .

ومع أننا لا نعرف عملياً أية معلومات عن الخطوط الأساسية لحياة هذا الرجل ، إلا أنه من غرائب الصدف أن نعرف الكثير جداً عن الأحداث الكبيرة والصغيرة التي صاغت النسيج اليومي لحياته في السنوات الأولى من قرننا الحاضر . وفي الحقيقة . احتفظت سلالة سعد بيه بستة تقاويم زرقاء نشرتها هاشيت موافقة للسنوات ١٩٠١ ، ١٩٠٢ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٦ ، ١٩٠٨ و ١٩٠٩ وقد دون صاحبها فيها يوماً بيوم على صفحات محصنة لذلك الغرض كل ما يعتبره ذا دلالة : وحبات تناولها في مطعم . نزعات على الأقدام ، لقاءات مع الأصدقاء وساعات أمصاها في مكتبه ... إلخ . كما كتبت على عجل نفقاته اليومية المختلفة . وهكذا فإن سعيد بيه يعطي السرد التالي للكيفية التي أمضى بها يوم الأربعاء من كانون

الثاني/يناير ١٩٠٢ مثلاً: (في مدرسة التحارة . عندي زكام . العداء سيكون في كالبكشيلار باشي . إلى مديرية التربية . مع سري بيه وسلال بيه . محادثة مع شائنا حول مدرسة العلوم . ذهبت سيراً على الأقدام مع نيفارزاد فريدون بيه إلى مديرية الصحة . في الساعة ١١٣٠ في عالطة مع عارف بيه والمستر زيتير . سيراً على الأقدام عبر جسر أونكابان . في الساعة الواحدة العودة إلى المنزل على حصان أجرة . الزوجة تعاني من أعصابها . خلال اليوم الزوجة دهست مع سميراميس بالترام إلى بيوعلو) .
تم تلا ذلك قائمة بالمققات اليومية .

٤ / قروش /	مواصلات
٥	عداء
٢٠	للمرشد خليل آغا
١٢	مشروبات
٤٠	قاموس فرنسي / تركي
١٠	حلوى للأطفال
١٢	مققات مواصلات للروحة
٤	دمية للأطفال
٥	خبز

يبين هذا المثال المأخوذ بشكل عشوائي تماماً أن هذه الوثيقة التي بين أيدينا ليست مذكرات شخصية أو نصاً يزعم بأنه محاسن أدبية . إن كل ما أراد سعيد بيه فعله هو تسجيل يومي في مفكرته وبأسلوب أشبه بالبرقيات الأشياء المختلفة التي تمر به . وهدفه ببساطة لا يتعدى أن يذكر نفسه بالمشاغل التي استعرت وقته . ولا تضم هذه المذكرة أي أطروحات فلسفية أو وصف زاه للأشخاص أو المجموعات الاجتماعية التي كان رجلنا هذا في احتكاك دائم معها ، كما لم يرد أي تعليق على الأحداث السياسية التي ملأت أصدائها الصفحات الأولى للجرائد . فتقاويم سعيد بيه لم تضم بين دفتيها سوى تعداد لا تكلف فيه للحقائق اليومية وكشف بالنفقات اليومية . ومع ذلك وعلى الرغم من اقتضاب هذه المذكرات ، فإنها ذات أهمية استثنائية . قبل كل شيء كان سعيد بيه إذ يتتبع بدقة متناهية جميع نفقات الأسرة ، بدءاً من الشراء اليومي للخبز بما قيمته ٣ أو أربع قروش إلى ما أنفقه على إصلاحات في المنزل موهياً في حملة ما ذكره مما دفعه لتصليح طربوشه واتباع الحلوى لأطفاله وشراء حذاء مرلي

لزوجته وما دفعه تمناً لكسارة بندق وزحاجة كونياك ومكتبه لها محور دوار، دون أن ينسى تدوين نفقات الطعام والمواصلات — فإنه في كل ذلك يزودنا معرفة دقيقة للغاية عن ميراثه منزل في استنبول ويمكننا من تحليل بنيته وتتبع تقلقله خلال فترة تمتد على طول سبع سنوات . كما أن لهذه التقاوم ميزة أخرى إذ تجربنا بدقة مماثلة عن أسلوب حياة موظف عثماني في بداية هذا القرن . لقد أراد سعيد بيه الاحتفاظ ليس بذكرياته عن رحلاته عبر المدينة وحسب (والتي تتيح لنا أخذ فكرة عن الجغرافية اليومية لرجل في مثل مركزه) بل بمشاغله المهنية أيضاً وباللحظات التي أمضاها مع أسرته وخاصة بشااطاته في أوقات فراغه، إذ إنه كان يمتلك دون شك — مثل الكثير من ساكني استنبول فيما مضى من الأيام وفي زمننا الحاضر — روحاً مرحة ميالة للهو والقصف . ونتيجة لذلك فإننا نجد في تقاويمه معلومات لا يمكن العثور عليها إلا في بعض الروايات الواقعية التي تتناول أواخر القرن التاسع عشر .

لن نذكر في هذا المقال أية معلومات تتعلق بميزانية أسرة سعيد بيه، إذ إن هذا الجانب قد قدمه فرانسوا جيورجيون وقام بتحليله (وهو المؤلف الذي اشتركت معه فيما يخص الدراسة الحالية) في ندوة الـ CIEPO Symposium التي أقيمت في تونس في أيلول / سبتمبر ١٩٨٢^(٣) . وسحصر اهتمامنا هنا في المواضيع «اليومية» فقط . وليس هدفنا أن نصف بالتفصيل حياة موظف عثماني يوماً بيوم بل أن نلتمس من خلال ملاحظات سعيد بيه (وقد أخذنا بعين الاعتبار تلك المدونة في عام ١٩٠٢ فقط والتي كتبها بانتظام خاص) بعضاً من السمات العامة التي تميز أسلوب حياة هذا الرجل الذي يبدو أنه يمثل بشكل لا بأس به شريحة معينة من المجتمع .

١ . الجدول

يعجب المرء إذ يتصفح ملاحظات سعيد بيه للدقة الشديدة التي سرد بها استخدامه لوقته . وقد ينتهي بنا الأمر إلى أن نظن بأننا نتعامل مع أحد المهووسين فعلاً بعقارب الساعة . فسعيد بيه يدون عملياً كل يوم ساعة بساعة حذافير الوقت الذي يغادر فيه منزله ومتى يصل إلى المكتب أو المدرسة ومتى يخرج لتناول الغداء . ولا يسي أن يسجل الوقت الذي عاد فيه إلى منزله ومتى خرج لتناول قده عرق مع أصدقائه أو متى يذهب للمسرح . ومن المؤكد أنه هوس في محله — إذ جاء لصالحنا — وهو هوس شائع بين أولئك الذين يجدون أنفسهم عرضة لإغراء لا يقاوم لتثبيت الزمن الذي يمر كلمح البصر، على الورق . وقدمكننا من تخمين الكيفية التي يمضيها سعيد بيه أيامه وساعاته تخميناً دقيقاً .

دعنا نتفحص الوقت الذي يكرسه لحياته المهنية .

مدرسة التجارة	قاعة محاضرات	مجلس الصحة
غالاطة ساراي		
الاثنين	ساعتان	ساعتان
الثلاثاء	ساعتان	ساعتان
الأربعاء	٣ ساعات	ساعتان
الخميس	٣ ساعات	ساعتان
الجمعة		
السبت		٣ ١/٢ ساعة
الأحد		

كان سعيد بيه كما ذكرنا آنفاً، مشغولاً بششاطات من ثلاثة أنواع . ففي المقام الأول كان عضواً في المجلس الأعلى للصحة — وهو مؤسسة أوجدت عام ١٨٣٨ بأمر من محمود الثاني . ومهمتها أن تنظم في سائر البلاد المساعي للوقاية من الأمراض المعدية^(٤) . ويتقاضى سعيد بيه معظم راتبه من مديرية الشؤون الصحية . وهو أيضاً مترجم في القصر ويعلم الفرنسية وفن الترجمة في المعهد الملكي في غالاطة ساراي وفي مدرسة التجارة . ولا يبدو أن وظيفة سعيد بيه كمترجم للسلطان كانت تأخذ الكثير من وقته . إذ لا ذكر لها في ملاحظاته عن عام ١٩٠٢ . ونحن نلاحظ فقط أنه يقوم من حين لآخر بزيارة قصر يلدز لقبض راتبه . أما بالنسبة لبقية الوقت الذي يخصصه لواجباته المهنية فنحن نعلم بفضل مذكراته كيف كان ينظمه . ويلخص الجدول أعلاه المعلومات المتوفرة لدينا عن الخريف والشتاء .

كان سعيد بيه، كما نرى، يخصص عشر ساعات في الأسبوع للتدريس . وجميعها ساعات صباحية متجمعة في يوم الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس . وهو يذهب في فترات بعد الظهر إلى المجلس الأعلى للصحة، حيث يمضي حوالي إحدى عشرة ساعة ونصف أسبوعياً .

وبناءً على ما تقدم فإن سعيد بيه فد خصص حوالي ٢١ إلى ٢٢ ساعة لحياته المهنية .
ويجب هنا إضافة الساعات التي تستغرقها الترجمة للقصر وأيضاً تحضير الدروس وتصحيح أوراق الطلاب . غير أنه لا ذكر لأي من هذه المهام في تقويمه .

أما بالنسبة للوقت الذي يمضيه في المجلس الأعلى للصحة فمن الصعب التحقق مما إذا كان يتضمن عملاً فعالاً أم أنها مجرد ساعات يمضيها في الحضور . واللجنة التي كان سعيد بيه أحد أعضائها كانت تلتئم من آن لآن فقط . وذلك حين يجتاح أحد الأوبئة إقليمياً ما من الامبراطورية أو عندما تكون هناك مشكلة ملحة ماثلة^(٥) . ومن المحتمل أنه كان كافياً بالنسبة لسعيد بيه أن يثبت وجوده في مديرية الشؤون الصحية . والواقع أن ملاحظاته كثيراً ما تذكر حواراً أو نقاشاً دار بينه وبين أحد أصدقائه خلال ساعات المكتب . وهذا من شأنه أن يبرهن على أنه لم يمض وقته على الأغلب في إنجاز عمل فعلي .

بعد استعراض وجرّد للنشاطات اليومية التي يقوم بها سعيد بيه يخرج المرء بالانطباع بأن وظيفته في مديرية الصحة لم تكن سوى وظيفة اسمية . وهناك ما يدفعنا أيضاً إلى الاعتقاد بأن مهامه كمعلم لم تكن مرهقة مزعجة . والحق أننا نشعر بأننا أمام واحد من أولئك الموظفين الكسالى الذين نخدمهم كثيراً في الأدب التركي حول النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين . هؤلاء الموظفون الذين إن صدق الأدب كانوا يمضون أياماً بأكملها يشربون الشاي ويبرون أقلامهم ويتحدثون مع زملائهم وأصدقائهم في المكتب . عندما نقرأ ملاحظات سعيد بيه لا يسعنا إلا أن نستعيد في أذهاننا منصور بطل رواية ؟ Turfandami, Yoksa Turfa mi? (الجديد أم الغريب ؟) الذي كان مثل سعيد بيه يجمع بين التعليم ووظيفة في إحدى وزارات استنبول والذي كان يعاني أشد المعاناة من إحساسه بالتبطل والكسل في حياته المهنية^(٦) . كما يذكروا سعيد بيه كثيراً بـ « بيرو بيه » وهو بيرقراطي شاب صوره ريكايزاد محمود أكرم في Arba Sevdast (غرام العربة) والذي يبدو أنه يمضي من الوقت متنقلاً في عربة أطول بكثير مما يمضيه منحزاً أعمال المكتب أو غيرها .

هل لنا أن نصدق إذاً من خلال ما نعرفه عن سعيد بيه أن البيروقراطية العثمانية كانت مكرسة لشرب الشاي فقط خلال ساعات المكتب كلها والحوض في أحاديث فكهة ؟ لا ريب أن الوصول إلى استنتاج معمم إلى هذا الحد يستند في مرجعه الوحيد إلى ملاحظات دونها رجل واحد هو أمر بعيد عن الصواب والدقة . ومع ذلك فإنه أمر ذو دلالة أن يشاه

سعيد بيه الشخصية التي رسمها المؤلفون الأدباء هذا التسه الكبير . ولا بد أن مثل هذا النمط من البيروقراطية كان يتكرر غالباً بحيث أعطى مصداقية لما ألفه أدباء الرواية .

لننظر الآن في كيفية استخدام ساعات الفراغ . من الواضح جداً أن مثل هذه الساعات تحتل قسماً لا يستهان به في حياة سعيد بيه . وبما أن مشاغله بين التعليم والمكتب لا تستغرق الكثير من وقته كان بإمكان سعيد بيه أن يخصص جزءاً لا بأس به من النهار للترويح عن النفس ولقاء الأصدقاء والسمر واللهو .

ونقدم فيما يلي مثلاً عن الشاطات الأساسية التي تملأ ساعات الفراغ حسب ما ورد في الملاحظات من ١١ إلى ١٧ شباط / فبراير . ويجب الانتباه هنا إلى أن الفترة التي سنتناولها الحالية من أي مناسبات احتفالية أو اجتماعية . وتحتل أجزاء أخرى من السنة — وخاصة شهر رمضان وشهور الصيف — باهتمام خاص في مجال الترفيه والنشاطات الاجتماعية .

الاثنين ١١ شباط / فبراير — وجبة غداء في البازار

— مهلبية

— نرجيلة في دير كلير آراسي

— زيارة الجيران في المساء

— عرض المذاحين

الثلاثاء ١٢ شباط / فبراير — وجبة غداء في ياني

— قدح عرق في سيركيشي

الأربعاء ١٣ شباط / فبراير — وجبة غداء في طوكاتليان

— زيارة الجيران في المساء

الخميس ١٤ شباط / فبراير — وجبة غداء في ياني

— في المساء عرض أراجوز

الجمعة ١٥ شباط / فبراير — حفلة موسيقية في المقهى

السبت ١٦ شباط / فبراير — حلويات في بير

— قدح عرق في طوكاتليان

— قدح عرق آخر

— زيارة لسيف الدين بيه

— كازنيغال يوناني في بيوغلو

الأحد ١٧ شباط / فبراير — ؟

— موسيقى عربية

— عرض أراجوز في المساء

إن بنود الجدول أعلاه ما هي إلا نموذج بسيط، غير أننا نجد فيه تعداداً لمعظم التسلّيات التي كان سعيد يبه يملأ بها أوقات فراغه .

أهم ما يحويه الجدول وأكثره تردداً هو وجبات الطعام في منتصف النهار وفي العشية يتناولها غالباً في ياني وهو مطعم عصري في بيوغلو أو في فندق طوكاتليان الذي يعد هو وفندق بيرا بالاس ، أحد أفخم الفنادق في ذلك الزمن^(٧) .

ويجب أن نؤكد هنا أن هذه الوجبات لم تكن لإشباع الشهية للطعام ، فنحن نلاحظ أن سعيد بيه كان يذهب بصحبة واحد أو أكثر من أصدقائه وهذا فإن أوقات الطعام كانت أيضاً أوقات استراحة وتسلية .

والعنصر الآخر الدائم الظهور في جدول سعيد بيه هو قدح عرق إما في غالاظه وهي ضاحية أثيرة لنشاطات الترويح عن النفس في بدايات القرن العشرين . أو في الأماكن القريبة بمحطة سيركيتي أو في فندق طوكاتليان وأحياناً في أماكن أخرى من المدينة . إن احتساء هذا القدح اليومي قبل العودة إلى المنزل كان فرصة أخرى يتمكن بها سعيد بيه من لقاء أصدقائه وجميعهم من الرجال . ومن الواضح أن فصل الجنسين ما يزال أمراً راسخاً في تقاليد تركيا القرن العشرين . والحق أن سعيد بيه كان يخرج من وقت لآخر بصحبة زوجته وأطفالهما إلا أن ساعات حرّيته كانت مكرسة بشكل رئيسي للاجتماع بأصحابه من الرجال وساعات القصف واللهو الصاحب كانت تمضي عملياً في صحبة تقتصر على الرجال فقط .

ومن نشاطات سعيد بيه المتكررة الأخرى زيارة دكان الحلويات ، الغربية عادةً ، (وهو يذهب إليه مع أصدقائه أو مع أفراد أسرته) ، كما أن هناك جلسات — تتم في جو مختلف تماماً — من تدخين النرجيلة وتكون عادةً في ضاحية ديركلير آراشي وهي واحة لهو وترفيه أخرى في استنبول ، تقع بجوار شهزادباشي حيث تكثر قاعات الشاي وغرف المطالعة بشكل كبير ويقصدها الرجال للاستراحة وتدخين النرجيلة .

بالإضافة إلى مظاهر اللهو اليومية هذه من تناول وجبات الطعام مع الأصدقاء وشرب العرق وتدخين النرجيلة — تضم ملاحظات سعيد بيه طرقاتاً أخرى لتزجية أوقات الفراغ : زيارة الجيران غالباً بعد طعام العشاء ودعوات لطعام الغذاء وجلسات دورية عند الحلاق

(وهو مكان مفضل للأحاديث المتنوعة)، تجول في الأسواق غالباً بهدف شراء ملابس. والأهم من ذلك جولات بالعربة. إن التقاويم الأولى التي بحوزتنا تشير باستمرار إلى العربة ومن الواضح أن وسيلة النقل هذه التي تتيح للمرء أن يستعرض نفسه على الملأ وهي مؤشر على مكانة اجتماعية معينة. كانت تغمر سعيد بيه بمتعة مماثلة لتلك التي يحسها بيروز بيه بطل (غرام العربة). وعندما ستضطر الضائقة المالية سعيد بيه لبيع عربته فسيكون هذا دليلاً أكيداً على انحذاره الاجتماعي.

وأخيراً هناك الكم الهائل من العروض بجميع أنواعها. ففي معرض أسبوع واحد — كما يبين النموذج أعلاه من ١١ — ١٧ شباط / فبراير — دون سعيد بيه خمس أمسيات مخصصة لحضور عروض مختلفة: ففي يوم الاثنين شاهد أحد المداحين (وهو راوٍ يقدم ما نعرفه الآن بعرض الرجل المفرد) ويوم الخميس حضر الأراحوز (حيال الظل)، وذهب يوم الجمعة إلى حفل موسيقي في مقهى. وشاهد يوم السبت كارنفالاً يونانياً في شوارع بيوغلو، وأخيراً ذهب يوم الأحد إلى قاعة مختصة على ما يبدو بتقديم الموسيقى العربية. ولا يعد الأسبوع الأنف الذكر من ١١ — ١٧ شباط / فبراير، بحال من الأحوال أسبوعاً استثنائياً. ويبدو أن إيقاع مشاوير سعيد بيه متشابه عملياً أسبوعاً بعد أسبوع. فبالإضافة إلى المداحين وعروض الأراجوز وحفلات الموسيقى التركية في المقهى كان يحضر بمشارة ما يدعى بـ Orta Oyunu وهو نوع من المسرح الارتجالي يقارب في أسلوبه الكوميديا الفنية ولكن بطابع وروح تركيين تماماً. كما يذهب سعيد بيه إلى المسرح لمشاهدة مسرحيات من النمط الغربي. ومن حين لآخر تذكر ملاحظاته حفلة أوبرا أو حفلات راقصة.

إن سعيد بيه نتيجة لكل ما سبق — إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدور الهام الذي تلعبه النشاطات الترفيهية في حياته — يذكّرنا مراراً بالتبطلين والمتمرسين بالمناسبات الاجتماعية الذين يلقاهم المرء على صفحات الأدب التركي في أواخر القرن الماضي وبوسعنا القول أن سعيد بيه الذي يرتدي الملابس العصرية والزائر الدؤوب لصالون الحلاق الذي يمضي جل وقته متجولاً بعربته في شوارع المدينة ويواظب على مشاهدة العروض وحفلات الموسيقى في المقاهي، ويتمتع بالطعام والشراب، يشبه غندوراً متكلفاً على الطراز العثماني. ولا ينقص جعبته سوى سهم واحد وهو لعب القمار. ففي عام ١٩٠٢ لم يأت على ذكر أوراق اللعب ولو مرة في ملاحظاته. ولكنه في تاريخ لاحق يتحدث عن خسائره في الورق مرات عديدة. وهذا يضيفي اللمسة الأخيرة اللازمة لاستكمال صورة مثالية للثري المتبطل.

ويجدر بنا التسويه هنا إلى أن الروايات تصف عادةً الرجال العنوديين المتكلفين العثمانيين بأنهم يتبعون السلوك العربي : فهم لا يتحدثون إلا بالفرنسية ويحضرون بدأب العروض المسرحية الفرنسية والإيطالية في بيوغلو وكذلك الحفلات الراقصة في السفارات . وسعيد بيه لديه كل هذه الصفات فهو يقرأ ويتحدث الفرنسية بطلاقة ويغتنى جميع قاعات الاستماع في بيوغلو ولديه العديد من أعضاء السفارات بين معارفه . ولكن الأمر المدهش فعلاً هو أن كل أدواقه وميوله نقيت بالرغم من كل ذلك عثمانية محضة . فعروض الأراجوز والمداحين والمسرح المرتجل جميعها ترددت في ملاحظاته أكثر بكثير من المسرحيات ذات الطراز الغربي . ومن الواضح أيضاً أنه يفضل قاعة الشاي والأماكن التي يمكنه فيها تدخين الرجيلة والطواف على حوانيت الحلويات ، حيث يجبد الظهور من آنٍ لآخر . والموسيقى التركية أيضاً تجتذبه أكثر من حفلات الموسيقى الغربية . ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أنه كان من بين أصدقاء سعيد بيه بعض المؤلفين الموسيقيين العظماء من الأتراك في بداية القرن العشرين — وكان أحدهم المؤلف الشهير لمعي بيه .

ونتيجة لما سبق فإن سعيد بيه فيما يتعلق باستخدامه لوقت فراغه يبدو رجلاً يجمع بين صفات واهتمامات شتى . فهو غربي الميل إذا ما تعلق الأمر بالأزياء السائدة وبعض العادات المتبعة ، إلا أنه يبقى مع ذلك متعلقاً بمظاهر عديدة محددة من حضارة بلاده . وبكلمة أخرى يبدو سعيد بيه مواطناً مثالياً من مواطني استنبول . مواطن جسر مديني يمتد بين الشرق والغرب . ترعرع في ظل حضارتين ينتقل من واحدة إلى الأخرى حسب أهواء اللحظة وحسب ما تأخذه تنقلاته عبر هذه المدينة المترامية الممتدة في غير اتساق .

٢ . التنوع الفصلي

يوافق الأسبوع الممتد من ١١ — ١٧ شباط / فبراير في حياة سعيد بيه فترة راکدة الأحداث نسبياً ، كما أوردنا سابقاً . وتتيح لنا مذكراته أن نلمس تنوعاً محدداً واضحاً في استعماله لوقته تبعاً لفصول السنة المختلفة .

ويمضي سعيد بيه وأفراد أسرته وقتاً طويلاً في شراء ملابس جديدة في أوقات معينة بشكل خاص . وهذه المشتريات الدورية تكون عادةً إما قبل العطل الدينية الأساسية بأيام قلائل — مثل عيد الأضحى وعيد الفطر — أو عند اقتراب حلول فصل جديد . فحلول الربيع والصيف والشتاء جميعاً فترات تنتهزها أسرة سعيد بيه لشراء كميات هائلة مهما كانت الكلفة .

وكمثل على ذلك نورد فيما يلي لائحة مشتريات الملابس التي سبقت عيد الأضحى
عام ١٩٠٢ وفيها إشارات إلى النشاطات المتعددة المتصلة بهذه المقتنيات :

الجمعة ١ آذار / مارس — شراء قطعة قماش لمعطف

— زيارة الخياط

السبت ٢ آذار / مارس — شراء ربطات عنق

— فرشاة ملابس

— إبر خياطة

الأحد ٣ آذار / مارس — قياس المعطف

الاثنين ٤ آذار / مارس — قياس المعطف

— قماش شراشف

— بطانة

— شرائط

— ملابس للأطفال

— حبال زينة

— بطانة حرير

الثلاثاء ٥ آذار / مارس — نقاب لاهنة سعيد بيه

— شرائط للأطفال

الخميس ٧ آذار / مارس — قفازات رجالية

الجمعة ٨ آذار / مارس — مظلة

— مرايل للأطفال

— شرائط زينة للشعر

— قماش لمعاطف الأطفال

— قطعة قماش (هدية)

— ربطات عنق

بعد هذا التاريخ تتوقف مشتريات الملابس لتبدأ من جديد وبهمة مضاعفة في نهاية
شهر آذار / مارس وبداية نيسان / ابريل : مرايل ومناديل وأحذية وأقمشة ويزات وأغطية رأس
وأثواب نسائية وشرائط وقمصان وجوارب ... إلخ .

غير أن ما يؤثر فعلاً في إيقاع حياة سعيد بيه ليس المشتريات والنشاطات الفعلية من ذلك النمط ، بل هو الانتقال إلى منتج صيفي .

فسعيد بيه هو واحد من أولئك الناس المحظوظين الذين يستطيعون مغادرة المدينة كل سنة والسفر إلى مصيف قريب . إنه ليس من الغنى بحيث يستطيع امتلاك منزله الصيفي الخاص به ، لذا فهو يستأجر داراً إما في جزر الأمراء (Büyükdadi) أو على الشاطئ الآسيوي للبوسفور أو في مناطق مودا والغيرباشة .

وفي عام ١٩٠٢ ينتقل سعيد بيه إلى منتجعه الصيفي بتاريخ ١٢ نيسان / ابريل ويعود إلى مدينته بتاريخ ١٤ تشرين الأول / أكتوبر أي أن إقامته المؤقتة دامت ستة شهور بأكملها . وهذه الإجازة ليست كإجازات البسيطة التي نعرفها الآن بل هي ارتحال فعلي إلى مكان الإقامة الصيفي ينتقل معها قسم من الأثاث من المنزل الشتوي ويلحق الخدم العاملون في المنزل بسيدهم إلى البيت الصيفي .

وتتميز هذه الهجرة الصيفية بشكل أساسي بزيادة الوقت المخصص للترفيه عن النفس وللمرح الصاخب . فمذ بدايات حزيران / يونيو يغلق معهد غالاطة ساراي ومدرسة التجارة أبوابهما خلال الفصل الصيفي كله وهكذا يتحرر سعيد بيه من مهام التدريس التي كان يقوم بها . ولا يتبقى أمامه سوى الحضور إلى مكتبه — أقل مما يفعل شتاءً — في مديرية الصحة .

وفي هذا الظرف الجديد يمكن له أن يخصص وقتاً أطول لشرب العرق ولقاء أصدقائه والذهاب لرؤية الأراجوز والمسرح المرتجل والمسرح وحفلات الموسيقى . وعلاوة على ذلك نحده ينشغل بنشاطات موسمية بحتة : فهو يستحم في البحر مراراً ويبحر على متن قارب ويذهب من حين إلى آخر في رحلات استكشافية تستغرق اليوم بطوله ، ويصادف أحياناً أن تذكر مذكراته نشاطاً « غريباً » مثل ركوب الدراجة الهوائية . ولكننا نجد في ملاحظاته الصيفية قبل كل شيء وصفاً لكيفية تزجية الوقت واللهو في استنبول ولشاطيء المتوسط . لذا فهو يذكر أنه كثيراً ما كان يستمتع هو وعائلته عند حلول الظلام ببرودة المساء وهم جالسون أمام عتبة دارهم ، وهو يضيف الإحساس اللطيف بعذوبة نسائم الليل المنعشة إلى جميع المتع الحسية لما يراه ويشمه ويسمعه المرء في ظلام المصايف . وفي الليالي التي يكتمل فيها القمر بديراً تصبح هذه المشاوير المسائية البسيطة أكثر تعقيداً : فيأخذ سعيد بيه أسرته في نزهة سيراً على الأقدام على طول الشاطئ أو قد يقومون برحلة بحرية في قارب ليرقبون بمتعة أكبر انعكاس السماء على مياه البحر الهادئة .

إن العطلة الصيفية / الشتوية ، وكما ذكرنا سابقاً كانت أهم مظاهر الدائرة السوية في حياة سعيد بيه . غير أنه لا يفوتنا أن نلاحظ كم كان تأثير التقويم الديني عميقاً على إيقاع حياة هذا الرجل . ولا ريب أن سعيد بيه لم يكن رجلاً تقياً مغرقاً في التدين . ففي عام ١٩٠٢ وفي الوقت الذي كان يدون فيه بدقة متناهية كل جلسات شرب العرق . لم يذكر مرة واحدة أنه قام بزيارة للجامع . ومع ذلك فهو وأسرته يحتفلون بكل دقة بجميع العطل الدينية وكذلك بعض العطل العامة مثل الذكرى السنوية لجلوس السلطان على العرش وبعد ١٩٠٨ الذكرى السنوية لحج نظام الأتراك الشبان .

فعلى سبيل المثال لم تكن أسرته لتتوانى يوماً عن تحضير العاشوراء — كما يليق بمن ينتمون لشريحة غنية نسبياً من المجتمع — في اليوم العاشر من شهر محرم إحياءً للذكرى خلق الله للإنسان ولقتل الحسين أحد أحفاد الرسول .

وكذلك كان سعيد بيه وأسرته يشتركون على الدوام باحتفالات العيد الذي يطلقون عليه Hidirellez وهو عيد نصف إسلامي نصف وثني في بداية شهر أيار / مايو احتفالاً بقدم الربيع وانتصار كل ما هو أخضر وحي على الموت .

كما رأينا الدور الهام الذي يلعبه عيد الأضحى في حياة الأسرة . فمهمة سعيد بيه لا تقتصر على الإعداد لهذا العيد بشراء كميات كبيرة من الملابس بل عليه أيضاً أن يضطلع بمهمة الساعة : شراء حيوانات الأضاحي والتفاوض مع الجزار بشأن من سيقوم بذبحها ومن ثم توزيع لحومها على الفقراء .

ومن الطبيعي أن يكون أعظم حدث في التقويم الديني الذي له فعل السحر في حياة سعيد بيه هو شهر رمضان بولائم الطعام الليلية المترفة فيه ، وعروضه الخاصة وكل ضروب الاحتفالات التي ترافقه . وعلى مدى أيام شهر رمضان نجد في حسابات سعيد بيه ذكر « مصاريف ليلة » بمبالغ تصل إلى ٤٠ قرشاً . وغالباً ما نجد في مذكراته ملحوظة عن وجبة إفطار يختتم بها الصيام ويشاركه بها ما يقرب من عشرة أشخاص من أصدقائه . وهناك أيضاً عروض مسرح الأراجوز ورجال الاستعراض والمداحين وجلسات طرب وغناء ورقص في المقاهي ... إلخ . إن أجواء شهر رمضان كما يتبين من الخطوط العريضة للمذكرات سعيد بيه ، في بداية القرن العشرين تبدو على الأقل بالنسبة لسعيد بيه وأصدقائه وأقربائه — شبيهة بتلك الأجواء التي وصفها الرحالة من مثل جيرار دو نيروال بمزيج من الاستغراب والسرور قبل ستين سنة خلت .

ويمكننا في النهاية القول بأنه كما أن سعيد بيه في أسلوب حياته يمثل أحد ساكني

استنبول المتالين فهو أيضاً يطابق في عاداته العادات المحلية في تنظيم الدورات السنوية . صحيح أنه ليس بإمكان كل إنسان في استنبول تحمل نفقات ستة أشهر في منتجع صيفي ورحلات بحرية في القارب تحت ضوء القمر . وفي عيد الأضحى كذلك هناك القادرون على التضحية بالحيوانات وأولئك القادرون على أكل لحومها المقدمة لهم ليس إلا . أما فيما يخص الاحتفالات في رمضان . ففي الوقت الذي ينتظر الجميع بفارغ الصبر حلول موعد وجبة الإفطار ، فإن قلة مهم فقط هي القادرة على دعوة عشرة من الأصدقاء كل ليلة تقريباً إلى موائدها . إن جدول سعيد به كما يظهر في تقويمه هو جدول نموذجي — إلا أنه يطبق على شريحة معينة من المجتمع ، وهي شريحة الأسر الثرية ثراءً معقولاً .

٣ . النموذج الأنثوي لتمضية الوقت

إن الملاحظات التي سجلها سعيد به في الأساس وكما هو متوقع متعلقة بنشاطاته هو شخصياً . وما أنه يمضي معظم وقته خارج المنزل ، فليس بإمكانه التحقق مما تفعله زوجته وأطفاله أثناء غيابه . غير أن سعيد به كان زوجاً يقطاً إن لم نقل غيوراً . فكثيراً ما يشير في تقويمه — ربما بعد استشارة زوجته — إلى الوقائع الأكثر أهمية خلال اليوم وذلك فيما يتعلق بأفراد الأسرة الآخرين . وبفضل فصوله هذا تمكنا من الاطلاع على نشاطات زوجته اطلاقاً كافياً .

ويجب الإشارة قبل كل شيء إلى أن زوجته لم تكن تركز الكثير من الوقت للقيام بشؤون تدبير المنزل ، إذ يقوم بمساعدتها عدد من الخدم . ويبدو أنها كانت تسهم في الأعمال المنزلية التي تتطلب حبرة خاصة وحسب مثل كيفية طبخ العاشورا . وكانت مشاغلها تنحصر في الإشراف على عمل الطاهي وخادمة التنظيف وغيرهما من الخدم . وهذا يعني أنها كانت تملك الكثير من وقت الفراغ ، بل أكثر مما يملكه سعيد به . وإذا ما كان سعيد به يطابق في أوصافه أبطال الروايات الاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر ، فإن زوجته تحاكي البطلات اللواتي ينفقن الوقت بالتراخي والكسل واللواتي وصفهن معظم أدباء العصور (وخاصة محمد رؤوف وحسين رحيمي غورينار) .

ومن النادر أن يمر يوم دون أن تقوم الزوجة بزيارة أو تخرج لنشاط من نشاطات التسلية ، اللهم إلا أن تكون هي التي تستقبل الزوار ذلك اليوم . وفيما يلي جدول مواعيدها للأسبوع من ١٤ — ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٠٢ :

- الاثنين ١٤ كانون الثاني / يناير — زيارة لأسرة أحمد حكمت بيه
 الثلاثاء ١٥ كانون الثاني / يناير — زيارة لمنزل مظهر بيه
 الأربعاء ١٦ كانون الثاني / يناير — زيارة صاحب حانوت الحلويات ، محي الدين أفندي
 الخميس ١٧ كانون الثاني / يناير — عرس في ضاحية فاتح
 الجمعة ١٨ كانون الثاني / يناير — نزهة على الاقدام في بيوغلو مع الأسرة
 — شراء حاجيات من « بون مارشي »
 — وبعد الظهر نزهة أخرى على الأقدام في بيوغلو ، زيارات
 السبت ١٩ كانون الثاني / يناير — مشوار إلى شامليكا . وزيارة كشك إحدى الصديقات
 — مسرح في شهزادباتي
 الأحد ٢٠ كانون الثاني / يناير — زيارة منزل حقي بيه في ضاحية بانغالتي

نرى أن زوجة سعيد بيه تتمتع بحياة اجتماعية حافلة . وإذا ما كان سعيد بيه يلتقي بأصحابه كل يوم فهي من جهتها تستغل كل فرصة سانحة لمغادرة المنزل بحثاً عن المتعة والتسلية .

ومعظم ما تزجي به وقت فراغها (كما يتبين من التعداد الوارد لنشاطاتها في الأسبوع من ١٤ — ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٠٢) هو عبارة عن زيارات لنساء أخريات ، أغلبهن من الجوار مع أن زياراتها قد تأخذها بعيداً عن منزلها إلى نواح مختلفة من المدينة .

أما نشاطاتها المفضلة الأخرى — بعد الزيارات — فهي شراء حاجيات من الحوانيت أو التسكع أمام واجهات المحلات التجارية . وعموماً نراها تشبع رغبتها الملحة في اقتناء الملابس والحلي المبهجة من بيوغلو أكثر المناطق التجارية أناقة في استنبول ، وكذلك لشراء الطريف من الحلي مقتفية بذلك ماتتهجه صديقاتها من طرق في الأرياء وحواشيها . وقد رأينا ما يغدقه سعيد بيه على نفسه في استهلاكه للملابس أما ما ينفقه على زوجته وأطفاله فهو — أمر يفوق التصور : شرائط ومناديل وحرائر ونقابات وأقمشة التفتا الثمينة والحلي والملابس من كل لون وصنف دون أن نذكر الأحذية المختلفة باختلاف الفصول . ولا ريب أن الإنسان بحاجة إلى الكثير من وقت الفراغ ليتمكن من شراء كل تلك المشتريات .

وكانت الروجة إذ تفرع من رياراتها وارتداد الأسواق تحضر مسابقات احتفالية تقتصر كقاعدة عامة على النساء وحسب . كما كانت تحتذي مثال زوجها فتتركب العربة وفي بعض أوقات السنة كانت تسترك في حفلات تقام في الحدائق في أمكنة من «المجذ اجتماعياً» أن يظهر فيها الإنسان : مثل هضبة الشامليكا أو مروج كاجيتها . وفي ذلك المنصب الأخير إنما احتفلت عام ١٩٠٢ مع صديقاتها بعيد الربيع ، كما تقتصيه إحدى أكثر العادات المستحقة في استنبول .

وكانت تحضر في بعض الأحيان المسرح أو عروض الأراجور . ولكنها كانت تخصص من الوقت للمسرح أقل بكثير مما يخصصه سعيد بيه إما لأن المسرحيات اللاتقة لحضور السيدات كانت قليلة أو لأنها لم تكن تهوى هذا النوع من التسلية .

وبالطبع فإن جدول مواعيدها كزوجها تماماً كان يتأثر بتنوعات الفصول : ففي الصيف هناك الاستحمام في البحر (في حمامات محصنة للنساء) ونزهات ليلية ومشاورير تضيء على مسار أيامهم حياة جديدة . وخلال هذا الفصل نشهد تزايداً في نشاطاتها الترفيهية . وكذلك فإن الاحتفالات الدينية تسبقها دائماً مرحلة نشطة من الترتيبات بما فيها شراء الملابس وطهي أصناف معينة من الأطعمة — وتتميز أيضاً بصلات متزايدة مع الجيران وبالمناسبات الاحتفالية .

ومن الجدير بالذكر أن سعيد بيه كان يشترك أحياناً في نشاطات زوجته . إذ يصطحبها أحياناً في جولات التسوق ذات الأهمية الخاصة . وقد صادف أيضاً أنه رافقها عندما كانت تقوم بإحدى زياراتها . ولكن الأمر الغالب الذي يخرج به المرء هو أنه يشهد حياتين تجريان على مسارين متوازيين لا يتقاطعان إلا نادراً . وفي بعض ساعات اليوم . والحقيقة أن ملاحظات سعيد بيه ترسم صورة لثبط تقليدي من العلاقة بين الجنسين في المجتمع العثماني . فسعيد بيه يعيش في مجتمع من الرجال أساساً وإذا ما صدف أن التقى نساء كان ذلك بحضور زوجته — إذا ما حملنا كلامه في ملاحظاته على محمل الصدق . أما بالنسبة لزوجته فقد كانت حياتها محصورة في عالم حالص من النساء فقط لا تغادره إلا بصحبة زوجها .

كان ذلك هو الوضع الطبيعي في ذلك الوقت في معظم أسر استنبول . ويكفي أن نقرأ بعض الروايات لقياس مدى الفصل بين الحرملك والسلملك — أي مجتمعات الإناث والذكور — الذي كان أمراً مفروغاً منه في نهاية القرن التاسع عشر . ولا ريب أن سعيد بيه كان يرى زوجته ويتحدث إليها كل يوم ، ولكن يندر أن يلقى بصحبها لوقت طويل أو

بصحبة صديقاتها . وعندما حدث ذلك فعلاً تحدث عنه حديثه واقعة استثنائية ، إذ قال :
« جلست مع السيدات في جناح الحريم » .

ومن الطبيعي أن يتمرد بعض الناس على هذا الحال . وأشهر مثال على ذلك هي خالدة أديب التي ناصلت بكل اندفاع لتحقيق المساواة بين الجنسين وتحرير المرأة في نفس الوقت الذي كان سعيد يه يكتب ملاحظاته . إلا أن خالدة أديب وداعيات تحرير المرأة الأخريات لم يكن يمثلن سوى حركة أقلية ضئيلة لا يكثر لها أحد سوى المثقفين الذين اعتبروها أمراً جدياً .

ولعل ما أسهم بشكل أكثر فعالية في ذلك الوقت في قمع الحاجز القائم بين عالمي النساء والرجال هو الإدخال التدريجي إلى المجتمع للأذواق الغربية في الملابس والسلوك المستورد من الغرب : ومن هنا الاختفاء التدريجي للنقاب السميكة (والذي استبدل بآخر أكثر شفافية في بعض الحالات) ، وزيارات المسرح والأصدقاء والزوجة ترافق زوجها ، وكذلك الحفلات الراقصة (بالرغم من أن الزوجة كانت ترقص مع زوجها فقط) ، والنزهات في العربة حيث يجلس الزوج والزوجة جنباً إلى جنب . وابتاع الحاجيات معاً في المخازن الكبرى ، كل ذلك كان من البدع التي تسللت شيئاً فشيئاً ومهدت لظهور مجتمع مختلط .

٤ . الدار — المنزل

إن المزيج الاستثنائي لتقل نمط الحياة الغربية والتعلق في الآن ذاته بعادات الماضي وتقاليدته ظهر واضحاً في انتقاء الأثاث والتجهيزات في بيت سعيد بيه الذي يمثل دون شك رمزاً لكل العناصر التي امتزجت وخرجت إلى الوجود .

ومن العسير تحديد موقع دار سعيد بيه . وتشير دراسة متمعنة لانتقلاته عبر المدينة إلى أن الدار تقع في منطقة اكساراي حيث ما تزال عينات جميلة للغاية من الهندسة المعمارية المحلية العثمانية مبنية من الحشب أو الأحجار ماثلة حتى يومنا هذا .

ليس لدينا أية معلومات عن مقاسات الدار أو عدد غرفها . بيد أننا نعلم بأن فيها حديقة وباحة داخلية واصطبل في إحدى الزوايا . ونستنتج من ذلك كله أن الدار نفسها كانت واسعة نوعاً ما . ولدينا مايسوغ اعتقادنا بأن الغرف كانت موزعة حسب النموذج التقليدي للدار العثمانية : الحرم في جانب والسلم في الجانب الآخر . ويذكر سعيد بيه في مناسبات عدة الجناح الحريمي حيث ذهب للملاقة زوجته وأخيراً صديقاتها .

وعلى أية حال لا شك أبداً في أن الدار كانت مجهزة بكل التجهيزات المعدة لتوفير الراحة العصرية . وكان سعيد بيه يقوم بدفع فواتير توزيع الماء وعار المدينة الذي يؤتى به للطهي وكذلك لإيقاد الثيات والمصابيح الكبيرة التي تضيء الغرف . وذلك على دفعات منتظمة . وبعد عام ١٩٠٨ كان لسعيد بيه معاملات مع شركة الكهرباء وربما كانت داره إحدى أولى الدور التي استخدمت الإضاءة الكهربائية في استنبول .

وبفضل أدلة كلفة المفروشات أصبح لدينا فكرة دقيقة إلى حد ما عن محتويات الدار . حسب ما تنسب إليه معلومات وحقائق مختلفة بحوزتنا يمكننا الاستنتاج بأن الأثاث العصري والأثاث الغربي كانا يمتزجان بألفة مع الأثاث التقليدي للدار التركية . فمثلاً في عام ١٩٠٢ كان سعيد بيه مازال يدفع ثمن موقد حجري فخاري أزرق لعله كان مستورداً من فرنسا . ولكننا نلاحظ في الوقت نفسه أنه يشتري منقلاً ونوعاً من الموقد الصغير الذي يعمل على الفحم . ونحن نعلم أيضاً أن داره تحتوي على الكثير من الأرائك (الصوفاء) ذات الطراز التركي ولكن وفي نفس الوقت نعثر ضمن المشتريات على عدد من الكنبات والكراسي المنجدة الدراعين والكراسي العادية وطاولات وسرير أوروبي وأيضاً على آلة خياطة وفونوغراف وتلسكوب وعدد آخر من الحاحيات مثل الحفائب ومصابيح السقف ... إلخ . وكلها بغرض إضفاء الطابع الأوروبي على الدار .

وإن أفهم ما اقتنته الأسرة من قطع الأثاث في ١٩٠٢ وأكترها رقياً هو بيانو (بيان) . وهو رمز كامل للتمسك بالقيم الغربية . وكان البيانو قد ابتاع حصيصاً لتقديمه لاهبة سعيد بيه الكبرى سميراميس . وفي نفس السنة التي اشترى والدها الفتاة هذا البيانو لها ، قدما لها أيضاً « الشرف » الأول (أي الملاءة) ومجموعة كاملة من النقاسات . ولا نعرف إن كانت سميراميس قد أصبحت في النهاية عازفة ماهرة ، إلا أننا نرى من ملاحظات سعيد بيه أنه كان عظيم الاهتمام بهذه الآلة الموسيقية التي عزت داره . وكل ما يتصل بهذا البيانو تم تسجيله بدقة : الإصلاحات وزيارات المدوزن والدروس الأسبوعية التي تعطيها سيدة تدعى مدام سولير .

وأخيراً يحدر بنا أن نذكر أن دار سعيد بيه تشبه إلى حد بعيد البيت التركي كما وصف في ١٩٠٢ في مجلد (Guides-Joanne) المكرس لتركيا والذي يسرد كما يلي :

« جميع البيوت التركية مقسمة إلى قسمين رئيسيين : قسم الرجال — السلملك وقسم النساء — الحرملك — ويستقبل المسلمون زوارهم في

القسم الأول فقط، وصاحب البيت هو الرجل الوحيد الذي يقدر أن يدخل القسم الثاني... ويفصل القسم المخصص للرجال عن قسم النساء بمرطوب. والقسم الأول مفروش ببضعة أرائك منخفضة فقط توضع على طول الجدران. أما في القسم الثاني فتتكدس جميع مظاهر الرفاهية في البيت. ولبضع سنوات خلت لاقى الأثاث الأوروبي هوى في قلب أغنى أجنحة الحرم في العاصمة. ويظهر البيانو الذي أصبح حزماً لا يتحرراً من ضرورات الأثاث في منزل أي شخص يريد أن يحظى بالاحترام؛ وما هو إلا طليعي مآكر في خلق ثورة اجتماعية، إذ أنه بظهوره مهد الطريق أمام مدرسي الموسيقى القدامى حتى للدخول إلى أجنحة السيدات^(٨).

ويجد في هذا الوصف كل ما نعرفه عن دار سعيد بيه: تقسيم المساحة الداخلية إلى جناحين. إن لم يكن كل منهما مقتصرًا على جنس دون الآخر فإنه على الأقل يبقى مفتوحاً أمام أفراد الجنس الآخر تحت شروط معينة، وتبقى الشخصية ازدواجية للأثاث وهي دليل على ازدواجية حضارية معينة. وأخيراً البيانو وهو أكثر الرموز تعبيراً عن الطموح للوصول إلى نمط بورجوازي من الحياة مأخوذ بحذافيره عن النموذج العربي. وقد قام سعيد بيه لتأكيد التزامه بالحضارة الأوروبية بالمضي إلى حد تغطية بعض الغرف في داره بورق الجدران. متخلياً بذلك عن العادات التركية المتعلقة بتزيين الجدران. ومع ذلك فهو لم يمارس القمع على حريمه. وفي حين كان متحفزاً ومولعاً بأن يعيش حياة على النسق الأوروبي فإنه فيما يخص هذا الأمر الأساسي الهام بقي متعلقاً بالتقاليد الإسلامية القديمة.

عاش في تلك الدار ستة أشخاص — إن لم نُحصِر الخدم — وقد تعرفنا على الخصائص الأساسية لها. كان هناك سعيد بيه وزوجته وأطفالهما: وهبي، وسميراميس، وسنية وفردان. وفي نهاية آب/أغسطس ١٩٠٢ ذكر سعيد بيه في ملاحظاته بأن سنية قد ماتت. نتيجة التهاب لوزتين على ما يبدو (إلا إذا كانت الدفتيريا هي السبب). وبعد مدة وجيزة ولد طفل جديد: حقي. هذا يعني أن الأسرة التي تعيش في هذه الدار قليلة الأفراد نسبياً. ونحن هنا بعيدون كل البعد عن النموذج التقليدي الذي كثر وصفه للأسرة العثمانية، حيث تصم العائلة عدة أجيال تحت سقف واحد ويشيع تعدد الزوجات. وتذكر ملاحظات سعيد بيه من آن لآخر حماته، إلا أنها تعيش في مكان آخر. ويقوم سعيد بيه شهرياً بدفع إيجار المسكن الذي تقطن فيه. إن هذا الوضع غير المؤلف قد يحذ له تفسيراً في أسباب

شخصية ليس بوسعنا معرفتها . إلا أنه في هذه الحال من حقنا أن نعتقد بأنه إلى جانب الأسباب الشخصية ، هـاك ببساطة تأثير النموذج الأسروي الغربي الذي سبق أن نوqشت مزاياه المادية والمعنوية لأجيال عديدة في الروايات التركية والمسرحيات والمجلات الأدبية .

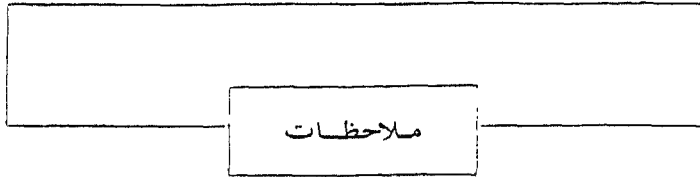
على الرغم من أن أسرة سعيد بيه كانت متواضعة العدد . كان يقوم على خدمتها عدد لا يستهان به من الخدم العاملين في المنزل . إذ يظهر في ملاحظات سعيد بيه على الدوام الحوذي (العرجي) ، الطاهي ، خادم متمرن — لا تعرف وظيفته — بالإضافة إلى البستاني ، كما يأتي ذكر سيدة من حين لآخر يرجح أنها مسؤولة عن تعليم الأطفال خوجه حريم (Hoca Harim) وآسة (Matmazel) تعنى بشؤونهم وخادم (Hizmetçi) ومرافق (Usak) . وفي ميزانية ١٩٠٤ هناك أيضاً مرضعة (Stnine) وفتاتان (Kiz) . ومن الصعب أن نحزم فيما إذا كان كل هؤلاء الخدم يعملون بشكل دائم في خدمة الأسرة ، ولكننا ندرك من مجريات الأمور أن بإمكان الأسرة الاعتماد على وجود ثلاثة أو أربعة من الخدم . إن كثرة هذا العدد مردها إلى أن هؤلاء الناس كانوا عملياً يشتغلون لقاء إطعامهم وشيء يسير من المال . فالفئاتان اللتان سبق ذكرهما (Kiz) في تقويم ١٩٠٤ متلاً كانتا تتقاضيان عشرين قرشاً في الشهر أي ما يعادل تقريباً أربعة أقذاح عرق . لاشك أن هذا راتب زهيد بشكل استثنائي . أما الآنسة (Matmazael) وهي تتقاضى أعلى أجر بين الخدم فيصل راتبها إلى ٢١٦ قرشاً . أي أن دخلها أقل بـ ٥٤ مرة من دخل سعيد بيه .

والأرجح أن هؤلاء الخدم ذوي الأجور الزهيدة لم يكونوا ذوي كفاءة تذكر وليس لديهم شيء من المؤهلات . وقد يكون ذلك هو السبب في أن سعيد بيه كان يستبدلهم باستمرار . فالآنسة أنطوانيت التي استلمت عملها في ٢١ آذار/مارس ١٩٠٢ طردت من العمل بتاريخ ٢٤ من الشهر نفسه ؛ أي بعد ثلاثة أيام . والحوذيون الذين انتقوا من الجالية اليونانية و(خاصة) الطهارة لم يحظوا برضى أكبر من سيدهم ، إذ في عام ١٩٠٢ وخلال شهور قليلة استبدل سعيد بيه الطهارة عشر مرات ولا ندري لذلك سبباً ، ولكن من المحتمل أن السبب بكل بساطة هو أنهم لا يجيدون الطهي .

لقد أتاح هذا العدد الكبير من الخدم . رغم تدني كفاءاتهم — الفرصة لسعيد بيه أن يحافظ على مركزه بكل كبرياء ضمن المجتمع الراقي في استنبول . فعدد الأشخاص المحيطين به يعد مؤشراً على مكانته الاجتماعية . ويلعب البيانو دوراً مائلاً في هذا المضمار وكذلك العربة والعديد من الرموز الأخرى التي توشي حياته وليس لها من عرض سوى أن ترفعه في أعين من ينتمون إلى الطبقة نفسها كابن جدير بتلك الطبقة .

أيعتبر سعيد بيه شخصية نموذجية أم أن ملاحظاته لا تعدو أن تكون انعكاساً لتجربة فردية محضة؟ كانت هذه المشكلة هي الموجه لنا في دراستنا هذه، ونحن نعتقد أننا قد وجدنا لها حلاً. فسعيد بيه كما يتبدى في ضوء ملاحظاته هو دون ريب ممثل لشريحة معينة من مجتمع استنبول. وأذواقه وخلفية حياته وآراؤه حول العلاقات الأسرية وطريقته في استخدام ساعات فراغه جميعها عناصر مكونة لصورة أقرب إلى الكاريكاتير. فهو ليس أحد الموظفين الرسميين كغيره بل هو صورة متكررة ملتصقة في أذهاننا بصورة «الموظف» تماماً كما لو أنه قد خرج لتوه من صفحات إحدى روايات القرن التاسع عشر.

وليس هناك ما يدعونا للشك في أن سعيد بيه يتمتع، كغيره من الرجال، بشخصية متفردة تميزه عن بقية أبناء جنسه. ولكي نتمكن من التماس العناصر الشخصية فيما نعرفه عن سعيد بيه كان علينا أن نجد فرصة لمقارنة ملاحظاته مع ملاحظات آخرين ينتمون للطبقة نفسها. فهل قام جميع الموظفين من مرتبته بطرد طهاتهم عندما أحرقوا الطبخ؟ وهل كانوا جميعاً يمتلكون التللكوب في منازلهم؟ وهل كانوا جميعهم يشترون لأطفالهم هذا العدد الكبير من الدمى والألعاب؟ مثل هذه الأسئلة وغيرها كثير ستمكن من الإجابة عليها حين نجد الفرصة لدراسة تقاويم وجداول أعمال ومذكرات ووثائق أخرى لا بد أنها محفوظة في السقائف في استنبول، في قعر أحد الصناديق بين أكداس صور اصفرت حوافها بتقادم الزمن عليها فلا يعرف أحد من هؤلاء الأشخاص الذين يبدون في هذه اللقطات الغائمة.



- ١ — ورد هذا استناداً إلى
Semith Mumtaz S Soysal, «Ramazan Hatıraları», Aksam, 31 July 1947, 4.
- ٢ — انظر
Salname-i Devlet-i Aliye-i Osmaniye 1318 (1902), 74, Salname-i Maarif, 1319 (1903) 101
- ٣ — انظر
«Le journal d'un bourgeois d'Istanbul au début du XXe Siècle. II. Le budget»
محاضرة قدمت في الندوة الخامسة للـ CIEPO في تونس من ١٣ — ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢
- ٤ — المعلومات أوسع حول المؤسسة انظر
Carter V Findley, «Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire», The Sublime Porte 1789-1922, Princeton, 1980, 261-262.
- ٥ — انظر
Daniel Panzac, «La Peste dans l'Empire Ottoman Thesis, Aix-en-Provence 1983, 641-660»
هذه الأطروحة تعطي وصفاً مفصلاً لوظائف هذه المؤسسة .
- ٦ — رواية Mizancı Murad Bey بعنوان Turfa mi, Yoksa Turafanda mi, تم نشرها عام ١٨٩٠ .
- ٧ — انظر سعيد نعوم — ذهني
Said Naum Duhanı, Eski İnsanlar, Eski Evler. XIX Yüzyılda Beyglu, nun sosyal topografyası, Istanbul 1982.
- ٨ — انظر
Collection des Guides-Joanne, De Paris à Constantinople, Paris 1902, 163-164

الجماهير في الثورة الإيرانية^(١)

إرفاند ابراهاميان

مقدمة

كانت الثورة الدستورية التي دامت من ١٩٠٥ — ١٩٠٩ حداً فاصلاً أساسياً في التاريخ الإيراني. إذ أنهت النظام التقليدي للحكومة وكان الشاه بموجبه كظل الله على الأرض يحكم شعبه دون أية قيود قانونية أو دستورية. وأدخلت الثورة النظام الدستوري للحكومة حيث يسود «الشعب»، وكان ممثلوه المنتخبون يعينون الوزراء ويقبلونهم ويسون القوانين ويضعون الميزانية ويتبنون في أمر التنارلات والمعاهدات الأجنبية. لعبت الجماهير السياسية في هذه الثورة دوراً بارزاً^(٢). فاثارت إحدى المظاهرات المنظمة في نيسان/أبريل ١٩٠٥ مسألة ما إذا كان يحق للشاه أن يختار بحرية رجال الإدارة لديه. وطرح تجمع أكبر بعد تسعة أشهر الحد من سلطات الشاه الاستبدادية بإقامة «دار العدل». وعملت أحداث الشعب المندلعة تلقائياً في حزيران/يونيو ١٩٠٦ وقتل المتظاهرين، على صب نهر من الدماء في الهوة الواسعة القائمة بين الدولة والأمة (الملة). كما أدى إضراب عام في تموز/يوليو، وخروج ١٥٠٠٠ شخص جماعياً من طهران إلى المفوضية البريطانية إلى إجبار البلاط على منح البلد دستوراً مكتوباً ومجلس شعب (برلمان) منتخب. وأسهمت اجتماعات حاشدة على مدى السنوات الثلاث التالية مصحوبة بمظاهرات عنف في الشوارع في الحفاظ على الدستور وانتشاله من أيدي المحافظين الذين أزمعوا إعادة أركان الحكم المطلق الملكي. وكما أكد أحد المعاصرين الفرنسيين في مناقشة حول مزايا النظرية الفوضوية للثورة فإن «الأحداث في إيران تبرهن على أن الإضراب الشامل والعمل الجماهيري في الشوارع يمكنهما أن يفضيا إلى ثورة ناجحة»^(٣).

على الرغم من أن للحماهير في إيران أهمية عبر العصور ، فإنها لم تحظ سوى بالقليل من الاهتمام سواء من المؤرخين أو علماء الاجتماع أو علماء السياسة . وقد أجمع المراقبون المتعاطفون على تمجيد الحماهير وأطلقوا عليها « الشعب » يهب دفاعاً عن البلاد ، والحرية والعدالة^(٤) . أما المراقبون غير المتعاطفين فقد أحالوا الجماهير إلى « غوغاء مجنونة » مأجورة للأجانب أو هي فئات المحرّبين وليس فيها سوى « المتشردين » و « قطاع الطرق » و « الدهماء » و « المتسولين المحترفين » و « حثالة البتر »^(٥) . وكثيراً ما صورها الصحفيون الأوروبيون على أنها « وحوش مصابة برهاب الأجانب » تهيل التستائم والأحجار على السفارات الغربية . وكان يطيب للروائيين اللّماحيين أن يصفوا الحماهير بأنها سرب من السحل الهزلي المتقلب الأهواء يصنع السياسيين ويطيح بهم^(٦) . فكانت الحماهير بالنسبة للجميع شيئاً تحريدياً سواء استحق المديح أم الحوف أم الاشتماز أم الفطنة ولكنه ليس موضع دراسة قطعاً .

إن الهدف من هذه المقالة هو دراسة الجماهير السياسية في الثورة الإيرانية ، تحديد دورها وتقصي ما إذا كانت قد أبدت عقلية « دونية متفردة » أو « إجرامية » أو « لا عقلانية » أو « مدمرة » أو « متعصبة » كما حملنا غوستاف لوبون في كتابه « الجماهير » على الاعتقاد ؛ أو إن كانت تلك الجماهير « موطدة العزم بشكل يدعو للإعجاب » وليست « متقلبة ولا غير عقلانية أو ميالة لشن هجوم دموي على الأشخاص عموماً » كما تحقق جورج روديه في كتابه « الحماهير في التاريخ » من صحته في كل من إنكلترا وفرنسا^(٨) . كما مهدف إلى دراسة التكوين الاجتماعي معرفين قدر الإمكان الطبقات والمجموعات المختلفة التي ساهمت في المظاهرات والاجتماعات وأعمال الشغب والاضطرابات العامة العديدة . ونأمل أن تلقي هذه الدراسة بعض الضوء على الأسس الاجتماعية للحركة الدستورية .

المدن عشية الثورة

في إيران التقليدية كانت الحياة المدنية تتمركز حول بازار . فهناك يبيع مالكو الأراضي علائهم ويصنع الحرفيون سلعهم ويسوق التجار بضائعهم ويجد الراغبون في الدين قرضاً يستلفونه ، ويتبرع رجال الأعمال المحسنون للجوامع والكتاتيب (المدارس التقليدية) . والحق أن بازار كان مخزن القمح وورشات العمل والسوق والمصرف والمركز الديني والمركز التعليمي للمجتمع بأكمله . وكذلك فإن كل حرفة وتجارة ومهنة كانت مبنية بإحكام على شكل أصناف (نقابات) لكل منها تنظيمه المستقل وتراتبته التدريجي وتقاليده وطقوسه

وأحياناً لهجته السرية الخاصة . ويضم مسح قام به جابي ضرائب أصفهان عام ١٨٧٧ مائتي نقابة مستقلة^(٩) . ويشكل الحرفيون المهرة مثل صاعة الفضة ومجلدي الكتب والحياطين نصف هذا العدد . أما التجار مثل بائعي الخضار والمرايين وأصحاب الحوانيت فيمثلون خمسين من هذا العدد ، وهناك خمسون آخرون من العمال الذين لا مهارة لهم مثل الفعلة والحمالين والعاملين في الحمامات .

وتتألف البنية السياسية للمدن من توازن معقد دقيق بين سلطة الشاه وسلطة البازار . وكلما كان الشاه قوياً رشح رؤساء النقابات (Kadhudas) وكان من يعينهم مثل شيخ الإسلام (وهو أعلى سلطة دينية في المدن) وإمام الجمعة (وزير مساحد الجمعة) والمشرف على النقابة (Kalantar) والمحتسب (Mushtasibs) (وهو الموظف المسؤول عن الأوزان والمقاييس والأسعار وشؤون البازار العامة) يسيطرون على الحياة المدنية . وكلما كان ضعيفاً انتخب أسياذ النقابات كبارهم ومارس المجتهدون (Mujtahids) — وهم سلطات دينية لا صلة لها بالدولة ولكن لها روابط مجتمع رجال الأعمال — استقلالهم وعملوا كمنافسين للمؤسسات السياسية .

في ميزان السلطة هذا كان لكل طرف سلاح رئيسي واحد : القبائل والشوارع . فالشاه الذي لم يكن تحت إمرته رجال شرطة أو بيريراطية أو جيش دائم . لم يكن بوسعهم إرهاب مجتمع البازار إلا بتهديده بأن يقوم رجال قبائل مستأجرون بغزو المدينة ونهبها . ومجتمع البازار الذي لا يملك أقية قانونية لا يمكنه أن يحمي مصالحه سوى بكتانة العرائض والخروج في مظاهرات الالتجاج (bast) إلى الأماكن المقدسة أو أراضي العائلة المالكة أو الأرض الأجنبية التي تتمتع بالحصانة من السلطات المحلية . وهكذا فإن المفاوضات بين الحكومة والبازار كانت غالباً ما تأخذ شكل المساومة في مجموعها .

وفي أواخر القرن التاسع عشر رجحت كفة الميزان بشدة لصالح البازار . وكانت النقابات تختار رؤساءها بنفسها ، وفقد المشرف عليها الكثير من أهميته واحتفى المحتسب في عدة مدن ، بالإضافة إلى أن تأثير الغرب قد عمق أكثر فأكثر الهوة القائمة بين الشاه والبارار . ومملكة القاجار التي انسحقت مراراً في الحروب الأجنبية أضاعت شرعيتها كحامية لكل الشيعة . وإذا حرمت من أراضي التاج على يد الروس لم يعد باستطاعتها استئجار رجال القبائل كما تحب وترغب ، وفي حاجتها الماسة للقروض اتجهت المملكة إلى الدائنين الأوروبيين وبالمقابل منحهم امتيازات ، واحتكارات وتنازلات لم تلق شعبية . وقد وجد البلاط أنه — إذا أجر على قبول بعض برامج التغريب ليتمكن من البقاء في زمن الامبريالية — قد ناعد البون

بيده وبين السلطات الدينية من جهة، ومن جهة أخرى، سمح دون أن يدرك ذلك، لنظام « حقوق الإنسان الإلهية » المدمر بتقويض « حق الملك الإلهي » المسلم به . وإذا عجز البلاط عن الدفاع عن الصاعات الوطنية ضد الاجتياح الضاري للمصوغات المستوردة فَقَدْ هالته كحما للشعب وبدا كعائلة فاسدة تشارك في ههب البلاد وتدميرها .

ومع بدايات القرن العشرين أضحت العائلة القاجارية حاكمة طاغية محلقة بادعاءات لا تنتهي ولكن قدمها في الفراغ، إذ كان يكفي أن يلتم بالبلاد موسم حصاد شحيح أو أزمة تجارية صغيرة تسببت بها الحرب البعيدة بين الروس واليابان ليتعري الأساس الواهي للنظام وتطيح به الأحداث العارضة فيتهاوى محطماً .

الجماهير الدستورية

نيسان / أبريل ١٩٠٥ — حزيران / يونيو ١٩٠٧

انقض التضخم المالي على البلاد في أوائل ١٩٠٥ . وادعت صحيفة « الحبل المتين (Habl Al-Matin) الصادرة في كالكتوتا والتي لها شعبية في أوساط التجار والليبراليين في طهران، بأن سعر القمح ارتفع بنسبة ٩٠٪ وسعر السكر بنسبة ٣٣٪ (١٠) وقد ألحقت الصحيفة باللائمة على المسيو نوس البلجيكي الذي عين مديراً للتعرفة (الخازن العام للمالية) .

ظهرت بوادر أولى جماهير الثورة الدستورية في نيسان / أبريل ١٩٠٥ . وقد اتحدت شكل مسيرة منظمة من المرابين وتجار الأقمشة قامت بتسليم رسالة احتجاج للدولة . سعى المرابون لاسترداد بعض من القروض التي قدموها لخزينة الدولة منذ سنتين . واحتج التجار على أن سياسة التبادل التجاري الجديدة تؤثر التجار الروس على الإيرانيين وطالبوا بإعفاء نوس من منصبه فوراً . وأدلى أحد المتظاهرين بآراء مجموعته لمراسل الحبل المتين فقال : « ينبغي على الدولة أن تشجع الصناعة الوطنية حتى وإن كانت منتجاتها لا تعادل المنتجات الأجنبية جودة، وإلا فإن السياسة الحالية التي تساعد التجار الروس سوف تؤدي قطعاً إلى التدمير الكامل لصاعتنا وتجارنا » (١١) . وحين لم تستجب الدولة لمطالبهم أغلق موقعو العريضة حوانيتهم في البازار وقاموا بتوزيع نسخ عن صورة لنوس يظهر فيها متنكراً في زي « ملا » في حفلة أزياء تنكرية، ثم لجأوا بقيادة أحد أصحاب الحوانيت المرموقين وأحد تجار المناديل الأثرياء إلى مسجد « عبد العظيم » خارج طهران ولأدوا به . وبقي الجميع هناك لمدة خمسة

أيام إلى أن قطع ولي العهد محمد علي ميرزا عهداً بأن نوس سيطرد حالما يعود مظفر الدين شاه من جولته في أوروبا .

وعندما عاد الشاه . وجد من الملائم أن « ينسى » هذا الوعد . وعين كتسوية لجنة من خمسة عشر تاحراً يحملون المسؤولية الغامضة في أن « يشيروا على » وزارة التجارة في القرارات الرئيسية المتصلة بسياستها^(١٢) .

وظلت الشوارع هادئة إلى أن حل شهر رمضان الديني ؛ إذ انتهر الفرصة أحد الواعظين الدينيين العاضيين وله باع في الفصاحة والبلاغة الفرصة ، أثناء حديثه أمام جمهور محتشد في بازار طهران وهاجم بالاسم « المصرف الروسي للحسم والقروض » والذي ابتاع مؤخراً مدرسة دينية ومقبرة مجاورة وكان يهم بتوسيع رقعة أنيته . وشدد الواعظ على أن الروس يخططون ليس لتدمير التجارة والأموال الإسلامية وحسب بل أيضاً لتدمير المدارس والمقابر المسلمة . وادعى أحد شهود العيان بأن جمهوراً غاضباً من بضعة آلاف شحص دك أركان المصرف وقوض دعائمه قبل أن يفرغ . الواعظ من موعظته^(١٣) . ووجد التحار المنافسون لنظرائهم الأجانب والعلماء (القادة الدينيين) الذين يلقون الخطب منددين بالكفر عدواً مشتركاً : الروس وعملاؤهم الملكيون .

وعادت هاتان المجموعتان إلى التظاهر الساخط في الشوارع من حديد في كانون الأول / ديسمبر عندما حاول حاكم طهران أن يخفض سعر السكر وأن يجلد بالعصا قدمي اثنين من التجار المرموقين أحدهما كان قد بنى ثلاثة مساجد في طهران . وحاول الرجلان الضحية عبثاً أن يردا التهمة عن نفسيهما بإفهامه أن الحرب الروسية — اليابانية قد تسببت في نقص في السكر^(١٤) . وقد كتب أحد المراقبين أن نبأ « الفلقة » انتشر « انتشار النار في الهشيم في الأسواق والبازارات »^(١٥) . وأغلقت مجموعة من التجار أبواب حوانيتها ولأدت بمسجد الشاه (Masjid Shah) في أحد أطراف البازار . وهناك انضم إليهم السيد جمال الدين الأصفهاني وهو واعظ تحرري بليغ وثلاثة من القادة الدينيين المحترمين : سيد عبد الله البهبهاني وسيد محمد طباطبائي والشيخ فضل الله . وفي اليوم التالي طلب جمال الدين هو يخطب من مبر المسجد من الشاه أن يرهن على ولائه الديني بالتعاون مع العلماء . وهنا قاطعه إمام الجمعة واتهمه بأنه بابي وأمر خدمه بإحلاء المنبر . وانفض الاجتماع في هرج وفوضى . وانسحب بعض القادة الدينيين إلى منزل البهبهاني الذي حذرهم إن هم استمروا في احتجاجهم ضمن المدينة فإن « العامة » ستعبرهم هم وتجار السكر شيئاً واحداً^(١٦) . ونصح بأن يلوذوا بمسجد « عبد العظيم » وانصاع لنصحه سبعة من العلماء القادة مع عائلاتهم وتلامذتهم وخدمهم وبلغ

عددهم ألفي شخص . وبالرغم من أنهم سمحوا لفئة قليلة من التجار بالانضمام إليهم ، قام البازار بتنظيم إضراب عام وتظاهر أمام عربة العاهل مطالباً بعودة القادة الدينيين . وأرسل الجمع في «عبد العظيم» إلى الدولة اقتراحاً من ثمانية بنود . كانت المطالب الرئيسية فيه : تشكيل «دار العدل» ، فرض القوانين الدينية ؛ إزاحة نوس من منصبه وطرد الحاكم . وقوا في ملاذهم المقدس شهراً بأكمله إلى أن وافق الشاه على مطالبهم . وعندما عادوا إلى طهران استقبلتهم حشود من الجماهير مرحبة على طول الشوارع هاتفة «تعيش أمة إيران» . وعلق أحد المشاركين بأها المرة الأولى التي تذكر فيها «الأمة علناً»^(١٧) .

ومن جديد عاد بذل الوعود ثم الإخلال بها . ومن جديد عاد الهدوء إلى شوارع طهران . ومن جديد قطعت الهدوء عاصفة مفاجئة وكانت هذه المرة أشد عنفاً وأبعد أثراً من سابقتها . ففي تموز/ يوليو أمرت الحكومة التي استعادت ثقتها بنفسها بأن يلقي القبض فوراً ولكن بدون ضجة على واعظ بارر معاد للبلاط . ولحق أحد المارة مشهد القبض الهادئ وبلغ عنه لإحدى المدارس في البازار واندفع الطلبة لإنقاذ السجين^(١٨) . وأمر الضابط في غرفة الحجز في السجن رجاله أن يطلقوا النار . وعندما رفضوا أطلق الضابط النار بنفسه على أحد الطلبة فأرداه قتيلاً . وأحال ذلك المظاهرة إلى شغب فهجم الطلبة على المنى واشتبكوا مع الجنود وهزموهم هزيمة منكرة ثم حرروا السجين . وحمد الشغب عندئذ وأصبح مسيرة مظمة وحمل الحثان إلى مسجد مجاور . وأغلق البازار أبوابه . ولأذ العلماء القادة مع أتباعهم الكثر بالمسجد نفسه وطالبوا بطرد رئيس الوزراء . وامتألت شوارع البازار برجال يلبسون الأكفان ليعلنوا أنهم مستعدون للقتال حتى الموت^(١٩) . واجتمعت الحكومة ورفضت المطالب المقدمة من المحتهدين وقررت استخدام القوة . وهكذا وفي اليوم التالي عندما حاولت مسيرة من «الملاي» والطلبة والتجار يحملون عموداً علق عليه قميص المتظاهر القليل ملطخاً بدمائه ، أن تشق طريقها في شوارع البارار أطلق الجنود النار عليها^(٢٠) . ومع أن عدد الضحايا بقي مجهولاً والبعض يدعي أن ما يقرب من مائة شخص سقطوا جرحى لم ينقذ المتظاهرون سوى جثتين أحدهما لواعظ ديني والآخر لتاجر . وأخلى استخدام القوة الشوارع من المتظاهرين ولكنه في الوقت نفسه زاد من حدة مقاومة المتظاهرين في المسجد . فبقوا هناك أربعة أيام لا يدوقون طعاماً محاصرين بالقوات إلى أن سمح لهم أن ينسحبوا إلى مدينة قم المقدسة خارج طهران بشرط ألا يرافقهم «الشعب» . وحين غادروا العاصمة صرحوا بأن البلاد ستترك دون إرشاد ديني أو معاملات قانونية إلى أن يطرد الشاه رئيس وزرائه ويجري إصلاحات سياسية . لقد أضرب العلماء .

ووصفت المفوضية البريطانية في مذكرة تفصيلية قدمتها لوزارة الخارجية في لندن الأحداث كما يلي :

« بدا وكأن الحكومة قد انتصرت فالمدينة واقعة في أيدي القوات والقادة الشعبيون قد فروا هارين واحتل الجنود البازارات وليس ثمة مكان يلوذ به المرء كما يبدو . تحت هذه الظروف لجأ الحزب الشعبي إلى وسيلة تقرر قداستها عادة قديمة منذ غابر الأزمنة ألا وهي نظام الباست (Bast) (أو اللواذ بالأماكن المقدسة) . وقد اتخذ القرار باللجوء إلى هذه الوسيلة إن نصبت كل الموارد الأخرى ... وفي ١٨ تموز / يوليو رار شخصان المفوضية في غولاهك على بعد سعة أميال من المدينة وسألاً إن كان القائم بالأعمال في حال لاذ الناس بالمفوضية البريطانية سيستدعي معونة من الجيش لإجلائهم . وعبر السيد غرانت دوف عن أمله في ألا يلجؤوا مثل هذه الوسيلة ولكنه قال بأنه ليس بإمكانه نظراً للعادة المتعارف عليها في إيران وللحق المقدس في اللواذ أن يستخدم القوة لطردهم إن هم جاؤوا ... وفي مساء التاسع عشر قدم خمسون من الملاي والتجار إلى المفوضية واتخذوا أماكنهم لقضاء الليل هناك . وبدأ عددهم بالتزايد تدريجياً وسرعان ما كان في حديقة المفوضية ١٤٠٠٠ شخص » (٢١) .

كان الحشد يتألف في أغلبيته من التجار وأصحاب الحوانيت والحرفيين والتمرنين والعمال المياومين . ويصف أحد المشاركين المشهد المائل : « رأيت أكثر من ٥٠٠ خيمة لكل البقابات حتى صانعي الأحذية وبائعي الحوز وحتى السمكية لهم خيمة واحدة على الأقل » (٢٢) . وقام الاحتجاج بقيادة (Anjuman i Asnaf) وهي رابطة شكلت حديثاً من النقابات المهسية في بازار طهران . وكان كبارها يمنعون دخول الأشخاص غير المفوضين إلى الحديقة ولكنهم كانوا يسمحون لبعض المتقنين الغربيين وبعض طلبة المعهد التقني والأكاديمية العسكرية والمدرسة الزراعية بالانضمام إلى صفوفهم . وقد فرضوا نظاماً صارماً لحماية المبنى وممتلكاته من الأيدي العابثة بالرغم من أنه ورد في وصف المفوضية البريطانية أن « كل تجمع من أصص الزهور قد داسته الأرحل حتى لم يعد له وجود وجميع الأشجار ما تزال تحمل آثار كتابات دينية محفورة في جذوعها » (٢٣) . وقد عينوا أيضاً لجنة مؤلفة في مجملها من المتقنين التحرريين لمفاوضة البلاط . ولم تقتنع اللجنة بالوعود الملكية ولا « بدار العدل » الغامضة .

وطالبت بدستور مكتوب ومجلس شعوب « برلمان » . وأصرت على أن المتظاهرين عارمون على البقاء بعيداً عن أعمالهم طالما كان ذلك ضرورياً . وخارج أسوار الحديقة وفي شوارع طهران أقامت زوجات المحتجين اجتماعات احتجاج دورية ؛ وفي مدينة « قم » أقام القادة الدينيون الذين زاد عددهم حتى بلغ ١٠٠٠ ملاً وطالب فقه ، « باست » خاصاً بهم في الوقت نفسه .

وشجب البلاط المعارضة ووصفها بأنها شذمة من الخونة « المأجورين » لصالح البريطانيين^(٢٤) . ولكن البلاط إاد وجد نفسه وجهاً لوجه أمام مظاهرتين ضحمتين في قم والمفوضية البريطانية وإصرار عام في بارار طهران واحتمال ارتداد الجنود في الصفوف العسكرية إلى جانب المعارضة اضطر للإذعان وإعلان استسلامه . ونقلت المفوضية البريطانية نبأ قيام قائد الألوية في طهران « بالإعلان الحاسم المصيري » بأن رجاله ليسوا مستعدين للقتال وأنهم على وشك الانضمام هم أنفسهم إلى صفوف المحتجين^(٢٥) . وفي الخامس من آب / أغسطس وبعد ٢٥ يوماً من الهرب و ٥٠ يوماً في الحقائق وافق الشاه على منح الدستور .

لقد هز التجار والمرابون الدين قدموا عريضتهم في نيسان / ابريل ١٩٠٥ أركان النظام القديم . وساهم القادة الدينيون اللائذون في كانون الأول / ديسمبر بإضعاف النظام القديم . وقد أفلحت المجموعتان بمساندة المساهمة الفعالة للجماهير في البازار في آب / أغسطس ١٩٠٦ بتقويض النظام التقليدي ودمرته تماماً . ويذكر الشعب كلمات الرسول : « يد الله مع الجماعة »^(٢٦) .

حصل الدستوريون على دستورهم ولكنهم لم يضموا له بعد أسساً متينة . فالأوتوقراطية أرغمت على التخلي عن سلطاتها إلا أنها لم تستسلم تماماً للنظام الجديد . واستمر العراك بين الطرفين سجلاً للسنوات الثلاث التالية . فالبلات يجهد لاستعادة ما أضاعه والثوريون ياضلون للحفاظ على ما اكتسبوه . وكانت الشوارع ساحة قتال لكلا الحائنين .

أشعل تسويق العاهل في توقيع الأحكام الخاصة بالانتخابات البرلمانية فتيل مظاهرات جماهيرية في العديد من المدن وهددت المعارضة بالعودة إلى المفوضية البريطانية . ودفعت محاولات ولي العهد لتهدئة الدستوريين في تبريز بتخفيض سعر الحبز . بالمطرفين إلى النزول إلى الشوارع هاتفين « نطالب بأكثر من الحبز الرخيص ، نطالب بالدستور »^(٢٧) . وأدى رفض الملكيين قبول مبدأ أن يكون الوزراء مسؤولين أمام النواب إلى مظاهرات عارمة . وعلق أحد

المراقبين الأوروبيين قائلاً: «ماداً بوسع الشاه بجنوده العزل الذين لم يقبضوا رواتبهم والمتردين أسماً مهترئة والمتصورين جوعاً أن يفعل حيال تهديد بإضراب عام وأعمال شغب؟»^(٢٨) وتسبب تأجيل الشاه للمسودة الأخيرة للدستور بإثارة المزيد من المظاهرات والاحتجاجات في جميع أرجاء البلاد. واستعد المتطوعون المسلحون في تبريز للقتال في حين أقسمت حشود ضمت ٢٠٠٠ شخص على أن «تتبع عن العمل إلى أن يتم التوقيع على القوانين الأساسية»^(٢٩). ودام الإضراب شهراً بأكمله إلى أن قام مظفر الدين وهو على فراش الموت في كابون الأول / ديسمبر ١٩٠٦ بالمصادقة على الدستور. وعندما أرجأ العاهل الجديد محمد علي شاه إرسال مبعوث إلى كرمشاه لإقرار الانتخابات البرلمانية أعلنت المدينة بأسرها إضراباً عاماً. وكتب الممثل البريطاني في تقريره «لأد جميع التجار والعاملون في البارار حتى الحمالون مهم بمكتب البريد»^(٣٠). وحين اتهم بعض النواب المتطرفين رئيس الوزراء بالتآمر ضد البرلمان توقف البازار في طهران عن العمل وطالب باستقالته. وعندما اغتيل رئيس الوزراء احتشد جمهور غفير حداداً على القاتل وقطعوا على أنفسهم عهداً بمساندة الثورة. وقدر أحد المراسلين البريطانيين عدد المشتركين في المظاهرة بحوالي ١٥٠٠ شخص^(٣١). وأحصى مراسل آخر المشتركين وقدرهم بحوالي (١٠٠٠٠٠)^(٣٢). وقد نجحت هذه المظاهرة بغض النظر عن العدد الحقيقي للمشاركين فيها في شل المعادين للثورة في الوقت الراهن على الأقل.

كانت الجماهير في ١٩٠٥ و ١٩٠٦ وأوائل ١٩٠٧ جميعها تحتج ضد البلاط. غير أن ظاهرة جديدة في أواسط ١٩٠٧ بررت إلى الوجود في شوارع البلاد: الجماهير المحافظة تتظاهر مؤيدة للبلاط ضد الدستور. ظهرت هذه الجماهير أولاً في تبريز ثم في طهران وأخيراً في مدن أخرى من الولايات. ومع نهاية عام ١٩٠٧ وجد الدستوريون أنفسهم أمام تحد حقيقي من الملكيين في عقر دارهم، وخسروا احتكار الشوارع التي كانت لهم وحدهم فيما مضى.

الجماهير المحافظة

حزيران / يونيو ١٩٠٧ — تموز / يوليو ١٩٠٩

كانت ثورة آب / أغسطس ١٩٠٦ انتفاضة الحشود المدنية. وانضم الحرفي وعامل المياومة والتاجر الثري والفقير وتاجر الجملة والبائع الجوال وصاحب الخانوت ومساعدة والعلماء وطلاب اللاهوت والمسلمون وغير المسلمين جميعهم ووقفوا صفاً واحداً للإطاحة

بالبلاط . وإن كان ثمة فئة ما من السكان عارضت الانتفاضة أو امتنعت عن الاشتراك فيها فلم تعر عن موقفها بكلمات أو بأي نشاطات في الشوارع . وأضحى التباه ومستشاروه معزولين في مواجهة بلد يناصبهم العداة .

احتلف الميزان السياسي خلال عام ١٩٠٧ . ففي تبريز قام المتظاهرون خلال الصيف بمحاصرة مجلس البلدية الذي يسيطر عليه المتطرفون ومع نهاية العام انقسمت المدينة إلى سطرين بين المواطنين الثوريين في المناطق الجنوبية وبين سكان المناطق الشمالية المناوئين للثورة . واستعرض الملكيون في طهران قوتهم في كانون الأول / ديسمبر حين احتشدوا في ميدان المدفعية الواسع (Maydan-i-Tupkhanah) وطالبوا بإلغاء الدستور . وفي مناطق عديدة أخرى مثل يزد وأردبيل وكرمنشاه وقارفين ومشهد وشيراز وهمدان قام المتظاهرون بمهاجمة الليبراليين وأحياناً بطردهم من المدينة .

وكثيراً ما دونت أحداث الثورة بأقلام المتعاطفين معها : إدوارد براون الإنكليزي المعجب بالليبراليين الإيرانيين وأحمد خسروي مظهر القومية الإيرانية الذي شهد في فتوته الصراع الذي قام في مسقط رأسه تبريز ، وأيضاً مهدي مالك زاده أحد المشتركين في ثورة طهران قتل أبوه وهو ليرالي قيادي على يد الملكيين ، واسماعيل خزي وطاهر راده بيهزاد وهما متطوعان مسلحان في الحرب الأهلية في تبريز ومحمد هراوي أحد المفكرين اللائحين بالمفوضية البريطانية وكذلك الصحف الإصلاحية مثل « الحبل المتين » و « المساواة » و « صور لإسرافيل » . وعمدت هذه المصادر المتلهفة لتأكيد الشرعية الشعبية للثورة إلى تجاهل مظاهرات الملكيين أو إلى تجاهلهم بالفاظ متجنبة عدائية . فقد وصف كل من براون وخسروي ومالك زاده و« صور لإسرافيل » متلاً في معرض حديثهم عن مسيرة الملكيين في ميدان المدفع ، المتظاهرين على أنهم حفنة من « المشاغبين المأجورين » أو « المقامرين » أو « السكارى المتعطشين للدماء » أو « العوغاء » أو « المتوحشين المأجورين » ، ولم يقر أحد من المؤرخين الكثر باستثناء مالك الشعرا باهار الذي أشار عرضاً إلى أن الرجعيين لهم أتباعهم في الجماهير : « خلال الثورة كانت الطبقة العليا والطبقات الدنيا في المجتمع تدعم الاستبدادية وكانت الطبقة الوسطى وحدها هي التي تنادي بالدستورية »^(٣٣) . غير أنه لم يستفص في الحديث عن هذه النقطة ، كما أنه أخفق في شرح أي العاصر من « الطبقات الدنيا » هي التي ساهمت في الحشود المحافظة وماذا كانت دوافعها وما إذا كان مسلكها هذا مسطيقاً ومتوقفاً .

يمكن تحديد ثلاثة عناصر منفصلة في المظاهرات الملكية : الأرستقراطيون والتجار والحرفيون والعمال غير المختصين الذين يرتبطون بالقصر واقتصادياته التي تقابل اقتصاديات البازار . وهناك « العلماء » المحافظون وطلابهم في اللاهوت وأحياناً « الطبقات الدنيا » .

لم يكن للقاجاريين سبل مباشرة للاستبداد المطلق مثل بيروقراطية تضرب جذورها في كل ما يمت إلى الدولة بصلة أو جيش نظامي ، إلا أنهم كانوا يسيطرون على شبكة واسعة من رعايا المصالح والتوظيف . إذ كانوا يمنحون الهبات ومعاشات التقاعد لحاشيتهم ورجالاتهم الأتربين ومناصب تدر كسباً لمن يشغلها والإداريين المخلصين لهم كما كانوا يوظفون آلافاً من الخدم المنزليين والموظفين والحرفيين وعمال المياومة والعمال والحمالين والعاملين يستأجرهم القصر بأجنحة الحرم الواسعة فيه ومخارنته ومطابخه ومحازنه ومستودعات الأسلحة فيه وورشات الحرف واصطبلاته^(٣٤) . بالإضافة إلى أن ولي العهد في تبريز والأقطاب البارزة في عواصم الولايات كانوا جميعاً يحدون حدو طراز الحياة الملكية في طهران على نطاق أضيق . إن هذا العامل في الاقتصاد جعل ماركس يستنتج بشيء من المغالاة عندما يتعلق الأمر بإيران بأنه « في النمط الآسيوي الإنتاجي يجب اعتبار المدينة الكبيرة مجرد معسكر أميرى مفروض على البنية الاقتصادية الفعلية »^(٣٥) .

حرص الليبراليون الدين خطوا مسودة المطالبات الدستورية في المفوضية البريطانية على أن يحملوا استبداد البلاط مسؤولية كل ما لحق بهم من أحزان ومصائب . وضحي المتطرون القلائل المنتخبون في المجلس الأول بالمكاسب النفعية في سبيل المبادئ . وتحدثوا في خطبهم عن العدالة الإنسانية والمساواة الاجتماعية وعن التأثيرات التبريرة لكل من السلطة السياسية والاقتصادية للبلاط . وعلق الممثل البريطاني بأن الأثرياء كانوا يعيشون في « تهيّب وحوف » من أن تصادر الحكومة الحديدة الثروة التي كدسوها في ظل النظام القديم^(٣٦) .

كان رد الفعل متوقعاً . إذ حين حاول المجلس أن يحاكي مثال مجلس العموم البريطاني بعد الثورة المجيدة فأقدم على تأسيس المصرف الوطني الإيراني ، إلا أن العديد من ملاك الأراضي الكبار أفسدوا هذه المحاولات برفضهم المساهمة فيها . وعندما اقترح النواب ميزانية تحذف المعاشات التقاعدية العديدة في البلاط وتخفف الدخل المخصص للعاهل الملكي بشكل كبير قامت الخزنة الملكية التي كانت شديدة الحرص على الالتزام بما يترتب عليها حتى في الأوقات التي كانت حزانة الدولة تمر بضائقات عصبية ، قامت بإبلاغ مستخدميها بأن رواتبهم وأجورهم لا يمكن أن تصرف لهم بسبب ميزانية البرلمان^(٣٧) . وأخذ رئيس اللجنة المالية يجادل عبثاً بأن ما يحاول أن يفعله هو تخفيض « الرفاهيات التي لا ضرورة لها » في البلاط

وليس أجور مستحديمي القصر ورواتبهم^(٣٨). وقام بعض المتقاعدين ونساء الحريم بالاحتجاج داخل مبنى المجلس ولم تلق احتجاجاتهم أذناً صاغية. إذ أشير على المتقاعدين أن يحاولوا حض الشاه على بيع مجوهرات التاج^(٣٩). وأعلن حسن تقي زاده وهو القائد الليبرالي من تبريز أنه غير معني بما تؤول إليه حال زوجات الشاه^(٤٠). وعندما دفع النواب عجلة الميزانية باتجاه تنفيذها قدم مستخدمو القصر أولاً عريضة إلى المجلس^(٤١)، ثم عمدوا إلى التظاهر في الشوارع. وشكلوا مع متقاعدي البلاط وحواشيهم فئة ملحوظة شاركت في المسيرة الملكية في ميدان المدفع. ولم يبد مالك زاده في معرض إقراره بأن الميزانية أساءت إلى أولئك المستخدمين في القصر أي تعاطف مع معاناتهم: «في تلك الأيام كانت الطريقة الشائعة للشتائم أن يوصم شخص بأن له «شخصية سائس» أو «عقلية حودي»، إذ أن هؤلاء قد تقلبوا طويلاً في أحضان النعمة في البلاط حتى أصبحوا أشد الداعين تطرفاً إلى الاستبدادية في شعب طهران كله»^(٤٢).

وظهرت العناصر ذاتها في الاضطرابات الملكية في الولايات. إذ اكتسب البغالون والجمالون الذين يستخدمهم البلاط في تبريز شهرة بأنهم أشد الفئات رجعية في المدينة. وفي شيراز قام رجال حاشية أحد الرجال البارزين وهو قوام الملك بتشكيل جمعية منائفة للثورة وحاربوا الثوريين في الشوارع. وأبلغ الممثل البريطاني في كرمشاه بأن المدينة انقسمت إلى «حزب الشعب» و«الحزب الأرستقراطي»^(٤٣). الذي يضم ملاك الأراضي المحليين ورجالاتهم وخدمهم.

وقد زودت أموال القصر المتظاهرين الملكيين بدعم مضمون. وحول وجود الشخصيات الدينية هذه المظاهرات من تجمعات مؤيدة للشاه وحسب إلى تظاهرات وأعمال شغب تسادي بالشاه والإسلام. وانقسمت المجموعة الدينية خلال الإضراب العام في آب/أغسطس ١٩٠٦ انقساماً حاداً ولكن غير متساو إلى معسكرين متعادين: معسكر «إمام الجمعة» و«شيخ الإسلام» القليل العدد والمرتبط بالبلاط والمتعاطف مع الشاه. ومعسكر «المجاهدين» الشعبي الذي يضم العديد من «الملاي» ومعلمي «الكتاب» في البازار المتحالفين مع الليبراليين في الحركة الدستورية. إلا أن هذا الاختلال في التوازن انقلب إلى توازن حين كشفت الثورة عن مسارها وأزاح الليبراليون النقاب عن نواياهم العلمانية: مناهضة رجال الدين، ودعم حركة تحرر المرأة. والمساواة بين الشبهة وغير الشبهة وبين المسلمين وغير المسلمين.

كانت سنة ١٩٠٧ علامة بارزة في التاريخ الديني لإيران المسلمة. فللمرة الأولى

شهدت البلاد ظهور مقالات ومنشورات صادرة من الداخل تنتقد رجال الدين علانية . ونشرت جريدة « صور إسرافيل » مقالاً تهكيمياً يتناول رجال الدين وعلقت تعليقات لادعة السحرية عن « العلماء » الذين يحذرون دون انقطاع من أن الدين يوشك أن يموت ، ووصفت الماللي بأنهم جهلة فاسدون وطفيليون^(٤٤) . وعلقت صحيفة « الحبل المتين » في حديثها عن مطالب العلماء بإقامة محكمة عليا يصدر من خلالها أحكاماً شرعية على كل ما يسنه المجلس من قوانين ، فكتبت متهمكة : « منطلق هذا النقاش على التحار أيضاً أن يكون لهم « محكمة عليا » حيث يمكنهم هم أيضاً أن يصدرُوا أحكامهم على ممثلي الشعب »^(٤٥) . وتسبب مستور معاد لرجال الدين وزَّعه المتطرفون في البازار بردة فعل عنيفة بين صفوف النواب المحافظين في المجلس^(٤٦) .

وتسببت مسألة حقوق الأقليات الدينية ودور المرأة في المجتمع بردود فعل عيفة مماثلة . وحين تقدم أهل الطائفة الزردشتية بعريضة إلى المجلس يطالبون فيها بمعاملة متساوية لكل المواطنين بغض النظر عن عقائدهم ، لاذ المحافظون بأذيال الدين^(٤٧) ، وكان جدلهم قائماً على أن التشريعة تفرق بين المسلم وغير المسلم وما أن الدولة عليها واجب مقدس بتطبيق التشريعة فالتفرقة يجب أن تظل قائمة في الحياة العامة . وادعى أحد « أئمة الجمعة » بأنه عاجز عن فهم مقصد الزردشتيين فطائفهم عوملت بمعاملة طيبة في إيران لما يربو عن ١٣٠٠ سنة . وخلص الإمام إلى أن متيري الشعب هم وراء تحريض الزردشتيين على التقدم بمطلب جاحد كهذا . ونهض المتطرفون لمقارعة المجادلين فشهدوا بأن سنين طويلة من القمع وليس مثيرو الشعب هي التي دفعت بالزردشتيين لإرسال مطالبهم . وادعوا العريضة بحجة أن القانون الإسلامي ينادي بالحرية والمساواة وليس بالاضطهاد والتفرقة . وثارَت زوِعة مماثلة حين شكلت مجموعة من النسوة جمعية خاصة بهن^(٤٨) . وشجب المحافظون الرابطة على أنها خارجة عن الإسلام ودافع المتطرفون عنها مستنديين إلى أن النساء على مر العصور وفي جميع البلدان الإسلامية كان مباحاً لهن تشكيل منظمات خاصة بهن .

ودفعت هذه القضايا المثيرة للجدل والنزاع ببعض « العلماء » إلى التخلي عن الدرب الشائكة للدستورية واللجوء إلى الواحة الأمانة للاستبدادية التقليدية : « لا استبدادية يعني لا إسلام » وقاد هذه الموجة من الانكفاء إلى الأساليب القديمة الحاج ميرزا حسن في تبريز والشيخ فضل الله في طهران . وقام الحاج ميرزا حسن وهو « المجتهد » القائد في الحركة الدستورية في أذربيجان بالانفصال مع حلمائه المتطرفين في أوائل عام ١٩٠٨ وتشكيل « مجلس الإسلام » الملكية الخاصة به في المناطق الشمالية من تبريز ، وتحدى سلطة الليبراليين

في مجلس البلدية . أما الشيخ فضل الله وهو أحد أركان الثلاث الذي قاد المظاهرات الدينية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٠٥ فانفصل عن المتطرفين في صيف ١٩٠٧ ولاذ بمسجد عبد العظيم مع ٥٠٠ شخص من أتباعه . وأصدروا بياناً رسمياً من مقرهم الجديد معارضين لإدخال القوانين التي لا صلة لها بالإسلام والمشرعة في أوروبا ومطالبين بتطبيق القوانين الإسلامية الموجودة في الشريعة^(٤٩) . كما حذروا من أن الوهاب الدين يحاولون تقليد الثوار الفرنسيين في برلمان باريس أيام ١٧٨٩ إنما يشجعون « الفوضوية » و « العدمية » و « الاشتراكية » و « المساواتية » و « المذهب الطبيعي » والأفدح من ذلك كله « البابية » .

وكان للقادة الدينيين مثل شيخ فضل الله وحاج ميرزا حسن أثر في مسلك ثلاث فصائل من المجتمع . إذ حملوا معهم أولاً إلى الجانب الملكي طلاباً وملاي ومعلمين وخطباء دينيين وأتباعاً من مدارسهم وجوامعهم ومؤسسات الوقف ، وتشكلت هذه الفصيلة غالبية الخمسمائة شخص الذين اتبعوا الشيخ فضل الله إلى مسجد عبد العظيم . وقد قام أفرادها بعد خروجهم من ملاذهم بجمع أنصار جدد من المجموعة الدينية وقد نجحوا في ذلك إلى حد ما . وأبلغ أحد مراقبي وزارة الخارجية في تقرير له إلى لندن بأنه فيما يتعلق بمسألة الأقليات كان « قسم كبير من رجال الدين » متعاطفين مع المحافظين^(٥٠) . ثانياً جلب أتباع الشيخ فضل الله معهم إلى معسكر مناهضة الثورة زبائنهم من « اللوتين » وهم رياضيون ذوو عقليات دينية في البازار يشبهون إلى حد ما طبقة « قطاع الطرق » الهدوسية ويتمتعون بروابط وتيقة بضواحي وبنقابات ونوادي كمال الأجسام وبأعضاء من « العلماء »^(٥١) . وقد لعبوا دوراً مميزاً في الاضطرابات التي شهدتها تبريز وفي المسيرة الملكية في ميدان المدفع .

ومن جهة ثالثة كان للقادة الدينيين أثر على المنمنمين المتطرفين من الشيعة خاصة في الشرائع الأكثر فقراً في المدن مثل الصباغين وحاکة البسط والبنائين والجمالين والبغاليين والباعة المتجولين والمكيسين في الحمامات العامة والجمالين والعمال . وقد علق خسروي المناوئ لرجال الدين تعليقاً مختصراً مفاده أن ارتداد فضل الله كان له أثر محبط على المتطرفين لأنه كان يتمتع هو وحاشيته « باحترام الجماهير وتوقيرها »^(٥٢) . واعترف مالك زاده المؤرخ المؤيد للدستورية بأن احتياج فضل الله كان له بعض الأثر في نفوس « العوام »^(٥٣) . وأقر أحد شهود العيان بأن « عوام البازار » لحقوا بفضل الله إلى اجتماع ميدان المدفع^(٥٤) . وأشار أمير حزي في تعليقه على ارتداد بعض رجال الدين في تبريز إلى أن « العوام كانوا يؤمنون حقيقة بما

يقوله العلماء عندما كانوا يسمعونهم يصمون المتطرفين بأنهم كفرة وهراطقة ومعادون للإسلام»^(٥٥). على الرغم من أن هؤلاء المؤرخين كانوا يعترفون بشكل عارض بأن رجال الدين المحافظين شقوا سبلاً إلى نفوس «العوام» فقد استمروا في الكتابة وكأن الدستورين مارالوا يمتلكون «الشعب». وكما هي الحال عند الليبراليين في إنكلترا أيام القرن السابع عشر تحامل هؤلاء المؤرخون دون أن يتعمدوا ذلك، الطبقات الدنيا التي لا تملك شروى نقيير واعتبروا الطبقة الوسطى المالكة هي «الشعب».

وقد ساعدت عوامل أخرى إلى حاسب الدين في جذب الطبقات الدنيا إلى صفوف الملكيين: وهي عوامل شديدة الالتصاق بالواقع مثل كلفة الخبر المتزايدة وإدراك أنهم لم يكسوا شيئاً يذكر من ثورة البورجوازيين.

وفي المراحل الأولى من الثورة نجح المتمردون في حذب الفقراء إلى جانبهم بالمطالبة بحز أرخص وبالجدل المقنع بأن الحكومة هي المسؤولة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وهذا تمكن أفراد البورجوازية الصغيرة في البازار وفقراء بيوت الصفيح وبقانات التجار وأصحاب الحوانيت المزدهرة والنقانات الكابية للعمال غير المختصين، تمكنت جميعاً من التظاهر معاً ضد القاجاريين. إلا أنهم انتشقوا وتداعت صفوفهم عندما تغير النظام واستمرت أسعار المواد بالارتفاع. زاد تأييد مبدأ سياسة عدم التدخل في السوق الزراعية وقد أملت المصالح التجارية لأفراد من الطرف الليبرالي في توسيع شقة الخلاف^(٥٦). وفي صيف عام ١٩٠٧ كتب ممثل وزارة الخارجية في تقرير له يقول: «يتعرض المجلس للهجوم من جهات عدة والبلاط بأجمعه يناسبه العداء وأهالي المدينة ساخطون لأن الخبر ما زال باهظ الثمن كما كان عليه من قل»^(٥٧). وكتب أحد المراقبين إلى لندن يقول بأن البلاط يحشد أناساً من «الطبقات الدنيا في المدينة»^(٥٨). أما في تبريز فكان الخلاف أشد استعاراً. وكتب القنصل البريطاني في تقريره في حزيران/ يوليو ١٩٠٧ بأن «جمهرة من الغوغاء» المطالبة بالخبر قد حاصرت مجلس المدينة وأعدمت أحد أعضائه البارزين دون محاكمة، وهو أحد تجار الحبوب الأثرياء اشتبه بأنه يحتكر السوق لصالحه^(٥٩). وكانت تلك أولى بوادر الشغب ضد الدستوريين. وقد علق خسروي قائلاً:

«حدث في تبريز أيام الثورة الدستورية ما حدث في باريس أيام الثورة الفرنسية، إذ أبرز الرعاع والفقراء المعدمون رؤوسهم. وكانت القوة الدافعة لأوثك الناس تسوقهم نحو الفوضوية. فكانوا يسعون للإطاحة بسلطة

البلاط الاستبدادية، ثم ينقلبون على الأثرياء والطبقات المالكة. وما كان لرجال مثل دانتون وروسيير أن يرقوا إلى السلطة لولا مساعدة قوم كأولئك. ولم يظهر في تبريز أمثال دانتون أو روسيير ولو وقع ذلك فعلاً لشهدنا أيضاً «عصر إرهاب وترويع» مماثل «(٦٠)».

وبقي هذا الخطر جاثماً فوق تبريز يشتد تهديده بين الفينة والأخرى خلال عامين كاملين. وفي أوائل عام ١٩٠٩ كتب القسطل البريطاني من جديد مبلّغاً بأن الدستوريين المحليين يخشون «انتفاضة شعبية» بسبب النقص الكبير في المواد الغذائية الذي تسبب فيه حصار الملكيين للمدينة^(٦١). وحذر أحد أعضاء المجلس من احتمال حدوث أعمال شغب ما لم يتخذ إجراء ما لتخفيض سعر القمح. ودكر عضو آخر الحضور بأن «الرعا» لا يقيمون وزناً للشخصيات. وأعدم المجلس خبازاً لبيعه الطحين بسعر أعلى من السعر المحدد، ولكن ذلك لم يفلح في جذب الفقراء المتضورين جوعاً إلى صف المجلس واحتشدت جموع من النسوة مهددة الليبراليين وتم تفريقهن بالقوة. وعلق القسطل البريطاني قائلاً: «كانت تلك دلالة شؤم فالنساء دائماً يُدفع بهن إلى المقدمة للبدء بأعمال الشغب المطالبة بالخبز».

وساور النقابات المتواضعة مادياً الشك بأنها لن تجني نفعاً يذكر من الثورة وذلك منذ أن غامرت الجموع بالدخول إلى المفوضية البريطانية. وقد كتب الهراوي في مذكراته:

«أذكر بحلاء اليوم الذي حذربا فيه قسم الدعاية والإعلام من أن الرجعيين يبدون بدور التذمر والاستياء بين صفوف التجارين والشارين الفتيان. فالنصارون كانوا ساحطين لأنهم أعدوا عن أعمالهم وطالبوا بتوضيح عما يمكن أن يجنوه من تلك المغامرة. أما النصارون فكانوا أكثر صلافة وجدلاً عقيماً فهم أميون ولم يكن للمنطق صدى في نفوسهم. ولو أن هاتين الفئتين المتهورتين عادرتا المفوضية لانهارت حركتنا بأكملها إذ كان من المحتم أن يدلع خلاف صريح بين النقابات المختلفة. ولحسن الحظ نجحنا في حثهم على أن يقطعوا عهداً بالبقاء في الملاذ مع الآخرين»^(٦٢).

وقد أثبتت هذه الشكوك أنها تستند إلى أسس حقيقية حين تمت صياغة قانون الانتخابات في أيلول / سبتمبر ١٩٠٦^(٦٣).

انقسم جمهور الناحيين إلى ست «طبقات»: الأمراء وقبيلة قاجار، والأرستقراطية والنبلاء، والعلماء وطلاب اللاهوت (الفقه الديني) لديهم، وملاك الأراضي والمزارعين، وطبقة التجار وأخيراً النقابات. أما الفئات التالية فحُرمت من حق التصويت: ملاك الأراضي الذين يملكون أرضاً قيمتها أقل من ١٠٠٠ تومان، والتجار الذين ليس لهم مكان عمل محدد، أصحاب الحوانيت الذين يدفعون آجاراً أقل من الحد المتوسط المتعارف عليه، والعاملين في التجارة والحرفيين والعمال الذين لا ينتمون إلى نقابة «معترف بها». وبعد مضي شهرين عندما ألقت قائمة من ١٠٥ نقابات أدرجت معظم الرابطات التجارية والصناعية في حين استبعدت عدة مهن: الزهيدة الأجر أو التي لا تتطلب مهارة أو خبرة^(٦٤). وفي «المجلس الأول» احتل «العلماء» وأعضاء البازار المرموقون الأغنياء ستين بالمائة من المقاعد واحتل مالكو الأراضي والموظفون وبضعة حرفيين الأربعة مقعداً المتبقية^(٦٥). ومثل الـ ١٠٥ «نقابات المعترف بها» اثنان وثلاثون مندوباً معظمهم من البرجوازية التجارية: ثلاثة تجار وثلاثة تجار جملة وتاجر أشياء مستعملة ومسماران وخياط وخباز وبائعو قمح وصابون وكتب وسقط المتاع وخيطان وقبعات وبرادات وتبغ وحرير. وهكذا استحوذت الطبقة الوسطى المالكة وحلفاؤها من رجال الدين على زمام أمور المجلس وقطعت السبيل فعلياً على من هم من الطبقات المعدمة الدنيا ومنعتهم من دخول ردهات الحكم والسلطة.

ولم يبذل الظافرون أي جهد لكسب ثقة المحرومين من الاقتراع. وعندما اقترح نائب راديكالي أنه من المستحسن إدخال عدد أكبر من المواطنين إلى العملية الانتخابية كان رد الأغلبية أن البلدان التي تتمتع بمجموع كبيرة من الشعب المثقف هي وحدها القادرة على الاستغناء عن نظام الطبقات الانتخابي وإلغائه^(٦٦). وحين كان الممثلون يجدون أنفسهم في مواجهة مسائل حساسة دقيقة كانوا يعمدون إلى إخلاء الردهات المخصصة للعامّة والشعب ويناقشون الأمر في جلسات مغلقة. وقد أبلغ الوزير البريطاني لندن بأنه نتيجة لهذه السرية أخذ المجلس يفقد «احترام الناس» ويصبح «مطعوناً بمصداقيته ومبوءاً من الشعب حتى أنه قد ينتهي إلى الموت المحتوم من تلقاء نفسه دون تدخل أي قوى خارجية»^(٦٧). ولكي يزداد الطين بلة لم يبذل الدستوريون أي محاولة لمساعدة الفقراء بتخفيض بعض الضرائب المعينة. وحين قدم ٢٠٠٠ فلاح في يزد عريضة احتجاج على الضرائب المرتفعة ولجأ اثنان منهما إلى الانتحار احتجاجاً. زعم بعض الممثلين أن المتظاهرين إنما كانوا «ممولين» من قبل أوساط رجعية. وأعاد أحد الأعضاء المتعاطفين إلى أذهان زملائه بأنهم منذ عهد جد قريب أثناء المظاهرة الضخمة في المفوضية البريطانية اتهموهم أيضاً بقبول أموال من مصادر مشبوهة.

الجماهير الدستورية حزيران/يونيو ١٩٠٧ — تموز/يوليو ١٩٠٩

خسر الدستوريون مساندة الفقراء لهم ونفروا منهم بعض القادة الدينيين الحذرين وأثاروا عدااء المستخدمين في مالية القصر. ولكنهم احتفظوا بولاء البرجوازيين والبرجوازيين الصغار في البازار: التجار الذين فازوا بأكبر قسط من غنائم النظام الجديد والذين نسبوا لأنفسهم مآثرة تدمير النظام القديم^(٦٩)، وكذلك التحار والحرفيون الذين حصلوا على صوت فعال لهم في المجلس، بالإضافة إلى المتمرنين عندهم والباعة الجوالون الذين يعملون ويعيشون معهم كأعضاء في نقابات متراسة الصفوف، وأيضاً آلاف في البازار ممن هم متمتعون باستقلال عن مخاوف سوق الأغذية اليومي الذي لا يقدم أية ضمانات. إذ إنهم قادرون على شراء المؤن السنوية لكل احتياجاتهم الضرورية. لذلك بقيت مناطق الطبقة الوسطى مرتعاً خصباً للثورة في حين تحولت الأحياء الفقيرة والطبقات الدنيا إلى متاريس للحركات المعادية للثورة.

كان هذا الانقسام شديد الوضوح في تبريز وهي المدينة الأولى التي سارت في شوارعها مظاهرات المحافظين. وكان الدستوريون يجتذبون مشاييعهم من المناطق الثرية المترفة في أمير — خزي وخيابان اللتين يقطنهما التجار ومالكو الورشات والحرفيون وأصحاب المتاجر. وكانت مسيراتهم تستقطب البرجوازية الصغيرة وترافقها على الدوام إضرابات البازار وتسير تحت حماية متطوعين مسلحين استقدموا من «الطبقات المثقفة»^(٧٠). وأقام المملكون قواعدهم في المناطق المعدمة في دواشي وسرخب المزدحمين بالبصاغين والساجين والحمالين والعمال والبالغين والعاطلين عن العمل. وكثيراً ما كانت مظاهراتهم تتحول إلى شغب للمطالبة بالخبز ومهاجمة الممتلكات الخاصة بالليبراليين البارزين. وفي ذروة قتال الشوارع أرسل الراديكاليون برقية إلى مجموعة من التجار الإيرانيين القاطنين في استنبول معلمين إياهم أن الغوغاء المملكين «على وشك الإطاحة بالقواعد الأساسية للتجارة»^(٧١). ويقسم المؤرخ أمير خزي في مذكراته عن الحرب الأهلية سكان تبريز إلى فئتين: فئة الذين هم على قدر من الثراء كاف للقيام بتخزين ما يلزمهم بحيث يكفيهم لسنة كاملة مؤونة الاعتماد على السوق وفئة أولئك الذين يعتمدون على الأسعار اليومية ويتضررون من أسعار الغذاء التي تتزايد دون انقطاع^(٧٢).

كانت العوامل الدينية تزيد من أدوار الصراع بين الفقراء والأغنياء في تبريز. وبما أن العديد من البرجوازيين والبرجوازيين الصغار ينتمون إلى طائفة «الشيخي» غير الأصولية في حين تلتزم الطبقة الدنيا بمذهب «المتشارعي» الأصولي فقد فتح الصراع جروحاً طائفية قديمة

وأحال الصراع إلى حرب دينية. وكتب أمير خزّي أن بعض الفقراء حاضوا الحرب الأهلية وكأنهم في حملة دبية لاجتثاث الكفرة^(٧٣). وكانت مظاهراتهم تنظم على أيدي اللوتين من المتشارعين في دواشي وسرحب في مقاطعاتهم نفسها وكانت تستوحي إلهامها الروحي من ثلاثة رعماء متشارعين: إمام الجمعة والحاج ميرزا حسن «المجتهد» ومن مير هاشم وهو واعظ محلي مكنته شعبيته في دواشي وسرحب من إحراز مقعد برلماني. أما المسيرات الدستورية فكان يدعمها رئيس الطائفة «الشيخية» شيخ الإسلام وكانت محمية من «مراق الشيخ» ستارخان الذي كان تاجر خيول واللوي الرئيسي في منطقة أمير خزّي.

ويمكن لنا أن نرى القاعدة الاجتماعية للحركة الدستورية في تبريز، في خلفيات الليبراليين الذين أعدمهم الروس حين احتلوا المدينة لإنهاء الحرب الأهلية كما رعموا^(٧٤). فمن بين الثلاثين شهيداً ممن نعرف حرفتهم كان هناك خمسة تجار وثلاثة زعماء دينيين مما فيهم «شيخ الإسلام» وثلاثة موظفين حكوميين واثنان من أصحاب الحوانيت وتاجرا سلاح وصيدلانيان ونجار واحد وخياط وحياز وصاحب مقهى وصائغ ودلال وموسيقي وصحفي وحلاق مع معاونه ورسام وواعظ ديني ومدير مدرسة ثانوية. كما شق اثنان لقرابتهما لثوريين باررين: اثنان كانا أولاد أخ ستارخان واثنان آخران أبناء تاجر قام بتنظيم الخلية للحزب الديمقراطي الاشتراكي.

وكان الصراع في طهران التي خلت من ذلك التقسيم الشيعي المتشاعي أقل حدة ودموية بين الدستوريين والمحافظين. إلا أن المواقف المتباينة للطبقات المختلفة في المجتمع كانت على نفس القدر من الوضوح. ويبدو ذلك على أشده إبان مسيرة ميدان المدفع وهي أولى مظاهرات الملكيين في شوارع العاصمة. فقد كتب أحد شهود العيان بأن ما يقرب من ١٠٠٠٠ ملكي قد تظاهروا في الميدان^(٧٥). وزعم آخر بأن الساحة كانت من الادرحام، بحيث لم يستطع أن يجد لنفسه موطئ قدم^(٧٦). وكان في ذلك الحشد المزدحم فقراء من الأحياء الفقيرة الحنوية وزعماء دينيون محافظون مثل الشيخ فضل الله مع طلاب الفقه لديهم وأتباعهم اللوتين مدعين أن المجلس يهدد الإسلام، ورجال من البلاط مع حاشيتهم يطالبون بإعادة صياغة الميزانية وعمال في المزارع من مزارع الحيول الملكية خارج طهران؛ وحوديون وسائسون وحرفيون ومتدربون مهيون وبائعون جوالون ومستخدمون آخرون في القصر واصطبلاته ومحازنه وورشاته. وجاء رد فعل الراديكاليين عنيفاً على هذا الاستعراض المفاحي للعضلات. فقد أغلقوا حوانيتهم وأسواقهم واتخذ ٧٠٠٠ شخص منهم جميعهم مسلحون ببنادق أماكنهم حول مبنى المجلس متأهبين للدفاع عنه إل تعرض للهجوم. وإن مجرد كونهم

يملكون بنادق هو دليل كاف على أنهم ينتمون للطبقة الوسطى . وكان يساندهم في كل ذلك كبار المسؤولين في النقابات المعترف بها الذين نددوا بالبلاط ونظموا إضراباً عاماً في البازار . واضطر الشاه للتنازل فطلب من مؤيديه أن يتفرق جمعهم ووافق على طرد أولئك المسؤولين عن قيادة المسيرة من خدمته . وسلم أمر بعض مستحدمي القصر إلى الوزارات للتصرف بشؤونهم .

ولكن ذلك لم يكن إلا انسحاباً مدروساً ، إذ إن الشاه بعد سبعة شهور وفي حزيران / يونيو ١٩٠٨ ما إن حصل على قرض ضخم من أحد الأرستقراطيين الأثرياء حتى اشترى ولاء اللواء القوزاقي وهو القوة العسكرية الفعالة الوحيدة ، وقام بحشد متطوعين من « الطبقات الدنيا في المدينة »^(٧٧) . ثم ضرب ضربه . ورد الراديكاليون ردهم المعهود فأغلقوا البازار وتجمعوا للقيام بمسيرات وتنكبوا بنادقهم . إلا أنهم في هذه المرة لم يواجهوا متظاهرين منافسين لهم بل جيشاً من الجنود العازمين على القتال . قصف اللواء القوزاقي مبنى المجلس وذكت فئة من المالكين « القاعة » . لاذ بعض الزعماء الليبراليين بالمفوضية البريطانية واختبأ البعض الآخر وأودع البعض منهم السجن ، ثم اغتيلوا . وأعلنت الأحكام العرفية ومنعت جميع الاجتماعات الشعبية وحتى المسرحيات العاطفية . ووعد الشاه محاولاً تهدئة البازار أن يعيد افتتاح البرلمان خلال ثلاثة أشهر بعد تطهيره ليس من الدستوريين الوطنيين ، بل من الثوريين الملحدون . وفتح البازار أبوابه على مضض بعد يوم واحد من الانقلاب .

فاز المحافظون في العاصمة ، ولكن العاصمة ليست البلاد كلها . استمر الصراع في مدن الولايات وتم تنظيم مظاهرات احتجاج وإضرابات واستعرضت الأسلحة في الشوارع . وما إن بلغت أنباء الانقلاب تبريز حتى احتدمت حدة الصراع وأضرب البازار ثلاثة أيام . وحاولت القوات الملكية في « رشت » أن تعيد فتح المخازن والأسواق وقتلت أثناء ذلك ثلاثة متظاهرين . وواصل الدستوريون في البازارات في شیراز وكيرمنشاه وأتباع الشخصيات المرموقة المحلية القتال في الشوارع . وفي أصفهان حاول ٢٠٠ من أصحاب الحوانيت الصغيرة اللوآذ بالقنصلية البريطانية^(٧٨) .

ولم تفلح علامات الاحتجاج هذه في الولايات في الإطاحة بالبلاط المحصن في العاصمة تحرسه القوات الملكية . القوة العسكرية المسلحة وحدها هي القادرة على إنجاز مهمة كهذه . وتحقق وجود قوة كهذه في أوائل عام ١٩٠٩ . انضم الخانات البحتاريون إلى الدستوريين في بازار أصفهان وحركوا رجالات قبيلتهم وساروا شمالاً باتجاه طهران . وقامت

مجموعة من الثوار القوقازيين بمساعدة من الديمقراطيين الاشتراكيين في باكو بشق طريقها من الشمال فاستولت على رشت واستعدت للتقدم جنوباً إلى طهران. وبقلت هذه الأحداث أرض المعركة من شوارع المدن إلى الطرق في الأرياف المحيطة، إلا أنها لم تمح تماماً ما للبازار من أهمية؛ بل على الققيض من ذلك، إذ شجعت البرحورية في طهران على بعث قضيتهم من جديد. وذكر وفد من البارار الشاه بالوعد الذي قطعه بفتح المجلس من جديد خلال ثلاثة أشهر. ولأذ ثلاثمائة تاجر ورعيم ديبى بالسفارة العثمانية وطالبوا بإعادة تأسيس الدستور. وأعلنت مجموعة من أصحاب المحازن الإضراب مساندة للثوريين في رشت. وعندما حاول العاهل إرهابهم بجلد أربعة من المضربين على أنخص أقدامهم (فلقة) أغلقت محارن عديدة أخرى أبوابها. وبقيت الخوانيت مغلقة لمدة شهر بأكمله. وأبلغ الوزير البريطاني في تقاريره أن الاحتفالات الدينية المعهودة في محرم قد ألغيت «خوفاً من وقوع اضطرابات»^(٧٩). وحين سعى البلاط إلى استدانة قروض ليتمكن من دفع أجور القوات رفض الدائنون دفع أية مبالغ. وحذر وزير الحربية من أن الحكومة لن تكون مسؤولة عن مسلح جنودها ما لم تدفع لهم مستحقاتهم^(٨٠). وإذ وجد الملكيون أنفسهم ثانية وجهاً لوجه أمام جيش لا يمكن الاعتماد عليه وبارار يناصه العداء انهارت قضيتهم حالما وصل رجال قبيلة البختياريين والمقاتلون القوقازيون إلى طهران في تموز/ يوليو ١٩٠٩، ونخلع محمد علي شاه وأعطى العرش لانه البالغ من العمر اثني عشر عاماً. وتم إعدام الرجعيين البارزين أمثال الشيخ فضل الله ومير هاشم «لاستئجارهم قطاع طرق من أجل خلق اضطرابات عامة»^(٨١) وعقد «المجلس الثاني». وانتهت الحرب الأهلية.

الخاتمة

من هذا الاستعراض الموحز يتبين لنا أن الجماهير السياسية لعبت دوراً رئيسياً في الثورة الإيرانية ولكن ملاحظتها وسلوكها لا يشبهان في شيء «الدهماء المتوحشة»، التي صورها عوستاف لوبون. فالأغلبية العظمى من المشتركين في المسيرات والمظاهرات وحتى في أعمال الشغب لم تكن من المحرمين أو قطاع الطرق المأجورين أو من حتالة المجتمع، بل أفراد رصينون و«محترمون» في المجتمع. كانوا تجاراً ورجال دين وأصحاب متاجر ومالكي ورشات وحرفيين متمرنين وباعة جوالين وطلاباً. وكان مركز الجماهير الثورية هو بازار ومناطق الطبقة الوسطى لا الأحياء الفقيرة.

ولم يقدم هؤلاء المتظاهرون لمجرد اجتماعهم في مكان واحد على الاخطاط بعقليتهم الجماعية إلى أسفل درك من «التدمير» و «التهور» و «الغباء» و «تقلب الأهواء»، بل على العكس فهم قد أبدوا ميلاً للمسائلة وعدم الجنوح للعنف إلا في حال إطلاق النار عليهم أو معاناتهم للجوع. وفي المناسبات النادرة حين انخرطوا في أعمال العنف كانوا يهاجمون الممتلكات لا الناس. وطبيعي أن معارضيتهم بالغوا في تصوير جميع حوادث السلوك التخريبي وجعلوا منها هجمات واسعة النطاق على المجتمع والإنسانية. وفي حزيران/يونيو ١٩٠٦ حين اندفع الراديكاليون إلى الشوارع أطلق المليون صيحات الهلع وزعموا أن المجتمع بأكمله آيل للانهيار. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٧ حين قام المليون بالتظاهر في ميدان المدفع وقتلوا اثنين كانا يحاولان اغتيال أحد واعظيهم الدينيين ادعى الليبراليون بأن جموعاً من «الدهماء السكارى» يعيشون فساداً في العاصمة ويقتلون كل من يعتمر قبعة أوروبية الطراز^(٨٢).

لقد كان المتظاهرون إجمالاً مسالمين وعلى قدر ملحوظ من العقلانية وكانوا يرمون إلى غايات تخدم مصالح طبقتهم وجماعتهم. وحين لم تعد الشعارات تمثل مصالحهم لم يكن يساورهم ونز الضمير من انسحابهم وانضمامهم إلى المظاهرات المفاسفة. ولم يكن ارتداد الفقراء عن صفوف الثورة وانخراطهم في معسكر الرجعية علامة على «تقلب أهوائهم»

الموروث بل كان نتيجة لاستيائهم من الطبقة الوسطى المالكة وتورتها البورجوازية . وإن إقدامهم على التعبير عن استيائهم هذا بالانضمام إلى الرحعيين لم يكن دليل « غباوتهم » ، بل مؤشراً على الحضارة السياسية الإسلامية والتقليدية في إيران إبان أوائل القرن العشرين .

ملاحظات

١ — Parts of this article appeared in «The Crowd in Iranian Politics 1905-53» Past and Present, 41 (December 1968), pp 184-210. I would like to thank the editors of the journal for permitting me to reprint those parts.

٢ — استعملت كلمة جمهور في هذا المقال لوصف أي تجمع كبير لا يتقيد سلوكه بقواعد التصرف الرسمية بل يهدف إلى أن يؤثر بمقدرته، إما بعمل جماعي أو بإظهار تصامم الجماعة ويتضمن هذا المظاهرات الاحتجاجية في داخل الأماكن كما يتضمن اصجار العصب في الشوارع ولكن المصطلح يستعد التحركات المؤسسية كالمجالس البلدية، حيث يحكم القانون بنية أعمال وسلوك الأفراد أما صفة «سياسي» فقد أضيفت من أجل استبعاد الاضطرابات الدينية التي ليس لها مصموم سياسي أو قمع سياسي.

وفي سبل مريد من التعريف التفصيلي لكلمة «جمهور» انظر :
L Bernard و G Rude, The Crowd in History, 1730-1848 (New York 1964, p3-4
Crowd Encyclopedia of Social Sciences (New York, 1931), Vol 4 p 612-13
وقد استقيا أوصاف «الجمهور» بدرحة كبيرة من المصادر التالية أمير حمزي قيام أدريجان وستارحان (تبر ١٩٦٠) و

E.G.Browne في The Persian Revolution of 1905-1909 (London 1910)
ودولة عادي (حياة يحيى) طهران ١٩٤٣، بريطانيا العظمى.

Correspondence Respecting the affairs of Persia (London 1909) vol1 Nos 1-2
والجبل المتين M-H حربي حراساني تاريخ مؤلف الدستور الإيراني (مشهد ١٩٥٣ و ١. خسروي تاريخ مشروطي إيران (تاريخ الدستور الإيراني) (طهران ١٩٦١) ومالك زاده تاريخ الثورة الدستورية في إيران (طهران ١٩٥١) حرة ٢ و ٣ و ٤، قدسي (تاريخ حياتي طهران ١٩٦٣، ثم روح القدس، صور لإسرافيل وطاهر راده بهزاد انتفاضة أدريجان في الثورة الدستورية الإيرانية طهران ١٩٥٣

٣ — Quoted by H Arsanjani, «Anarshizm dar Iran», (Anarchism in Iran), Darya, 17 July 1944.

٤ — Most of the histories of the Persian Revolution fit into this category
٥ — كتب E Monroe في مقالة بعنوان «Key force in the Middle East-the Mob»، نشرتها النيويورك تايمز في عددها في ٣٠ آب، ١٩٥٣ صفحة ١٣ — ١٥: «قم بتحريك طهران سياسياً ثم صب الدهماء من أكواحها الفقيرة وأحيائها في مدن الصفيح في مظاهرات مهما كانت الحجة والسب ثم حد مجموعة من الشوارع النائية وأملأها بالمتطلين وأشباه العاطلين، رش الخليط بعض الأفكار الحام من التحسينات الاجتماعية وأضف إليها الخوع أو اليأس ثم أضف الأسعار المرتفعة باستمرار؛ حرك المجموع واتركه إلى أن يعلي. إن أهم المكونات هي البطالة والأحياء المزدحمة المتحممة فهي خير صمام لوصول الإشاعات التي تدفع الناس للتحرك، إلى أكبر عدد من الآدان في أقصر وقت. وهذا ينطبق على أي قارة سواء أكانت في

أوروبا أو أمريكا أو آسيا أو إفريقيا إن السوات التي تحكمت فيها الدهماء في باريس التاريخية في السياسة هي السوات التي سقت ساء (هاوسمان) للبوليمارات . إن دهماء الشرق الأوسط اليوم تعج بمشاعر الاستياء الأخرس إلى حد أنها يمكنها أن تتحول خلال ثوان من مجموعة من الكائنات المصقلة إلى كتلة مكنونة لا ترمي إلى عايات بسيطة كالهب أو عرض نفسها للأجرة بل لتدفع إلى السارات فتهتم بحاربها وتغرق عائمها إرباً إرباً»

For a humorous story of the crowd see M. Jamalzadah's «Rajal-i Siasi» (Politician) in his collection of essays entitled Yiki Bud Yiki Nabud (Once Upon A Time) (Tehran, 1941)	٦
G. Le Bon, The Crowd (New York, 1966), pp 35-59	٧
Rude op. cit , pp 237-257	٨
M. H. Tavildar-i Isfahan Joghrafiya-yi Isfahan (The Geography of Isfahan) (Tehran, 1963)	٩
Habl al-Matin, 9 and 23 March, 1905	١٠
Habl al-Matin 19 June, 1905	١١
Habl al-Matin, 17 August, 1905	١٢
Qudsi, op. cit, vol, I, pp. 99-100	١٣
Ibid , p. 106	١٤
Malikzadah, op cit , Vol II, p 41	١٥
Ibid., p. 47	١٦
Qudsi, op cit , Vol. I, p 112	١٧
Kasravi, op cit , p 95	١٨
G B., op cit , Number 1, pp 3	١٩
Malikzadah, op cit., Vol II, p 150	٢٠
G B op cit, Number 1, p. 3-4	٢١
Quoted by Kasravi, op cit., p. 110	٢٢
G.B , op cit , Number 1, p 4	٢٣
Recounted by Shaykh Yusuf in the Majlis Iranian Government, Muzakirat-i Majlis (Parliamentary Debates), First Majlis, p. 351	٢٤
G.B op. cit. Number 1, p. 4	٢٥
Quoted in Brone, op cit., p.167.	٢٦

Kasravi, op cit p.159, and Malikzadah, op cit , Vol. II, p. 193.	— ۲۷
Quoted by Browne, op cit , p 137.	— ۲۸
Quoted in Kasravi, op cit , p 336.	— ۲۹
G.B., op cit , Number 1, p 27	— ۳۰
Ibid., p 60	— ۳۱
Cited by Browne, op cit., p 153	— ۳۲
Malik al-Shu'ara Bahar, Tarikh-i Ahzab-i Siasi-yi Iran (History of Political Parties in Iran) (Tehran, 1944), p 2.	— ۳۳
For a detailed description of the palace economy see, A Mustaufi, Sharh-i Zindigani-yi Man (My Life) (Tehran, 1945), Vol. I, pp. 524-64.	— ۳۴
K Marx, Pre-Capitalist Economic Formations (London, 1964), p 178.	— ۳۵
G.B., op. cit. Number 1, p. 58	— ۳۶
Malikzadah, op cit, Vol. III, p 93, and Vol. IV, p 59	— ۳۷
Parliamentary Debates, op cit , First Majlis, p 385	— ۳۸
Ibid , p 400.	— ۳۹
Ibid , p 400	— ۴۰
Ibid , p 383-85	— ۴۱
Malikzadah, op cit ,Vol IV, p 59	— ۴۲
G.B., op. cit., Number 1, p 27	— ۴۳
Sur-i Israfil, 13 February 1907	— ۴۴
Habl al-Matin, 18 June 1907	— ۴۵
Parliamentary Debates, op, cit, First Majlis, p.229.	— ۴۶
Ibid , p 188-90	— ۴۷
Ibid , p 484.	— ۴۸
The text of the pamphlet published by the conservative «ulama» is reprinted in Kasravi, op cit., pp. 415-23.	— ۴۹
G.B op cit., Number 1, p. 27	— ۵۰
For a description of the lutis see R. Arastah, «The Character, Organization, and Social	— ۵۱

Role of Luti in the Traditional Iranian Society of the Nineteenth Century», *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, Vol IV (February 1961), pp 47-52.

Kasravi, op cit , p 376	— ٥٢
Malikzadah, op cit , vol III. p 55	— ٥٣
Quoted by Hiravi, op cit., p 126	— ٥٤
Amir-Khizi, op cit , p 169	— ٥٥
Habl al-Matin, 23 September 1907	— ٥٦
G B , op cit , Number 1, p 27	— ٥٧
Ibid , p 141.	— ٥٨
Ibid., p. 35	— ٥٩
Kasravi, op cit , p. 355	— ٦٠
G.B , op. cit , Number 2, pp.97-9.	— ٦١
Hiravi, op cit , p.50	— ٦٢
Electoral Law, Parliamentary Debates, op. cit , First Majlis, pp 6-7.	— ٦٣
For the electoral results of the guilds see Habl al-Matin, 12 November 1906	— ٦٤
Z. Shaji'i, Namavandigan-i Majlis-i Shura-yi Milli dar Bist va Yek Dawrah-i Qanunguzari (Members of Parliament in Twenty-one Sessions of the Lower House of Parliament) (Tehran, 1961), p 176	— ٦٥
Parliamentary Debates, op. cit , First Majlis, p. 348.	— ٦٦
G.B op. cit., Number 1, p. 114	— ٦٧
Parliamentary Debates, op cit , First Majlis, p 351.	— ٦٨
Habl al-Matin, 2 October 1906. «The merchant class played the leading role in the Constitutional Revolution Without the merchants there would have been no revolution».	— ٦٩
Amir-Khizi, op cit., p. 410 I Would like to thank Mr J. Habibune for giving me a description of the various parts of old Tabriz	— ٧٠
Quoted in ibid., p. 163	— ٧١
Ibid, p.320.	— ٧٢
Ibid., p 177	— ٧٣

Bibliographical information obtained from. Malıkzadah, op, cit , Vol. V, pp 184-222; — ٧٤
Tahırzadah-Bihzad, op cit, and A. Kasravi, Tarikh-ı Hıjdah Salah-ı Azarbayjan (An Eighteen Year
History of Azarbayjan) (Tehran 1961), pp 297-422

Quoted in Malıkzadah, op cit , Vol III, p 142 — ٧٥

Qudsı , op cit , p 158 — ٧٦

G B , op cit , Number 1, p 141. — ٧٧

Ibid. Number 2, p 46 — ٧٨

Ibid, p.60 — ٧٩

Ibid., p. 107 — ٨٠

Quoted by Qudsı, op cit., p. 245 — ٨١

Sur-ı Israfıl, 11 Zulhıjja, 1325 — ٨٢

القاهرة

أندريه ريمون ANDRÉ RAYMOND

تحوّلت عاصمة مصر في أقل من قرن (١٨٦٣ : وصول اسماعيل باشا — ١٩٥٦
الخطة الرئيسية للقاهرة) من مدينة قروسطية لم تزد في حجمها ولا في تعداد سكانها عما
كانت عليه منذ خمسة قرون خلت إلى مدينة ضخمة يقطنها قرابة عشرة ملايين نسمة .
وإذ دخلت القاهرة العالم الحديث قبل ١٨٨٠ بقليل مرت خلال بضعة عقود فقط
بتحول كبير كان قد بدأ منذ ثلاثة قرون في المدن الأوروبية الغربية التي اتخذتها القاهرة نموذجاً
ومثالاً . ولم يكد حكام مصر يشرعون في إيجاد حلول للمشاكل التي ترافق «التحديث»
البسيط لمدينتهم حتى واجهوا التعقيدات الشائكة التي تكاد تستعصي على الحل والتي تواجه
جميع المدن الكبيرة في الأزمنة الحديثة .
كان التغيير شديداً وفضلاً بحيث نجد من المفيد الرجوع إلى الماضي القريب للقاهرة
حتى تتمكن من تتبع معالم المدينة التي إذا ما اصطفت بعضها قرب بعض شكلت المدينة
كما نعرفها اليوم .

المدينة الشرقية (١٧٩٨ — ١٨٨٢)

« من أعمالي القلعة يرى المرء ... إلى يمينه وإلى يساره امتداد المدينة تقطعها الشوارع
وتنتشر فيها الساحات وتووء بما فيها من مساجد وأبنية ضخمة ومئات الأمكنة المبرقشة بالأزهار
والجنائن : إنها ليست مدينة مهجة ولا هي عجيبة ولا مهية ذات جلال بالمعنى الشائع
للكلمة ؛ وبعبارة أخرى ليس هناك أي تناظر . ولكنها مدينة كبيرة مترامية الأطراف تعج

بالهواء والحياة والدفع والحرية، لذا فهي تزخر بالجمال .. ما من شيء هنا مستقيم تماماً ولكن مع غياب كل انتظام ينسبط المظهر العام بمجدية ونبيل بالرغم من شدة تنوعه، وهما تتنفس القوة والسلطان»^(١).

إن المدينة التي كانت في عام ١٧٩٨ كما نعرفها من أعمال الكتاب في الحملة الاستكشافية الفرنسية، وحتى في ١٨٨٢، لم تختلف بشكل أساسي عما كانت عليه في العهد المملوكي كما يصفها لنا وصفاً غاية في الدقة المؤرخ العظيم المقريري (١٣٤٦ — ١٤٤١). وليس هناك ما هو أسهل من تتبع خطوط تحوال المقريري على خرائط «وصف مصر» فالملاح الأساسية لنية المدينة لم تتغير سوى تغير طفيف ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر. كما لم تتغير الكتلة المدنية (المنطقة والسكان) أي تغير أساسي: فالتطور الملحوظ خلال هذه القرون الأربعة (من ٢٠٠.٠٠٠ إلى ٣٠٠.٠٠٠ نسمة) هو تطور معتدل وإن استمرارية وثبات هذا التزايد في العدد من ١٧٩٨ إلى ١٨٦٥ مدهش، إذ كان هناك تبعاً للكتاب الفرنسيين ٢٦٠.٠٠٠ نسمة تم ٢٨٢.٠٠٠ عام ١٨٦٥.

إن هذا الثبات دليل على استقرار مدهش (بل ويحسن بنا أن ندعوه ركوداً) في كل أنماط الإنتاج وأنواع التنظيم الاجتماعي منذ العصور الوسطى وحتى فجر العصر الحديث. كل ذلك ما يزال ملموساً اليوم لأي مسافر يتبع العصب المركزي للمدينة الفاطمية (القنصة) ما بين بوابة باب الفتوح والمنطقة المحيطة بمسجد ابن طولون. وعلى الرغم من الصدوع والإحلالات التي مرقت في أوقات مختلفة النسيج المدني (مثل «الشارع الجديد»، و«شارع الأزهر» والطريق إلى القلعة) ومن غزو التحديث الذي ترك بصماته في التخریب الأعمى وتكديس الأبنية الرخيصة الطراز استمرت القاهرة — وهو أمر يدعو للعجب — في الحفاظ على معالمها ونصصها ونمط حياتها.

١ — القاهرة في ١٧٩٨

إن القاهرة المصورة في «وصف مصر» قد تأثرت أشد التأثير ثلاثة قرون من الوجود العثماني فيها. ويجدر بنا حين نتتبع امتداد المدينة باتجاه الجنوب (نحو القلعة والضواحي التي كانت ماتزال بعيدة عن القاهرة القديمة) والأهم من ذلك باتجاه الغرب إلى ما وراء «قناة الخليج» التي تؤطر المدينة من الخارج وكذلك التزايد المحتمل للسكان ما بين عامي ١٥١٧ و ١٧٩٨ (من حوالي ٢٠٠.٠٠٠ إلى ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠) أن ننظر إلى ذلك كله

في إطار علاقته بالازدهار الاقتصادي للمدينة في القرنين السادس عشر والسابع عشر : هذا الازدهار الذي يتضح لنا من خلال عدد أسواق المدينة وحاناتها ونشاطاتها (ذكر منها ٢٢٠ سوقاً وحاناً في « وصف مصر » مقابل ٥٨ أيام المقريري) . ويمكن بسهولة شرح أسباب هذا التطور الذي بقي غائماً لمدة طويلة بسبب الأحقاد المتأصلة صد العثمانيين ، فمما لا شك فيه أن القاهرة في عام ١٥١٧ لم تعد عاصمة دولة تضم فلسطين وسورية والحجاز ، إلا أنها في الوقت نفسه أصبحت عاصمة الولاية الرئيسية لدولة امتدت رقعته من حدود الدانوب إلى السودان ومن حدود إيران إلى تخوم المغرب .. دولة كانت أهم البنى السياسية وأطولها بقاءً في الغرب منذ الامبراطورية الرومانية . وكان باستطاعة مصر ضمن هذه الامبراطورية أن تحيي أعظم المكاسب نتيجة لموقعها الممتاز على الطريق من المشرق فتتاجر بالقهوة لتستبدلها بالهار منذ نهاية القرن السادس عشر . لم تترحم القاهرة هذا النشاط وهذا التطور إلى تحسيديت معمارية تكافئ مثيلاتها في الماضي . وتكفياً حولة في بقايا القاهرة القديمة لنرى أن البصمات العثمانية في هذا المجال أيضاً لم تكن أمراً يسهل تجاهله حتى وإن كانت هذه التجسيديت لا ترقى إلى المستوى الرائع المدهش للفن المعماري أيام العهد المملوكي .

كانت المدينة في ١٧٩٨ تغطي مساحة ٧٣٠ هكتاراً (بني منها ٦٦٠ هكتاراً) وهي مساحة بالنسبة لسكان يبلغون ٢٦٣.٠٠٠ تمثل كثافة حقيقية لحوالي أربعمئة شخص في الهكتار الواحد . وبين لنا التقصي الدقيق وجود بنية متجانسة إلى حد ما . فقلب المدينة في ١٧٩٨ ، كما في القرن الرابع عشر ، يقع في القسم الذي أسسه الفاطميون والذي مازال يطلق عليه اسم القاهرة وخاصة في شارعها الرئيسي « القصبة » . وجاء تغير هذا المركز المبدي نتيجة للتزايد المديني الذي كان نشطاً باتجاه الجنوب والغرب ومتقاعساً باتجاه الشمال وخاصة في الشرق حيث وضعت تلال الأنقاض والنفايات حداً لكل محاولة توسع . وهناك تتواجد الأسواق الرئيسية في المدينة والمراكز الدولية للتجارة (التي تعتمد أساساً على الأنسجة والقهوة) ما بين سوق « الصاغة » و خان الخليلي وجامع الأزهر العظيم ، في ذلك المكان حيث يتمركز السوق الشرقي للسواح اليوم . وتمتد المدينة حول هذا المركز متبعة أشكالاً شعاعية مبقية أهم الفعاليات قرب المركز والنشاطات الثانوية أو الفعاليات التي قد تسبب إزعاجاً للسكان نتيجة الضجيج أو الروائح التي قد تصدر عنها (كالحدادة ودباغة الجلود وتصنيع الفحم) تبقيا في أماكن بعيدة عن المركز . وشكلت المراكز الثانوية للفعاليات مناطق غائمة في الموقع المتوسط على طول المناطق السكنية للبرجوازيين والشيوخ (فهي تقع على مقربة من أسواقهم أو جوامعهم) ومنازل الأرستقراطية المملوكية المهيمنة . أما في المناطق المحيطة بالمدينة فتتناوب

مناطق مختلفة: أماكن نشاطات «صناعية» ومناطق الطبقة العاملة (وهي مناطق كابية كتيبة: ناب اللوق، ويقع اليوم في قلب المدينة «الجدبة» وقد كان أحد مراكز التسلية والبغاء) وأخيراً هناك مناطق سكن الأثرياء باتجاه الغرب في أمكنة أقل كثافة، والنموذج التقليدي لمثل هذه المناطق هي الأريكية التي كان نابليون ينوي إقامة مقره على أحد أطرافها عام ١٧٩٨ في قصر جديد لأحد أمراء المماليك المتنفذين.

لم تكن القاهرة مدينة فوضوية على الرغم من الأحكام القاسية التي كان يصفها بها الرحالة (فقد كتب الضابط الفرنسي دوبوي «Dupuis» في ١٧٩٨: «هذه المدينة مقيتة، والشوارع تنفث أنفاس الطاعون.. والناس مخيمون».) لا ريب أن المدينة كانت مهمة من قبل السلطات وليس فيها إدارة بالمعنى العصري للكلمة (فلم يكن فيها «موظفون» مدينيون) كما كانت محرومة تماماً من المؤسسات الداخلية. إلا أن الوظائف المدنية كانت تفهها أساساً منظمات جماعية متنوعة جداً تضم أشخاصاً في شبكة مركبة من البنى، لا يغفلون أي مظهر من مظاهر نشاطاتهم: نقابات تجارية في المجال الاقتصادي ومنظمات وطنية ودينية وتجمعات في المناطق في المجال الجغرافي. وكان مقدور الحكام السيطرة على سكان القاهرة باستخدام الشيوخ المتزعمين لهذه الطوائف كوسطاء. كما كان هناك شركات مختصة تضمن استمرارية تشغيل «الخدمات العامة» على حساب المواطنين: ثمانية نقابات من السقائين الذين كانوا ينقلون مياه الشرب من النيل إلى المدينة ويوزعونها على السكان، ونقابة واحدة «لناقلي الأتربة على الحمير» الذين يرحلون النفايات إلى تلال القمامة التي تحيط بالقاهرة في الجهة الشرقية، وثلاث نقابات من سائقي الحمير والجمال الذين يؤمنون المواصلات ضمن المدينة... إلخ.

وعلى الرغم من المخطاط مديني واضح لعله لم يبدأ قبل العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر وكان مرتبطاً بوضع سياسي واقتصادي واجتماعي غير مرض، بقيت القاهرة على ما هي عليه في نهاية الحقبة العثمانية مدينة متيرة للإعجاب. ودوبوي نفسه الذي حكم على المدينة وساكنتها حكماً سلبياً ليس في صالحها في ١٧٩٨ نراه يضيف «ليس بمقدوري حتى الآن أن أجدر طريقي في هذه المدينة المترامية الأطراف، إنها أكبر من باريس».

٢ — القاهرة من بونايرت إلى اسماعيل (١٧٩٨ — ١٨٦٣)

لم يخلف الاحتلال الفرنسي سوى تغيرات ملموسة طفيفة محمت عن عمليات عسكرية وقمع ثورات ١٧٩٨ و ١٨٠٠ حول منطقة الأزهر وقرب الأريكية وفي بولاق وضواحي وميناء القاهرة. وقد حسن الفرنسيون بعض الطرق الاستراتيجية فوسعوها

وجعلوها منتظمة، فمثلاً هناك الشارع الذي يربط الأزبكية (المقر العام للجيش) بجسر الموسيقى، أو الطريق إلى بولاق. إلا أن العديد من التحسينات التي تم تصورها خلال الاحتلال لم تتعد مرحلة التخطيط لها. ومن ذلك منع البوانات التي كانت تسمح بإغلاق المناطق المجاورة، واقتلاع المقاعد المنتصبة أمام الحوايت والتي كانت تشكل شبه حواجز معيقة في الطرقات، وكذلك نقل المقابر التي امتدت داخل المدينة. ولا يمكننا القول أيضاً بأن مساعي الفرنسيين لتحسين الإضاءة وتنظيم المدينة قد أسمرت عن أية ثمار تذكر. ولكن هناك محاولات كان النجاح حليفها مثل محاولة تحسين إدارة المدينة (تأسيس «الديوان» وتقسيم القاهرة إلى ثمانية أحياء، وتدعيم السلطة الإدارية للشيخوخ في مناطقهم). إن هذه المساعي وإن كانت لم تعمر طويلاً فقد أسهمت في إلهام الإصلاحات التي أجريت في القرن التالي ولو جزئياً. وهذا تركت الحملة الفرنسية في القاهرة بطريقة ما — وكذلك في مصر — بدايات لعهد جديد.

لم يطرأ تغيير يذكر على القاهرة ما بين ١٨٠٠ و ١٨٦٠. فمحمد علي الذي كان رجل دولة مبدعاً ومقدماً في مجالات أخرى لم يبد أي اهتمام بعاصمته ولم يقدم لها شيئاً يذكر. ويمكن أن نطرح تفسيرات عديدة للتهرب من المسؤولية الذي يبدو غريباً للوهلة الأولى: انعدام الثقة هو أحد الاحتمالات عندما يتعلق الأمر بمدينة شهدت ولادة حركات شعبية رائعة مرات عديدة. وهو أمر يفسر ولع محمد علي ببناء مناطق سكنية خارج المدينة (الروضة، شبرا)، وقد يكون مرد ذلك إلى إشارته الاسكندرية، حيث كان التطور سريعاً جداً على عكس ما كانت عليه الحال في القاهرة، وقد حلت الاسكندرية محل القاهرة كمركز للتجارة الدولية. ومهما كانت الأسباب فنحن لا نلاحظ سوى تحسينات ثانوية نسبياً لمدة ثلاثين عاماً: تحسين البنى الإدارية (مؤسسة المحافظة) وتنظيم المناطق والأحياء (الأثمان ربما محاكاة للـ Arrondissements الفرنسية)، ومساعٍ لتحسين مستوى النظافة. ولم تظهر حتى المحاولات لتطوير الصناعة ولا المشاريع الأولى في بولاق (مصانع الأقمشة وطباعتها) وفي شبرا (ورشات الأنسجة) بأي نجاح في تبديل البنية المدنية الموروثة عن العثمانيين تبديلاً حقيقياً، وربما كانت أكثر الجهود المبذولة وضوحاً بعد ١٨٣٠، نتيجة لتأثير إبراهيم باشا. وإذا ما أخذنا بمجمل الأمور بعين الاعتبار يمكننا أن نلخص منجزات محمد علي في القاهرة ببضع كلمات: تسوية ركام أكداش القمامة في شمال القاهرة وغربها؛ تجفيف بعض البرك، شبكة مصارف المياه في الأزبكية التي كانت ستتحول إلى حديقة؛ وتحسين نظام الطرقات (إلغاء المقاعد). وقد رسمت خطة رئيسية للمدينة (تنظيم اعتمد عام ١٨٤٥)، إلا أن الإنجاز الوحيد في هذا

المجال لم يتعد مرحلة التخطيط له، وفي عام ١٨٤٥ تم الشروع في شق الطريق الحديدية (السكة الجديدة التي أصبحت فيما بعد شارع الموسكي) والتي كانت تهدف إلى فتح المنطقة التجارية على الغرب. إلا أن العمل فيها لم ينته إلا بعد ذلك التاريخ بكثير، كما لم تكن في الأساس مصممة لتسمح بمرور أكثر من جملين محملين، وهذا يعطينا فكرة عن مدى بساطة مفهوم التنظيم المدني في مدينة بقيت لزمن طويل — وهذا صحيح كل الصحة — لا تعرف سوى العربة التي يجرها حصان واحد وهي تلك التي يمتلكها الباشا. وفي عام ١٨٥٠ كانت المدينة تشبه تلك التي وصفها الفرنسيون في ١٧٩٨، ويتشير الإحصاء الرسمي (الذي لا يمكن اعتياده تماماً) إلى أن تعداد السكان عام ١٨٤٦ بلغ ٢٥٦.٠٠٠ نسمة وهو أقل بقليل مما كان عليه منذ خمسين عاماً مضت.

لم تأت الخمسة عشر عاماً التالية بأية تمار جديدة بالنسبة للقاهرة: فليس هناك ما يستحق أن نسير إليه باستثناء تأسيس عباس الأول في ١٨٤٩ للتكنات على الطريق إلى المطرية التي كانت نقطة المغادرة البعيدة من حي العباسية. شهدت هذه السنوات على الأقل التنفيذ الفعلي للتجديدات التي ستفسح المجال فيما بعد لتطوير المدينة: إتمام السكة الحديدية من القاهرة إلى الاسكندرية في ١٨٥٤ التي جعلت من القاهرة مدينة مفتوحة منذ ذلك الحين ثم أحالتها إلى شبكة التقاء السكك الحديدية، ثم الاتفاق على بناء قناة السويس (عام ١٨٥٤) التي لم يكن لها عواقب تذكر في حياه ولكنها مهدت الطريق لدخول مصر إلى السوق العالمية، فأصبحت القاهرة من جديد مكاناً هاماً تتوقف فيه الحركة التجارية في طريقها الأساسية نحو المشرق وعقدة وصل رئيسية في الاتصالات العالمية.

٣ — إغراء الغرب

يعود الفضل كله في تحويل القاهرة إلى مدينة حديثة إلى المصلح الخديوي اسماعيل، إذ كان هو الذي فكر في إنشاء خطة مدروسة لتحقيق ذلك وشرع في تنفيذها. وكان من الطبيعي أن يحتل توسيع القاهرة وزخرفتها الأولية في اختيار المكان الأنسب لكونها العاصمة التي تصلح لأن تكون واجهة استعراضية لجهود سوف تشمل البلاد بأكملها، لذلك أولى الخديوي اسماعيل القاهرة المرتبة الأولى في مشاريعه لتحديث مصر تلك المشاريع التي لم تكن تخلو من بعض جنون العظمة ولا من شيء من السذاجة عرف السماسرة والمغامرون الأوروبيون كيف يستغلونها على حساب مصر.

أبدى الخديوي منذ بداية عهده ميلاً للتطور التقني ففد ما تصوره أسلافه ووضعوا

خططه: ففي عام ١٨٦٥ كلفت إحدى الشركات برأسمال أوروبي وموظفين أوروبيين بمد شبكات تأمين المياه إلى مدينة القاهرة ليبدأ توزيع المياه في ١٨٧٥. وفي نفس الوقت حصلت شركة ليون «Lebon» على امتياز تأمين الغاز: بدأت الإضاءة في ١٨٦٧ ومنذ عام ١٨٨٢ كان ٧٠ كيلومتراً من الشوارع والساحات مضاءً بـ ٢٤٥٩ فانوساً. وفي الآن ذاته بدأ تنفيذ بقاء قناة السويس وتعميق قناة الاسماعيلية (١٨٦٤ — ١٨٦٦) فأمكن بذلك أن نرى التطورات التي لحقت بالمدينة في مناطق جديدة في الشمال والشرق للقاهرة.

وسرعان ما ستأخذ مخططات اسماعيل فيما يخص القاهرة مجرى أعظم مما سبق. وإن صح أن الخديوي قد حلم بتحديث عاصمته قبل أن يزور فرنسا في ١٨٦٧ (مناسبة المعرض العالمي) فلا مراء أن إقامته في باريس واحتكاكه بالهاوسمانية «Hausmannism»* التي كانت في أوجها حينئذ قد أعطى لمشاريعه صبغتها المحددة. ولدى عودة الخديوي إلى القاهرة وقد عقد العزم على تحويل افتتاح قناة السويس في ١٨٦٩ إلى حدث يثير اهتمام العالم أجمع، قرر اسماعيل أن يرقى بعاصمته إلى دروة صورة مصر التي يريد تقديمها إلى العالم أي البلد العصري. إن الوقت القصير الذي أتاحه الخديوي لنفسه لم يكن كافياً بطبيعة الحال لإعادة تقييم المدينة القديمة. ولكن ما أمكنه أن يحاول إيجازه هو تغطية الطرف العربي للمدينة بواجهة زخرفية قادرة على أن تترك انطباعاً حساً في نفوس زائريها الأوروبيين. وهذا تحدد طابع مشاريع الخديوي وحدوده.

ازدحمت السنتان اللتان وجدتهما الخديوي تحت تصرفه بنشاط محموم. وكان الشخص الذي وقع عليه الاختيار ليكون الدماغ المفكر لهذا المشروع هو واحد من أروع رجالات مصر في القرن التاسع عشر «علي باشا مبارك» الذي كان أيضاً وزير تربية ممتازاً ومؤرخاً عظيماً. وكانت الخطة المعدة للمدينة بأكملها مستوحاة مباشرة من مبادئ هاوسمان: شبكة من الشوارع المفتوحة التي تصل اثني عشر ميداناً بالإضافة إلى «الطريق الجديدة» التي تمتد إلى أن تصل الصحراء مباشرة شرقي القاهرة. إلا أن الجهود كانت محدودة بالضرورة في منطقة

* إلى جورج هاوسمان ١٨٠٩ — ١٨٩١ وهو من أبرع مخططي المدن المرسيين وكان مسؤولاً عن إعادة بناء كثير من أحياء مدينة باريس في أيام نابليون الثالث وكان محافظاً لباريس. وإليه يرجع الفصل في توسيع شوارعها وبناء دار الأوبرا ومحطات السكك الحديدية خارج قلب المدينة. وكثير من معالم باريس الشهيرة «١. ص»

حرة إلى شمالي غرب المدينة القديمة ما بين شارع بولاق وشارع القاهرة القديمة (الذي هو الآن شارع القصر العيني) وباب اللوق وضفة النيل وهي منطقة تقع في ٢٥٠ هكتاراً. هنا تم تخطيط الشوارع والأرصفة حيث كانت الأرض تقدم من الخديوي لمن يمكنه بناؤها. وما إن حُطّطت الشبكة حتى بدأ البناء الفعلي ولكن بإيقاع بطيء: ومع انتهاء عهد الخديوي لم تر النور سوى بضعة مئات من الأبنية وفي الوقت ذاته كانت تجري الترتيبات لتحويل الأريكية (حيث أقيمت دار للأوبرا على عجل) إلى «بارك إنكليزي» على طراز حديقة مونسو «Parc Monceau» ببحيرات صغيرة وكهوف صناعية وجسور. وإلتام ذلك المشروع استقدم باريليه ديشامب «Barillet-Deschamps» مبتكر عانة بولونيا «Bois de Bologne» من فرنسا. وقام ديشامب أيضاً برسم مخططات حديقة كبيرة على جزيرة «الجزيرة» وهياً أمكنة ظليّة على حائبي الطريق باتجاه الأهرامات الذي تم تحسينه. ولتسهيل الدخول إلى الجزيرة والضفة اليسرى من النيل أقيم جسر معدني على النهر ينتهي جنوبي الجزيرة (١٨٦٩). وقد تم إنجاز القسم الرئيسي من هذه الأعمال في الوقت المناسب مع افتتاح القناة.

أخذ تسارع الإنجازات بعد عام ١٨٦٩. الذي كان أوج عهد الخديوي، بالتباطؤ أكثر فأكثر في الحين الذي بدأت مصر فيه تعاني من ضائقات مالية شديدة سببت إلى حد ما مغالة الخديوي في الإسراف. إلا أن العمل ابتداءً من عام ١٨٧٢ لإنجاز شارع كلوت بيه (من محطة الأريكية) والأهم من ذلك إلتام جادة محمد علي التي ستصل الأريكية بالقلعة على امتداد كيلومترين. ولم يخل التقدم الفعلي من سلبات: فمن بين السبعمئة مبنى التي أزيلت كان هناك العديد من النصب والآثار الهامة، كما أن الواجهة الجميلة والأروقة المقنطرة التي تحف بالجادة الجديدة والتي تنظف ثلاث مرات يومياً كانت تخفي وراءها أزقة قذرة.

لم تكتمل الأعمال الأساسية التي بدأها اسماعيل في القاهرة: فدمار مصر وخضوعها للتحكم الأجنبي عقب ذلك حال دون تنفيذ تلك الأعمال. ولكن لم يكن كل ماجرى إنشاؤه على عجل سراباً مضللاً، فعجلة الحركة بدأت بالدوران وأوشكت مدينة جديدة أن تطل على الوجود. ويبدو ذلك جلياً في الإحصائيات فقد ازداد عدد السكان من ٢٨٢.٠٠٠ عام ١٨٦٦ إلى ٣٧٥.٠٠٠ عام ١٨٨٢ كان من بينهم ١٩.٠٠٠ أجنبي أما المساحة فقد بلغت ١٢٦٠ هكتاراً أي زادت ما يربو على ٥٠٪؛ وكذلك الأمر بالنسبة لأطوال الطرقات التي تضاعفت أربع مرات (من ٥٨ إلى ٢٠٨ كيلومترات). وعلى الرغم من أن تطور المناطق المحيطة في الشمال سيكون له أعظم الأثر في المستقبل إلا أن مظاهر تبدل

القاهرة كانت تبدى في اندفاعها بلا هوادة باتجاه الغرب: حي الإسماعيلية — الذي سيصبح فيما بعد مركز القاهرة ويبقى كذلك إلى يومنا هذا بشوارعه الحديثة التي تزخر بالشاط اليوم (قصر النيل، سليمان باشا، عماد الدين) وهو التراث الذي حلفه الخديوي المصلح للقرن العشرين.

إلا أن القاهرة التي أسهم الخديوي اسماعيل في خلقها كانت تتميز عن المدينة القديمة بسمات جديدة لها من الأهمية ما للتطور الكمي الذي جرى. ومنذ ذلك الحين ستقوم مدينتان للقاهرة متلاصقتان جيباً إلى جنب. وقد أخضع المركز القديم لتعديلات كبيرة إلا أن الجراح التي حلفها ذلك فيه لم تغير من بنية المدينة القديمة. ومن جهة ثانية ولدت مدينة أخرى في الغرب أوربية التنظيم في بنيتها ووظائفها ومختلفة منذ الآن في نوعية قاطنيتها، وتتميز تميزاً واضحاً بوجود كم هائل من الأجانب فيها. إن هذه الخصال المتباينة كانت تطبع المدن «المستعمرة» في القرنين التاسع عشر والعشرين بطابعها: وحتى قبل أن تستسلم مصر للنازلة الاستعمارية التي ألت بها كان الاستعمار يوطد نفسه في قلب بنى البلاد نفسها. فمنذ ١٨٨٢ يمكن القول بأن الصيغة التي ألهمت مشروع افتتاح شارع محمد علي يمكن تطبيقها على القاهرة المنقسمة: «القاهرة أشبه بأصيص متروخ. نصفاه لى يلتحما ثانية أنداً»^(٢).

المدينة المستعمرة (١٨٨٢ — ١٩٣٦)

«[لقد حول] الأجانب القاهرة إلى مركز عاصمة استثنى منها المصريون. لم يكن هناك حدود مرئية بين الأحياء المصرية وغيرها من الأحياء. لقد اجترنا روائح الطعام المقلي كما يجتاز المرء الأسلاك الشائكة ووصلنا إلى روائح المخازن اليونانية وحوانيت الحلوى السويسرية»^(٣).

إن إدخال قوات بريطانيا العظمى إلى مصر في ١٨٨٢ الذي أعلن في البدء أنه إدخال مؤقت، تعير تدريجياً فأصبح وجوداً دائماً انتهى رسمياً في ١٩٣٦ (وهو تاريخ المعاهدة التي نظمت استقلال مصر) وانتهى فعلياً عام ١٩٥٤ (اتفاقية إجلاء القوات البريطانية). ولمدة ثلاثين عاماً كان للهيمنة البريطانية التي درسنا جوانبها السياسية في موقع آخر من البحث. نتائج مرضية في المضمار الاقتصادي إذ كان هناك وتبة فعلية في الزراعة المصرية؛ والتطور الديمغرافي لبلد كان حتى ذلك الوقت قليل التعداد بدا للوهلة الأولى أمراً إيجابياً، حيث كانت الموارد المتاحة تزداد بأسرع مما يزداد عدد الأفواه المطالبة بالطعام.

لقد رافق التطور الذي طرأ على القاهرة تطورات شملت عامة البلاد . أما القاهرة التي أصبحت عاصمة لدولة مستقلة عملياً عن تركيا ومركزاً للإدارة الاستعمارية ومحطاً للمشاريع الأجنبية الضخمة التي تستغل البلاد ، أضافت طائفة كاملة من الوظائف الجديدة إلى مكانتها المرموقة التي تتمتع بها تقليدياً لدورها الثقافي والديني ؛ ولم تمض سوى عقود قليلة حتى شهدت القاهرة تحديثاً ونموً متسارعاً لن تتضح جوانبها الضاربة إلا فيما بعد .

١ — تزايد في سكان القاهرة

إن أكثر الظواهر دلالة خلال تلك الفترة هي بالطبع التزايد الحاد لسكان القاهرة الذي ارتفع من ٣٧٥٠٠٠ عام ١٨٨٢ إلى ١٣١٢٠٠٠ عام ١٩٣٧ وهو ارتفاع يبلغ ٢٥٠٪ خلال ٥٥ عاماً (كان التزايد يبلغ ٥١٪ في الـ ٨٤ عاماً الماضية) .

هناك مرحلتان يمكن تمييزهما في حركة التزايد العام هذه . ففي الأعوام ما بين ١٨٨٢ و ١٩١٧ تزايد تعداد سكان القاهرة بنفس تسارع التطور الديمغرافي لمصر بأكملها . وخلال ذلك الوقت كله بقي سكان القاهرة يشكلون حوالي ٦٪ من مجموع السكان العام في البلاد : ٥٠٪ عام ١٨٨٢ ، و ٥٩٪ عام ١٨٩٧ ، و ٥٨٪ عام ١٩٠٧ و ٦٢٪ عام ١٩١٧ (٧٩١٠٠٠ من أصل ١٢٧٠٠٠ مصري) . وقد بيست التطورات الواسعة النطاق في وادي النيل (إصلاح سد الدلتا في ١٨٩١ ، وبناء سد أسوان في ١٩٠٢) وتعميم الري الدائم وازدياد زراعة القطن ، كلها تبين أن الإنتاج الزراعي ارتفع حينذاك بمعدل ٦١٪ في العام أسرع من تزايد السكان . وارتفع الدخل الريفي الوسطي في ١٩١٤ إلى ٣٠ جنيهاً مصرياً . لقد تطور توسع القاهرة على هذه الأسس من الازدهار النسبي وحدها . وكما سنرى لاحقاً فإن هذه الفترة أيضاً كانت فترة الشروع في زخرفة وتجميل البيئة المدنية . استكمل التزايد الديمغرافي المصري الحق بدفقات هائلة من الأجانب (بلغ تعدادهم في بضع سنوات ٧٥٠٠٠) وهم إما من موظفي النظام الاستعماري أو سماسرة اجتدبهم الازدهار المصري .

وشهدت سنوات الحرب (١٩١٤ — ١٩١٨) تغيراً في إيقاع تسارع هذا التزايد : بدأ سكان القاهرة بالازدياد بسرعة أكبر من تسارع ازياد سكان مصر أجمعين . إذ أن القاهرة التي بلغ تعداد سكانها ١٠٦٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٢٧ وقفز إلى ١٣٠٠٠٠٠ عام ١٩٣٧ كانت تمثل ٧٥٪ و ٨٢٪ من سكان مصر على التوالي . إن هذه الحركة المتسارعة نحو المدينة والتي تركت بصماتها على كل مصر (في ١٨٩٧ ، عاش ١٥٪ من

السكان في مدن تعدادها أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ نسمة بلغت ١٧ مدينة؛ وفي عام ١٩٤٧ كانت النسبة ٣٠٪ في ٥٧ مدينة) هذه الحركة كانت متصلة بوضوح بتباطؤ سرعة تنمية الإنتاج الزراعي، وتزايدت بمعدل ٠.٤٪ سنوياً ما بين ١٩١٤ و ١٩٤٧ ومنذ ذلك الحين أضحت أشد تباطؤاً من سرعة ازدياد السكان؛ وقد ترتب على ذلك انخفاض المدحول الوسطي الزراعي الذي لم يتعد ٢٦ جنيهاً مصرياً في ١٩٤٧. واشتد الضغط الاقتصادي في الريف بعد أن خفت حدته قبل عام ١٩١٤، وقد أثرت هذه الحركة باتجاهه المدن بشكل رئيسي في القاهرة، حيث كانت الهجرة سبباً في أكثر من نصف الازدياد في عدد السكان ففي عام ١٩٢٧ كان عدد المولودين في القاهرة ٦٤٤.٠٠٠ من أصل ما يربو عن ١.٠٠٠.٠٠٠ نسمة من سكان القاهرة. ولم تكن جاذبية القاهرة هي السبب في التضخم الهائل للسكان فالتصنيع الذي لم يعن تشجيعه المحتلون البريطانيون عناية تذكر كان يتطور ببطءٍ وثيدة للغاية، بل كان الفيض الرائد في عدد السكان في الأرياف هو السبب الحقيقي، وبهذا أسهمت القاهرة في امتصاص فائض سكان الريف أكثر مما فعلت المدن الأخرى في مصر.

يجب الإشارة هنا إلى عامل واحد سبق لنا ذكره من عوامل التزايد الإجمالي: إنه عامل أهمية السكان الأجانب وخاصة الأوروبيين منهم. كانت المستعمرات الأجنبية الأربعة الرئيسية تتألف من ٥٩٤.٦٠ شخصاً عام ١٩٢٧ (١٨٢٨٩ في ١٨٨٢). وقد ازداد عدد البريطانيين خلال تلك الفترة عشرة أضعاف (١١٢٢١ في ١٩٢٧) وأصبح الآن أكثر من عدد الفرنسيين. إلا أن عدد اليونانيين فاق أعداد كل من سواهم من الأجانب (٢٠.١١٥) والإيطاليين (١٨.٥٧٥). ويبين الدور الذي لعبه الأجانب في تأمين الموظفين الرسميين في مجالي الإدارة والاقتصاد سبب هذا التدفق. كما تفسر أسباب تشيئة بما سبق ذكره الأعداد الكبيرة نسبياً للأقليات في القاهرة: ٩٤.٠٠٠ من الأقباط وهم حوالي ١٠٪ من سكان المدينة عام ١٩٢٧، وكذلك ٣٤.١٠٣ يهود والعديد من السوريين الذين كانوا يتميرون بمكانة متوسطة لأنهم أحانب ولكنهم عرب وقد لعبوا دوراً اقتصادياً وثقافياً هاماً.

٢ — توسع المدينة باتجاه الغرب والشمال

يطوي مثل هذا التزايد التعدادي السريع على جهود ساء كبيرة وقد عرفت صناعة البناء في القاهرة ازدهاراً فعلياً في الفترة ما بين ١٨٩٧ و ١٩٠٧. وسمحت مشاريع التمدين

المنجزة في داخل القاهرة وحولها (ردم البرك المتبقية الأخيرة وتمهيد الهضاب وردم الخليج) بتزايد استطاعة استيعاب المدينة القديمة التي تمكنت أحيائها من امتصاص حصة كبيرة من الوافدين الجدد: إذ ازدادت حصيلة «الجمالية» من السكان بمقدار ٤٤٨٨٧٨٨ ما بين ١٨٨٢ و ١٩٢٧. واستوعب حي درب الأحمر ٥٢٥٤٤ وافداً جديداً. إلا أن الأحياء القديمة بلغت حد التخمّة فاتجه التوسع نحو الغرب والشمال خاصة بحثاً عن أماكن شاغرة سيحتلها بعد مضي ثلاثين عاماً أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ قاهري جديد.

كانت الصعوبات بشتى أنواعها تكتنف البحث عن أرض جديدة، فألى الغرب وقف النهر عائقاً لا بد من إزالته بصعوبة كما أن فيضانه جعل ضفتيه غير صالحتين أما في الشمال والشمال الشرقي فكانت المشكلتان هما البعد عن مركز المدينة والجفاف. وقد حلت هذه المشاكل في غضون عشرين سنة لا أكثر وهذا برزت ما بين ١٨٩٧ و ١٩١٧ «مدينة ثانية»^(٤) للقاهرة في العقود الأولى من القرن العشرين. وأقيمت شبكة حديثة من المواصلات الضخمة ما بين ١٨٩٤ (وقد أعطي امتياز للخبر المالي البلجيكي آمبين Empain) لإقامة نظام ترامواي، وما بين ١٩١٧، وهو تاريخ كانت القاهرة قد حصلت فيه على ثلاثين خطاً للترام ضمنّت الاتصالات الداخلية (وقد بني أحد الخطوط على موقع الخليج السابق) وخطوط اتصال بالضواحي (بولاق والعباسية والأهرامات وشبرا والقاهرة القديمة وأمبابة) وقد جعلت هذه الخطوط البالغة ٦٥ كيلومتراً والتي شكلت الشبكة النهائية للقاهرة من مركز المدينة نقطة لا تبعد أكثر من ساعة واحدة عن أكثر المناطق النائية المحيطة بها. وقد حل ردم قناة الإسماعيلية (عام ١٩١٢) مشكلة التوسع باتجاه الشمال وكان بمثابة طريق مباشرة سريعة في اتجاه اهليوبولس التي كانت في طريقها إلى التطور آنذاك. ولبنى بناء سد أسوان قبل كل شيء احتياجات تطوير الزراعة المصرية، إلا أن التحكم بفيضانات النيل أتاح المجال لتثبيت التربة على ضفتي النهر في القاهرة وعلى الجزيرتين (الجزيرة والروضة) واستخدامهما لبناء أحياء جديدة غربي المدينة. كما سهل بناء السد إمكانية بناء الجسور التي تفتقر إليها المدينة كي تتسع غرباً. بدأ تشييد ثلاثة جسور في ١٩٠٢ واستكمل في ١٩٠٧ وأضيفت إلى جسر اسماعيل (جسر عباس الذي يصل بين الروضة والجزيرة، وجسري الروضة والقاهرة القديمة، وجسر محمد علي بين القصر العيني والروضة) فامتد بذلك طريق من جنوبي المدينة إلى غربها. وما أن استكمل بناء الجسر من بولاق إلى شمالي الجزيرة (١٩٠٨ — ١٩١٢) حتى كانت هناك ثلاث طرق تؤدي إلى الضفة اليسرى. ولم تطرأ حاجة لإجراء أية تعديلات على نظام الجسور حتى حلول عام ١٩٥٢.

فتحت هذه الإنجازات التقنية ووسائل النقل الحديثة أمام توسع المدينة في مصامير أخرى. كانت المدينة حتى عام ١٩٠٠ تتعير ببطء شديد تبعاً للخطوط التي رسمت أيام الخديوي اسماعيل: التمدين التدريجي لحي الإسماعيلية، وتأسيس الوظائف الإدارية في منطقة شرقي القصر العيني، وإعمار منطقتي الفجالة والتوفيقية بالسكان ما بين المدينة القديمة وقناة الإسماعيلية. إن الإنجازات العظيمة في التمدين لم تبدأ فعلاً إلا في أوائل القرن العشرين. وفتحت المناطق الواقعة على طول شاطئ النيل التي كانت حتى ذلك الحين مقصورة على مساكن الأمراء، أبوابها أمام التطوير المدني. وفي منطقة قصر الدبارة أعقب تأسيس القنصلية العامة البريطانية تقسيم المنطقة إلى قطع: بدأت الجاردن سيتي في ١٩٠٦ بنثر منازلها الجميلة على طول الشوارع على شكل منحنيات على الطريقة البريطانية. وفي الجزيرة ما بين ١٩٠٥ و ١٩٠٧ اشترت شركة باهler « Baehler Co. » المنطقة التي ستصبح أرقى حي في القاهرة « الرمالك » وقسمتها إلى قطع مثل رقعة القضبانات المتشاكسة؛ أما في أسفل منطقة الجنوب فبدأ تدفق السكان على « الروضة » في حين رسمت خطط إسكان « أمبابة » و « الجزيرة » غربي النيل.

وفي شمالي شرق القاهرة كانت المنطقة شبه الصحراوية التي توسعت العباسية باتجاهها موضع دراسة لمحاولة تطويرها بدأت عام ١٩٠٦ حين قررت شركة يديرها بارون أمبين « Empain » التي شهدنا نشاطاتها في حقل المواصلات. أن تنتشئ فيها مدينة تابعة للمدينة الرئيسية. حصلت الشركة على ٢٥٠٠ هكتار ثم على ٥٠٠٠ هكتار من الأراضي الصحراوية بسعر زهيد للعناية وقامت بتقسيم المنطقة إلى قطع بعد أن بت سكة للترام طولها ٢٤ كيلومتراً تصل هيليوبوليس بالقاهرة. وأتاح كم هائل من الرأسمال الأوروبي المجال لتنظيم إمدادات الماء والكهرباء وتأسيس شبكة الصرف الصحي. وتزايد عدد السكان بسرعة شديدة؛ ففي عام ١٩١٠ لم يكن هناك سوى ما يقرب من ألف نسمة في هيليوبوليس، إلا أن العدد ارتفع إلى ٢٨٥٤٤ عام ١٩٣٠ و ٥٠.٠٠٠ عام ١٩٤٧. وتحولت هيليوبوليس التي ظلت لأمد طويل فرعاً منفصلاً عن مركز المدينة إلى مركز تطوير ضواحي المدينة باتجاه الشمال الشرقي إلى أن ملأ نمو السيج المديني في أواسط هذا القرن الفضاء الفسيح الخالي الذي كان يفصل المنطقتين.

لا يمكن لتحديث المدينة وتطويرها أن يتأ إلا على حساب صرف نفقات حسيمة على المعدات التي سيجعل منها النمو الحضري المتسارع معدات لا فائدة منها بعد اليوم. فظهور نمط جديد من المركبات عام ١٩٠٣ (السيارة) عجل في تحويل شبكة الطرقات في القاهرة

وقد بدأ رصف الطرق بالحصباء منذ ما قبل ١٨٨٢ . وازدادت مناطق الشوارع المعبدة من ٣٠.٠٠٠ متر مربع في ١٨٨٢ إلى ٤٠٠.٠٠٠ ر٣٥٤م في ١٩٠٠ وإلى ٣٤٠.٨٠٠ ر في ١٩٢٧ . إلا أن هذا التحديث كان له أعظم الأثر على المدينة الجديدة بوجه خاص ، حيث تكاثفت حركة السير الحديثة . بقي نظام الطرق في المدينة القديمة فوضوياً في معظم الأحيان ، وتم تأمين بضع طرق رئيسية لتحسين شبكة استند عجزها بشكل واضح (التسوارع الرئيسية مثل « شارع الخليج » و « شارع الأزهر ») . ومنذ عام ١٩٠٩ بدأ في القاهرة إنشاء شبكة التصريف الصحي . وتم تخطيطه لخدمة مليون نسمة ، إلا أنه بلغ استطاعته القصوى مع بدايات ١٩٣٠ .

إن إحدى الصعوبات الجمة التي كانت تواجه القاهرة في تطورها هي غياب أي مؤسسة داخلية . وفي الحين الذي كانت المدن المصرية تنعم باطراد بالبلديات والإدارات المحلية كانت العاصمة تدار مباشرة من الحكومة أو ضمن إطار محافظة الولاية . ولم تكن إدارة التنظيمات التي أنشأها محمد علي تتمتع بسلطة واسعة وكان التحكم بمحالات معينة خارجاً عن دائرة نفوذها تماماً . ويبين هذا الوضع إلى حد ما العجز الواضح في تنظيم الحياة الحضرية . كما ساهمت المكانة السياسية المتردية لمصر واستيلاء الأتراك على الإدارة والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها (فإخضاعهم للضرائب المحلية خلق صعوبات عديدة) ومنح امتيازات الخدمات العامة جميعها لشركات أجنبية ، كل ذلك ساهم في إعاقة تسويق أعمال البلدية وتبديد جهودها لخدمة القسم الأكبر من السكان .

٣ — المدينتان

عززت الفترة الاستعمارية الميل إلى خلق مدينتين متصلتين حياً إلى جنب ، وقد بدا ذلك واضحاً منذ أيام اسماعيل باشا ، إلا أنه ازداد سوءاً فيما بعد : فإذا كان الخط الفاصل قبل ١٨٨٢ يفصل القطاع « التقليدي » عن القطاع « الحديث » فإن الشرخ بعد استعمار مصر اتخذ سمة قومية واجتماعية واقتصادية زاد من حدته وعمقه . ومند ذلك الحين يستطيع المرء أن يتحدث بحق عن مدينة « بلدية » ومدينة « أوروبية » تماماً كما هو الحال في المدن الاستعمارية الكبرى في شمال إفريقيا . وقام عالمان مختلفان في كل شيء (حتى في مظاهر نظام التسوارع الفوضوي في الشرق والمنظم في الغرب) يواحهان بعضهما البعض على جانبي « جهة » تمتد من الشمال إلى الجنوب — من باب الحديد إلى الأزبكية إلى عابدين والسيدة زينب . وبدلاً من أن يقوم التحام تدريجي مطرد كما كان مأمولاً أيام اسماعيل أضحت الفروق

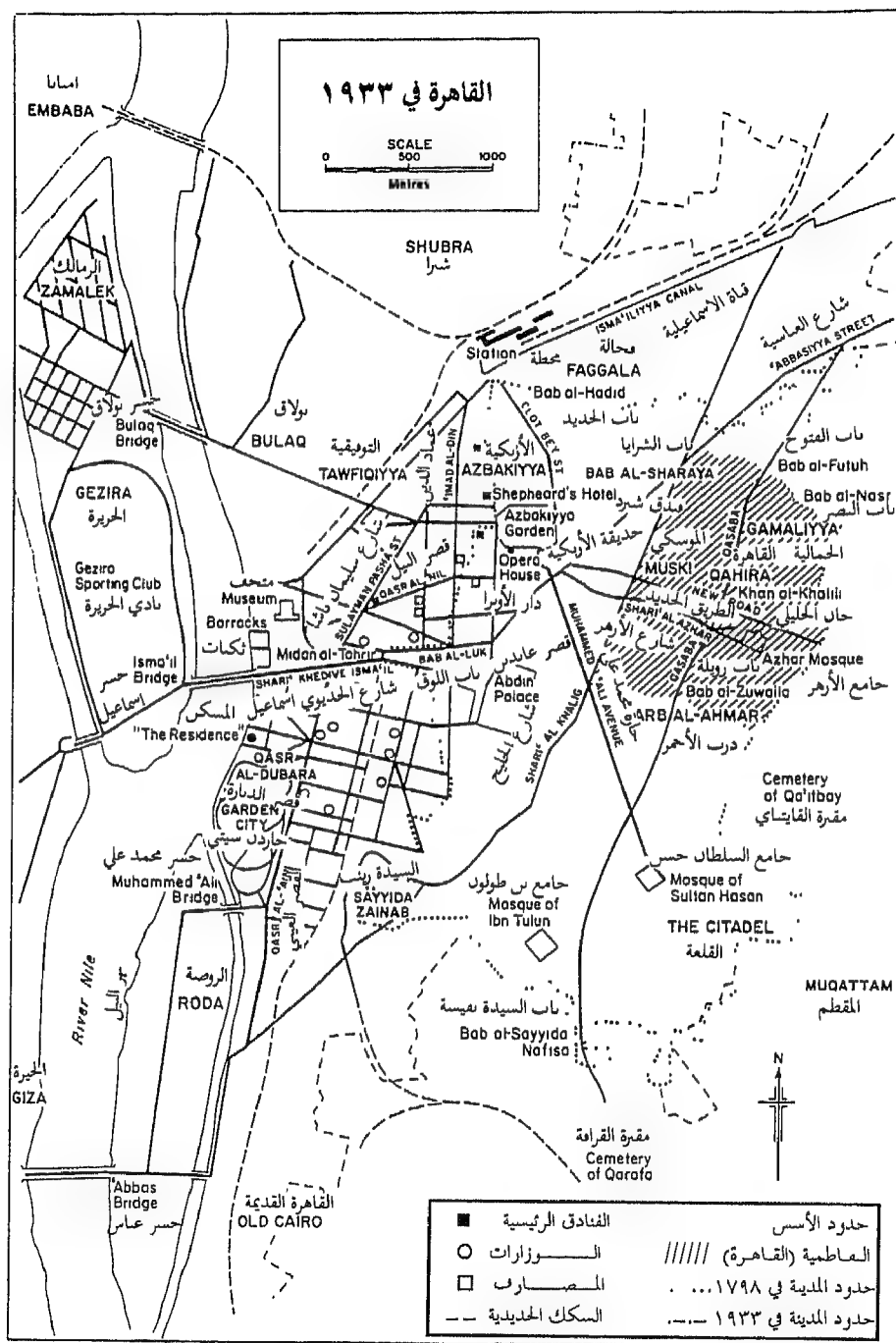
أعظم وأشد حين تحرك مركز جاذبية المدينة دون هواده باتجاه الغرب ، حيث تتراكم السلطة والأستطية والأثرباء .

عطت القاهرة القديمة جزءاً واحداً لا غير من المدينة العثمانية حيث اقتطع من مثلت الأحياء جزء صغير عربي شارع « الخلدح المصري » مع تقدم التحديث . وتنتمي بولاق إلى ذلك القطاع ، وقد أدخلت بعض الطرقات وإقامة المباني الحديثة في أماكن معينة مظهر التطور ، إلا أن السيج العتيق بقي موجوداً خلف محططات الواجهة الزخرفية « الأوروبية » واردة خراباً وتهدماً يوماً بعد يوم . لقد فُدمت هذه المدينة القديمة قرباناً على مذبح المدينة الأوروبية منذ أيام اسماعيل ولم يرد هذا التحلي والإهمال إلا سوءاً فيما بعد : فالطرق أهملت ولم يكن هناك تنظيم كاف لجمع القمامة ، ومواسير الصرف الصحي كانت إما في حالة يرثى لها أو غير موجودة أصلاً وكذلك بقيت تمديدات المياه غير مستكملة . ومع ذلك استمر سكان تلك الأحياء بالازدياد بسرعة مذهلة : ففي الفترة ما بين ١٨٨٢ و ١٩٢٧ ارتفع عدد سكان أربع من التقسيمات التي كانت تشكل المدينة القديمة (الجمالية وباب السرايا والموسكي والدرب الأحمر) من (١٢٢٢٤١١) إلى (٢٥٩٥٣٥) أي زيادة ١١٢٪ ، ولكن لو أخذنا بعين الاعتبار التزايد الأكثر تسارعاً في المناطق الأخرى من القاهرة لتبين لنا أن المدينة الشرقية عانت من انحطاط واضح نسبياً . فنسبة السكان الذين كانوا يعيشون هناك كانت تنقص باستمرار : في ١٨٩٧ (٣٤٪) من المجموع الكلي ، وفي ١٩٠٧ (٥١٪) ، وفي ١٩١٧ (٤٧٪) وفي ١٩٢٧ (٤٠٪) وأخيراً في ١٩٣٧ (٣٤٪) . علاوة على ذلك كله كان هؤلاء السكان غاية في الفقر ، فالمدينة القديمة أصبحت بمثابة ملجأ ومأوى لآل تصبح بروليتارية . ولا يمكن لكل ذلك إلا أن يكون مؤشراً على انحطاط تبدى في مظهرها الخارجي الذي يبيء ببؤس مزير أكثر فأكثر وكذلك في فعاليتها التي أخذت تتناقص شيئاً فشيئاً . إن مثال الجمالية^(٥) . مثال عاية في النموذجية من هذه الزاوية ، إذ تمكن هذا الحي التقليدي من إعالة نفسه عن طريق نشاطاته الفنية والتجارية حتى عام ١٩١٤ . ولكن الناس البارزين فيه هجروه تدريجياً في أعقاب الحرب وظهر التناقص واضحاً بين انحسار فعالياته الاقتصادية والازدياد الهائل لعدد السكان فيه الذي فاض وأتخم الحي ، الأمر الذي أدى بدوره إلى بطالة مزمنة متأصلة . لقد انتقلت النشاطات الاقتصادية الحديثة الآن باتجاه الغرب والشمال . وهنا بالتحديد ومن دون شك يمكننا العثور على حاضر المدينة ومستقبلها .

بدأت المدينة الغربية التي كانت أقطابها الرئيسية تتمثل في الفنادق والمصارف في حي الاسماعيلية وقصر عابدين الملكي وسفارات ووزارات حي قصر العيني ، وكأنها تتمركز حول

اثنين من أكثر رموز الاحتلال الأجنبي وضوحاً للعيان : الثكنات البريطانية في قصر النيل و«المسكن» حيث يقطن جميع الممثلين المتنفذين من بريطانيا العظمى . وبقيت المدينة التي صممت إبان عهد اسماعيل مركز الأعمال ، إذ اختفت الفيلات وحل محلها مباني ضخمة . وكان هناك تجمع للمحازن الكبيرة والبنوك والمصارف وأرقى الفنادق (بما فيها فندق ستيرد الذائع الصيت الذي أعيد بناؤه مرات عديدة ولكنه سيحتفي من الوجود أخيراً عقب الحريق الهائل عام ١٩٥٢) . وهناك أيضاً كان السكان الأوروبيون متجمعين وقد كانوا قابضين على زمام كل سلطات القرارات السياسية والاقتصادية . وفي العديد من المناطق ضمن هذا المثلث الذي كان رأسه محطة القطار وكانت قاعدته شارع الحديوي اسماعيل كانت أغلبية السكان من الأجانب (ومعظمهم أوروبيون) عام ١٩٢٧ . (فمثلاً في التوفيقية كان ٦٢٫٣٪ من السكان أجنبياً) ، وكانت هذه المنطقة إجمالاً تحتوي ٢٣٥٢٤ أجنبياً من أصل ٦٤٠٠١ (أي ٣٧٪) . ويقع المركز السياسي إلى الجنوب على طول القصر العيني ، في شبكة من الشوارع المصممة على شكل قضبان متشابكة ، وهناك تتمركز معظم الوزارات والخدمات الحكومية الرئيسية . ويقع إلى الغرب من ذلك الحي السكني المترو «الجاردن سيتي» الذي يمتد من جسر اسماعيل إلى الروضة . لقد عبرت هذه الأحياء الجميلة نهر النيل وامتدت في الزمالة شمال حدائق نادي الجزيرة الرياضي ، الذي أنشأه البريطانيون للترفيه عن أنفسهم جسدياً ومعنوياً . وتمتاز «الروضة» جنوباً و «الجزيرة» غرباً بسمة سكنية مرفهة للطبقة الوسطى العليا . وتبين سمات المدينة الغربية (الأعمال والمساكن المرفهة) لماذا لم تستقطب سوى ٣٥٠٠٠ ساكن بالرغم من أهمية الدور الذي تلعبه (سكانها يمثلون ٢٦٫٧٪ من مجموع سكان القاهرة عام ١٩٣٧ وهي نسبة لم يطرأ عليها تغير يذكر منذ بداية القرن) .

أخذت مدينة حديدة بالتشكل تدريجياً في الشمال متميزة تميزاً واضحاً في الغرب بالتطور الاقتصادي الذي بدأ في بولاق وشبرا ، بينما احتفظت هيليوبوليس في الشرق بطابعها كمدينة سكنية للبورجوازيين والطبقة الوسطى مع عنصر واضح وبارز من الأقليات المصرية . وضم قسماً شبرا و«الوادي» اللذان كانا يسكنهما ٣٠١٣١ نسمة في ١٨٨٢ ، حوالي ٢٧٢٦٢٦ نسمة في ١٩٢٧ . لم يتوقف قسم سكان القاهرة القاطنين في المنطقة الشمالية عن التزايد منذ بداية القرن ففي ١٨٩٧ كانوا ١٢٫٠٩٪ وفي عام ١٩٠٧ (١٦٫٥٪) وفي عام ١٩١٧ (٢١٫٥٪) وفي ١٩٢٧ كانوا ٢٧٫٦٪ . وفي عام ١٩٣٧ كان في المنطقة الشمالية بأكملها ٤٥٠٠٠ نسمة (حوالي ٣٤٪ من مجموع سكان القاهرة) وهو عدد أكبر من مثله في المدينة الشرقية وأكبر بكثير من المدينة الغربية . وأتاح



تطور المواصلات الفرصة لإعمار مناطق نائية (مثل الضواحي الجنوبية للمعادي وحلوان)
والتوغل إلى مساحات أبعد إلا أن تلك المناطق لم تحظ سوى بعدد محدود من السكان .

كانت المدينة « المجزأة » صورة لمجتمع مقسم .. صورة لبلد مستعمر . وكان نفوق
الأجانب واضحاً في جميع رموز المدينة وهم يعيشون محاطين بالأسوار الحصينة لأعمالهم
وأحيائهم السكنية . أما بالنسبة للمصريين فمعزلتهم كانت واضحة لا لبس فيها : أن
يستسلموا للاختناق البطيء في الأحياء القديمة أو أن يقبلوا بالتأقلم مع نمط من الحياة جاءهم
من الخارج .

* القاهرة : المدينة العاصمية (١٩٣٦ — ١٩٧٦)

« كانت القاهرة في ذلك الحين تعج بنشاط مزدو .. وكان المراقبون يذهلون لما يظالمهم
من مظهر حجم المدينة الهائل . وأصبح الازدحام محيلاً لشدة . وظهر التفاوت الطبقي
والفارق الكبير في نمط حياة كل طبقة حتى ليكاد يصل إلى قيمها وأخلاقياتها ، وكذلك
السمات الخاصة بالمناطق المختلفة ، كل ذلك دل دلالة واضحة على انقسام وتشرذم من
شأنهم أن يحجلا القاهرة إلى مدينة لا حول لها ولا قوة . إلا أن الضوضاء والصخب اللذين
يصدران أحياناً عن هذه الكتلة البشرية غير المتناغمة والتي تزخر بالحركة يكتشف عن وحدة
خفيفة . لقد استجمع العملاق أشلاءه المتناثرة وسدد ضربته المحكمة^(٦) » .

يعتبر عام ١٩٣٦ تاريخاً سياسياً ليس فيه دلالة معينة بالنسبة لمصر : توقيع المعاهدة
الأنغلو — مصرية لم يضع حداً للتفوق السياسي للبريطانيين الذي لم ينته إلا مع ثورة
١٩٥٢ ، ولم ينه الاحتلال العسكري الذي غسلت آخر آثاره عام ١٩٥٦ ، ومع ذلك يصح
القول بأن تلك الفترة التي بدأت في ١٩٣٦ قد شكلت بالنسبة للقاهرة بداية عهد جديد .
فمنذ ذلك الحين أضحت حياة القاهرة وكل ما يطرأ عليها مرهوناً بتطور ديمغرافي مرّ بتغير
مفاجيء . إذ كان سكان القاهرة حتى عام ١٩٣٧ يتزايدون بمعدل سنوي يبلغ حوالي ١٥
إلى ٢٪ (١٨٩٧ — ١٩٠٧ : ١٤٪ وعام ١٩٢٧ — ١٩٣٧ ، ٢٢٪) . ومنذ ذلك
الوقت ارتفع معدل الازدياد ارتفاعاً مطرداً إلى أن وصل إلى ٤٪ : ١٩٣٧ — ١٩٤٧ ،

* للاطلاع على دراسة حديثة للقاهرة خلال تلك الفترة يمكن للقارئ الرجوع إلى كتاب

Le Caire, André Raymond (Paris: Fayard, 1993).

٤٨٪، ١٩٤٧ — ١٩٦٠ و ١٩٦٠ — ١٩٦٦، ٤٪. وسكان القاهرة الذين تصاعف عددهم بين ١٨٨٢ — ١٩١٤ (٣٢ سنة) تضاعفوا ثانية ما بين ١٩١٧ — ١٩٤٢ (٢٥ سنة) تم تضاعفوا للمرة الثالثة ما بين ١٩٤٧ — ١٩٦٦ في ١٩ عاماً فقط. ونتيجة لهذه الوتبة إلى الأمام قفز هذا الجزء من سكان مصر الممثلين في القاهرة والذي ارتفع تعداده تدريجياً من ٦٪ إلى ٨.٢٪ (في ١٩٣٧)، قفز حازر الـ ١٠٪ في ١٩٤٧ واجتازته إلى (٨.١٠٪) تم تزايد بسرعة كبيرة إلى (٨.١٢٪) عام ١٩٦٠ ثم إلى (١٦٪) عام ١٩٧٦. ويشير تباطؤ التزايد المين في الإحصاء العام للسكان عام ١٩٧٦ (وهو تزايد سوي قدره ٨.١٪ بين ١٩٦٦ و ١٩٧٦) إلى تغير في الاتجاه سيكون له دور في تبديل هذه المعلومات الأساسية على المدى البعيد فقط.

ويمكننا أن نرقب إطلالة «مدينة القاهرة الثالثة» كما ورد في كتاب مارثيلو «Marthelot» نتيجة لهذا الارتفاع الديمغرافي المذهل. مدينة لها من الصخامة والتطور المتسارع ما يسوغ تسميتها «بالعاصمة الأم» المدينة الأولى في إفريقيا وإحدى أهم المدن في العالم، إلا أنها تتمتع بسمات تجعلها ظاهرة مصرية تماماً.

١ — الديمغرافيا المتسارعة الازدياد أبداً^(٧)

عندما يشترع المرء في نحت ديمغرافية مصر والقاهرة وتعداد السكان اليوم تطالعه أرقام تصيبه بالدوار. فسكان القاهرة ارداد عددهم ما بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ من ١.٣ مليون إلى مليوني نسمة. ثم أصبحوا عام ١٩٦٠ (٣.٣) مليون نسمة وارتفع عددهم عام ١٩٧٦ إلى (٥.١) مليون. إلا أن القاهرة «العاصمة» (بما فيها المناطق الحضرية في محافظة الجيزة على ضفة النيل الغربية) كانت تضم عام ١٩٧٦ ما يقرب من (٦.٧) مليون نسمة (أي ٨.١٪ من سكان مصر) وضمت «القاهرة العظمى» ٨ ملايين نسمة.

والحق أن مصر بأكملها عانت من ثورة ديمغرافية حقيقية، فارتفع تزايدها السنوي من المعدل الوسطي (١.٢٪) ما بين ١٩٢٧ و ١٩٣٧ إلى (١.٩٪) ما بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ وأخيراً إلى (٢.٦٪) من ١٩٤٧^(٨).

إلا أن ظاهرتين احتمعنا في القاهرة فزادت من حدة سرعة التزايد السكاني فاقت كل تصور وصلت ما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٦ إلى (٤٪) وتجاوزت ذلك الرقم. وبهذا فاقت السسة الطبيعية لتزايد السكان في القاهرة التي بقيت معتدلة أمداً طويلاً نظيرتها في مصر

كلها . وترتب على ذلك نتيجتان : الأولى هي أن سكان القاهرة كانوا فنيين جداً (حوالي ٥١٪ من السكان كانوا تحت سن العشرين عام ١٩٦٠) . والثانية هي أنه لم يعد بالإمكان تصور إيقاف تزايد سكان القاهرة بمجرد الحد من الهجرة الداخلية . لقد أصبحت زيادة حجم القاهرة وتوسيعها أمراً لا مفر منه ويجب تخطيطه . أما الظاهرة الثانية فهي زخم الهجرة الداخلية التي يتدفق بموجبها سيل لا ينتهي من البشر على القاهرة آتين من جميع أنحاء مصر . لقد أثرت هذه الحركة في جميع المدن المصرية ولكن القاهرة كانت أشدها تأثراً : فما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٦ استوعبت ما يقرب من ٨٠٪ من مجموع المهاجرين المصريين ، وفي عام ١٩٦٠ قدرت الإحصاءات أن حوالي ١٢٧٠.٠٠٠ قاهري (وهم ثلث سكان القاهرة) قد ولدوا خارج المدينة . لا ريب في أن حمى هذه الهجرة الداخلية تتصل بالتزايد الديمغرافي الحاد الذي تمر به مصر وكذلك بالضغوط الريفية التي قاربت حد الانفجار وبالبطالة المتفتية في الأرياف نتيجة لتلك الضغوط . كما أنها ترحع إلى سياسة التصنيع التي طبقت بحمية واندفاع ما بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٦ واجتذبت عدداً لا يستهان به من الناس إلى المناطق المحيطة بالمجمعات الصناعية المنشأة في شمال القاهرة وجنوبها . ويشكل تباطؤ هذه الجهود الصناعية أحد أسباب الانخفاض المفاجيء للتزايد في القاهرة عقب عام ١٩٦٦ . لقد فاقمت جموع المهاجرين هذه والمؤلفة من أفراد ذوي ثقافة ضحلة سبباً (٤٥٦٪ أميين) ومعظمهم ليسوا ذوي خبرة مهنية تذكر (٤٢٦٪ من العمال كانوا دون مؤهلات) والذين يتقاضون دخلاً أدنى من المعدل الوسطي . فاقمت المشاكل المتعددة التي تواجهها القاهرة ورادت من حداثتها بشكل ملموس وواضح . فالمهاجرون القادمون في آخر موجات الهجرة هم أناس فقراء يرزحون تحت ثقل البطالة ومطالبهم سواء الاجتماعية منها (المعونة المادية ، وإيجاد السكن) أو الاقتصادية (العمل) أو الثقافية (التعليم) جميعها مطالب ملحة تنتظر حلاً عاجلاً .

ومن السهل أن نفهم ألا يحدث رحيل بضعة آلاف من الأجانب عقب الزوبعة التي أخذت تشتد بعد ثورة ١٩٥٢ وأزمة قناة السويس خاصة ١٩٥٦ أي صجة أو ألا تلفت هجرتهم أنظار أحد مع أنه كان من بينهم عدد كبير من الأخصائيين من أعلى المستويات والخبراء والفنيين الأكثر تواضعاً في خبزهم وقد حرمت هجرتهم مصر من ثروات كان بقاؤها يغنيها . أما في الأوساط السياسية والاجتماعية فكان لهذا الرحيل دلالة كبيرة ، إذ أسهم في إعادة العاصمة إلى أيدي المصريين بنفس الطريقة التي أسهمت سياسة ناصر ، بغض النظر

عن عيوسها وثعراتها، في إعادة مصر لأهلها، كما أثار هذا الرحيل توزيعاً اجتماعياً واقتصادياً حديداً غير وجه المدينة.

قلب مفعول هذه الاندفاع الديمغرافية المحمومة بنية المدبة رأساً على عقب فانقلبت مواقع القطاعات الكبرى في القاهرة ما بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ إذ تغيرت المدينة القديمة والمدينة الغربية والمدينة الشمالية خلال عشر سنوات من ٣٤، ٢٧ و ٣٤٪ من مجموع السكان على التوالي إلى ٣٢، ٢٥ و ٣٨٪^(٩). وقد استمر هذا التبدل حتى يومنا هذا بحيث أن مركز جاذبية المدينة الذي كان ينتقل منذ ستين عاماً ما بين الشرق والغرب بدأ يميل الآن إلى الثبات في المنطقة الشمالية.

واستمر الانحطاط النسبي للمدينة دات «الطابع الشرقي» والذي بدأت معالمة تتضح منذ ١٩٣٧ وأخذ في التسارع منذ نشوب الحرب. إن الازدياد المعتدل لأعداد السكان في «الأقسام» الستة التي تشكل هذا الجزء من القاهرة (في ١٩٤٧ : ٥٧٤ر٠٥١) وفي ١٩٧٦ (٧٧٣ر٠٥٣) يتناسب طردياً في نسبته مع انحطاط مستمر: في ١٩٤٧ ضمت هذه «الأقسام» الستة ٢٨٪ من مجمل سكان القاهرة، وفي ١٩٦٠ (٢٢ر٢٪) وفي عام ١٩٧٦ بلغت النسبة ١٤ر٣٪، إلا أن المدينة القديمة لم تتوقف عن القيام بدور هام في حياة القاهريين. فأوت قسمياً كبيراً من أتمد السكان فقراً وخاصة المهاجرين الجدد الساعين إلى سقف يظلمهم حين يصلون إلى القاهرة. إنه نفس الدور الذي تلعبه مدن الصفيح المستعمرة في شمال إفريقيا. كما يوضح لنا هذا الوضع الكثافة الكبيرة (١ر٠٠٢ نسمة في الهكتار الواحد في «باب السرايا»). ولكن هناك كثافة أعلى تتجاوز ٢٠٠٠ نسمة في بعض الأحياء، مثل تلك الموجودة في «العطوف» (٢ر٢٨٠ نسمة). لقد بلغت هذه المناطق حد الإشباع الديمغرافي، وهذا يفسر أسباب تباطؤ التزايد الإجمالي في القاهرة منذ ١٩٦٦ الذي يتضح بجلاء في «الأحياء القديمة» حيث يبدو أن انحطاطاً في التعداد السكاني قد بدأ. وبين لنا تكدس السكان ظاهرة عجيبة حقاً. وهي سكنى المقابر في القاهرة. فالمد البشري الذي أغرق المدينة حين لم يجد متسعاً للتوسع الحضري باتجاه الشرق بدأ باحتلال مدن الموتى في «قائتباي»؟ و «القرافة» حيث بنيت القبور على شكل منازل حقيقية اصطفت على حواب شبكة منتظمة من الطرقات. ومنذ عام ١٩٤٠ غزا المتربصون الباحثون عن مساكن رخيصة هذه المقابر وتقدر الأعداد التي تسكن هناك بحوالي ١٠٠ر٠٠٠ نسمة هم عموماً من البؤساء المساكين.

كما تباطأت تحسينات المدينة العربية التي أصبحت مركز المدينة نتيجة للاندفاع نحو ما وراء النيل : ٥٧٥٧٨٨ نسمة عام ١٩٤٧ ؛ تم ٦١٧٤٨٠ عام ١٩٧٦ في الأقسام الخمسة في الغرب إلا أن ذلك لا يمثل سوى تناقص منتظم في هذا الجزء من سكان القاهرة : ٢٨١٪ عام ١٩٤٧ و ١٩٦٪ عام ١٩٦٠ تم ١٢١٪ عام ١٩٧٦ . وتسر لنا وظائف هذا القسم كمركز للشحاشات والخدمات الإدارية واستعداده ليكون منطقة سكنية مرفقة مما لا يسمح بوجود كثافة كبيرة ، كل ذلك يفسر هذا الركود . تواصل التوسع في المدينة باتجاه الغرب حتى ما حلف النيل ووصلت أمبابا والجيزة اللتين ضمنا ٥٣٧٧٨٩ نسمة عام ١٩٤٧ إلى حوالي ١٠٦٢٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٥ وهو إرداد يبلغ ٩٨٪ أي أكبر من الإرداد الذي عرفته القاهرة بأجمعها خلال الفترة نفسها (٩٦٪) . وبلغ تعداد سكان محافظة الجيزة عام ١٩٧٦ التي يمتي جزء كبير منها إلى الكتلة الحضرية للقاهرة ، حوالي ٢٤٧٢٤٩ نسمة .

إلا أن المنطقة التي شهدت أكثر التغيرات المذهلة إنما هي المنطقة الواقعة شمالي المدينة . ففي عام ١٩٤٧ كان فيها ٧٣٢١٥٣ نسمة ، ثم أصبح العدد ٢٨٣٧٠١٤ عام ١٩٧٦ ؛ أي إرداد يبلغ ٣٨٧٪ . إن المنطقة الشمالية التي كانت تضم ٣٥٧٪ من مجموع سكان القاهرة عام ١٩٤٧ و (٤٦٥٪) عام ١٩٦٠ ، يقطنها اليوم أكثر من نصف هذا العدد (٥٥٨٪ عام ١٩٧٦) وبدأت البقع المتفرقة من التطور الحضري بالاتصال لتصبح منطقة واحدة . إن هذا التزايد من النشاط والتسارع بحيث يبدو وكأن مستقبل القاهرة قد يتخذ شكله وأبعاده هـاك : كان للمشاريع القائمة للوصول السريع بين الشمال والجنوب (العاصمي)^(١٠) ولتصنيع المنطقة دور في تدعيم حركة تدو وكأنها ظاهرة طبيعية وكأنما تستأنف عاصمة مصر في منتصف القرن العشرين حركة باتجاه الشمال وتشمل المراحل المتابعة للفسطاط (٦٤٠) والأقصر (٧٥٠) والقطاعية (٨٧٠) وأخيراً القاهرة (٩٦٩) .

بدأت في الطرف الآخر من القاهرة في الجهة الجنوبية حركة توسع مماثلة بحمية ونشاط وإن جاءت متأخرة قليلاً . وإذا ما كانت القاهرة القديمة مثلها مثل الأحياء القديمة تسجل الوقت إن صح القول (٤٩٪ من مجموع السكان في ١٩٤٧ ، و ٥٤٪ في ١٩٧٦) في حين تواصل التفوق في العدد (من ١٠٠٩٠٤ إلى ٢٧٣٦٧٠) نجد أن المناطق السكنية الحضرية مثل المعادي وحلوان قد اجتاحتها موجة محمومة من الإرداد السكاني فقد زاد تعداد

المعادي من ٤٢٩٩٤ عام ١٩٤٧ إلى ٢٨٧ر٠٥٦ عام ١٩٧٦ . وقفز تعداد حلوان من ٤٠٢٨ إلى ٣١٦ر١٩٠ نسمة وهو ازدياد يحطم الرقم القياسي بتسارع ١ر٢٠٠٪ خلال ثلاثين عاماً ، وهو مرتبط بنهضة الصناعة في تلك المنطقة . لقد ظهر إلى حيز الوجود قطب جديد في القاهرة — في الجنوب تحديداً — تجاوز الأمكنة والمساحات التي بقيت بانتظار إيجاد مخرج لها .

٢ — مشاكل مدينية

إن للأرقام والإحصاءات المذكورة آنفاً من الفصاحة والتعبير ما يكفي للتنبؤ بضخامة المشاكل التي تواجهها القاهرة المعاصرة والتي تتعلق بالهرجة التي ترافق التطور المديني وبحياة السكان أنفسهم . ويتناول مصدر هذه المشاكل الحياة اليومية لهذا الكم الهائل من البشر الموزعين على مساحة أكثر من ٢٠ر٠٠٠ هكتار وهي مشاكل تذكر بنوع مثيلاتها التي تثير دعر فنيي العواصم العربية فتمتقع وجوههم لدى ذكرها ، إلا أنها تقع في بيئة اقتصادية واجتماعية لبلد يقدر دخل الفرد الواحد فيها بحوالي (١٩٧) دولاراً لا غير عام ١٩٧٢ .

وعلى الرغم من أن تقدماً ملموساً قد طرأ في هذا المجال منذ الحرب ، لا يمكننا القول أن بحورة مدينة القاهرة نى إدارية ستمكنها من تنظيم تطورها . وقد جاء إنشاء بلدية القاهرة عام ١٩٤٩ ووزارة الشؤون البلدية والقروية ضمن ذلك السياق معلماً بارزاً أعلن بداية مرحلة هامة اكتملت بإلغاء امتيازات الأجانب واستعادة المصريين لإدارة المرافق العامة (إنهاء الامتيازات من عام ١٩٤٧ ، إلغاء المحاكم المحتلطة ١٩٤٨ ، تأميم وسائل النقل ١٩٥٦) وأخيراً إلغاء هبات الوقف أو إحكام السلطة عليها . إلا أن التردد والحيرة في شأن الصيغة التي ستعطى لإدارة القاهرة والنزوع إلى إدارة المدينة من القمة بأسلوب بيروقراطي قد أعاق دون شك تخطيط تطوير المدينة بقدر ما ساهم في ذلك نقص الموارد الكافية أو كون الجزء العربي من المدينة يعتمد على بنية إدارية مستقلة (محافظة الجيزة) . ولم تكن محاولة التطعيم كافية إجمالاً لوقت طويل فيما خلا قطاعات محدودة مثل المعادي والهيليوبوليس ومدينة نصر والمدينة العاطمية .

وحينما كانت تبذل محاولة للتخطيط كانت تسمى بإخفاق ذريع لعددها عن الوقائع الحقيقية التي كان من الممكن التنبؤ بها : فالخطة الرئيسية لعام ١٩٥٦ وضعت سقفاً لها هو ٣ر٥٠٠ر٠٠٠ نسمة للقاهرة . وقد يتبادر إلى الأذهان بأنه كان بإمكان اللجنة العليا المشكلة للإشراف على تطوير القاهرة أن تكون أكثر واقعية وكفاءة فيما قامت به .

إن إحدى أشد المشاكل تعقيداً في القاهرة هي مشكلة حركة السير . وقد بُذلت مجهودات كبيرة بعد ١٩٥٢ لتوسيع وتحسين شوارع القاهرة التي كانت مهددة بالاختناق نتيجة الحجم الهائل لسيول السيارات . وكان أحد أعظم الإنجازات وأروعها (والتي كان لها دلالة سياسية واضحة هو تطوير الساحة المركزية (ميدان التحرير) الذي تخلص عام ١٩٤٦ من الشكنات البريطانية التي كانت تجثم على حوافه . وكذلك إتمام كورنيش النيل بطول خمسين كيلومتراً والذي أزاح من طريقه آخر العوائق وهو حديقة « المسكن البريطاني » التي كانت تمتد على مساحة كبيرة إلى أن تبلغ النهر . وتحف بالقاهرة اليوم شبكة من الطرقات السريعة التي ترسم الخطوط العريضة لتشكلها الجديد . وتم تحسين الاتصالات بالجزء الغربي تحسباً ملحوظاً عبر بناء « جسر الجامعة » عام ١٩٥٨ وكذلك بإشادة جسر يصل بين « جسر بولاق » و « جسر اسماعيل » (الذي يدعى الآن قصر النيل) . لم يكن هذا التقدم كافياً لحل مشاكل ازدحام السير اللاحم عن حجم المدينة (حوالي ٥٠ كيلومتراً من الشمال إلى الجنوب وعشرة كيلومترات من الغرب إلى الشرق) وعن طول وبعد الرحلات اليومية التي يقوم بها القاهريون (من الضواحي البعيدة في الشمال والغرب والجنوب إلى المركز) والتي ساهمت في زيادة حدة مشكلة السير . وترزح وسائل النقل العامة تحت ضغط هائل ويكفي المرء أن يشهد منظر الحافلات والقطارات الغاصة بمن فيها والتي تطفح من جوانبها جموع الركاب ليأتيه البرهان اليومي على فداحة المشكلة . وقد ساهم رفع القيود عن استيراد السيارات (المركبات) الخاصة في تردي حال الاختناق في حركة السير من سيء إلى أسوأ ، ويكون ذلك واضحاً للغاية عندما يقترب المرء من مداخل جسور النيل . كما تعاني أنظمة التصريف الصحي ومحطات الضخ من فرط العبء الملقى عليها وهي تهدد من حين لآخر بأن تتقياً ما بداخلها : وقد طفحت المصارف الصحية عام ١٩٦٥ خاصة في المناطق المكتظة بالسكان — وهي في الأساس أسوأ المناطق تجهيزاً من هذه الناحية — وتفاقمت المشكلة إلى أن اضطر الفنيون في الحالات الشديدة إلى تغطية عدد من فتحات تهوية المصارف الصحية بطبقة سميكة من الأسمنت ليتجنبوا الانفجارات وحماة الأبنية الكريمة الرائحة التي تنبعث منها . وقد كتب أحد الصعاليك على واحدة من هذه البروزات التي تشبه الهضبة الصغيرة لبيوت النمل — في ضاحية السيدة زينب ، روح الفكاهة الذي يميز أهل القاهرة والذي يعبرون عنه أحياناً بنكات فيها جلافة ، كتب : « مقام سيدي بلدية » . وعززت الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت ذلك العام من احتمال أن تجد معظم هذه المشاكل الملحة حلاً لها ، إلا أن الأماكن الخفية البعيدة في المدينة بقيت تعاني كل شتاء من تهديد الفيضان .

ويأتي جمع القمامة في موقع متناه من حيث ما يعترضه من مشكلات وما يعانيه من عدم الكفاءة في القيام بتلك المهمة

ويبقى أهالي القاهرة أسرى مشاكل السكن والعمل الملحة . وقد نوهنا من قبل بأن إحدى سمات التحضر في مصر هي أنها ليست مرتبطة أساساً بعملية التصنيع كما كانت عليه الحال في أوروبا . وقد كان التمدن قبل كل شيء هجرة ريفية سببتها مشاكل زراعية لا يمكن التغلب عليها . لذلك فلا عجب أن تكون البطالة هامة للغاية في القاهرة : وحسب ما جاء في إحصاءات ١٩٦٠ فإن (٦٦.٨٪) من السكان «العاملين» ليس لهم عمل معين أو هم دون عمل دائم ؛ و (٢٣.٥٪) من السكان يعملون في الخدمات العامة ، و (٧.٥٪) فقط يعملون في الصناعة . ويعد التصنيع ضرورة حيوية في القاهرة ولكننا نجد أن جزءاً قليلاً من القوة العاملة المتوفرة يعمل عملاً فعلياً كمستخدمين حسب مفهوم الكلمة في حين بقيت كمية هائلة من البتر لا عمل دائم لها ووجدت نفسها مرغمة على القبول بمستوى متدن جداً من المعيشة ، ذلك على الرغم من الإنجازات التي تحققت في القسم الشمالي من القاهرة وفي حلوان . ولا ريب أن لمثل هذا الوضع عواقبه المحتومة على مشكلة السكن . وقد تفاقمت الكثافة الإجمالية للمدينة وتردت إلى حال أسوأ بكثير من قبل نتيجة للتزايد الحاد الديمغرافي : إذ كانت الكثافة (٧٩٦) نسمة في الهكتار الواحد عام ١٩٣٧ ، و (١٥٦) نسمة عام ١٩٦٠ ثم (٢٨٥) نسمة عام ١٩٧٦ . والحال أسوأ ما يكون في الأحياء القديمة ، فالحاجة إلى السكن التي لا شك أنها حاجة ملحة هي أمر يصعب تحقيقه ، إذ أن من يعاني تلك المشكلة هم الفقراء الذين لا يملكون شروى بغير . وقد تدهورت الأمور باطراد نتيجة لتردي حال المساكن الموجودة في الأحياء القديمة ، ويقدر أن ١٢٠٠٠ وحدة سكنية تصبح غير صالحة للسكن سوياً . وكان من الضروري تبعاً لما جاء في دراسة أجريت عام ١٩٦٥ بناء ١٤٠٠٠ وحدة سكنية خلال خمس سنوات أي ٤٠٠٠ وحدة لتغطية التزايد المتوقع للسكان و ٣٠٠٠ للتقليل من حدة الكثافة القائمة و ٧٠٠٠ لاستبدال الوحدات المتداعية . وبما أن عدد الوحدات السكنية التي تم بناؤها فعلاً ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ يقدر بـ ٧٥٠٠ وحدة يمكننا الاستنتاج بأن الوضع أخذ في التدهور خلال تلك الفترة . ولم تتمكن الجهود التي تستحق كل مديح لبناء مساكن شعبية من استيفاء الاحتياجات القائمة (مجمعات المساكن العمالية : في أمبابا ٢٠٠٠ مسكن وفي حلوان ٣٠٠٠ مسكن) : فكثافة السكن في الغرفة الواحدة التي كانت شخصين في الغرفة عام ١٩٤٧ ارتفعت إلى ٢٣ شخص في ١٩٦٠ ويبدو أنها استمرت في الارتفاع منذ ذلك الحين .

وقد ارتأى المخططون المدركون لتلك المشاكل إنشاء مدن محيطة بالقاهرة في المناطق التي لا زرع فيها؛ فمثل هذا التطوير من شأنه أن يخفف الضغط الشري الذي يرهق كاهل العاصمة. وقد نجح مشروعان ضخمان ضمن ذلك التخطيط في البروز إلى حيز الوجود. وقد ناءت محاولة إقامة بلدة جديدة على جبل المقطم في (١٩٥٤ — ١٩٥٦) بفشل ذريع نتيحة لصعوبة الاتصالات مع القاهرة، بالإضافة إلى الظروف الطبيعية القاسية على ذلك السفح الحلي. أما مشروع إنشاء مدينة بأكملها — مدينة نصر — شرقي القاهرة ما بين العاصمة وهيليوبوليس فقد لقي قسطاً أكبر من النجاح والفضل في ذلك دون شك راجع إلى الدعم الهائل الذي قدمته الحكومة بغية جعل هذا المشروع واحداً من الإنجازات المشهودة لنظامها. وكان من المفترض إتمام بناء «مدينة النصر» خلال عشرين عاماً أو ما يقارب ذلك في المنطقة الجافة ما بين العباسية وهيليوبوليس. وكان من المتوقع أن يسكن فيها حوالي ١٠٠.٠٠٠ شخص تم ٥٠٠.٠٠٠ على المدى الطويل. وقد ضم مخططها مساكن من أنماط مختلفة (تتراوح من نمط الفيلات المخصصة للموظفين المرموقين إلى مجمعات سكن العمال) كما سيتم توفير عمل سواء أكان إدارياً أم وزارياً أم صناعياً. وبرزت المدينة الجديدة من بين رمال الصحراء في بضعة أعوام. إلا أن «مدينة نصر» نجحت في إسكان ٦٥٣٤٧ نسمة عام ١٩٧٦ في حين ازداد عدد سكان القاهرة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٦ بفارق ١٠٠.٠٠٠ ١٧٣٥ نسمة؛ ولكي يصبح في الإمكان مجارة السرعة الراهنة للتزايد في القاهرة لابد من إنشاء ما يربو على عشر مدن مماثلة في الصحراء خلال فترة وجيزة لعل ذلك يفلح في امتصاص العجز الذي وقع في الماضي والازدياد الذي سيأتي به المستقبل. إلا أن تكاليف إنشاء مدينة نصر بلغت مبالغ باهظة للعاية، بحيث يستحيل أن تكون مثل هذه الفرضية واقعية.

٣ — وجوه المدينة

ساهم تاريخ القاهرة وتمركزاتها العديدة في إلصاق أجزاء من المدينة بعضها قرب بعض وهي تختلف في تصميمها المديني بقدر ما تتباين في دورها الاقتصادي وفي المستوى الثقافي والاجتماعي لسكانها. وما لا شك فيه أن مثل هذه التناقضات كانت دائماً موحودة، إلا أن الحركة اليومية الدائمة لتنقلات مئات الآلاف من القاهريين ما بين الأحياء الفقيرة المركزية وتلك التي في محيط القاهرة وما بين الأبنية المتأنقة البالغة الحدائة التي تقع على طول الكورنيش، بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام عموماً (السينما والتلفزيون) زادت من حدة

الوعي لهذه الاختلافات فأصبحت نتيجة تلك الأسباب غير محتملة وتفاقت مشاعر الاستياء من وجودها أكثر فأكثر. وهنا تكمن دون شك أسباب الأحداث المأساوية التي جرت في القاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٥٢ وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٧: فهب المخازن المترفة وأماكن اللهو والتسلية في الأحياء الغنية ما هو إلا انتقام قاهرة أخرى قد يكون المرء مر بها لسنوات وسنوات دون أن يعرف أي شيء عنها باستثناء بضعة مواقع سياحية لها بعض الأهمية حيث يسدل الفلكلور قناعاً مناسباً على البؤس الذي ينتشر فيها.

لم يبق من المدينة الشرقية سوى تذكارات قديمة، في المركز القديم وفي بولاق والقاهرة القديمة، فلا تزال هناك بعض من نصب رائعة واجتماع بعض بواصر الفن المعماري (في القسبة هناك مجموعة الأبنية في «قلاوون» وفي «ناصر» وفي «برقوق» وحوالي «باب زويلة»، حيث يقع السوق المسقوف العظيم و«درب الأحمر») كلها تشهد اليوم على روائع ألف سنة في القاهرة. إلا أن الانطباع العام هنا هو مريح من البؤس الذي زاد من حدته إهمال المرافق العامة في هذه القاهرة المنسية. وتحل المباني الحديثة محل الأبنية العتيقة وسرعان ما تصبح حرة مهذمة، أكل الدهر عليها وشرب قبل الأوان نتيجة لاعداد الصيانة ولكثافة السكان المفرطة فيها. إن الاستياء المحموم في التسوارع ما هو إلا وهم وسراب: انحسرت النشاطات التقليدية التي كفلت توازن المدينة القديمة (التجارة والفنون اليدوية) أو قد نراها مستمرة في منطقة «حان الخليلي» وكأها «استعراض» لإمتاع السواح. وتقوم في القسم العربي من المدينة القديمة، من شارع بور سعيد (الذي كان سابقاً الخليج/قناة القاهرة) عملية للتحديث (من الغرب) تواكبها عملية انحطاط (من الشرق) وتحاولان خلق منطقة انتقالية حيث تتم دراسة إمكانية دمج المدينتين معاً. إن هذه الأحياء هي في الغالب ماطق تم تجديدها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وهي تتحول اليوم إلى أحياء «بلدية» وتلاشي بقايا المدينة القديمة شيئاً فشيئاً وتسيطر الأحياء الفقيرة الحديثة على الساحة.

تنأى المدينة الجديدة غربي الأزبكية وقصر عابدين نفسها عن المدينة القديمة رويداً رويداً، فالأعمال التجارية وغيرها ما تزال متمركزة في الأحياء التي حطط لها اسماعيل وكذلك تستمر الحياة الإدارية إلى الجنوب أكثر فأكثر. ولا تقوى الأبنية التي يعود تاريخها إلى بداية القرن والتي لا تلقى عناية كافية على الصمود طويلاً. إلا أن الفعاليات الدائبة ما تزال تنض في «طلعت حرب» و«قصر النيل» و«الشريف باشا» وتشل حركة السير خلال ساعات الازدحام. وقد اتخذ المركز التقليدي للأعمال التجارية «ساحة طلعت حرب» (سليمان باشا سابقاً) طابعاً ريفياً إلى حد ما بالمقارنة مع ميدان التحرير المجاور، حيث تلتقي سيول

السيارات التي تصب فيه من جميع أنحاء القاهرة بأنواعها . وقد أحيط الميدان بممرات متشاة مرتفعة ليتمكن المشاة من التحرك بأمان ويعيد صوت وقع الأقدام الدائب إلى الأذهان ما يقصده فريتس لانغ « Fritz Lang » بمفهوم « المدينة العاصمة » . ويقوم الميدان الذي يستخدم كمحطة للأوتوبيسات ومكان تجمع المسيرات الشعبية العارمة في مناسبات الابتهاج والحزن والغضب بدور جبهة فاصلة بين القاهرة « الاستعمارية » و « العاصمية » كما يتضح من الأبنية المرتفعة التي تحجب رؤية النيل (فندق الهيلتون ، وفندق الشبرد ومركز الجمع الإداري ومبنى الجامعة العربية ومبنى البلدية) . وتستمر خطوط الميترو المديني شمالاً وجنوباً وغرباً وشرقاً من ذلك الميدان كما هو وارد في مخططه .

وفي الجاردن سيتي بدأت مبان ضخمة حديثة بالتطاول مهاماتها بين القصور والفيلات بواجهاتها المهيترئة وحدائقها التي تركت دون عناية حتى تحولت إلى براري تغطيها الأعشاب : لقد مهد رحيل الأجانب وانحطاط النخبة المصرية القديمة الطريق لظهور بورجوازية حديثة أقل ثراءً ولكن أوفر عدداً . ويجري النيل الآن لعشرات الكيلومترات بين سد مضاعف من الأبنية العالية التي تبين مدى التغير الذي لحق بمصر خلال الأربعين سنة الأخيرة . إن « واجهة النيل » هذه — التي يبتس لهيئتها بعض مخططي المدن — هي أروع مظاهر القاهرة في هذا العصر وأشدها تأثيراً في النفس فهي تمتد على طول نهر احتفظ بكل ماله من سحر ساعة بعد ساعة وموسماً إثر موسم والذي استعاد رونقه الليلي مع هاية فترة التعتيم بعد الحرب مع إسرائيل . وقد أقيم حسر سادس لإتاحة المجال أمام سيل السيارات والعربات التي تحمل سكان الأحياء العربية إلى المركز بعبور التدفق المهيي لنهر النيل ، والحسر عبارة عن معبر فوق الجزيرة وناديه الرياضي ، حيث حل البرجوازيون المصريون والطبقة الحاكمة الجديدة محل المستعمرين . وتمتد الأحياء الجميلة في القاهرة الحديثة حول المنطقة المركزية : الزمالك والكورنيش . وتنصب بالقرب منها القصور العظيمة : فندق شبرد والهيلتون والشيراتون والميريديان . ولا تعكر أي شائبة مهما صغرت الصورة السحرية الأقرب إلى الخيال لنهر النيل هنا : فالمدينة القديمة ليست سوى لوحة حلفية نائية مترفة تتخللها المآدن وتمتد بعيداً حتى تبلغ القلعة .

وتحف بضفة النيل الغربية مبان راقية وفيلات فحمة تبدو في بعض الأحيان وقد نال منها الكبير . وقد بلغت سرعة توسع القاهرة من هذا الطرف حداً بدا معه أن بضعة قرى قد علقت في الوسط . ومن الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب تتناوب الدور الريفية مع أكواخ القرميد بساكنها الجدد ومجمعات الشقق السكنية الحديثة من جميع المستويات .

وتشكل أحياء الطبقة العامة والأحياء التي ما تزال تحتفظ بطابعها الريفي البحت ، جزيرة للبروليتاريا الفقيرة في المنطقة الشمالية حيث تجد مساكن الطبقة العاملة صدها في صفوف من المنازل الرخيصة في شارع السودان . أما إلى الجنوب فتضم أحياء « المهندسين » سكاناً من الطبقة الوسطى في حين أصبح « الدقي » واحداً من أولى الأحياء السكنية للطبقة الراحوازية في القاهرة . وإذا ما أتيت لنا فرصة مشاهدة القاهرة من الطائرة تبدو لنا الموجة الحضرية الممتدة إلى أن تصطدم بالعائق الذي لا يزال قائماً وهو سكة حديد « السيد » ويبدو الريف متماسكاً وراء امتداد المدينة فمذ آخر بايات المدينة وبعد بضعة أمتار من السكة الحديد تنبسط أمامنا الحياة الزراعية في الدلتا المصرية بألوانها الممتعة التي ما تزال تتع دورتها بعد ألف من الأعوام . ولا شك أن كل هذا لم يستمر طويلاً ، إذ تتقدم المدينة عبر الحيزة باتجاه الغرب وقد بدأت البناءات المتعددة الطوابق تشرّب بأعناقها الآن من بين الفيلات المتناثرة على طريق الأهرامات . وتحت المدينة حطائها باتجاه الشمال : مدينة تحتوي أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ نسمة من الفقراء الذين مازالوا قرويين إنها « بولاق الدكرور » التي بدأت بالتشكل خلف قضبان السكة الحديدية . وستكون الأراضي الزراعية لمحافظة الجيزة والتي لم تزال حتى وقت قريب وفقاً لمتعة ورفاهية سكان المدينة ، هي الحطة الثانية في الموجة التي تحطت الصفة الشمالية لنهر النيل منذ ثلاثين عاماً .

وقد امتد الرحف الحضري في الشمال على طول الطرقات المترابطة التي تتشعب كأصابع اليد من منطقة الأزكية . ويبين لنا مثل هذا النمط من التوسع التنوع الكبير للأقسام والضواحي المحيطة الموحدة في تلك المنطقة والمظهر الفرح عموماً للأحياء المبينة بناءً رديئاً والمتصلة بشكل سيء بعضها ببعض . وتتقدم المدينة بسرعة تمدن وحشي ضمن الأراضي الزراعية لريف « القليوبية » منطقة « البراج » التي كانت تفصل سابقاً عن القاهرة بامتداد حوالي ٣٠ كيلومتراً من الريف وهي الآن آخذة في الاندماج مع منطقة « القاهرة العظمى » . وفي الاتجاه الشمالي على طول النيل تطورت المدينة من ضواحي الطبقة العاملة في بولاق وشبرا وشكلت ضاحية فقيرة حتى « شبرا الخيمة » مع عدد لا بأس به من المؤسسات الصناعية . أما المنطقة التي تلي الكورنيش فترمي حطة تطويرها إلى وضع تخطيط عصري للحراة المبكر الذي نال منها وقد اقتضى تطويرها إحراء تحديث دفع بمناطق السكان الفقيرة نحو الشرق عارلاً بإيهاها عن النيل . وانتشر التحضر باتجاه الشمال الشرقي على محورين أساسيين ، الطريق الجديدة التي تتبع خط القصة الاسماعيلية القديمة والثاني هو سكة حديد السويس . ويحيط بالقرى القديمة خليط متنوع يصل عبر طريق « الوائلي » و « المطرية » إلى

«المرج» وهي المحطة الأخيرة المقترحة للمترو الشمالي — الجنوبي وتبعد ١٣ كيلومتراً عن مكان الإقلاع من ميدان التحرير . ويقطن في هذه الضواحي حيث تتناوب قطاعات شبه ريفية مع المساكن الرحيصة «الحديثة» والمناطق الصناعية . سكان يتمون إلى الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة الفقير وعلى الحواشي نجد سكاناً وصلوا مؤخراً إلى المدينة إبان عملية التحضر وهم يتأقلمون تدريجياً مع ممط حديد من الحياة .

تقدم المناطق الواقعة في الشمال الشرقي والشرق مثالين عن التحضر الطوعي وهما يتناقضان تناقضاً صارخاً مع الأحياء التي لا تحظى بتعاطف مماثل . فمناطق هيليوبوليس أوغلت في الصحراء عندما استكملت المخطط المقترح لها في بداية القرن والذي تقدم به البارون أميس . وقد حضعت المناطق المخصصة أصلاً لفيلات مفردة تنوسطها نصب غريبة « ناذحة » من بداية القرن (مثل نسخة عن معبد أبكور الذي بناه المتعهد) لغزو من أبنية مؤلفة من أربعة إلى خمسة طوابق . وقد أصبحت هيليوبوليس أشد ارتباطاً بالمدينة عر توسع القاهرة من هذا الجانب وكذلك لاتصالها منذ البداية بمركز المدينة بخط المترو وإنشاء مدينة نصر مؤخراً . وكانت هيليوبوليس ثاني مناطق البرحوازية السكنية بعد المنطقة العربية في القاهرة يقطنها الأجانب والأقباط ومشاركة من الطبقة المتوسطة ممن أرسوا أسس طراز حياتهم منذ وقت بعيد . ومند ذلك الحين تحولت هيليوبوليس إلى منطقة «مسلمة» ويتواجد فيها الآن رجالات الجيش والإداريون بكترة ، إلا أن المناطق الأنيقة الراقية بقيت في المركز قرب النيل . واحمى اليوم الفاصل القائم بين هيليوبوليس ومدينة نصر ، كما يتضح من الأبنية المرتفعة على طول الممر الشرقي .

وتقدم القاهرة القديمة باتجاه الجنوب صورة مماثلة لما تقدمه بولاق في الشمال : صورة قاهرة تاريخية في طريقها إلى الاختفاء بخطى حثيثة . فمصر أيام زمان ما تزال ماثلة في بعض الأحياء ، حيث تطالعنا آثار القرون المسيحية ونقايا الماضي في الفسطاط الذي يقف شاهداً على بداية التحول إلى الإسلام . وعلى طول الأتوستراد الذي يحاذي قناة جر المياه القديمة من القلعة وحتى النيل توافد السكان بسرعة كبيرة على المنطقة الواقعة ما بين القلعة والقاهرة القديمة ، حيث تزدحم الأبنية الرديئة الصنع التي تصاعف عددها مراراً بين أكثر أمثلة منازل الطبقة العاملة (الحديثة) بؤساً والتي يمكن إيجادها في القاهرة ، إذ يلتصق بعضها ببعض باردحام منكر وتوول للحراب بسرعة شديدة .. إنها أسوأ ما أحد عن الغرب في مجال تخطيط المدن .

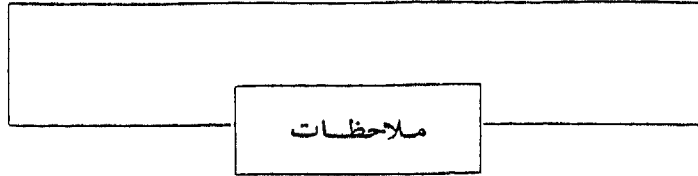
ظلت القاهرة القديمة رديحاً طويلاً من الزمن الحد الحوي للخليط المتنوع من كتلة

القاهرة . أما اليوم فتدفع المدينة بكل نشاط وحمية باتجاه الجنوب على طول النيل على شكل وادٍ ضيق . وتعاود القطاعات الريفية بقراها وصياعها الظهور بعيداً عن القاهرة وعلى مبعدة من النيل . ولم تعد منطقة المعادي تلك المنطقة الهادئة السكنية التي كانت ، حيث تغيب الفيلات الفحمة فيها وسط الحدائق والأشجار ، فقد تحولت إلى مدينة في طريقها إلى توسع شامل . أما في المناطق التي تليها فما يزال السيج الحضري رقيقاً واهياً على طول الطريق ولكن سرعان ما سيرى المرء حيالات الدخان ترتسم على الأفق منبعثة من المداخن الطويلة لمصانع الفولاذ ومصانع حلوان التي تنتشر على مقربة منها مساكن الطبقة العاملة مزروعة في صحراء جرداء وريف منعزل بعيد عن النيل . ومن السهولة بمكان أن ننسى أن حلوان كانت الخيار الثاني الذي انتقاه الحديوي توفيق لسكناه وأن غنى حلوان بالينابيع الحارة جعل منها بلدة مستجع صحي هادئة في العقود الأولى من هذا القرن .

الخاتمة

تبين الصبغة الفجائية للتغير الذي عرفته القاهرة خلال القرن الماضي أسباب عدم استكمال المدينة العصرية كما هي اليوم. فالتوسع المحتوم للمدينة مثله في ذلك مثل الجلاميد التي يخلفها النهر الجليدي، يمضي قدماً ويترك شطايا متفرقة منها الباهر ومنها الكابي التعس لماضيه السحيق والقريب؛ فمن القلعة التي اختارها صلاح الدين مقراً له إلى ميدان التحرير مركز جاذبية المدينة الحديثة تتعاقب عشرة قرون من التاريخ في فوضى شاملة. فحس إد نستعرضها لا نرى الصب التي هي آثار رائعة من آلاف السنين وشواهد على حركة تطور أكثر حداثة وحسب، وإنما تطالعنا أيضاً أبحاث متباينة أشد التباين من أساليب الحياة تتعايش معاً جيباً إلى جيب في فوضى ممتعة غنية خلطت من الألوان والأصوات: فنرى حيواً من المدينة القروسطية وأحياء فقيرة حضرية معاصرة تمتد على أطراف أحياء حديثة وأحياناً تحيط بها وتؤطرها.

تطرح الاندفاع المتوثبة للقاهرة المتجهة أبداً نحو الشمال والغرب والجنوب في وحه مخططي المدينة مصاعب جمّة وشائكة، فلا حل يتبادر إلى الدهن سوى ما يقترح إعادة تصميم مصر برمتها. ولكن علينا في الحين الذي ننتظر فيه إيجاد الحلول باقتراب عام ٢٠٠٠ أن نضمن الحياة اليومية في جوانبها الأكثر مادية: السكن وحركة السير وتشغيل الخدمات العامة لهذه المدينة الاستثنائية المدهلة التي تثير في النفس الاضطراب والانهار في آنٍ واحد بتناقضاتها. كما يتوجب عدم تأجيل إيجاد حلول لهذه المشاكل لأمد طويل، وإلا فإن القاهرة التي لعبت منذ وقت طويل دور صمام الأمان للتوسع الديمغرافي في مصر ستقلب إلى فتيل تفجير مصر في العد.



- Gobineau, Trois ans en Asie (Paris 1983) vol2, p.41 — ١
- J. Berque, L'Egypte, Imperialisme et Révolution (Paris, 1967), p 85 — ٢
- I. Fahri, L'Egypte que J'aime (Paris 1972), p.131. — ٣
- P,Marthelot, «Le Caire, nouvelle métropole» in Annales Islamologiques VIII, 1969, p.189 — ٤
- Expertly Studied by J. Berque and M. Shaka «La Gamaliyya depuis un siècle in colloque international sur l'histoire du Caire (R.D.A 1972) especially pp 75-6, 78-9,80-2. — ٥
- J. Berque, Egypt Imperialism and Revolution (London 1972) p604. — ٦
- يعود التعبير لسيمون وجان لاكوتور في : — ٧
- Egypte en mouvement (Paris 1956)
- انظر مثال . — ٨
- D. Panzacin L'Egypte d'Aujourd'hui: Permanence et Changements 1805-1976 (Paris, 1977)
- Following J. Abu-Lughod, Cairo (Princeton, 1971) — ٩
- وسوف نستخدم فيما يلي التصنيف والأرقام اللذين قدمتهما مصلحة الإحصاء في إدارة القاهرة مما يستتبع بعض التعديلات في السبب المثوية .
- ١٠ — تتضمن الشبكة المدروسة من قبل الشركة المساعدة في المرحلة الأولى خطأً شاملياً — حويباً من المرجح إلى حلوان بطول اثنين وأربعين كيلومتراً ونصف ويتقاطع فيما بعد مع خطين آخرين .

BIBLIOGRAPHY

- Abu-Lughod (Janet), Cairo, Princeton, 1971.
- Askar (Gamal), A Statement on the population of Egypt, Cairo, 1976
- Berque (Jacques), L'Egypte, Impérialisme et révolution, Paris, 1967
- Berque (Jacques), et Shakaa (Mustafa), La Gamâhya depuis un siècle, in Colloque international sur l'histoire de Caire, RDA, 1972
- Clerget (Marcel), Le Caire, Cairo, 1934, 2 vols
- Farhi (Ibrahim) et al., L'Egypte que j'aime, Paris, 1972.
- Hassan (Shafick S.), Characteristics of Migrant Families, in Cairo Demographic Centre, Research Monograph Series, no.4, Cairo, 1973
- Hassan (Shafick S.) and Dayem (Mohamed A), Characteristics of Recent Migrants, in Cairo Demographic Centre, Research Monograph Series, no 4, Cairo, 1973
- Jomier (Jacques), al-Kābira, la ville Moderne, Encyclopedia of Islam, 2nd edn., vol IV
- Lacouture (Simonne), Egypte, Paris, 1963
- Lacouture (Simonne and Jean), L'Egypte en Mouvement, Paris, 1956
- Lane (E.W) The Manners and Customs of Modern Egyptians, London, 1954.
- Mabro (Robert), The Egyptian Economy 1952-1972, Oxford, 1974.
- Marthelot (Pierre), Le Caire, nouvelle métropole in Annales Islamologiques, viii, 1969
- Marthelot (Pierre), Recherche d'identité et mutation urbaine: l'exemple du Caire, in R.O.M M xviii, 1974.
- Nassef (Abdel Faah), Internal Migration and Urbanization in Egypt, in Cairo Demographic Centre, Research Monograph Series, no. 4, Cairo, 1973
- Nassef (A.) and Askalany (Ragaa), Demographic Characteristics of Labour Force in Greater Cairo, in Cairo Demographic Centre, Research Monograph Series, no.3, 1972
- Owen (Roger), «The Cairo Building Industry», in Colloque international sur l'histoire du Caire, RDA, 1972.
- Raymond (André), Artisans et Commerçants au Caire au XVIIIe siècle, Damascus, 1974, 2vols.
- Raymond (André), «Problème urbains et urbanisme au Caire», in Colloque international sur l'histoire du Caire, RDA, 1972.
- Rhone (Arthur), L'Egypte à petites journées, Paris, 1919
- Rogers (Mishaël), al-kabira, Encyclopedia of Islam, 2nd edn , vol IV
- Wiet (Gaston), Cairo, City of Art and Commerce, Oklahoma Press, 1964

فهرس الجزء الثاني

٩ مقدمة
	ماري ويلسون
	١ — التطور الاقتصادي في الشرق الأوسط
١٥ ١٨١٥ — ١٩١٤ العام والخاص
	شارل عيساوي
	٤ — أصول الملكية الخاصة للأرض في مصر ...
٣٩ إعادة تقويم
	كينيث م. كونو
	٥ — تدهور اقتصاد الأسرة في مصر
٨١ خلال أواسط القرن التاسع عشر
	جوديث تاكر
	— النساء العثمانيات والمنارل وصناعة النسيج
١١٧ من ١٨٠٠ — ١٩١٤
	دونالد كاتيرت
	— سعيد بيه — الحياة اليومية لأحد أبناء
١٣٩ مدينة استنبول في بداية القرن العشرين
	ب . دومونت
١٦١ الجماهير في الثورة الإيرانية
	إرفاند ابراهيميان
١٨٩ القاهرة
	أندريه ريموند

هذا الكتاب

- يقع في أربعة أجزاء تشتمل على سبعة وعشرين بحثاً ومقدمة ومدخلاً ،
تغطي تاريخ الشرق الأوسط منذ بداية القرن التاسع عشر حتى التسعينيات من
القرن العشرين .
- كتب هذه البحوث أكثر أساتذة تاريخ الشرق الأوسط شهرة في جامعات
الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا وإيران وجامعات بلدان أخرى .
 - يشمل مصطلح الشرق الأوسط كما اقترحه البرت حوراني ، لأسباب دراسية
في مقدمة الكتاب : المشرق العربي بما فيه مصر بالإضافة إلى تركيا وإيران .
 - اختار بحوث الكتاب مؤلفوها وفقاً لقناعاتهم الشخصية ولكن بعد استعلام
وتنسيق بين أساتذة تاريخ الشرق الأوسط في بلدان مختلفة .
 - استهدف اختيار الموضوعات تلبية حاجة الدارسين إذ أنه النص الوحيد
المتوفر من هذا النوع في هذا الموضوع وهو بالإضافة إلى ذلك عظيم
الفائدة لكل الذين لهم اهتمامات عامة بالشرق الأوسط .

